ASIA PACIFIC FORUM
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

إجراء تحقيقات فعّالة

دليل لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

ملاحظة

التحديدات المستخدمة وعرض المادة في هذه النشرة لا يعني التعبير عن أي رأي أياً كان من قبل منتدى آسيا والمحيط الهادئ يتعلق بالوضعية القانونية لأي بلد أو مقاطعة أو مدينة أو منطقة، أو بسلطاتها، أو يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

رقم الكتاب عالمياً (ISBN) 978-0-9922766-0-7 (طباعة)
رقم الكتاب عالمياً (ISBN) 978-0-9922766-1-4 (إلكتروني)

إجراء تحقيقات فعّالة: دليل لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

© حقوق الطبع منتدى آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية تموز/يوليو 2013

يسمح منتدى آسيا والمحيط الهادئ باستخدام مقتطفات من هذه النشرة على ان يتم الإقرار بذلك وان يتم إرسال نسخة من النشرة التي تضم المقتطف إلى العنوان التالي:

Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions
GPO Box 5218
Sydney NSW 1042
Australia

Credits

United Nations photographs are the property of the United Nations, which holds all rights in connection with their usage.

Cover photographs

Left: UN Photo by Martine Perret.

Centre: UN Photo by Martine Perret.

Bottom: UN Photo by Tobin Jones.

المحتويات

مقدمة iii
شكر iv
لائحة المختصرات v
مدخل للمستخدمين vi

دراسة حالة: موت ملرونجي 1
لائحة الإحالات 10

الجزء 1 متطلبات أساسية لوحدة التحقيقات 11
الفصل 1: الاستقلالية 12
الفصل 2: التدريب والخبرة 18
الفصل 3: الموارد الكافية 23

الجزء 2 التخطيط لتحقيق 27
الفصل 4: تحديد القضايا والحسم بشأن التحقيق فيها 28
الفصل 5: التخطيط للتحقيق 33

الجزء 3 المقابلات التحقيقية 41
القسم 1 مَن يجب أن يقابل وكيف تتم مقابلتهم 43
الفصل 6: تحديد الأشخاص الذين يجب أن يقُابلَوا 44
الفصل 7: أنواع المقابلات 49
الفصل 8: عوامل تؤثر على انواع المقابلات التي يجب اختيارها 55
القسم 2 التحضير الأولي 57
الفصل 9: البحث التمهيدي 58
الفصل 10: عوامل خاصة متعلقة بالشهود 61
الفصل 11: الخدمات اللوجستية والاعتبارات الخاصة الأخرى 67
القسم 3 إعداد وتنظيم المقابلات 73
الفصل 12: الإعداد للمقابلة 74
الفصل 13: تنظيم المقابلة 78
القسم 4 إجراء المقابلة 83
الفصل 14: المبادئ الستة لإجراء مقابلات بفعالية 84
الفصل 15: المراحل الـ12 في المقابلة 88
الفصل 16: تحسين مهارات المقابلة 95
الفصل 17: مقابلة الأشخاص الذين يندرجون ضمن فئة خاصة 100
الفصل 18: تسجيل المقابلات 107
الفصل 19: تقييم المصداقية 114

الجزء 4 الحصول على أنواع مختلفة من الأدلة وتقييمها 117

الفصل 20: الأدلة المادية، متضمنة تحقيقات الوفاة 118
الفصل 21: زيارات مسرح الحدث 129
الفصل 22: استعادة الأدلة الرقمية والبيانات الجنائية 133
الفصل 23: استخدام الإنترنت كأداة تحقيقية 138
الفصل 24: الأدلة الوثائقية 146
الفصل 25: تقييم نوعية الأدلة وأهليتها 155

الجزء 5 كتابة التقرير 161

الفصل 26: كتابة التقرير 162

الجزء 6 التحقيقات الخاصة 171

القسم 1 التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة 173
الفصل 27: التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة 174
الفصل 28: تشكيل فريق عمل لإجراء تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة 185
الفصل 29: نموذج إدارة القضايا المهمة 187
الفصل 30: تحقيق مؤتمر قمة مجموعة العشرين 190

القسم 2 تحقيقات حول المؤسسات الإصلاحية والشرطة والجيش 199
الفصل 31: التحقيق في قطاعي الأمن والاحتجاز 200

ملخص 213

الملحقات 221

الملحق 1: دليل حول عملية التحقيق وإدارة القضايا مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في الهند 223
الملحق 2: دراسة حالة: حول حقوق الأطفال الذين يعيشون ويدرسون في مؤسسات دينية مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في منغوليا 227
الملحق 3: دراسة حالة: التحقيق في الانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل شركات التعدين مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في منغوليا 228
الملحق 4: دراسة حالة: ملخص تقرير عن الحادثة التي حصلت في 10 آذار عام 2010 والتي قُتل فيها طفل وامرأتان في بانسباني، منتزه باردیا الوطني، من قبل دورية لخليويا دال بتاليون، جيش النيبال، المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال 230
الملحق 5: معالجة الشكوى وإرشادات عامة حول الحدث (2013) المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال 232
الملحق 6: دراسة حالة: تقرير التحقيق بشأن عاملي رعاية المسنين مفوضية حقوق الإنسان النيوزيلاندية 234
الملحق 7: دليل حول عملية التحقيق وإدارة القضايا (2012) مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين 236
الملحق 8: نماذج عن وثائق التعامل مع الشكاوى مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا 239

مقدمة

تعد عمليات التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان أمرًا أساسيًا في تحقيق العدالة للضحايا. وسواءٌ كان التركيز على حل الشكاوى الفردية أو كشف الفشل المنهجي، تكشف تحقيقات حقوق الإنسان الفعالة وقائع القضية وتقدم طريقًا للإصلاح والتعويض.

تشكل التحقيقات جزءًا حيويًا من عمل كل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية (NHRIs)، تقريبًا. تتمتع معظم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بسلطات لإجراء التحقيقات في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. والبعض منها قادر على إجراء تحقيقات خاصة في الأوضاع التي يبدو أنها تشكل تشكل قلقًا فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

تعكس الشكاوى التي تتلقاها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والتحقيقات التي تقوم بها التنوع الكبير في طبيعة هذه الشكاوى على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، يعمل بعضها في مواقف نزاع أو إفلات من العقوبات و، نتيجة لذلك، قد يتضمن عملها إجراء تحقيقات في انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. أجرى عدد من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية تحقيقات بحثت في قضايا عامة لها تأثير على حقوق مواطنيها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بينما كانتهناك مؤسسات أخرى ذات سلطات أقل تركز أساسًا على حل قضايا فردية تتعلق بالتمييز.

بغض النظر عن الوضع أو الدعوى، يجب على منظمات حقوق الإنسان الوطنية أن يكون لديها وفريق من المحققين المهرة وأن تتمتع بالقدرة اللازمة لجمع الدلائل وإجراء التحقيقات وتقديم التوصيات وإعداد التقارير حول النتائج التي يتم التوصل إليها. قد ينطوي العمل على التحديات والمواجهة.

يقدم هذا الدليل نظرة عامة عن المهارات الأساسية التي يحتاجها المحققين التابعين لمنظمات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من أجل إجراء تحقيقات فعالة. على سبيل المثال، تشكّل المقابلات عنصرًا شبه عام في كل التحقيقات الخاصة بحقوق الإنسان. بناءًا على ذلك، يولي الدليل اهتمامًا كبيرا للتخطيط وإجراء المقابلات مع الشهود. كما أن هناك تركيز قوي على القضايا الجديدة في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، منها على سبيل المثال جمع وحفظ الدلائل من المصادر الرقمية ومن شبكة الانترنت.

في حين يتضمن الدليل أمثلة للممارسات الجيدة من قبل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والهيئات الرقابية الأخرى التابعة للدولة، تمت الاستعانة بدراسة حالة واحدة في كل الدليل لإظهار ما قد يحصل في حال عدم اتباع المحققينللأساليب الجيدة في عمليات التحقيق.

خلال أحدث تقييم لاحتياجات التدريب على صعيد المنطقة لدى المؤسسات الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ ذكر عدد من منظمات حقوق الإنسان الوطنية أن تطوير المهارات المتعلقة بإجراء التحقيقات كان له أولوية كبيرة. يعتبر هذا الدليل بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستجابة لهذه الحاجة وسيتم استكمالها بمقرر تدريبي مختلط لتأمين مهارات إضافية ومعرفة لدعم محققي منظمات حقوق الإنسان الوطنية في عملهم المهم.

آمل ان يكون هذا الدليل موردًا قيمًا لمنظمات لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وما وراءها.

كيرين فيتزباتريك

المدير

منتدى آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

شكر

كاتب هذا الدليل هو غارث جونز، الذي كان المدير السابق للتحقيقات الكبرى لدى مصلحة الطلبات والمظالم بالجيش الكندي كما كان أيضًا عضوًا في وحدة التحقيقات الخاصة في أونتاريو، حيث أجرى ٥٠٠ تحقيقًا جنائيًا لضباط الشرطة حين وقعت حالات موت أو إصابات خطيرة، وذلك يتضمن ١٠٠ حالة إطلاق نار من قبل الشرطة. قام بتدريب المحققين في بلدان عديدة حول العالم.

تم إثراء هذا الدليل بالمعلومات والمواد والتعليقات التي قدمها ممثلو العديد من المؤسسات الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ من ضمنها: بادما رامان وداريـن ديك (مفوضية حقوق الإنسان الأسترالية)؛ ب. س. ناجار (مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في الهند)؛ أريونا تومورتوجو وآمي روجرز (مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في منغوليا)؛ شريمان أدهيكاري (مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في نيبال)؛ سو أوشي (مفوضية حقوق الإنسان في نيوزيلاد)؛ كريسي شافينا توايلا وأ. روبن وفلورا سي. أتيلانو (مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين)؛ وشيراني كاجاباكس (مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا).

كما ساهم كل من، كريس سيدوتي وغريغ هيسوم وجامس لايف وكيرين فيتزباتريك وليزا تومسون وسوراينا باشا من منتدى آسيا والمحيط الهادئ كل على طريقته في تطوير هذا الدليل.

لائحة المختصرات

APF	منتدى آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية
CCTV	دائرة تلفزيونية مغلقة
CMC	مفوضية الجريمة وسوء السلوك
Cst.	رقيب
DCAF	مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة
DNA	الحمض النووي
DPP	مدير النيابة العامة
DVR	مسجل الصوت الرقمي
FBI	مكتب التحقيقات الفدرالي
G20	مجموعة العشرين المكونة من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية
IRT	فريق مراجعة التحقيقات
MCM	إدارة القضايا الكبرى
(NGO)s	منظمة/منظمات غير حكومية
(NHRI)s	مؤسسة/مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية
PLO	مسؤول الاتصال بالشرطة
QPS	خدمة شرطة كوينزلاند
SCAN	التحليل العلمي للمحتوى
SDS	قطاع الأمن والاحتجاز
SORT	فريق الاستجابة الخاص لأمين المظالم
S/Sgt.	رقيب أول
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مدخل للمستخدمين

كما تم التشديد عليه في مبادئ باريس[1]، فإن إجراء التحقيقات ضروري لعمل منظمات حقوق الإنسان الوطنية. لا تستطيع منظمات حقوق الإنسان الوطنية أن تأمر أي شخص للقيام بأي عمل. يجب عليها إقناع المشاركين فيها ولذلك يجب أن تبنى التوصيات على أسس صلبة وواقعية. يجب أن تكون تحقيقاتها قوية وعادلة وشاملة- كما يجب أن يُنظر إليها على هذا النحو إذا لم تلبي تحقيقاتهم تلك المعايير، ستتأثر مصداقية منظمة حقوق الإنسان الوطنية سلبًا.

يتطلب القيام بالتحقيق وفقًا لمعيار معين يمكنه مواجهة التدقيق نهجًا منظمًا وتخطيطًا دقيقًا وموارداً مناسبة ومحققين مهرة. قد تكون تحقيقات حقوق الإنسان تحديًا من نوع خاص. قد تشتمل على قضايا معقدة ولا يمكن التفريق بينها. قد يكون جمع الأدلة صعبًا جدًا، وبشكل خاص في حالات النزاع أو حيث يكون هناك عدم توازن ملحوظ في السلطة والموارد بين منظمة حقوق الإنسان وهؤلاء الذين يتم استجوابهم.

تتضمن الموضوعات الأساسية في هذا الدليل ما يلي:

- أهمية القيام بالتحقيقات بشكل جيد، مع التركيز على الشمولية والموضوعية
- بأن مصداقية منظمة حقوق الإنسان تعتمد، جزئياً، على قدرتها على البرهنة على أن لديها مسار تحقيق سليم يتم تطبيقه.
- بأنه إذا لم تحصل مؤسسة حقوق الإنسان على الوقائع الصحيحة، سيتم عدم قبول نتائجها وتوصياتها وستتضرر مصداقيتها بصورة كبيرة.

المبادئ الأساسية

هناك عدة أنواع من التحقيقات، مثل الجنائية ومكان العمل والتشريعية والعدالة الإدارية وما إلى ذلك. يحاول الدليل تطبيق ممارسات ومسارات فعالة من العديد منها في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان.

لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المختلفة سلطات مختلفة، ولذلك، قد تتعاطى مع كيفية القيام بتحقيقاتها بصورة مختلفة. يقوم بعض منها بتحقيقات واسعة في قضايا منهجية. في حين يركز البعض على شكاوى الأفراد، وينظر البعض في القضايا ذات البعد الجنائي، مثل الإجراءات الخارجة عن الإطار القانوني أو عمليات التعذيب. يركز البعض الآخر على التمييز بكل أشكاله المتعددة. البعض يقوم بالتحقيق في كل ما تقدم ذكره.

نتيجة لذلك، قد لا يكون كل ما في هذا الدليل متصلاً اتصالاً مباشرًا بعمل كل مؤسسة من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، قد تكون المفاهيم والقضايا التي تمت تغطيتها ذات قيمة في مجالات معينة من العمل وقد تصبح ذات صلة في المستقبل.

المواضيع المغطاة

تم إعداد هذا الدليل ليكون مرشدًا عالميًا لدعم العمل الذي يقوم به محققو مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في الميدان والذي يشكل تحديًا لهم.

بسبب التنوع في السلطات وطرق التعاطي بين مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، يركز الدليل على مهارات التحقيق الجوهرية مع بعض العمق، وخصوصًا المقابلات. المحققون الجيدون هم، وبشكل عام، محاورون جيدون. ويتضمن ذلك استراتيجيات لضمان حصول المحقق على كمية من المعلومات ذات الصلة من أي شاهد، سواء كانت لديه الرغبة أو كان مترددًا، بأكثر فعالية ممكنة.

كما يغطي أيضًا بنوع من التفصيل طرق التخطيط للتحقيق، وكيف تقيّم الأدلة وكيف يتم التخطيط للتحقيقات في القضايا النظامية وإجراؤها. بالاضافة إلى ذلك، يتضمن نصائح حول كتابة التقارير الفعالة.

هناك فصول قصيرة عن جمع الأدلة الرقمية وعن كيفية استعمال شبكة الانترنت كأداة تحقيق. كلاهما أصبح مهمًا بصورة متزايدة وعمليًا تقريبًا في كل مجال من مجالات تحقيق، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة حقوق الإنسان.

1 تم تحديد مبادئ باريس في أول ورشة عمل دولية حول عمل المؤسسات الوطنية في دعم وحماية حقوق الانسان، والتي أقيمت في باريس عام 1991. تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 134/48 عام 1993. تتعلق مبادئ باريس بمكانة وعمل المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الانسان. المزيد من المعلومات عن مبادئ باريس متوفرة على الموقع www.asiapacificforum.net/members/international-standards.

إن المبادئ الثمانية ليست جميعها قابلة للتطبيق، بصورة متساوية، في كل حالة منفردة. قد ثبت في نهاية المطاف أن بعضها ليس له صلة ببعض عمليات التحقيق المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، سيأخذها المحققون المؤهلون بعين الاعتبار حين يخططون ويجرون التحقيقات.

المبادئ الثمانية للتحقيق الممتاز

تبنى التحقيقات الجيدة على ثمانية مبادئ أساسية.

1. **يجب أن يكون المحققون مستقلين بأكبر قدر ممكن.**
2. **يجب أن يكون المحققون مدرّبين وذوي خبرة.**
3. **يجب تحديد كل القضايا ذات العلاقة، وفقًا لمقتضيات الأمور، ومتابعتها.**
4. **يجب تأمين الموارد الكافية اللازمة للتحقيقات.**
5. **يجب تحديد كل الأدلة المادية والرقمية وحفظها وجمعها وفحصها كما هو ضروري.**
6. **يجب تأمين كل الوثائق المناسبة ومراجعتها.**
7. **يجب تحديد كل الشهود المناسبين وفصلهم إذا كان ذلك ممكنًا وإجراء مقابلات دقيقة معهم.**
8. **يجب أن يتم تحليل المواد التي يتم جمعها خلال التحقيق بشكل موضوعي يستند على الوقائع فقط.**

يمكن استعمال هذه المبادئ من قبل المحققين لتقويم نوعية التحقيقات الخاصة بهم، أثناء تطورها، للتأكد من أنهم يسيرون على المسار الصحيح. يمكن استعمالها أيضاً لتقييم نوعية التحقيقات التي أجراها غيرهم.

حماية التحقيقات والمحققين

يوفر الدليل استراتيجيات تم تصميمها لحماية المحققين من النقد. إذا لم تعجب نتائج التحقيق مجموعةً أو شخصًا ولم يكن باستطاعتهم مهاجمة الوقائع لتقويض النتائج، قد يقومون بمهاجمة نوعية التحقيق بحد ذاتها. سيقومون بالبحث عن شائبة في التحقيق كي يحاولوا إلغاء مصداقيته كليًا. إذا تبنى المحققون الطرق الموصوفة في هذا الدليل واتبعوها، سيكون لديهم قدرات أفضل في الدفاع عن تحقيقهم بنجاح أمام هيئة تحكيم أو محكمة أو وسائل الإعلام أو الجمهور.

دراسة حالة

تم استعمال دراسة حالة في هذا الدليل لإظهار النقاط المختلفة التي تم وضعها. انها قصة ملرونجي، هو من سكان أستراليا الأصليين وعمره 36 سنة وكان قد توفي أثناء احتجازه لدى الشرطة عام 2004 في جزيرة بالم أيلاند بولاية كوينزلاند، أستراليا. أثار هذا الموضوع عدة قضايا تتعلق بحقوق الإنسان، بعضها نظامية بطبيعتها. وتعد مثالاً ممتازًا كونه يظهر وبشكل غني، الناحيتين الإنسانية والتتبعات المالية الهائلة المترتبة على ذلك، ما قد يحصل من خطأ في التحقيق عندما لا يتم اتباع المبادئ الثمانية.

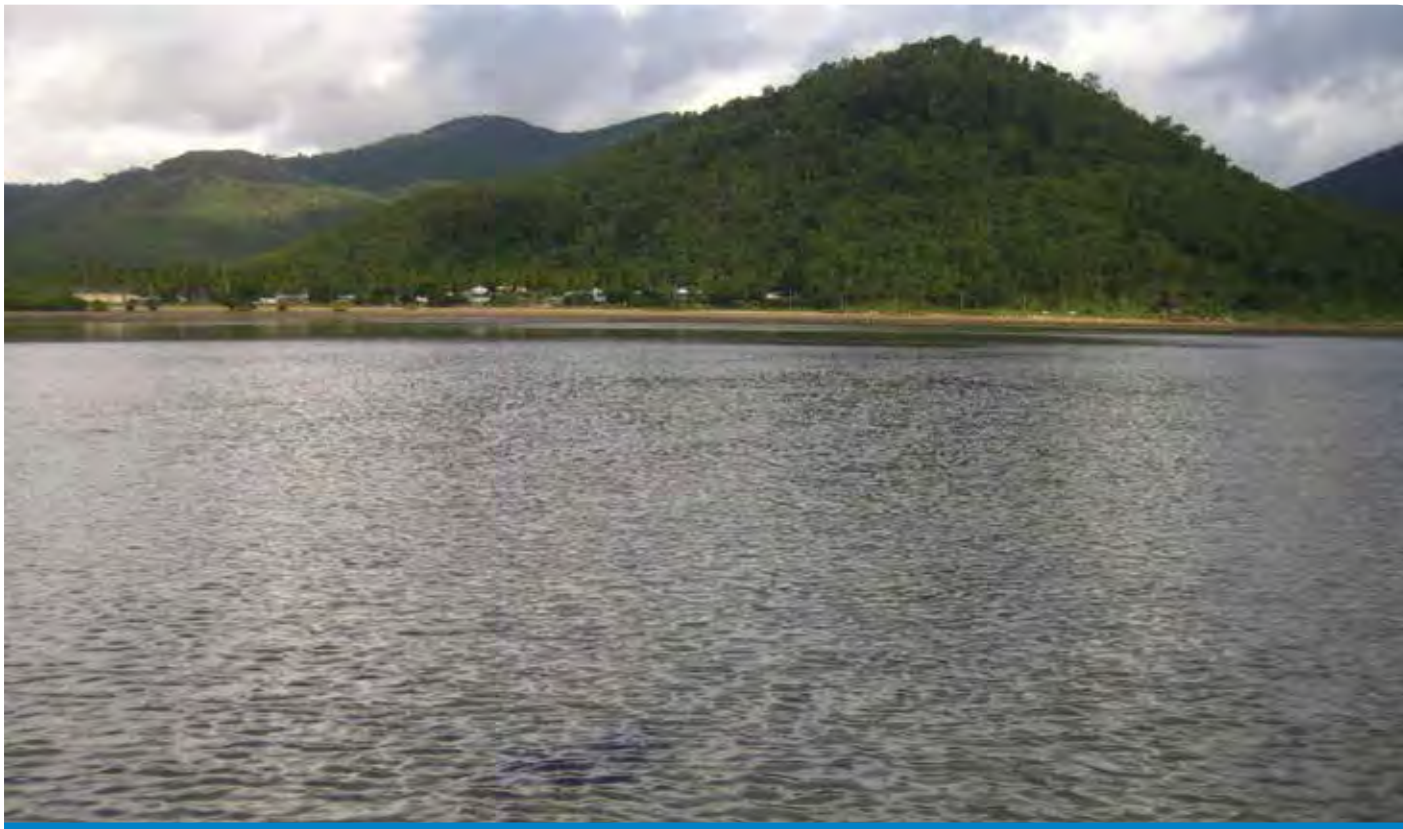

جزيرة بالم، 2007، صورة لأيدين جونز.

تجمع خارج دوائر شرطة كوينزلاند، بريسبان، أستراليا، عام 2007، صورة لديفيد جاكمانسون.

دراسة حالة:
موت ملرونجي

كان عمر ملرونجي[2] 36 سنة عندما توفي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 في الحجز لدى خدمة شرطة كوينزلاند، في بيت مراقبة للشرطة على جزيرة بالم.[3] كوينزلاند هي ولاية في الشمال الشرقي من أستراليا.

كان ملرونجي من سكان أستراليا الأصليين ولم يتورط أبداً في أي مشكلة جدية مع الشرطة. تقع جزيرة بالم قبالة الساحل الشرقي لشمال ولاية كوينزلاند وفيها مجموعة سكانية صغيرة. هي موطن لـ 2500 من السكان الأصليين المقيمين فيها وهي أكبر مجموعات السكان الأصليين في ولاية كوينزلاند. تشتهر جزيرة بالم بكونها أسوأ المستوطنات في البلد. في وقت مبكر من عام 1961، اتبعت حكومة كوينزلاند سياسة استعمال جزيرة بالم كمكب لضم "الأشخاص الذين نريد معاقبتهم". على مر السنين، تم إرسال الآلاف من السكان الأصليين من رجال ونساء وأطفال من أكثر من أربعين قبيلة بالقوة إلى جزيرة بالم. أصبحت معروفة، كما وصفها أحد الكتّاب بأنها "معسكرات الاعتقال الاستوائية".[4] استمر الوضع على ما هو عليه حتى منتصف السبعينات حين أنجزت مجموعة السكان الأصليين على جزيرة بالم نوعًا من الحكم الذاتي، وذلك مع انشاء مجلس السكان الأصليين.

لماذا تستعمل دراسة الحالة هذه؟

يمثل موت ملرونجي حالة فيها جانبًا قويًا من حقوق الإنسان. إنها تتعلق بشخص من السكان الأصليين الذين لديهم تاريخ طويل ومضطرب مع الولاية، وقدرتها على حجز مواطنيها والطريقة يتم عبرها التحقيق في الوفيات التي تحصل أثناء الاحتجاز. كانت حالة كرّست لها مجموعات حقوق الإنسان الأسترالية، من ضمنها مفوضية حقوق الإنسان الأسترالية[5] ، اهتمامًا كبيرًا وموارد كثيرة بسبب جدية ومنهجية قضايا حقوق الإنسان التي أثارتها. انها حالة موثقة بصورة جيدة، ولذلك الوقائع واضحة بصورة معقولة. لقد ألهبت العلاقات بين الشرطة ومجموعة السكان الأصليين. كما أثارت اهتمامًا عامًا كبيرًا من كافة الأنواع. وحققت نوعًا كبيرًا من الاستقطاب. كلّفت دافعي الضرائب الملايين من الدولارات. وعلى الرغم ذلك، وبعد ثماني سنوات من حصولها، لم يتم حلها بصورة كاملة.

كان السبب الرئيس في استعمالها كدراسة حالة هو، وللأسف، كونها مثالاً لما قد ينتج عن عدم إجراء التحقيقات كما هو ممكن وكما يجب، سواء كان ذلك عن قصد أو بدون قصد.

19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004:
الحادث والتوقيف

الخلفية

في صباح يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، كانت الشرطة تجري تحقيقًا في ادعاء من قبل ثلاث نساء من السكان الأصليين – غلاديس وأندريا وآنا نوجنت– بأن شريك غلاديس، روي براموبل، كان قد اعتدى عليهن في المنزل الذي تشاركه غلاديس فيه. كانت أندريا مصابة بصورة كبيرة مما استدعى نقلها جوًا إلى البر للعلاج الطبي.

ذهبت غلاديس إلى مركز الشرطة. سألت ما إذا كانت تستطيع العودة إلى المنزل كي تحضر دواءها. قامت بذلك، بمرافقة من قبل الرقيب أول (S/Sgt) كريس هيرلي، الذي كان مسؤولاً عن ضباط خدمة شرطة كوينزلاند في جزيرة بالم.

2 عدم ذكر اسم الشخص المتوفي عادة ثقافية لسكان أستراليا الأصليين. بدلاً عن ذلك، مجموعة السكان المحلية اسم ملرونجي للإشارة إلى الرجل في تلك اللحظة.

3 المنزل المراقب هو جزء من محطة الشرطة أو المحكمة وأيضاً حيث يتم وضع الموقوفين مؤقتاً في زنزانات للنظر في قضاياهم.

4 الرجل الطويل: موت دومادجي؛ كلوي هوبر؛ 2008.

5 المعروفة سابقاً باسم مفوضية حقوق الانسان والفرص المتكافئة.

رافقهما مسؤول اتصالات الشرطة في خدمة شرطة كوينزلاند، لويد بنغارو. عندما وصلوا إلى المنزل، كان باتريك براموبل في الخارج وبدأ بالصراخ في وجه الموظفين. السماح للرقيب أول هيرلي بسبب السكر.

التوقيف

كان ملرونجي موجوداً خارج منزل براموبل. كانت علامات سكره واضحة ولكن لم تكن هناك أي علامة مرض أو إصابة. في ظاهر الأمر، ابتدأ بتوبيخ مسؤول اتصال الشرطة بنغارو، متهماً إياه بـ "خيانة شعبه". طلب منه مسؤول اتصال الشرطة، بنغارو، أن يترك المكان. السماح للرقيب أول هيرلي، الذي لم يسمع الحوار، مسؤول اتصال الشرطة بنغارو عما حصل. استدار مورلنجي، الذي كان مغادرًا، ووجه الشتائم إلى الموظفين. السماح للرقيب أول هيرلي ملرونجي بتهمة الإزعاج العام ووضعه في سيارة الشرطة الخاصة به بجانب باتريك براموبل حصل التوقيف عند الساعة 10.20 تقريباً.

الوصول إلى مركز الشرطة.

قطعت السيارة مسافة قصيرة للوصول إلى مركز الشرطة. عند الوصول، أوقف الرقيب أول هيرلي السيارة في المرآب خلف محطة الشرطة. روي براموبل، الذي كان المشتبه به في الاعتداء على غلاديس وأخواتها، كان في مركز الشرطة، ولكن لم يكن يبدو أنه رهن الاعتقال. كان الرقيب ليف وهو موظف آخر في خدمة شرطة كوينزلاند يتحدث معه. وكان هناك أيضًا موظف آخر خارج الخدمة، الرقيب (Cst) ستيدمان، الذي كان في طريقه إلى مركز الشرطة عبر المنطقة التي كانت سيارة الشرطة متوقفة فيها. بناءًا على ملاحظاته، كان باستطاعته رؤية الباب المؤدي إلى منطقة الزنزانة. كان من الممكن أيضاً رؤية المرآب من قبل الأشخاص المتواجدين خارج مركز الشرطة، وكان من بينهم اثنين من المارة هما، ألفريد بونر وبني سيبلي.

الإخراج من السيارة

تم إخراج ملرونجي من الباب الخلفي لسيارة الشرطة وباتجاه الباب المؤدي إلى داخل مركز الشرطة. في هذه النقطة، كان يحتج كلاميًا. حسب الشهود، ضرب ملرونجي الرقيب أول هيرلي بقوة في وجهه أثناء نزوله من سيارة الشرطة. شهدت بيني سيبلي وشاهد آخر أن الرقيب أول هيرلي لكم ملرونجي في وجهه. أفادت بيني سيبلي بأنها رأت الرقيب أول هيرلي وهو يضرب ملرونجي "... على جانبه أو على القفص الصدري".

الوقوع عند الباب

عندما دخل الرقيب أول هيرلي وملرونجي عبر باب مركز الشرطة، كان هناك نوع من العراك. وقع كلاهما على الأرض.

أثبتت ميكانيكا الوقوع – من تسبب في وقوع من، متى، أين وكيف– بأنها قضية مهمة في هذه الحالة.

السماح للرقيب أول لاحقًا للرقيب ليف وآخرين بأنه وقع بجانب ملرونجي ولم يهبط عليه. تمت أيضاً مقابلة الرقيب ستيدمان، في إفادة تقدم بها بعد ثلاثة أسابيع، أفاد بأنه كان واضحًا أن الرقيب أول هيرلي قد هبط فوق ملرونجي.

النقل إلى الزنزانة

بعد الوقوع، لم يستمر ملرونجي في الاحتجاج على توقيفه أو مقاومته. ساعد الرقيب ليف الرقيب هيرلي في سحب ملرونجي في الممر وعبر الباب إلى داخل الزنزانة.

عندها قام أفراد الشرطة بأخذ باتريك براموبل، الذي كان، بالنسبة لهم، غير قادر على المشي بسبب السكر الشديد، إلى مركز الشرطة وسحبوه إلى نفس الزنزانة التي يتواجد فيها ملرونجي. لم يكن هناك أشخاص آخرون في الزنزانة.

تسجيل الفيديو ومعاينات الزنانة

السماح للرقيب أول هيرلي إلى المنطقة الرئيسية في مركز الشرطة حيث يقع مكتبه. كان في الزنزانة التي وضع فيها ملرونجي وباتريك براموبل آلة تصوير فيديو بهدف المراقبة.[6] بدء الرقيب أول هيرلي بتسجيل ما يحدث في الزنزانة. كان باستطاعة الموظفين مراقبة ملرونجي وباتريك براموبل في الزنزانات على شاشات في المنطقة الرئيسية من مركز الشرطة.

6 تم إدخال كاميرات الفيديو إلى بعض المنازل المراقبة إثر تحقيق كبير في موت السكان الأصليين أثناء الحجز والذي تم بين عامي 1987 و1991. التحقيق – المفوضية الملكية للتحقيق في موت السكان الأصليين أثناء الحجز – وضعت 339 توصية. هذه التوصيات موجودة على الموقع. تتوفر هذه التوصيات على: www.alrm.org.au/information/General%20Information/Royal%20Commission%20into%20Aboriginal%20Deaths%20in%20Custody.pdf

بناءًا على الملاحظات التي دونها الرقيب أول هيرلي والرقيب ليف في سجل مركز الشرطة، تم التفتيش على الزنزانة في الساعة 10.55 صباحاً. كتب الرقيب أول هيرلي: "عند فحص الزنزانة وجد بها سجينين يغطّان في النوم"

في مقابلة لاحقة مع محققي خدمة شرطة كوينزلاند، أفاد الرقيب أول هيرلي بأنه ذهب إلى الزنزانة في الساعة 10.55 صباحاً. نظر إلى السجينين من فوق، رأى أنهما كانا يتنفسان وشاهد أن معدتهما ترتفعان وتهبطان. بالنسبة له، كان ظاهرًا أنهما كانا نائمان وكانا يغطّان .

في الساعة 11:23 صباحاً دخل الرقيب ليف إلى الزنزانة ولاحظ ان ملرونجي كان "باردًا" وبدون نبض. كان باتريك براموبل نائمًا. ذهب الرقيب أول هيرلي وتفقد ملرونجي. صرّح بأنه شعر بضعف نبضه.

تم استدعاء سيارة الإسعاف. وصلت خلال وقت يتراوح ما بين خمس إلى ثماني دقائق. لم يتم تقديم إسعافات أولية لملرونجي من قبل الموظفين قبل وصول سيارة الإسعاف. بعد فحصه، أكد موظف الإسعاف بأنه ليس لدى ملرونجي إشارات لوجود حياة وبأنه كان ميتاً.

إشعار

اتصل الرقيب أول هيرلي مباشرة بمركز اتصالات شرطة منطقة تاونسفيل للابلاغ عن الوفاة. تم إعلام سلسلة القيادة في خدمة شرطة كوينزلاند، وكذلك بالمحقق في الوفيات في الولاية ومفوضية الجريمة وسوء السلوك، هيئة مستقلة يمكنها التحقيق مع الشرطة. لم يتم إبلاغ أقربائه بالوفاة حتى حوالي الساعة 3.40 بعد الظهر من ذلك اليوم.

فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند

تم إسناد التحقيق في الحادث إلى مفتش تحقيق في خدمة شرطة كوينزلاند من تاونسفيل ، وهي أقرب أكبر تجمع سكاني على البر، تبعد حوالي 65 كيلومتر تقريباً.

تضمن فريق التحقيق التابع لخدمة شرطة كوينزلاند مفتش تحقيق ومفتش رقيب ومفتش من قيادة المعايير الأخلاقية في خدمة شرطة كوينزلاند. كما تم تعيين ستة موظفين دعم تقني، ليصل بذلك مجموع ضباط خدمة شرطة كوينزلاند إلى تسعة. تضمن موظفو الدعم التقني موظف مسارح الجريمة وموظف الأدلة الجنائية وموظف القسم العلمي وموظف الخدمات البشرية ورقيبين.

المفتش الرقيب الذي كان مسؤولاً عن فرع التحقيقات الجنائية في جزيرة بالم كان في تاونسفيل في الوقت الذي توفي فيه ملرونجي. رغم أن خدمة شرطة كوينزلاند تشكك في أنه قد تم تعيينه ضمن فريق التحقيق، ظهر وبوضوح أنه قد عاد إلى جزيرة بالم مع فريق التحقيق وساعده في التحقيق. تبقى مسألة مدى مشاركته موضع نقاش. لقد شارك بالتأكيد في مقابلات رجال الشرطة – ومن ضمنهم الرقيب أول هيرلي – والشهود المدنيين، وحصل على إفادات مكتوبة ونقل جثمان ملرونجي إلى المطار وحصل على إفادة قصيرة وشفوية عن التاريخ الصحي لملرونجي وقدم المعلومات في تقرير لبقية أعضاء فريق التحقيق.

الوصول إلى جزيرة بالم

وصل أعضاء فريق التحقيق إلى مطار جزيرة بالم في الساعة 2.55 مساء، بعد حوالي ثلاث ساعات ونصف من إعلامهم بالوفاة. قابلهم الرقيب أول هيرلي والرقيب ليف وقادا الموظفين التسعة في سيارتين من المطار إلى مركز الشرطة. لم يسجل أي من الموظفين أي محادثة خلال الرحلة.

المقابلات

بدأ فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند المقابلات مع الموظفين والمدنيين مباشرة بعد وصولهم إلى مركز الشرطة. قام اثنان من الفريق بإجراء مقابلات مسجلة صوتيًا مع اثنين من موظفي خدمة شرطة كوينزلاند (المفتش أول هيرلي والمفتش ليف)، بحضور مسؤول اتصالات الشرطة بنغارو وثلاثة شهود مدنيين.

كان الرقيب المحقق الذي كان يعمل مع الرقيب أول هيرلي هيرلي.

مشاهدة الفيديو

بمجرد وصول محققي خدمة شرطة كوينزلاند إلى مركز الشرطة، شاهدوا شريط فيديو الزنزانة. صادر محققو خدمة شرطة كوينزلاند الشريط.

سُمح للرقيب أول هيرلي بمشاهدة الفيديو في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بعد المقابلة الأولى، ومرة ثانية في صباح 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بحضور محققي خدمة شرطة كوينزلاند. بعد ذلك وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وبعد مشاهدة الشريط للمرة الثانية، شارك الرقيب أول هيرلي في فيديو إعادة التمثيل وفي المقابلة التي تبعته.

فحص مسرح الحدث

بدأ محققو خدمة شرطة كوينزلاند بفحصهم للزنزانة في ذلك اليوم بعد الظهر.

ليس واضحًا ما هي مسارح الأحداث الأخرى، بما في ذلك المناطق الأخرى في مركز الشرطة، مثل منطقة الباب، قد تم تصويرها فوتوغرافيًا وبالفيديو وتم فحصها جنائياً.

تناول العشاء في منزل الرقيب أول هيرلي

حوالي الساعة 10.30 مساءًا بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ذهب الرقيب المحقق في خدمة شرطة كوينزلاند، الذي كان يعمل في جزيرة بالم والذي شارك في التحقيق، إلى منزل الرقيب أول هيرلي، الذي يقع في مجمع سكني آمن للشرطة. قام بتحضير العشاء للرقيب أول هيرلي وللأعضاء الآخرين في فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند. أمضوا في المسكن حوالي ساعة، تناولوا خلالها العشاء وشربوا البيرة لم يكن هناك إيحاء بحصول شرب مفرط.

20 تشرين الثاني/نوفمبر 2004: المقابلات وفحص مسرح الحدث

المقابلات

استمر محققو خدمة شرطة كوينزلاند في مقابلة الشهود في اليوم التالي للوفاة. تم تسجيل كل المقابلات صوتياً وبعضها كان إعادة تمثيل وتم تسجيله على الفيديو.

أجرى فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند مقابلتين مع الرقيب أول هيرلي في ذلك اليوم. تم تسجيل المقابلة الأولى بالفيديو واستمرت لمدة 14 دقيقة. كما تم تسجيل المقابلة الثانية صوتيًا واستمرت لمدة 12 دقيقة.

أجرى فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند سبع مقابلات مع أفراد من الشرطة ومدنيين خلال اليوم، ومن ضمنها مقابلات مع الرقيب ليف ومسؤول اتصالات الشرطة بنغارو. يبدو أنه لم تدم أي مقابلة أكثر من 20 دقيقة.

فحص مسرح الحدث

لم تتم زيارة مسرح الحدث الذي تم فيه الاعتقال حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2004؛ وكان ذلك اليوم التالي لوفاة ملرونجي. قاد الرقيب أول هيرلي محققي خدمة شرطة كوينزلاند في السيارة إلى مسرح الحدث.

الإستمارة 1

"الإستمارة 1" هي استمارة خدمة شرطة كوينزلاند التي تستعمل لإبلاغ المحقق في الوفيات المشتبه بها في الولاية بناء على مرسوم الأطباء الشرعيين 2003. يستعمل قاضي الولاية المحقق في الوفيات المشتبه بها المعلومات الواردة في الاستمارة ا لمساعدته/مساعدتها في تقرير ما إذا كان التشريح مطلوبًا أم لا. كما تستعمل الاستمارة 1 كمصدر للمعلومات من قبل الطبيب الشرعي الذي يقوم بإجراء عملية التشريح.

قام أحد المحققين في خدمة شرطة كوينزلاند بإعداد الاستمارة ا الخاصة بوفاة ملرونجي مساء 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. رغم ذلك لم ترسل الاستمارة إلى طبيب الولاية الشرعي حتى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

أجرى فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند مقابلة مع روي براموبل، الذي ادعى بأن الرقيب أول هيرلي لكم ملرونجي عدة مرات أثناء أخذه إلى مركز الشرطة. لم تنقل هذه المعلومات إلى الطبيب الشرعي في الاستمارة 1.

23 تشرين الثان ي/نوفمبر 2004:
التشريح

تم تشريح جسد ملرونجي من قبل الطبيب الشرعي في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. تم ذلك بحضور عضو في فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند.

لاحظ الطبيب الشرعي وجود خدش صغير فوق العين اليمنى وكانت هي الإصابة الوحيدة الخارجية. تضمنت الإصابات الداخلية تشقق أربعة أضلاع، تمزق كبد ونزيف داخلي حاد، وهذا ما تم تحديدة كسبب للوفاة. استنتج بأن كمية كبيرة من القوة كانت ضرورية لإحداث هذا المستوى من الضرر للكبد. استتبع ذلك حصول الوفاة سريعًا وذلك، حسب الطبيب الشرعي، ينفي احتمال حصول الإصابة قبل توقيف ملرونجي.

حددت فحوصات علم السموم الجنائي مستوى الكحول في دم ملرونجي كان 0.292، وهو تقريباً ستة أضعاف الحد القانوني لقيادة سيارة.

تم تحديد سبب الوفاة على أنه نزيف داخل البطن، ناتج عن تمزق الكبد والوريد البابي.

24 تشرين الثاني/نوفمبر 2004:
تولت مفوضية الجريمة وسوء السلوك القضية

مفوضية الجريمة وسوء السلوك هي هيئة مستقلة تقوم، من ضمن أشياء أخرى، بإجراء تحقيقات مستقلة في سوء السلوك في وكالات القطاع العام، بما في ذلك دوائر الشرطة. عندما تتعاطى المفوضية مع الشكاوى المقدمة ضد سوء سلوك الشرطة أو سوء سلوك الشرطة المحتمل، باستطاعة مفوضية الجريمة وسوء السلوك إحالة القضية إلى مفوض الشرطة للتحقيق أو مراقبة التحقيق الذي يقوم به مفوض الشرطة أو التعاون مع مفوض الشرطة لاستكمال التحقيق أو إجراء التحقيق بنفسها.

في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، تولت مفوضية الجريمة وسوء السلوك المسؤولية الكاملة عن التحقيق. أعلنت مفوضية الجريمة وسوء السلوك أنها قامت بفرض ولايتها نتيجة لتقرير التشريح. ذهب ثلاثة محققين من مفوضية الجريمة وسوء السلوك مع مسؤول دعم من السكان الأصليين إلى جزيرة بالم وتولوا أمر إجراء التحقيق.

كان محققو مفوضية الجريمة وسوء السلوك من موظفي خدمة شرطة كوينزلاند معارين إلى مفوضية الجريمة وسوء السلوك.

26 تشرين الثاني/نوفمبر 2004:
نشر تقرير تشريح الجثة وتبع ذلك أعمال شغب في جزيرة بالم

في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، نشر قاضي الولاية للتحقيق في الوفيات المشتبه بها تقرير التشريح للجمهور.

كان هناك تاريخًا طويلاً وعميقًا من عدم الثقة بين خدمة شرطة كوينزلاند والسكان الأصليين في جزيرة بالم. كان من المتوقع حدوث ردة فعل سلبية من قبل مجموعة السكان الأصليين بعد نشر تقرير تشريح الجثة. تم إرسال أعداد إضافية من أفراد الشرطة إلى جزيرة بالم.

اندلعت أحداث شغب، تم إحراق مبنى المحكمة ومركز الشرطة وثكنات الشرطة، بما في ذلك منزل الرقيب أول هيرلي. أجبر أفراد الشرطة وعائلاتهم على التمترس في المستشفى. تم إرسال حوالي 80 فردًا من الشرطة من تاونسفيل وكارنز جوًا إلى جزيرة بالم في وقت لاحق من ذلك اليوم لإعادة النظام.

بعد أحداث الشغب، تم اتهام 28 من سكان جزيرة بالم بجنح مختلفة من ضمنها الحرق المتعمد، التجمهر غير المشروع، إلحاق أضرار متعمدة للشرطة والتعدي عليها.

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2004:
التشريح الثاني

نتيجة لحساسية الوضع بالنسبة لوفاة ملرونجي وردة فعل المجتمع المحلي، أمر قاضي الولاية للتحقيق في الوفيات المشتبه بها بإجراء تشريح ثان.

في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، قام ثلاثة من علماء الطب الشرعي بإجراء التشريح الثاني، كان من بينهم طبيب شرعي كبير من خارج كوينز لاند.

أكد التشريح الثاني أن الوفاة حدثت نتيجة نزيف داخلي بسبب تمزق كبير في الكبد، ناتج عن استعمال قوة كبيرة. قيل أن الإصابات كانت مشابهة لإصابات شخص ما كان قد تعرض لحادث سيارة مميت.

8 كانون الأول/ديسمبر 2004: مزيد من المقابلات

في 8 كانون الأول/ديسمبر 2004، أجرى محققو مفوضية الجريمة وسوء السلوك مقابلات مع الرقيب أول هيرلي والرقيب ليف ومسؤول اتصالات الشرطة بنغارو.

تمت أيضاً مقابلة الرقيب ستديمان من قبل مفوضية الجريمة وسوء السلوك في ذلك اليوم. كانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها وكالة تحقيق بمقابلته فيما يتعلق بهذه القضية.

شباط/فبراير 2005: الاستجواب الأول

في كوينزلاند، يتم التحقيق في كل حالة موت مفاجئ أو غير متوقع من قبل قاضي الولاية للتحقيق في الوفيات المشتبه بها. رغم ذلك، أعلن قاضي التحقيق في الوفيات المشتبه بها الأول الذي تم تعيينه أولاً، بسبب تعاملاته السابقة مع الرقيب أول هيرلي. وتنحى عن القضية.

آذار/مارس 2005 إلى أيلول/سبتمبر 2006: الاستجواب الثاني

تم تعيين نائب قاضي الولاية للتحقيق في الوفيات المشتبه بها للإشراف على التحقيق، الذي بدأ في آذار/مارس 2005. استمرت التحقيقات لمدة 18 شهرًا حتى اكتملت، ويرجع السبب في ذلك، على ما يبدو، إلى الجدال القانوني ، وتضمنت 17 يومًا من جلسات الاستماع الفعلية. تضمن الشهود أفرادًا من عائلة ملرونجي، وأفرادًا شرطة كانوا في مهامهم في يوم وفاة ملرونجي ومفوض شرطة كوينزلاند ومجلس جزيرة بالم للسكان الأصليين والخدمة القانونية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس.

مارست مفوضية حقوق الإنسان الأسترالية (المفوضية) صلاحياتها وتقدمت بطلب للتدخل في التحقيق لرفع قضايا الإصلاح النظامي. قدمت المفوضية 40 توصية. ركزت على تحسين استقلالية وحياد التحقيقات في الوفيات أثناء الاحتجاز، إلى جانب قضايا نظامية تتعلق بمجموعة السكان الأصليين التي، حسب ما تراه المفوضية، تبرزها هذه القضية.[7]

واحدة من القضايا الأساسية التي ركزت عليها قاضية الولاية للتحقيق في الوفيات المشتبه بها هي الاستقلالية وعدم التحيز في تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند. في تقريرها، الذي قدمته في أيلول/سبتمبر 2006، وجدت سلسلة من العوامل التي أثرت سلبيًا على مصداقية ذلك التحقيق، منها:

- وجود أعضاء شرطة من تاونسفيل وجزيرة بالم ضمن فريق التحقيق
- كان بعض أعضاء الشرطة على معرفة شخصية بالرقيب أول هيرلي
- نقل الرقيب أول هيرلي هيرلي فريق التحقيق في السيارة من المطار
- قاد الرقيب أول هيرلي هيرلي المحققين في السيارة إلى مسرح حدث توقيف ملرونجي
- تناول المحققون العشاء في مكان إقامة هيرلي.[8]

بالإضافة إلى ذلك، وجدت بأن الرقيب أول هيرلي تسبب عمدًا في إحداث إصابات ملرونجي المميتة.

7 النص الكامل لعرض المفوضية موجود على الموقع www.humanrights.gov.au/legal/submissions_court/intervention/mulrunji.html

8 تقرير الاستجواب الثاني موجود على الموقع: www.courts.qld.gov.au/__data/assets/pdf_file/0008/86642/cif-doomadgee-mulrunji -20060927.pdf.

قدمت قاضية الولاية للتحقيق في الوفيات المشتبه بها 40 توصية، 14 منها ذات صلة مباشرة بنوعية التحقيق. كانت كلها تقريبًا مبنية على توصيات المفوضية، مع بعض التعديلات الطفيفة.[9] تضمنت التوصيات أيضًا مراجعة دليل الإجراءات العملية لشرطة كوينزلاند لتأكيد على أنه:

- يجب ألا يكون أفراد الشرطة الذين يحققون في الوفيات أثناء الاحتجاز من المنطقة التي شهدت حادث الوفاة
- يجب أخذ عدم التحيز، وكذلك مظهر عدم التحيز، بالاعتبار عندما يتم تكليف أعضاء شرطة في التحقيق في الوفيات أثناء الاحتجاز
- يجب على أعضاء الشرطة الذين يشاركون في التحقيقات في الوفاة أثناء الاحتجاز أن يفصحوا عن أي علاقة مع شرطي متورط في، أو شاهد على، تلك الوفاة.

كانون الأول/ديسمبر 2006 إلى حزيران/يونيو 2007: رفع دعوى على الرقيب أول هيرلي

في كانون الأول/ديسمبر 2006، أعلن مدير النيابة العامة في كوينزلاند بأنه لن يتم توجيه أي تهمة جرمية ضد الرقيب أول هيرلي، بسبب عدم كفاية الأدلة. بعد ضغط كبير من الناس والإعلام، طلبت حكومة كوينزلاند من القاضي الأول في المحكمة العليا لولاية نيو ساوث ويلز مراجعة قرار عدم توجيه تهمة للرقيب أول هيرلي. وقد وجد أنه هناك أدلة كافية لاتهام الرقيب أول هيرلي.

تم اتهام الرقيب أول هيرلي بالاعتداء والقتل غير العمد في 5 شباط/فبراير 2007.

بدأت نقابة خدمة شرطة كوينزلاند بحملة شعبية للاحتجاج على القرار، ومن ضمنها جمع مال للدفاع عن الرقيب أول هيرلي.

جرت المحاكمة في حزيران/يونيو 2007. وجدت هيئة المحلفين بأن الرقيب أول هيرلي غير مذنب.

شباط/فبراير 2007: تركيب كاميرات مراقبة في مراكز الشرطة في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين

في شباط/فبراير 2007 وافق رئيس وزراء كوينزلاند على تركيب كاميرات مراقبة في مراكز الشرطة في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين.

آذار/مارس 2007 إلى أيار/مايو 2007: محاكمة سكان جزيرة بالم

جرت محاكمات سكان جزيرة بالم المتهمين بالشغب بين آذار/مارس 2007 وأيار/مايو 2007 أدين رجل بالتحريض على الشغب وتم تبرئة أربعة رجال من تهمة الشغب المسبب للدمار. كان اثنا عشر آخرون قد أقروا بالذنب.

أيلول/سبتمبر 2008: الطعن على نتائج الاستجواب الثاني

في أيلول/سبتمبر 2008، طعن محامو الرقيب أول هيرلي على نتائج الاستجواب الثاني. أمرت المحكمة العليا في كوينزلاند بإجراء استجواب جديد.

9 المزيد من المعلومات متوفر على الموقع www.humanrights.gov.au/about/media/media_releases/2006/78_06.htm.

كانون الأول/ديسمبر 2006 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2008: تحقيق فريق مراجعة التحقيق

في كانون الأول/ديسمبر 2006، وردًا على الانتقاد الكبير لتحقيق خدمة شرطة كوينزلاند في الاستجواب الثاني، شكّل مفوض شرطة كوينزلاند فريق مراجعة التحقيق لفحص تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند في وفاة ملرونجي. تكوّن فريق مراجعة التحقيق من أعضاء في خدمة شرطة كوينزلاند.

حقق فريق مراجعة التحقيق في تسعة ادعاءات، بناءًا على تعليقات الطبيبة الشرعية، وخصوصًا بأن:

- أفراد الشرطة الذين كانوا يخدمون في جزيرة بالم شاركوا في التحقيق
- نقل الرقيب أول هيرلي المحققين من المطار وإلى مسرح حدث التوقيف
- تناول المحققون العشاء في مكان إقامة الرقيب أول هيرلي.
- ناقش الشهود الأحداث المحيطة بوفاة ملرونجي قبل استكمال التحقيق
- قام أعضاء في فريق تحقيقات خدمة شرطة كوينزلاند بإجراء مناقشات "غير مسجلة" مع الرقيب أول هيرلي
- لم يسأل فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند مسؤول اتصالات الشرطة بنغارو بصورة جيدة.
- عدم تقديم معلومات ذات صلة للطبيب الشرعي في الاستمارة 1
- عدم تأمين فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند الدعم للشهود من السكان الأصليين
- عدم تبليغ عائلة ملرونجي مباشرة بوفاته.

نشرت نتائج فريق مراجعة التحقيق للعموم في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. وجدت "تقائص" في تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند ولكن لم تجد أي خطأ جاد من قبل أي من أفراد خدمة شرطة كوينزلاند الذين شاركوا في التحقيق الأولي. لم يوص فريق مراجعة التحقيق باتخاذ أي إجراء تأديبي ضد أي فرد من الشرطة.

آذار/مارس 2010 إلى أيار/مايو 2010: الاستجواب الثالث

تم تعيين نائب رئيس قضاة كوينزلاند لإعادة فتح الاستجواب. بدأت جلسات الاستماع في 8 آذار/مارس ونشرت النتائج والتوصيات في 14 أيار/مايو 2010.

في تقريره، وافق نائب رئيس القضاة على نتائج الاستجواب الثاني بأن تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند كان فيه خللاً جديًا. كما سجّل "اتفاقه بشكل عام" مع الـ 40 توصية التي قدمتها الطبيبة الشرعية في الاستجواب الثاني. كما أوصى بإعطاء مفوضية الجريمة وسوء السلوك الموارد والسلطة التشريعية لإجراء التحقيقات في الوفيات أثناء الاحتجاز بعد الإبلاغ عنها مباشرة.

لم يجد إثباتاً كافياً لدعم النتيجة التي تم التوصّل إليها في الاستجواب الثاني وهي أن الرقيب أول هيرلي تسبب عمدًا في إحداث إصابات ملرونجي المميتة.[10]

حزيران/يونيو 2010: مراجعة مفوضية الجريمة وسوء السلوك

في حزيران/يونيو 2010، نشرت مفوضية الجريمة وسوء السلوك تقريرها المكون من 187 صفحة[11]، والذي علّق على تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند الأساسي وتحقيق فريق مراجعة التحقيق. وجدت مفوضية الجريمة وسوء السلوك مشاكل جدية في كليهما.

وبالنسبة لتحقيق خدمة شرطة كوينزلاند الأساسي، وجدت مفوضية الجريمة وسوء السلوك أنه كان "معيبًا بشكل كبير، ومصداقيته منقوصة في أعين نفس الجماعة السكانية التي من المفترض أنه يخدمها".

10 تقرير الاستجواب الثالث موجود على الموقع:
www.courts.qld.gov.au/__data/assets/pdf_file/0008/86858/cif-doomadgee-mulrunji -20100514.pdf.

11 مراجعة مفوضية الجريمة وسوء السلوك لمراجعة خدمة شرطة كوينزلاند في جزيرة بالم متواجدة على الموقع:
www.cmc.qld.gov.au/topics/police-and-the-cmc/misconduct-by-police/investigations-of-police/palm-island-review.

أشار التقرير أيضًا إلى مواطن ضعف محددة، على غرار تلك التي تم إلقاء الضوء عليها من قبل الطبيبة الشرعية في الاستجواب الثاني، وتشمل ما يلي:

- لم يتم إجراؤه بناء على سياسات وإجراءات خدمة شرطة كوينزلاند
- لم تكن مقابلة الرقيب أول هيرلي دقيقة
- السماح للرقيب أول هيرلي بمشاهدة الفيديو
- لم تتم مقابلة روي براموبل في وقت مبكر كما كان يجب
- هناك تناقضات بين مقابلة روي براموبل المسجلة وبين الإقرار الذي وقع عليه
- لم يقم المحققون بمقابلة مع الرقيب ستيدمان

أيدت مفوضية الجريمة وسوء السلوك النتيجة التي توصل إليها فريق مراجعة المقابلة بأن تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند كان منقوصًا. ورغم ذلك، وجدت أيضًا أن تحقيق فريق مراجعة التحقيق كان في حد ذاته معيبًا بصورة سيئة لعدة أسباب، من ضمنها أن المحققين:

- برروا سلوك فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند على أرضيات مشكوك فيها
- أظهروا نقصًا في الشمولية والعناية
- سألوا أسئلة خلّفت انطباعًا بوجود تحيز
- قبلوا أدلة بدون فحصها
- سألوا مجموعة من الاسئلة ظهر أنها كانت تهدف إلى الحصول على إجابات بعينها.

في الواقع، كان تحقيق فريق مراجعة التحقيق متحيزًا بصورة كبيرة، برأي مفوضية الجريمة وسوء السلوك، مما استدعى مفوضية الجريمة وسوء السلوك لأن توصي بإجراءات تأديبية ضد محققي مفوضية الجريمة وسوء السلوك، وكذلك ضد العديد من المحققين الذين شاركوا في تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند الأولي.

آذار/مارس 2011:
إصدار تقرير خدمة شرطة كوينزلاند

في آذار/مارس 2011 أصدرت خدمة شرطة كوينزلاند تقريرًا من 410 صفحة، تدحض فيه نتائج مفوضية الجريمة وسوء السلوك بشدة. بينما قبلت بوجود بعض الأخطاء من جانب خدمة شرطة كوينزلاند، خلصت إلى أنه لم يكن أي منها جدياً بما فيه الكفاية لاتخاذ إجراءات تأديبية بحق أي من افراد الشرطة الذين كانوا جزءًا من فريق خدمة شرطة كوينزلاند الذي أجرى التحقيق الأساسي أو فريق مراجعة التحقيق الذي تشكل لاحقًا.

أيار/مايو 2011:
عائلة ملرونجي تسوي قضية الدعوى المدنية

أقامت عائلة ملرونجي دعوى مدنية ضد الرقيب أول هيرلي وحكومة كوينزلاند في حزيران/يونيو 2007. في أيار/مايو 2011 قبلت عائلة ملرونجي تسوية القضية مقابل 370000 دولار.

تشرين الأول/أكتوبر 2012:
تسديد رسوم الشرطة

في تشرين الأول/أكتوبر 2012، أعلنت حكومة كوينزلاند أنها ستسدد الرسوم القانونية التي كانت خدمة شرطة كوينزلاند قد دفعتها لأفراد الشرطة الذين كانوا متهمين في الإجراءات الناتجة عن وفاة ملرونجي. بناءًا على التقارير الإعلامية، تضمّن ذلك 384700 دولار لتمثيل أفراد الشرطة في الاستجواب وتسديد مبلغ 280225 دولار هي تكاليف دفاع الرقيب أول هيرلي في المحاكمة الجنائية.

قضية ملرونجي لائحة الإحالات

الفصل الأول	حقائق متعلقة بالاستقلالية وعدم التحيز تعليقات و/أو توصيات في الاستجواب الثاني	صفحة 15 صفحة 16
الفصل 3	ملاءمة واستعمال الموارد	صفحة 26
الفصل 4	تحديد القضية	صفحة 29
الفصل 6	من كان من الشهود المحتملين؟ من كان يجب أن تتم مقابلته؟	صفحة 46 صفحة 47
الفصل 10	غياب شخص يقدم الدعم الثقافي عن المقابلات الأولية	صفحة 63
الفصل 11	عدم عزل الشهود نظام وتوقيت المقابلات	صفحة 68 صفحة 72
الفصل 12	حضور محامي نقابة الشرطة في كل المقابلات مع الضباط	صفحة 75
الفصل 13	مشاهدة دليل الفيديو الفصل 14	صفحة 81 صفحة 82
الفصل 14	الأسئلة التي لم توجه للرقيب أول هارلي	صفحة 87
الفصل 20	أخطاء تتعلق بالأدلة المادية أدلة مادية محتملة أدلة لم تقدم للطبيب الشرعي	صفحة 122 صفحة 123 صفحة 126
الفصل 21	فائدة زيارة مسرح الحدث حتى بعد تغير أشياء	صفحة 132
الفصل 24	وثائق كان من الممكن جمعها	صفحة 153
الفصل 25	التواطؤ بين خدمة شرطة كوينزلاند والرقيب أول هيرلي نقد كيفية تقييم الأدلة	صفحة 157 صفحة 160
الفصل 26	كيف كان من الممكن أن تعمل IRAC في هذه القضية	صفحة 166
الفصل 27	تحديد مسائل نظامية	صفحة 178
الفصل 29	عدم استخدام منهج إدارة القضايا الكبرى MCM	صفحة 189
الفصل 31	التحقيق في فساد الشرطة في كوينزلاند انتقادات تتعلق بتحقيق الشرطة مع الشرطة	صفحة 203 صفحة 206

الجزء 1
متطلبات أساسية لوحدة التحقيقات

الفصل 1: الاستقلالية

الفصل 2: التدريب والخبرة

الفصل 3: الموارد الكافية

الفصل 1:
الاستقلالية

أسئلة أساسية

- **لماذا تعد الاستقلالية قضية هامة في مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؟**
- **كيف تستطيع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية برهنة استقلاليتها؟**
- **ما هو عدم التحيز؟**
- **ماهي السلطات التي تتطلبها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لإجراء تحقيقات فعالة وكفؤة؟**

1. الاستقلالية

الإستقلالية هي المتطلب الأول والأكثر أهمية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.[12]

لدى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية سلطات لدعم وحماية حقوق الإنسان، ومن ضمن ذلك عبر التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القطاعات الحكومية وغير الحكومية. لضمان النظر إلى تحقيقاتها وتوصياتها بعين الثقة والاحترام، يجب أن تتمتع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بالاستقلالية، كما يجب النظر إليها على أنها كذلك.

وضعت مبادئ باريس خمس ضمانات ضرورية للاستقلال:

- الاستقلال القانوني
- الاستقلال التشغيلي
- استقلال السياسة
- الاستقلال المالي
- أعضاء مستقلون

الإستقلال القانوني

تنص مبادئ باريس أنه يجب إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية عبر دستور البلد أو عبر التشريع. من حيث الممارسة العملية، تحدد النصوص الدستورية أو القانونية قيام مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بممارسة أعمالها باستقلالية.[13] لدى إنشاء مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في دستورها أو تشريعها، تحمي الدولة منظمة حقوق الإنسان الوطنية من التدخل غير الملائم من قبل الذراع التنفيذي للحكومة.

الاستقلال التشغيلي

تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى الاستقلال لتحديد أولوياتها وبرامجها ومشاريعها؛ ذلك أن، كل جوانب عملياتها، خاضعة للقانون والموارد المتاحة. كما يجب أن يتم منحها السلطات الكافية التي تمكنها من "تناول أي قضية تقع في نطاق اختصاصها بحرية كاملة".[14] يجب أن تتمتع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بالقوة اللازمة لحرية تحديد أي من وظائفها يجب أن تعطى الأولوية خلال ممارسة صلاحياتها، وكذلك تركيب المنظمة الذي يحقق ذلك الهدف بأفضل شكل. يجب ألا تكون لدى

12 انظر مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ؛ بريان بيردكن وجاسون تاوم؛ 2007؛ ص. 43 ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية: أفضل ممارسة؛ أمانة سر الكومنولث؛ 2001؛ ص.5.

13 مبادئ باريس؛ "الكفاءة والمسؤوليات" فقرة 2.

14 مبادئ باريس؛ "طرق العمل" فقرة طرق العمل" فقرة (أ).

الحكومة القدرة على توجيه نشاطات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، لأن ذلك قد يمنع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية من متابعة مجالات وقضايا تعتبرها أكثر أهمية في دعم وحماية حقوق الإنسان.

استقلالية السياسة

يجب أن تتمتع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بالقدرة على تحديد ممارساتها وإجراءاتها وجعل أحكامها واستنتاجاتها في سياق عملها. يجب ألا يكون هناك تدخلاً خارجيًا، سواء في تقديم المشورة لمجلس النواب أو الحكومة،[15] أو في إجراء تحقيقات عامة واستعلامات[16] أو في التعاطي مع شكاوى انتهاك حقوق الإنسان الفردية.[17]

الاستقلال المالي

مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية هي مؤسسات حكومية وتعتمد على الحكومات لتأمين ميزانيتها التشغيلية الرئيسية. وعلى الرغم من ذلك، تعترف مبادئ باريس بالصلة بين الاستقلالية والتمويل وتنص على أن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية يجب أن يكون لديها التمويل الملائم " الذي يمكنها من أن يكون لديها موظفيها وأماكن عملها الخاصة بها، لكي تكون مستقلة عن الحكومة وغير خاضعة للرقابة المالية التي قد يؤثر على استقلاليتها".[18]

يجب أن تتمتع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بالسيطرة الكاملة على ميزانيتها فور تخصيصها لها. لما يلي:

- يجب تقديم منح تمويل عامة، وألا تكون مخصصة لأنشطة أو أهداف بعينها
- يجب أن تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مسؤولة عن إدارة وتخصيص الأموال، على أن يكون ذلك خاضعًا لمقاييس المساءلة المالية المعقولة المعمول بها لدى المؤسسات الحكومية المستقلة الأخرى
- يجب ألا يتطلب استخدام الأموال موافقة مسبقة بالصرف من الحكومة..

أعضاء مستقلون

يتم دعم استقلالية مؤسسة حقرق الإنسان الوطنية أكثر عبر عملية تعيين الأعضاء، وكذلك من خلال البنود والشروط الخاصة بأعضائها. وقد يتضمن ذلك:

- عملية اختيار مفتوحة وشفافة تتضمن:
  - الإعلان بشكل واسع عن وجود وظائف شاغرة
  - إستشارة و/أو مشاركة واسعة في عملية تقديم الطلبات ودرسها والاختيار والتعيين
  - تقييم المرشحين على قاعدة معايير موضوعية ومتوفرة للجميع ومحددة مسبقًا
  - زيادة عدد المرشحين المحتملين من مجموعة واسعة من فئات المجتمع إلى الحد الأقصى
  - اختيار الأعضاء كي يخدموا بناءًا على قدرتهم الفردية
- التعيين عبر قرار رسمي ولمدة محددة[19]
- التسريح يتم فقط بناءًا على أسس محددة بعد قرار من قبل محكمة أو هيئة تم تشكيلها على نحو صحيح
- ضمانات حصانة من الملاحقة القانونية بسبب أعمال جرى القيام بها عن حسن نية بصفتهم الرسمية. يجب توسيع الحصانة كي تشمل أماكن عمل وسجلات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

2. الإستقلالية والتحقيقات

تسعى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية و"وكالات الرقابة" الأخرى في أنحاء العالم لوضع مسافة بينها وبين من تحقق معهم، فعليًا وشكليًا، بهدف دعم كل من استقلالها الفعلي والمتصور عن الحكومة.

15 مبادئ باريس: "الكفاءة والمسؤوليات" فقرة 3(أ).
16 مبادئ باريس: "الكفاءة والمسؤوليات" فقرة 3(أ).
17 مبادئ باريس: "مبادئ إضافية تتعلق بوضعية المفوضيات مع أهلية شبه قضائية".
18 مبادئ باريس: " تشكيل وضمانات الاستقلالية والتعددية" فقرة 2.
19 مبادئ باريس: « تشكيل وضمانات الاستقلالية والتعددية» فقرة 3.

تعيين أماكن عمل بعيدة عن الكيانات التي قد يتم التحقيق معها

يجب ألا تقع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، مثالياً، في أو قرب أبنية حكومية أخرى أو وسط مجمع حكومي أو في منشآت محمية من قبل الجيش أو الشرطة أو قوى الأمن. إن وضع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في هكذا منشآت ليس له تداعيات على الاستقلالية فقط، بل يثير أيضاً قضايا تتعلق بالسرية وإمكانية الوصول إليها.

اتخاذ علامة مميزة

يجب أن يكون لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية شعارها الخاص وعلامتها المميزة ويجب ألا تستعمل شارة أو شعارًا أو أي علامة أخرى خاصة بالحكومة.

عدم الخضوع لقوانين الحصول على المعلومات

إذا كانت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تعمل في نطاق سلطة قضائية لديها قوانين الحصول على المعلومات (أو حرية المعلومات)، يجب ألا يؤثر تطبيق تلك القوانين على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بصورة سلبية على السرية الفعلية والمتصورة لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وسلامة عملية التحقيق.

التوظيف والتسريح

يجب أن يكون لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية التحكم الكامل في عملية توظيف فريق العمل، بما في ذلك تطوير مسارات تعيين الموظفين والإبقاء والترقية. ولكن، يمكن أن يكون ذلك خاضعاً لمسارات اختيار معقولة ومبنية على أساس الجدارة والتي تطبق في إجراءات التوظيف من قبل الحكومة.

قد يساعد الحصول على الدعم من قبل موظفين من وكالات تحقيق أخرى في قيام المؤسسة بوظائفها. في هكذا حالات، ورغم ذلك، يجب على المؤسسة أن تعي مخاطر التحييز الحقيقية والمتصورة ويجب تأكيد الإشراف الحازم على هؤلاء الموظفين وخصوصًا الذين قدموا من وكالات تقوم مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بالتحقيق معها بصورة منتظمة، مثل الجيش والشرطة وقوات الأمن.

إستخدام موظفين تركوا حديثًا وكالات كانت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تقوم بالتحقيق معها بصورة منتظمة قد يكون مصدرًا للمشاكل. بينما قد تكون خبرة ومعرفة المنظمة قيمة، هناك خطر في استخدام الكثير من الموظفين، خصوصًا في المناصب العليا، قد يؤثر على استقلالية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، على الأقل توقع وجود الاستقلالية من قبل أصحاب الشأن.

المساعدة القانونية

كل وكالات التحقيق بحاجة لمشورة قانونية جيدة ومستقلة. يجب أن يكون لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية القدرة على الحصول على مشورة قانونية تثق بها، إما عبر استخدام مستشار قانوني في مؤسسة أو توكيل محامين من الخارج. لا يجب ان يكون مفروضاً عليها استعمال محامين حكوميينأو مكاتب محاماة موكلة من قبل الحكومة لأن ذلك قد ينتج عنه تضارب في المصالح بالنسبة لهؤلاء المحامين.

نقاط الاتصال

يجب توخي الحذر عندما تقدم وكالة يتم التحقيق معها "مسؤول اتصال" أو "نقطة اتصال"، يُفترض أن يساعد مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في عملية التحقيق.

بالقدر الذي يقوم/تقوم به في تسهل التواصل البنّاء مع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، يمكن أن يكون تعيين "مسؤول الاتصال" مفيدًا. غير أنه يجب على المحقق أن يستذكر دائمًا أن هذا الشخص هو مسؤول بشكل أساسي أمام الوكالة التي يجري التحقيق معها. يجب توخي الحذر فيما يتعلق بتقديم أي معلومات حول الشهود أو الأدلة المتعلقة بالمنظمة قيد التحقيق.

باختصار، مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية هي التي تقوم بالتحقيق ويجب أن بالعملية قدر المستطاع. يجب ألا يقبل المحققون بأن يتعاملوا حصريا مع "مسؤول الاتصال" إلا إذا قررت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بأن ذلك الترتيب مفيد بالنهاية في تلك الظروف.

3. عدم التحيز

إجراء تحقيقات عادلة ومتعمقة وغير متحيزة أمر ضروري لكي تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية فعالة. يجب أن يكون المحققون غير منحازين ويجب النظر إليهم على أنهم غير منحازين.

سيضعف هذا التحقيق ولن يصمد أمام التمحيص إذا استنتج أي شخص مشارك فيه أو أي شخص يراقبه بأن المحقق:

- متحيز باتجاه طرف معين
- اتخذ قراره قبل إنهاء التحقيق.

يجب أن يحافظ المحقق على علاقة احترافية مع كل من هو مرتبط بالتحقيق. مهما كان حجم التعاطف الذي يشعر به المحقق، يجب ألا ينعكس على طريقة إجراء التحقيق. يمكن أن يتم توجيه انتقادات محقة إلى أحد المحققين لكونه ودودًا كثيرًا مع شخص يحقق معه أو لتأييده لدعوى المشتكي قبل جمع كل الأدلة.

قضية ملرونجي

الأدلة المتعلقة بالاستقلالية وعدم الانحياز

- **استجواب عناصر الشرطة من قبل عناصر الشرطة.**
- **كان الكثير من محققي الشرطة على معرفة بالضباط الخاضعين للتحقيق.**
- **كانت هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن الضباط الخاضعين للتحقيق – أو كان ظاهرًا بأنهم – أعطوا معلومات وعوملوا بطريقة أفضل من قبل محققي الشرطة لأنهم كانوا ضباط شرطة زملاء.**
- **التقى الرقيب أول هيرلي بضباط خدمة شرطة كوينزلاند القائمين بالتحقيق ونقلهم من المطار إلى مركز الشرطة.**
- **كان أحد ضباط خدمة شرطة كوينزلاند الذين قابلوا الرقيب أول هيرلي قد عمل معه في جزيرة بالم سابقًا. ساعد هذا الضابط أيضًا في مقابلة شهود شرطيين ومدنيين أساسيين آخرين.**
- **تناول محققو الشرطة العشاء والمشروبات في منزل الرقيب أول هيرلي في ليلة مقتل ملرونجي.[20]**
- **لم يكن محققو مفوضية الجريمة وسوء السلوك موظفين دائمين لدى مفوضية الجريمة وسوء السلوك. كانوا ملحقين مؤقتًا بمفوضية الجريمة وسوء السلوك وقد يكون ذلك قد أثر على ملاحظاتهم، مهما كان عملهم جيدًا.**
- **ظل تحقيق فريق مراجعة التحقيق متضمنا لاستجواب عناصر الشرطة من قبل عناصر الشرطة.**
- **كان القرار النهائي بشأن ما إذا كان يجب أن يعاقب أي ضابط بيد خدمة شرطة كوينزلاند.**

20 أوضح المفوض المساعد المؤقت لخدمة شرطة كوينزلاند ردا على تقرير مفوضية الجريمة وسوء السلوك في عام 2011 بان "تقديم الشرطيين للوجبات لشرطيين آخرين كانت ممارسة شائعة عند زيارتهم لأمكنة كجزيرة بالم أو مجتمعات اخرى كتلك التي لا توجد لديها مطاعم أو أماكن للحصول على وجبات، خاصة بعد أوقات الإقفال".

قضية ملرونجي

التعليقات و/أو التوصيات في الاستجواب الثاني

عدم التحيز، وظهور عدم التحيز، يجب أن يكون على رأس الأولويات عند اختيار الضباط لإجراء تحقيقات بشأن حالات الوفيات أثناء الاحتجاز.

- **يجب أن يكون المحققون في حالة الوفاة أثناء الاحتجاز من منطقة أخرى.**
- **كانت مشاركةضباط كانوا على معرفة سابقة بالرقيب أول هيرلي أو كانوا أصدقاء له أمر غير ملائم وقد أضر بنزاهة التحقيق.**
- **يجب أن يُطلب بشكل صريح من الضباط المحققين أن يكشفوا عن أي علاقة مع الضباط المتورطين في الحادث موضع التحقيق.**
- **يجب أن تكون هناك مشاركة لمفوضية الجريمة وسوء السلوك (أي، إشراف مستقل) في التحقيق بشأن حالات الوفيات أثناء الاحتجاز، في أقرب وقت ممكن بعد حدوث الوفاة.**

ملاحظة: وافق قاضي التحقيق في قضايا الوفيات المشتبه بها في الاستجواب الثالث على هذه النتائج والاستنتاجات. لقد لاحظ "عيوب تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند بشأن حالة الوفاة هذه، متعلقة بالشفافية والاستقلالية والإتقان."

4. الصلاحيات التحقيقية

تنص مبادئ باريس على أنه يجب أن تتمتع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بالصلاحيات اللازمة "لحرية نظر كافة المسائل التي تقع ضمن نطاق اختصاصها" و "الاستماع لأي شخص والحصول على أي معلومات ووثائق مطلوبة لتقييم المواقف التي تقع ضمن نطاق اختصاصها".

لفعل ذلك، تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى صلاحيات واضحة وجلية لجمع الأدلة وإجراء التحقيقات. قد يؤدي غياب هكذا صلاحيات إلى الإرباك، التأخير وعدم اكتمال التحقيقات.

مثالياً، يجب أن يكون للمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الصلاحيات التالية.

تحديد أي قضية أو قضايا ووضع أطر لها وفقًا لما تراه مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مناسبًا

تستطيع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن تحدد جوانب الشكوى التي تريد التحقيق أو عدم التحقيق فيها وكيفية وضع أطر للتحقيق في القضية أو القضايا، يشمل ذلك التحقيق في قضايا حقوق الإنسان النظامية عندما يكون ذلك ضرورياً.

إجراء تحقيقات \تلقائية\"من تلقاء نفسها"

يجب ألا تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى شكوى لكي تبدأ تحقيقًا.

استدعاء الشهود

يجب أن تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية قادرة على استدعاء الشهود لتقديم الأدلة.

أخذ الأدلة بقسم

في الولايات القضائية التي عادة ما تعطى فيها الأدلة بحلف اليمين أو بإثبات، يجب أن تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية قادرة على إدارة حلف اليمين أو الإثبات وأخذ الأدلة وفقًا لذلك. أولئك الذين يختارون الكذب يمكن، نظريًا، محاكمتهم بتهمة حنث اليمين أو شهادة الزور.

حق الوصول إلى أي شخص

يجب أن يكون لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية حق التحدث إلى أي شخص له صلة بالتحريات التي تجريها، حتى لو كانوا محتجزين قضائيًا. كما يجب عدم تأخير الوصول إلى الشخص.

حق الدخول إلى أي مبنى لمواصلة التحقيق

تعد صلاحية الوصول إلى الأماكن بدون إذن مهمة جدًا بالنسبة لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، خاصة إذا كان هناك أساس للاعتقاد بأن الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان موجودة في تلك المباني. تُناقش الزيارات المفاجئة – حيث لا يكون هناك تقريبًا أي إبلاغ من قبل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية – في الفصل 5. غير أنه قد تكون هناك قيود معقولة، تشمل أي صلاحيات دخول يتم تطبيقها فقط على المباني الحكومية، بما في ذلك مراكز الاحتجاز، مراكز الشرطة، المباني العسكرية وما شابه.

حق الحصول على الوثائق وغيرها من الأدلة ذات الصلة

يجب أن يكون لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية صلاحية الحصول على الوثائق. يجب أن يكون تعريف الأدلة واسع النطاق بما يكفي ليشمل كل من الأدلة المادية والرقمية عند الاقتضاء. يجب أن تقدّم كل الأدلة مباشرة عند طلبها، إلا إذا وافقت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية على أي تأخير. يجب أن تكون أي إعاقة، بما في ذلك تضليل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أو تدمير أو تغيير الأدلة أو حجب أو تأخير الوصول إلى الأشخاص أو الوثائق جريمة.

عندما يكون لدى وكالة تحقيق هذه الصلاحيات، فانه من النادر عمومًا أن يكون هناك حاجة إلى استخدامها لأن الجميع يعرف بأنها موجودة. من المرجح أكثر أن تظهر المشاكل لدى السلطات الجنائية التي لا تكون فيها هذه الصلاحيات موجودة أو تكون غير واضحة.

نقاط أساسية: الفصل 1

- **يجب أن تكون مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية مستقلة وغير متحيزة ، ويجب النظر إليها على أنها كذلك. إذا لم تكن كذلك، فإنها تواجه مخاطر الطعن على تحقيقاتها وتجاهل توصياتها.**
- **ورد بيان العناصر الأساسية لاستقلالية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وعدم تحيزها في مبادئ باريس.**
- **يجب بيان الصلاحيات اللازمة لإجراء تحقيقات فعالة في التشريع التأسيسي لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.**
- **يجب أن تستخدم تلك الصلاحيات بصرامة، وعند الحاجة لذلك وبقدر ما تتطلبه.**

الفصل 2:
التدريب والخبرة

الأسئلة الأساسية

- **ما هي أنواع التدريب الذي يتوجب على محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تلقيها لإجراء التحقيقات؟**
- **ما الخبرة التي يجب أن يتمتعوا بها؟**
- **ما هي الصفات التي يتحلى بها المحقق الناجح؟**
- **ما هي المهارات التي يحتاجون إليها؟**

1. مقدمة

يتوجب على مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية عادةً التحقيق في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كالحرمان من الحياة والحرية؛ والاستعباد؛ الإيذاء النفسي والبدني الخطير؛ الإتجار بالبشر سوء المعاملة الممنهج لمجمل السكان؛ والتمييز الممنهج ضد مجموعات معينة لأية أسباب.

يستطيع أي تحقيق كفؤ وشامل تجريه مؤسسة حقوق إنسان وطنية كشف أي ظلم متفشٍ. فقد تنقذ التحقيقات حياة الكثيرين. وقد تشكّل هذه التحقيقات حافزًا لإجراء تغيير في النظام يؤدي إلى تحسين حياة مئات أو آلاف أو حتى ملايين الأشخاص، ولو تدريجيًا.

يجب أن يتمتع المحققون الذين يجرون التحقيق بالخبرة والتدريب المناسبين، لكي يتسم التحقيق بالكفاءة والتكامل. في حال عدم تلقيهم القدر الكافي منهما، يرجّح أن يكون التحقيق معيبًا.

2. التدريب

يجب أن يتلقى محققو مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية دورات تدريبية دورية. يجري المحققون غير المدربون تحقيقات ضعيفة حتمًا.

لسوء الحظ، لا تتوفر بعد المرحلة الثانوية سوى بعض الصفوف القليلة الهادفة إلى تزويد المحققين بالمعرفة والمهارات الضرورية في هذا المجال. على الرغم من توفّر صفوف كثيرة في بعض الجامعات والمعاهد المماثلة في أميركا الشمالية وأوروبا، إلا أنها تتمحوّر حول التحقيقات الجنائية و/أو الأدلة الجنائية، وليس حول التحقيقات الإدارية. على الرغم من أن بعض هذه التقنيات خاص بالتحقيقات في مجال حقوق الإنسان، لا تزال هناك فجوة كبيرة في مجال التدريب الأكاديمي الرسمي تتركز بشكل واضح على الجوانب العملية من التحقيقات الإدارية.

على الرغم من ذلك، هناك بعض أنواع التدريب الأساسي الممتاز متاحة لمحققي مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية على شبكة الانترنت وأيضًا عبر دورات تعليمية مباشرة. يهدف هذا الدليل إلى تكملة هذه الموارد من خلال التركيز بشكلٍ خاص على متطلبات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

3. الدورات التدريبية الداخلية

بالإضافة إلى التدريب الرسمي، يتأتى عن البرامج التعريفية والتوجيهية الخاصة بمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية منافع كثيرة ففيها يتم وضع كل محقق جديد مع محقق مخضرم ضمن فرق ثنائية. تظهر هذه البرامج فعاليتها القصوى حين تكون منظمة ومكثّفة. ويجب أن تمنح المحققين الجدد الفرصة لمتابعة قضية ما من بدايتها حتى نهايتها لكي يتمكن المحقق أو المحققة من الملاحظة والتعلّم والمشاركة. ويجب ألّا يثقل كاهل المحقق الجديد بقضايا هامة أثناء تلقيه التدريب والتوجيه.

صورة لمفوضية حقوق الإنسان في جزر المالديف

على سبيل المثال، تساعد المقاربة المؤلفة من ثلاث مراحل والمبيّنة أدناه على تعريف المحقق الجديد على مقابلات التحقيق:

المساعدة على التخطيط للمقابلات والمشاركة في إجراءها كمحاور ثان

اطلب من المحققين الجدد المساعدة في التخطيط لمقابلة شاهد أقل أهمية ومن ثمّ دعهم يشاركون في المقابلة كمحققٍ ثان (راجع الفصل الخامس عشر الخاص بكيفية إجراء مقابلات التحقيق).

التخطيط وقيادة مقابلة مع شاهد أقل أهمية

اطلب من المحقق الجديد التخطيط لمقابلة مع شاهد آخر أقل أهمية. ويقوم المحقق المخضرم هذه المرة بدور المحقق الثاني.

التخطيط وقيادة مقابلة مهمة

استخدم الآلية نفسها مع شاهد أكثر أهمية. سيكون المحقق عندها قد طوّر أو حسّن المهارات اللازمة لقيادة أي مقابلة قبل ذلك بكثير.

4. الخبرة

لا توكل مهمة التحقيق لهواة. يجب أن يتمتع المحققون بالخبرة الكافية لإجراء التحقيقات. يتوقف كمّ الخبرة اللازمة على خطورة القضية أو الحدث موضع التحقيق. مما لا شك فيه، أن التحقيقات في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تتطلب محققين يتمتعون بخبرة أكبر.

أما الجانب الإيجابي فهو أن هذه الخبرة يتم اكتسابها بسرعة معقولة. وبشكلٍ عام، يشارك المحققون الجدد في مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في إجراء تحقيقات كثيرة مما يجعلهم يختبرون نطاقًا أوسع من القضايا في وقت قصير ويكتسبون الخبرة اللازمة للانتقال إلى قضايا أكثر خطورة.

5. يجب أن يعكس فريق عمل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التنوع الموجود في مجتمعهم

يجب أن يعكس أعضاء فريق التحقيق لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تنوّع المجتمع الذي يعملون فيه إلى أقصى حد ممكن. يساهم التنوع في رفع مستوى فعالية فريق التحقيق من خلال تعزيز القدرة على الوصول إلى المجموعات المختلفة وقبولها له، ومن خلال توسيع مجموعة مهارات الفريق وزيادة قدرته على العمل البنّاء في الشكاوى الأكثر جدية.

6. ما هي الصفات التي يتحلى بها المحققون عادةً؟

الصبر

يجب أن يتحلى المحققون بالقدرة على الصبر. فهم بحاجة إلى الصبر لتحديد مكان قدر كبيرة من الأدلة وجمعها والتدقيق فيها. يجب أن يتحلوا بالصبر ليتمكنوا من التعامل مع العقبات الحتمية والتحديات التي ستوجههم أثناء أي تحقيق.

الفضول

غالبًا ما يتحلى المحققون الناجحون بالفضول. ويريدون معرفة الوقائع وزمانها ومكانها وكيفية حصولها وسببها. أي يريدون معرفة الحقيقة.

تتبع الأدلة

يتوجب على المحققين التحلي بالانفتاح عند البدء بأي تحقيق. فلا يقوم المحققون الناجحون بوضع أي فرضيات. وهم جاهزون لأي مستجدات قد تطرأ في بداية التحقيق. لا يعتمدون ولا يرفضون أي تفسير ممكن إلى أن تتوفر لديهم الأدلة عليه.

الشكّ

لا يعتمد المحققون الناجحون بالضرورة على ظاهر الأدلة المقدمة من قبل أي شخصٍ كان. ويبحثون عن وسلية لاثبات صحتها كلما أمكن ذلك.

المثابرة

لا يستسلم المحققون المؤهلون أبدًا من دون سبب وجيه. فهم يريدون الوصول إلى الحقيقة بكافة السبل المتاحة. في حال قيل لهم أن دليلًا ما – على سبيل المثال، مستند أو ملف إلكتروني – غير متوفر، سيرغبون في معرفة السبب. سيسعون للحصول على الأدلة إلا إذا توفرت تفسيرات معقولة عن سبب عدم توفر الدليل.

القدرة على التأقلم

يجب أن تتسم الطرق التي يتبعها المحققون بالمرونة. لا يتشابه أي تحقيق مع الآخر ولكل منها تحدياتها واحتمالاتها الخاصة بها. يجب ان يُحسن المحققون تحديد التحديات والاحتمالات ووضع الإستراتيجيات للتعامل معها.

التعاطف

تساعد درجة معينة من التعاطف المحقق على العمل بشكل أفضل وفهم وجهات نظر الأشخاص الذين يتم التحقيق معهم وبشأنهم. كما يساعد التعاطف على بناء علاقة مع أطراف الشكوى.

القدرة على التحمّل

لا يوجد أي الشخص يجب أن يتم التحقيق معه. فقد يتم وضعه على المحك، على الصعيدين الشخصي والمهني، ومن الممكن أيضًا أن يعتبر بعضهم أن التحقيق يمسّهم شخصيًا. لن يرحب المذنبون، أو من يشعرون بالإحراج من نتيجة أي تحقيق، بالمحقق وسيسعون إلى تقويض عمله. وفي حال فشلهم في ذلك، قد يزعمون أن التحقيق يشوبه عيب ما. أحد السبل إلى ذلك يتمثل في الطعن في مصداقية أو حيادية أو مهنية المحققين. لذا يجب أن يتحلى المحققون بقدرة كبيرة على تحمّل الانتقادات كي لا تؤثر على أدائهم.

الشجاعة

يعدّ الخوف من التعرض للأذى الجسدي أو الانتقام، من المخاوف المبررة لدى بعض أعضاء ومحققي مؤسسات حماية حقوق الإنسان الوطنية. يتطلب إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات، تحلي الشخص بقدر كبير من الشجاعة. وقد تترتّب على المحققين (وأصحاب عملهم) عواقب وخيمة في حال تسببوا في إحراج أشخاصًا ذوي نفوذ بحقائق لا تعجبهم. وقد تطال هذه العواقب أفراد عائلات المحققين.

الحكمة والمنطق السليم

غالبًا ما يُستخف كثيرًا بصفات الحكمة والمنطق السليم. يتوجب على المحققين أحيانًا اتخاذ قرارات صعبة، على سبيل المثال، اختيار القضايا التي يجب التحقيق فيها ومسارات التحقيق الواجب اتباعها ولأي مدى سيتم ذلك. كما هو وارد في الفصل السادس، لا بد لهم من تسويغ سبب اختيارهم لإجراء مقابلة مع شخص ما – أو اختيار عدم إجراء المقابلة. وهذا يتطلب التمتع بحكمة ومنطق سليمين.

التخطيط الإستراتيجي

يجب أن يتحلى المحققون بالقدرة على التفكير المستشرق للمستقبل والتفكير بشكلٍ استراتيجي. يجب أن قادرين على إيجاد أجوبة لمجموعة من الأسئلة الصعبة لضمان إجراء تحقيق فعال:

- ما هي الطريقة الأفضل؟
- ما هي المعوقات المحتملة؟
- كيف يجب التعامل مع غير المتعاونين؟
- هل من الممكن حلّ أو تفادي مشكلة محتملة قبل حدوثها؟
- كيف يجب التعامل مع المسؤولين عن عدم التعاون أو التأخير من أجل معالجة الصعوبات التي تتم مواجهتها؟

7. ما هي المهارات التقنية التي يجب أن يتمتع بها محققو مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؟

يجب أن يتقن المحققون المهارات التالية:

- التخطيط لتحقيق
- فهم الثقافة والبيئة التي يعملون فيها
- تحديد القضايا التي تتطلب التحقيق فيها
- تأطير القضايا لضمان إجراء التحقيق بالكامل خلال فترة زمنية معقولة وفي إطار الموارد المتاحة
- تحديد مصادر الأدلة المحتملة
- استخدام الموارد المحدودة بحكمة
- إجراء مقابلات موضوعية ودقيقة مع الشهود
- تحديد الأدلة المكتوبة والمادية والرقمية والحصول عليها ودراستها وحفظها
- تقييم الأدلة بشكلٍ صحيح
- كتابة التقارير الواضحة والشاملة والمقتضبة قدر الإمكان.

النقاط الأساسية: الفصل 2

- **إجراء تحقيقات مهمة تنطوي على تحديات صعبة.**
- **يجب أن يتلقى المحققون التدريب المناسب.**
- **يجب أن يتمتع المحققون بمستوى ملائم من الخبرة.**
- **يجب أن يتحلى المحققون بمجموعة من المهارات الشخصية والمهنية.**

الفصل 3:
الموارد الكافية

الأسئلة الأساسية

- **ما هو سبب أهمية الموارد الكافية؟**
- **ما هي العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة؟**
- **ما هي تقنية "التحميل المبدئي" وما هي الطريقة المثلى لاستخدامها؟**

1. مقدمة

تكلف التحقيقات أموالاً، بغض النظر عمن يقوم بها. لا تختلف في ذلك التحقيقات التي تجريها مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لموارد كافية للقيام بذلك في غضون فترة زمنية معقولة.

تشير الموارد إلى طاقم عمل التحقيقات، بالإضافة إلى البنية التحتية والدعم الذي يحتاج إليه المحققون للقيام بواجباتهم، كمكاتب العمل، أجهزة الكمبيوتر، وأجهزة الاتصالات، المواصلات وغير ذلك.

يمكن أن يؤدي الإخفاق في تأمين الموارد الكافية إلى عدم إجراء التحقيقات بشكل متعمق أو في غضون فترة زمنية معقولة. يمكن أن يؤدي هذا إلى إضعاف مصداقية وسمعة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ويمكن أيضًا أن يؤدي إلى تحقيقات ومراجعات واستجوابات متابعة مكلفة وطويلة، كما حدث في قضية ملرونجي.

2. التمويل الثابت والكافي

كما ذكر في الفصل ا، تتطلب مبادئ باريس بأن يكون لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية مواردًا كافية للقيام بوظائفها القانونية.

يجب أن يمكّن هذا التمويل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية من "امتلاك طاقم عمل ومباني خاصة بها، بما يمكنها من الاستقلال عن الحكومة وعدم الخضوع للسيطرة المالية التي قد تؤثر على استقلاليتها".[21]

يجب أن تمتلك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية القدرة على التحكم بميزانياتها بمجرد أن ترصد لها. لما يلي:

- يجب تقديم منح تمويل عامة، وألا تكون مخصصة لأنشطة أو أهداف بعينها
- يجب أن تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مسؤولة عن إدارة وتخصيص الأموال، على أن يكون ذلك خاضعًا لمقاييس المساءلة المالية المعقولة المعمول بها لدى المؤسسات الحكومية المستقلة الأخرى
- يجب ألا يتطلب استخدام الأموال موافقة مسبقة بالصرف من الحكومة.

يمكن أن يؤدي النقص في الاستقلالية المالية إلى الحد من فعالية مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. يمكن أن تسعى الحكومات إلى إسكات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية من خلال التقليل من التمويل المتاح لها.

21 مبادئ باريس: "تشكيل وضمانات الاستقلالية والتعددية" فقرة 2.

3. الموارد اللازمة للتحقيقات

تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى مجموعة متنوعة من الموارد لإجراء تحقيقات فعالة.

الأشخاص

تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى عدد كافٍ من المحققين وموظفي الدعم لكي تفي بالتزاماتها. قد يشمل ذلك المدراء، موظفي الشؤون القانونية، الموظفين الإداريين، التِقنيين، المترجمين وخبراء آخرين. تناقش الخلفية والخبرة اللازمة لطاقم العاملين في تحقيق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في الفصل 2.

التجهيزات

يجب تزويد المحققين بالتجهيزات المناسبة لزيادةانتاجيتهم إلى أقصى حد. قد تشمل التجهيزات أجهزة الكمبيوتر المحمولة، مسجلات الصوت الرقمية، الشارات، آلات التصوير الرقمية، الهواتف المحمولة وغيرها من أجهزة الاتصالات.

التكاليف

سيتطلب المحققون العاملون على الأرض المساندة والموارد الكافية. قد يكون التمويل مطلوبًا لتغطية تكاليف السفر والسكن والخبراء والمترجمين والمدونين ومكاتب العمل وما إلى ذلك.

4. تقييم القضايا وفرزها

لا تستطيع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية التحقيق في كل شكوى تصل إليها. ببساطة، ليست لديها الموارد لفعل ذلك.

بالتالي، يجب أن تقوم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بترتيب القضايا حسب الأهمية وتخصيص مواردها وفقًا لذلك. يجب أن تقرر ما إذا كانت ستقوم بالتحقيق أم لا، وذلك على أساس مجموعة من العوامل ستتم مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصل 4. عند اتخاذ القرار بشأن التحقيق أو عدم التحقيق في قضية ما، يجب أن يأخذ المحققون عددًا من الأسئلة بعين الاعتبار، مثل:

- هل لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الصلاحية القضائية اللازمة؟
- هل لدى وكالة أخرى الصلاحية القضئية اللازمة، وإن كان الأمر كذلك، فهل من الانسب أن تحقق هي في هذه القضية؟
- كم عمر الشكوى؟ هل من الممكن جمع أدلة كافية وموثوقة إذا كانت فترة معتبرة من الوقت قد مرت؟
- هل لدى المشتكي مصلحة شخصية؟
- هل سيفيد التحقيق المصلحة العامة؟
- هل هناك عواقب معتبرة للمشتكي أو غيره؟
- هل تثير الشكوى قضايا نظامية؟
- هل سيكون التحقيق بمثابة استخدامًا حكيمًا لموارد مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية؟

يجب أن تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية قادرة على إيضاح الأسباب التي ستدفعها إلى التحقيق، أو عدم التحقيق، في شكوى معينة.

5. التأخيرات وتراكمات الأعمال غير المنجزة

تؤثر التأخيرات وتراكمات الأعمال غير المنجزة على مصداقية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ونظام حماية حقوق الإنسان. كما لاحظ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية:

> لا تعد تراكمات الأعمال غير المنجزة في معالجة الشكاوى من الأمور غير الشائعة، وعندماتزداد، يمكن أن تضعف من قدرة المؤسسة على تكريس الموارد لمجالات أخرى من البرنامج أو للتعامل مع القضايا النظامية. في نهاية المطاف، يمكن أن تؤدي التراكمات الكبيرة للأعمال غير المنجزة والتأخيرات إلى فقدان كامل لمصداقية المؤسسة لأن الجداول الزمنية للتحقيق ستصبح غير معقولة.[22]

22 أدوات للتعاون مع مؤسسات حقوق الانسان الوطنية 2010، ص 23.

6. ما هي الموارد التي يحتاج إليها المحقق؟

تتطلب شكاوى القضايا الفردية عمومًا موارد أقل بكثير من تلك المطلوبة للتحقيقات التي تنطوي على قضايا نظامية أوسع. ستتطلب شكوى من سجين بقيام حارس بالبصق في طعامه مواردًا أقل من تلك المطلوبة لادعاء بتمييز نظامي واسع النطاق على أساس الجنس.

مع ذلك، بصرف النظر عن مدى تعقيد واتساع تحقيق ما، يحتاج المحققون إلى أمرين لإجراء تحقيق يستطيع تحمل التدقيق:

- الوقت الكافي لإجراء تحقيق متعمق
- الموارد الكافية لجمع الأدلة بينما ما تزال حديثة.

الوقت

تستغرق التحقيقات وقتًا طويلاً . ويجب إعطاء المحققين وقتًا كافيًا للقيام بهذه التحقيقات بشكل متقن. إذا كان المحقق مثقلا بالقضايا، فان النتيجة الحتمية هي أن عددًا قليلاً من التحقيقات، إن وجد، هي التي سيتم إنجازها في غضو فترة زمنية معقولة. على الرغم من ذلك، قد يكون التحقيق بسيطًا وواضحًا. وقد يتطلب محققًا واحداً فقط. غير أنه قد لا يتم إنجاز التحقيق إذا كان ذلك المحقق مثقلا بعدد كبير من القضايا المشابهة.

الموارد

يدرك كل محقق أن أفضل الأدلة يتم جمعها في وقت قريب من وقت حصول الحادث المزعوم. يمكن أن تكون الأدلة عرضة للتلف. قد يتم تغييرها أو فقدها أو تدميرها مع مرور الوقت. تقل موثوقية أدلة الشهود وذكرياتهم بمرور الوقت. يكمن الحل في رصد عدد كافٍ من المحققين والموارد للتحقيق بما يمكّن من جمع الأدلة وحفظها في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

في القضايا الخطيرة أو القضايا ذات الأدلة الكثيرة، يجب أخذ التقنية المعروفة باسم "التحميل المبدئي" بعين الاعتبار. وهي عبارة عن طريقة تستخدمها وكالات تحقيق كثيرة لإجراء التحقيقات الهامة، وبشكل أساسي التحقيقات الجنائية وقضايا القتل على وجه الخصوص. وتنطوي على نشر أكبر عدد ممكن من الأشخاص للقيام بالتحقيق من البداية. يسند إلى هؤلاء الأشخاص مهام تأمين ومعالجة مسارح الأحداث، تحديد أماكن الشهود ومقابلتهم، وجمع أي أدلة اخرى قبل اختفائها.

يعتمد عدد المحققين الذين يتم تعيينهم على القضية نفسها. كما هو وارد في الفصل 5، جزء مهم من عملية التخطيط لإجراء التحقيق يتعلق بتقدير ماهية ومكان الأدلة ثم رصد موارد كافية لجمعها خلال وقت معقول.

يتضمن تحديد الموارد ورصدها المعايير ذات الصلة التالية:

- الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الأحداث التي يتم التحقيق فيها
- خطورة الشكوى أو الحادث
- مكان وعدد الشهود المحتملين
- مكان مسرح الحدث (أو مسارح الأحداث)
- مكان وكمية الأدلة المادية والوثائقية والرقمية.

يعرف التحميل المبدئي أحيانا "بالهجوم الخاطف"، وهو توصيف دقيق لطريقة التعاطي: رد قوي سريع للحصول على الأدلة بأسرع ما يمكن. إنها تقنية تم تكييفها بنجاح كبير للتحقيقات الهامة المتعلقة بالقضايا النظامية، كما تمت مناقشته في دراسة الحالة في الفصل 29.

قضية ملرونجي

كفاية الموارد واستخدامها

- لاحظت مفوضية الجريمة وسوء السلوك بأنها لا تمتلك الموارد الكافية للتحقيق في كل حالات الوفيات التي تحدث للمحتجزين لدى الشرطة "كالمحقق الفوري والوحيد". أوصى قاضي التحقيق بأسباب الوفيات المشتبه بها بوجوب توفير تلك الموارد.
- يبدو أن تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند كان مزودًا بشكل جيد بالموارد. غير أنه ربما لم يتم استخدام تلك الموارد بطريقة فعّالة. مرت فترة زمنية كبيرة قبل تحديد مكان ومقابلة بعض الشهود الذين كان من اللازم أن تتم مقابلتهم على الفور.

النقاط الأساسية: الفصل 3

- تتطلب التحقيقات مواردًا وتحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى تمويل ثابت وكافٍ للقيام بهذه التحقيقات.
- يجب إعطاء المحققين الوقت والموارد الكافية لإجراء التحقيقات كما ينبغي.
- يجب أن تكون أعباء العمل التي يتم إسنادها إلى المحققين معقولة وواقعية. ستصبح مصداقية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مهددة في حال وجود تأخير أو عدم إنجاز للتحقيقات في الشكاوى.

الجزء 2
التخطيط لتحقيق

الفصل 4: تحديد القضايا والحسم بشأن التحقيق فيها

الفصل 5: التخطيط للتحقيق

الفصل 4:
تحديد القضايا والحسم بشأن التحقيق فيها

أسئلة أساسية

- **ما هي أهمية تحديد القضايا؟**
- **بعد تحديد القضايا، ما هي الاعتبارات التي يتم تطبيقها لاتخاذ قرارًا بشأن التحقيق أو عدم التحقيق؟**

1. مقدمة

قبل أن تبدأ مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تحقيقا، يجب أن تحدد ما تحقق به وما لا تحقق به بالضبط.

عندما تنظر مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في شكوى أو قضية أخرى لفتت نظرها، فان أول شيء يجب أن تفعله هو تحديد قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة. . قد يشمل ذلك البحث عن الإيضاح مباشرة من المشتكي و/أو مصادر أخرى، بالإضافة إلى القيام ببعض البحث في الخلفية.

بمجرد أن يتم تحقيق ذلك، يجب أن تقرر ما يلي بأسرع وقت ممكن:

- هل تقع القضايا ضمن صلاحيات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية؟
- كيف سيتم وضع أطر لها؟
- ما الذي سيتم التحقيق فيه؟
- ما الذي لن يتم التحقيق فيه؟

من المأمول أن تتمتع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بنوع من حرية التصرف في اتخاذ القرار فيما تستطيع التحقيق فيه وكيفية وضع أطر للقضية (القضايا) التي سيتم التحقيق بها. ليست لدى بعض الوكالات التحقيقية هذا الشكل النموذجي.

2. إرشادات عامة لاختيار القضايا

كن دقيقًا

ابقِ القضية أو القضايا مركزة قدر الإمكان.

حافظ على عقل منفتح

يجب ألا يتخذ المحققون قرارهم في وقت مبكر أكثر من اللازم بشأن ما حدث بالضبط. لا يستبعد المحققون الجيدون أي شيء حتى تتوافر أدلة كافية لفعل ذلك. لا يسقطون من الاعتبار أي تفسير محتمل لما حدث، وذلك رغم ما قد يظهر عليه بكونه غير مقبول أو غير محتمل.

قضية ملرونجي

تحديد القضية

صرح قاضي التحقيق في الوفيات المشتبه بها بأن كل حالات الوفيات في الحجز يجب أن تعامل كجرائم قتل "حتى يثبت العكس". لم يحصل ذلك في هذه القضية، بحسب المحقق في أسباب الوفيات المشتبه بها.

ترتيب الأولويات

إذا كانت هناك أكثر من قضية واحدة ظاهرة أو مزعومة، حدد الأكثر أهمية باستخدام المعايير الموضحة أعلاه وفكر الكيفية اللازمة لترتيب ما هو متبقي.

إدارة التوقعات

تعد إدارة التوقعات من البداية أمرًا بالغ الأهمية. قم بتحديد نطاق التحقيق بوضوح، بما في ذلك أي قيود على ما يجري التحقيق فيه. سيساعد ذلك في دحض أي ادعاءات في ختام التحقيق بأن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لم تعالج القضايا التي كانت قد وعدت بمعالجتها.

استشر

احصل على مساهمة من الآخرين الذين قد تكون لديهم معرفة ذات صلة أو اهتمام معين عند وضع الأطر للقضايا التي يتم التحقيق فيها.

اتبعت مفوضية حقوق الإنسان النيوزيلاندية هذا الأسلوب في التخطيط لتحقيقها في قضايا فرص التوظيف المتساوية لدى القوى العاملة في قطاع رعاية المسنين.

عملية التحقيق

كان التحقيق يجري ضمن إطار صلاحياتها وتم الفحص الدقيق لعشر قضايا أساسية بشكل واضح. كانت هذه القضايا قد تم تحديدها في الحوار الوطني حول العمل، في المنشورات المطبوعة وفي المحادثات مع رواد الفكر في قطاع رعاية المسنين. سئل المشاركون في التحقيق حول ما إذا كانت القضايا العشر هي القضايا الصحيحة وكانت الإجابة بالإجماع بأنها كذلك. كان القسم الأكبر من التقرير حول القضايا العشر. قررت المفوضية أن تحدد هذه القضايا الأساسية منذ البداية لتشير بوضوح إلى أن التركيز في هذا التحقيق هو على قضايا التوظيف في هذا القطاع وتقديم أطر لنطاق هذا التحقيق. ضَمِنَ هذا إضافة التحقيق جديدًا إلى الأعمال السابقة المتعلقة برعاية المسنين، وليس تكرارًا لها.

3. اتخاذ بشأن إجراء التحقيق من عدمه

قد لا تكون لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية حرية التصرف في اختيار القضايا التي تُحقق فيها. قد يتطلب تشريعها أن تقوم بالتحقيق في كل شكوى تقع ضمن اختصاصها الجنائي. إذا كانت تلك هي القضية، فإن المعايير التالية ستكون على الأرجح في غير محلها.

بمجرد أن تحدد مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية قضية (قضايا) حقوق الإنسان المعنية، يجب أن تكون أيضًا قادرة على إيضاح أسباب قيامها بالتحقيق في الموضوع. وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن تكون قادرة على شرح أسباب عدم قيامها بتحقيق ما، إذا ما كان ذلك هو القرار المتخذ.

يمكن أن تساعد الأسئلة التالية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية عند التفكير بشأن القضايا التي ستقوم بالتحقيق فيها وأسباب ذلك.

هل لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الاختصاص/ الولاية القضائية؟

يجب أن تكون لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية سلطة التعامل مع القضية. قبل أن تقوم بإجراء تحقيق، يجب أن تكون مقتنعة بأن الحقائق المعلومة بشأن القضية تقع في نطاق ولايتها القضائية. على سبيل المثال، إذا كان لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ولاية قضائية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يجب أن تكون واضحة بشأن العلاقة بين قضية حقوق الإنسان المعرضة للخطر وذلك الواجب.

هل تمتلك مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الموارد اللازمة للقيام بالتحقيق كما ينبغي وفي غضون فترة زمنية معقولة؟

لا فائدة حقيقية من بدء تحقيق لا تمتلك القدرة على إجرائه. يكون الفشل نهاية شبه مؤكدة له. تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى موارد بشرية ومالية كافية للتخطيط للتحقيق، ولإجرائه وإعداد تقريرًا بنتائجه، كل ذلك ضمن فترة معقولة من الزمن.

هل سيكون التحقيق بمثابة استخدامًا فعالاً لتلك الموارد؟

كما تمت مناقشته في الفصل 3، لن تكون بحوزة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية موارد مطلقة. ستضطر في كثير من الأحيان لاتخاذ قرارات صعبة بشأن مكان وكيفية تركيز مواردها. لذلك، فإنها قد تضطر إلى النظر في التحقيق الذي سيقدم أفضل نتيجة للموارد التي يتم استثمارها. على سبيل المثال، قد تسعى لمعالجة قضية نظامية تؤثر على مجموعة معينة في المجتمع. وقد تسعى لإنصاف فرد انتهكت حقوق الإنسان الخاصة به. كما أنها قد تسعى أيضًا للقيام بتحقيق من شأنه زيادة وعي المجتمع بمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وإظهار قيمتها كمراقب لحقوق الإنسان.

هل هناك جهة أخرى تقوم بالتحقيق في الموضوع، أو يجب أن تقوم هيئة بذلك؟

إذا كانت هناك جهة أخرى مختصة تقوم بالتحقيق في الحادث أو القضية، كالشرطة أو وكالة مراجعة حسابات، قد يكون ذلك سببًا معقولاً لعدم قيام مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بإجراء تحقيق، على الأقل في هذه المرحلة. . إذا كانت تلك الوكالة تتمتع بمكانة أفضل لإجراء التحقيق، دعها تفعل ذلك. إلا أنه إذا كان هناك بُعد لحقوق الإنسان في القضية لا يتم أخذه بعين الاعتبار، أو إذا كانت القضية تقع في نطاق اختصاص مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ، فان ذلك قد يكون سببًا معقولاً لمشاركة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في الأمر. قد تكون هناك أيضًا فرصًا للتعاون مع وكالات أخرى لإجراء التحقيقات.

هل التحقيق مفيد للمصلحة العامة؟

إذا كان من الواضح أن وكالة معينة يجب أن تسعى لمعالجة قضية معينة – ولا يوجد من يقوم بذلك في الوقت الراهن – عندها قد تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لأخذ دور قيادي في القضية. على سبيل المثال، قد يكون التحقيق ضروريا لاستعادة الثقة الجماهيرية بوكالة أو منظمة تم انتقادها لانتهاكها لحقوق الإنسان. كلما كان الادعاء أخطر، كلما كان هناك دافع أكبر لإجراء التحقيق.

هل كان هناك عدد من الشكاوى المشابهة؟

إذا استلمت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية عددًا من الشكاوى المشابهة في نفس القضية ، قد يكون في ذلك إشارة بما يبرر إجراء التحقيق. في حال استلام عدد كبير من الشكاوى، فقد يكون في ذلك إشارة إلى مشكلة نظامية كامنة تحتاج إلى المعالجة (انظر إلى القسم التالي في هذا الفصل الخاص بتحديد القضايا النظامية).

كم عمر القضية؟

يفرض مرور الزمن مجموعة من التحديات على المحقق. حيث يمكن أن تكون الأدلة قد تعرضت للتلف. كما يمكن أن تتطلب القضايا التاريخية الكثير من الموارد للتحقيق فيها بشكل مناسب. ويمكن أن تكون هناك صعوبة أكبر في إثبات الوقائع بأي درجة من اليقين. ويمكن أن يؤدي التحقيق إلى إحياء الأحقاد القديمة من جديد.

ومع ذلك، قد تكون هناك ظروف يكون فيها من الضروري إجراء التحقيق ، حتى لو كان فقط لتسليط الضوء على قضية تستمر في تسبيب مخاوف عميقة لدى المجتمع، أو قطاع منه. على سبيل المثال، أثبتت عمليات تحقيق "الحقيقة والمصالحة" نجاحها بمعالجة المظالم التي وقعت في الماضي في بلاد كجنوب أفريقيا.

في عام 1997، نشرت مفوضية حقوق الإنسان الأسترالية تقريرًا عن تحقيقها التاريخي الذي استمر على مدار عامين حول الإبعاد القسري لأطفال السكان الأصليين سكان جزر مضيق تورس عن عوائلهم.

قام التقرير بتوثيق ممارسات وقعت منذ أكثر من قرنين تقريبا حتى حوالي عام 1970. كان سكان أستراليا الأصليون يرون منذ زمن بأن سياسات وممارسات الإبعاد هذه كانت إحدى أهم الإساءات التي تعرضوا لها وكانت أساسا لمعظم الأذى الذي عانوا منه.

كان تحقيق المفوضية سيشكل ركنا أساسيا في الالتزام الوطني الذي تم في عام 1991 بالقيام ببرنامج مصالحة وطنية بين سكان أستراليا الأصليين وغيرهم من الأستراليين مدته 10 سنوات. إن صلاحياتها تشمل تقديم التوصيات حول السياسة وإصلاح القوانين، والتعويضات والعمليات التي تساعد في لم شمل العائلات. يفحص التحقيق أيضًا الممارسات الحكومية الحالية المرتبطة بإبعاد أطفال السكان الأصليين ورعايتهم.[23]

هل هناك الكثير على المحك؟

هل التحقيق ضروري للوقوف على الحقائق التي قد تعالج ما يبدو، في ظاهره، أنه ظلم خطير؟ هل من المرجح أن تكون هناك عواقب خطيرة على شخص، أو مجموعة من الأشخاص، إذا لم لم يتم إجراء التحقيق؟

كيف ينعكس قرار إجراء التحقيق، أو عدمه، على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية؟

إذا قررت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية التحقيق في القضية، هل ستتهم بتجاوز ولايتها القضائية؟ هل ستتهم بتبديد الموارد المحدودة؟ إذا قررت عدم إجراء التحقيق، هل تتهم بالتخاذل أو بالإخفاق في تأدية واجباتها؟

هل الشكوى كيدية، عبثية أو مفتعلة؟

في بعض القضايا، قد تكون الشكوى عبثية أو عديمة الأهمية. وغالبًا يمكن أن تتم معالجة هذه الشكاوى بسهولة شديدة. غير أن المشتكي قد يجادل بأن القضية ليست عديمة الأهمية بالنسبة إليه. يجب أن تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مستعدة لشرح الأسباب التي دفعتها إلى اعتبار الشكوى عديمة الأهمية. يمكن أن تكون معالجة الشكاوى التي قد تكون الكيدية أكثر صعوبة. هل هناك أي أدلة فعلية تشير إلى أن الشكوى كيدية أو أنها تنطوي على سوء نية؟ إذا كان الأمر كذلك، يجب أن تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مستعدة لإيضاح تلك الأدلة. كثيرا ما تتطلب نفس القدر من الوقت والموارد لإثبات أن تلك الأدلة تقع ضمن هذه الفئة كما هو الحال عند التحقيق في الشكوى بشكل فعلي.

4. تحديد القضايا النظامية

قد تكون القضية النظامية الأصل في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

قد تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية قادرة على حل شكوى فردية، غير أنها إذا تجاهلت القضية النظامية التي خلقت المشكلة بالأساس، فإنها ستستلم حتمًا شكاوى مشابهة في المستقبل.

من الحكمة أن يتم تحديد ما إذا كانت هناك أي قضايا نظامية محتملة – واتخاذ القرار بشأن التحقيق بها أو عدمه – قبل البدء في التحقيق.

23 تقرير المفوضية – جلبهم إلى البيت:: تحقيق وطني حول فصل أطفال سكان الجزر الأصليين وسكان مضيق توريس عن عوائلهم – متوفر على: www.humanrights.gov.au/social_justice/bth_report/index.html.

توجد أساليب متنوعة لتحديد ومعالجة القضايا النظامية. دليل إجراء تحقيق وطني حول حول الأنماط النظامية لانتهاكات حقوق الإنسان،[24] الذي يشار إليه في هذا الدليل، يشرح كيفية التخطيط لتحقيقات واسعة النطاق بشأن القضايا النظامية وكيفية إجرائها. ويناقش بالتفصيل كيفية تحديد نطاق القضايا التي سيعالجها التحقيق الوطني، بما في ذلك فصل حول كيفية اختيار القضية التي ستكون موضوع التحقيق الوطني. كما ورد به، فإنه يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عددًا من المعايير الأخرى عند القيام بالاختيار، وتشمل هذه المعايير:

- مدى أهمية القضية موضوعيًا في البلاد
- مدى قوة الإدراك العام لأهمية القضية
- ما إذا كانت القضية موضوع تحقيقات سابقة
- مدى الإلتزام الخارجي بمعالجة القضية
- الإمكانية الموجودة لبناء اهتمام شعبي عام وطويل الأمد بالقضية.

أسلوب آخر محتمل – ومكمّل – هو إجراء تحقيقات الشكاوى المتعددة. تتم مناقشة هذا الأسلوب في الفصل 27.

نقاط أساسية الفصل 4

- **تحديد المشاكل التي تثيرها الشكوى.**
- **اتخاذ القرار بشأن المشاكل التي سيتم التحقيق فيها، إن وجدت.**
- **القدرة على بيان الأسباب التي دفعت إلى اتخاذ هكذا قرار.**
- **معرفة ما إذا كانت هنالك أي مشاكل نظامية كامنة.**

24 نشر التحقيق من قبل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع مؤسسة راوول والنبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني في عام 2012. انه متوفر على: www.asiapacificforum.net/support/resources.

الفصل 5:
التخطيط للتحقيق

أسئلة أساسية

- **ما هي مزايا التخطيط لتحقيق؟**
- **ما هي العناصر الأساسية التي يجب أن تتضمنها خطط التحقيق؟**

1. مقدمة

بغض النظر عن نوع التحقيق الذي ستقوم به مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، فإن التخطيط الدقيق منذ البداية يعد أمرًا أساسيًا لإجراء تحقيق مركّز، متعمق، يتمتع بالكفاءة والفاعلية.

توجد مزايا كثيرة لوضع خطة تحقيق، وتتضمن هذه المزايا:

- اتخاذ قرارات محددة بشأن ما يتم – وما لا يتم – التحقيق فيه
- تحديد المكان الذي قد تتواجد فيه الأدلة بدقة
- تحديد المشكلات التي قد تنشأ والاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها
- تحديد الموارد اللازمة لإكمال التحقيق خلال وقت معقول.

يجب أن تكون خطة التحقيق أداة سلسة ومرنة يمكن تكييفها وفقًا لما تقتضيه الحاجة في كل تحقيق تجريه مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. إنها مصممة لمساعدة المحقق، لا لإضافة عبء آخر من العمل الكتابي. يجب أن تقدم خريطة طريق شاملة ومعقولة للتحقيق ولكن ألا تخلق عبئًا إضافيًا.

إنها تستحق العناء المبذول في سبيلها. حيث سيساعد الوقت والجهد المبذولين لتحديد القضايا ومصادر الأدلة، ووضع خطة إستراتيجية شاملة، وتوقع المشاكل المحتملة، وتقدير الموارد والجداول الزمنية، بالإضافة إلى وضع معالم أساسية للتحقيق في إبقاء التحقيق على المسار الصحيح وتجنب عمليات التأخير والانحرافات غير الضرورية.

يجب أن يكمل المحقق أو فريق التحقيق خطة التحقيق قبل البدء بأي تحقيق. في معظم القضايا، سيكون هناك وقت كافٍ لوضع خطة. في القضايا الطارئة، التي تتطلب ردًا مباشرًا، قد تكون فرص القيام بذلك أقل. في هذه الحالات، يجب إعداد خطة أساسية في الوقت المتاح. وعندما يسمح من الوقت، يجب مراجعة الخطة وصياغة شكلها النهائي.

يقوم العديد من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بوضع خطط لتحقيقاتها. وقد قام البعض منها بتطوير نماذج خطط تحقيق. على سبيل المثال، **لدى مفوضية حقوق الإنسان في الفيليبين** نموذج خطة تحقيق مفصل من ست فئات.[25]

نموذج خطة التحقيق أدناه مقتبس من نموذج قام بإعداده أمين المظالم العسكري الكندي. وعلى أية حال، يمكن أن يتم تكييف النموذج بسهولة لتلبية الاحتياجات الخاصة لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الفردية.

25 دليل حول التحقيق وعملية إدارة القضية: مفوضية حقوق الانسان في الفيليبين: 2012. الفئات الستة تشمل: الإدعاءات: المستجيبون: القانون أو القوانين ذات الصلة: الأدلة المقدمة لحد الان: الأدلة الإضافية التي يجب ان يبحث عنها: وخطة العمل والجدأول الزمنية، التي تشمل المقابلات ومعاينات المواقع.

على الرغم من أن بعض الفئات قد تكون غير ذات صلة بكل تحقيق، إلا إنه يجب على المحقق الذي يقوم بوضع خطة التحقيق أن يأخذها كلها بعين الاعتبار.

يجب أن تتم مراجعة وتحديث الخطة خلال سير عملية التحقيق.

ستعتمد طول الخطة على نطاق وحجم ودرجة تعقيد القضايا قيد التحقيق.

نموذج خطة التحقيق

ينقسم النموذج إلى الأجزاء التالية:

- **ما الذي يتم التحقيق فيه؟**
- **ماذا هو المنهج العام المتّبع لجمع الأدلة؟**
- **ما هي الأدلة وأين هي؟**
- **ما هي المشاكل التي قد تظهر خلال التحقيق؟**
- **ما هي الموارد التي ستكون مطلوبة؟**
- **كيف ستتم إدارة الإتصالات الداخلية والخارجية؟**
- **ما هي المعالم الأساسية والجداول الزمنية؟**
- **متى سيتم إنجاز التحقيق؟**

2. ما الذي يتم التحقيق فيه؟

الخطوة الأولى في خطة التحقيق هي إيضاح ما يتم التحقيق فيه بأقصى قدر مستطاع من الدقة. قد يكون ذلك إدعاءًا محددًا أو سلسلة من الإدعاءات. وقد تكون قضية تم تحديدها على أنها مناسبة لتحقيق (تلقائي) (من تلقاء نفسها). وقد يكون عددًا من القضايا أو الإدعاءات المتداخلة.

من المؤكد، أن القضية يجب أن يكون لها بعدًا متعلقًا بحقوق الإنسان. ويجب أن يتم تحديد وبيان ذلك بوضوح.

في حال تحديد أي قضايا نظامية ظاهرة، يجب أن يتم وضع أطر واضحة لتلك القضايا وأن يتم بيان ما إذا كان سيتم التحقيق فيها.

لا تجعل نطاق التحقيق أكبر مما يجب أن يكون عليه. ابقِ القضايا محصورة ومركّزة قدر المستطاع. ولغرض الوضوح، قد يكون من الحكمة الإشارة إلى أية قضايا مرتبطة أو مشابهة لا يتم التحقيق فيها.

3. ما هو المنهج العام المتّبع لجمع تلك الأدلة؟

يجب أن يتم إعداد عرض موجز لتوضيح المنهج العام لإجراء التحقيق. ما هي الاستراتيجية؟ ما هو المتوقع لسير عملية التحقيق؟ ما هي الخطوات التحقيقية التي سيتم اتخاذها وبأي ترتيب؟

قرّر، على سبيل المثال، إذا ما كان يجب تأجيل مقابلة الشهود حتى يتم جمع وفحص الأدلة. متى يجب أن يذهب المحققون، إذا كان ذلك مطلوبًا، إلى مسرح أحداث له علاقة بالتحقيق؟ هل يجب أن تتم مقابلة الشهود وفقًا لترتيب معين، إذا كان ذلك ممكنًا؟

لا يوجد تحقيقان متماثلان بشكل كامل. ستكون هناك اختلافات كثيرة على مستوى الاستراتيجية الإجمالية.

4. ما هي الأدلة وأين هي؟

حدّد من يتعين الحديث معه والأدلة الوثائقية والمادية والرقمية التي يجب أن يتم جمعها. قد تكون الفئات التالية مفيدة خلال سير المحقق في هذه العملية. الكثير منها يكون متشابكًا ومتداخلاً.

القوانين والمعايير

يجب أن يعرف المحققون المعايير القانونية والتنظيمية والأخلاقية التي تنطبق على أي قضية يتم التحقيق فيها. توفر هذه المعايير كلا من السياق والأساس للتحقيق.

على سبيل المثال، إذا كانت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تحقق بشأن معاملة المعتقلين، هناك معايير مقبولة دوليًا تنص على الحق في الحياة والأمن والحرية من التعذيب والمعاملة أو العقاب القاسي، اللاإنساني أو المهين. قد تكون هناك أحكامًا شبيهة في الدستور الوطني. من شبه المؤكد أنها ستكون ذات صلة مباشرة عند جمع الأدلة وتقييمها.

الشهود

يتعين عمل قائمة تضم من قد يرغب المحقق في الحديث معه خلال التحقيق، تتضمن سطر واحد لبيان سبب الاختيار، بالإضافة إلى مكان الوجود المادي لأولئك الأفراد. إذا كان ذلك ممكنًا، يجب أن يتم تحديد الطريقة التي سيتم اتباعها لإجراء المقابلات، سواء كانت مقابلات شخصية، أو من خلال الهاتف، أو عبر وسائل أخرى. يجب أن تفصيل أي ترتيب مفضل لإجراء المقابلات، مع شرح للأسباب، عندما يكون ذلك ضرورياً. على سبيل المثال، قد تكون المقابلة الأولى مع الضحية المزعومة، لجمع المزيد من التفاصيل المتعلقة بالشكوى.

الوثائق

ما هي الوثائق التي قد تكون ذات صلة بالتحقيق؟ من لديه هذه الوثائق؟ أين هي الوثائق؟ كم عدد الوثائق المرجح وجودها؟ كيف يمكن الحصول عليها بأسرع وقت ممكن؟ ما الذي يتعين القيام به للتأكد من فحص الوثائق على نحو دقيق، بمجرد الحصول عليها؟

الأدلة المادية والرقمية

إذا كانت الأدلة المادية ذات أهمية، سيكون من الضروري العمل على معرفة مكان هذه الأدلة، وكيف سيتم الحصول عليها، وما إذا كانت هناك حاجة إلى إنشاء "سلسلة حفظ وإيداع"[26] وما إذا كان الأمر يستدعي الحصول على مساعدة خبير لحفظ وفحص هذه الأدلة.

إذا كان من المتوقع أن يتم جمع أدلة رقمية، يجب أن يتم طرح الأسئلة ذاتها بشأن جمع تلك الأدلة. على سبيل المثال، هل من المرجح أن تكون هناك أدلة على يوتيوب؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن العثور على هذه الأدلة والمحافظة عليها؟ هل من المحتمل أن يكون هناك مقطع فيديو على هاتف خليوي لم يتم إرساله إلى أي مكان؟ هل تم تسجيل فيلم كاميرا المراقبة الموجودة في مكان وقوع الحادث؟ هل هناك شيء على مشغل للأقراص الصلبة يمكن أن يكون مهمًا؟

لدى مفوضية حقوق الإنسان في الهند سياسة بشأن إجراء التحقيقات في حوادث إطلاق الشرطة للنار، يمكن الحصول عليها في الملحق ا من هذا الدليل. تجسد هذه السياسة مثالاً جيدًا للتركيز على أي من الأدلة التي قد تكون موجودة عند التخطيط للتحقيق. توضح السياسة أهمية تحديد الأدلة المحتملة ومن ثمّ جمعها. إنها تغطي مقابلة أفراد الشرطة المتورطين والشهود المستقلين، وجمع أي تسجيلات صوتية - مرئية ذات صلة، وعمل رسم تخطيطي لمسرح الحدث والتواصل مع الفاحصين الطبيين المشاركين في أي عمليات فحص بعد الوفاة.

26 "سلسلة الحفظ والإيداع" هي العملية التي يمكن ان تظهر فيها وكالة تحقيقية التسلسل الزمني الذي من الممكن ان يعطي مكان وجود أي أدلة مادية أو رقمية، ما حصل لها ومن كان يستطيع الوصول إليها والتحكم بها، في أي لحظة من الزمن منذ ان حصلت عليها تلك الوكالة.

5. ما هي المشاكل التي قد تظهر خلال التحقيق؟

يجب أن يسعى المحققون إلى تحديد الصعوبات الممكنة التي قد تظهر خلال التحقيق، مرتكزين في ذلك على علمهم بالقضية أو تجاربهم السابقة. يجب أن يتم وضع الحلول الممكنة لتجنب أو معالجة تلك القضايا، إذا ما ظهرت.

عدم التعاون

إذا كان من المرجح عدم التعاون من جانب فرد أو منظمة على علاقة بالتحقيق، قم بوضع أفكارًا لمنع حصول المشكلة أو اجتنابها عند التخطيط للتحقيق. التعامل مع وكالة أو فرد يعمل على إعاقة سير التحقيق ليس سهلاً مطلقًا على محقق، ولكنه من الممكن تبسيط الأشياء إذا قام هذا المحقق بتنفيذ استراتيجية معينة. على سبيل المثال، هل يمكن القيام بجمع تلك الأدلة من مصادر أخرى؟ هل سيكون من المفيد إعلام كل أصحاب المصالح بوضوح بأنه عند انطلاق التحقيق سيكون التعاون الكامل مطلوبًا ومتوقعًا؟ إذا كان من المؤكد استخدام أي صلاحيات قانونية متوفرة للمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية- كالإستدعاء للمثول أمام المحكمة أو صلاحية الدخول - فقم بتضمين ذلك في الخطة.

الخوف من الانتقام

كما تمت مناقشته في القسم الخاص بالمبلغين عن المخالفات والمخبرين السريين في الفصل 17 من هذا الدليل، يمكن أن يكون الخوف من الانتقام مصدر قلق كبير في الكثير من التحقيقات. التخويف، الإجبار أو عدم الرغبة بالتورط ببساطة قد يحول دون تقديم الشهود لانفسهم مما يعوق التحقيق.

قد تكون هناك أشياء يمكن القيام بها عند التخطيط للتحقيق لتشجيع الشهود على تقديم أنفسهم. سيشكّل التبادل الفعّال للرسائل جزءًا هاما من هذه العملية (انظر إلى القسم 7 أدناه).

قد تكون هناك خطوات يمكن اتخاذها لتأمين درجة من الحماية لأولئك الذين قدموا أنفسهم، ويشمل ذلك استخدام أي تشريعات متوفرة "للمبلّغ عن المخالفات". إذا كان الأمر كذلك، قم بوضع خطة للطريقة والظروف التي سيتم استخدامهم وفقًا لها. قد يكون من الممكن أيضًا وضع تدابير لحماية السرية، كمقابلة الشهود في مكان آمن (أو أكثر أماناً) ووضع طرق خصوصية للتواصل.

الثقافة واللغة

هل يجب أخذ القضايا الثقافية واللغوية أو غيرها من القضايا بعين الاعتبار خلال التحقيق؟ هل هناك أي شيء يمكن فعله لمعالجة هذه القضايا قبل بدء التحقيق؟ إذا كانت هناك حاجة لمترجم، يجب أن يتم ترتيب ذلك في وقت مبكر من التحقيق. بطريقة مماثلة، قد يحتاج المحققون إلى المساعدة والنصيحة لفهم ثقافة وبروتوكولات مجموعة من الناس ستكون جزءًا من التحقيق. هنالك عدد من القضايا العملية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. على سبيل المثال، هل سيتوقع قادة المجتمع المرتبط بالتحقيق أن يتم التواصل مع الشهود من خلالهم؟ أم أنه من المناسب أن يتصل المحقق بالشهود مباشرة؟

الوصول إلى مصادر الأدلة

إن الوصول إلى مصادر الأدلة له أهميته الواضحة. من الصعب القيام بتحقيق دقيق دون ذلك. عند تطوير خطة التحقيق، فكر بالعوائق التي قد تحول دون الوصول إلى تلك الأدلة. . بالاستناد إلى الخبرة، هل من الممكن أو من المرجح أن يتم نقل شاهد أساسي إلى الطرف الآخر من البلاد بمجرد معرفة أنه سيكون مطلوبًا لمقابلتة؟ هل سيكون الشهود الآخرون غير متوافرين؟ هل ستكون هناك "تأخيرات لا مفر منها" في إحدى المؤسسات التي تقدم الوثائق التي تم طلبها؟ هل ستتوقع المنظمة أن يتم إجراء التحقيق من خلال "نقطة اتصال" محددة، بدلاً من الذهاب مباشرة إلى المصدر؟[27]

تدمير الأدلة أو التلاعب بها

هل هناك دوافع للاشتباه بأن الأدلة قد يتم تدميرها أو التلاعب بها قبل أن يتم الحصول عليها؟ إذا كان الأمر كذلك، خطط لما يمكن فعله للحفاظ على الأدلة. على سبيل المثال، يستطيع المحقق أن يخبرالشخص المسؤل عن حفظ تلك الأدلة بأن وجودها معروفًا وأن يضع مسؤولية الحفاظ عليها على عاتقه.

27 نوقشت حسنات ومزايا وعيوب امتلاك "نقطة اتصال" محددة في الفصل 1.

بدلا من ذلك، قد يرغب المحقق في استخدام أي صلاحيات تحت تصرفه، بما في ذلك أي صلاحية قانونية للدخول بدون سابق انذار، لجمع تلك الأدلة قبل إخفائها أو تغييرها.

الحاجة لاستخدام الصلاحيات

قد تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى استخدام هذه الصلاحيات القانونية المتاحة لها، كصلاحية الدخول أو الاستدعاء، خلال التحقيق. على سبيل المثال، عند التحقيق بشأن إدعاءات التعذيب أو المعاملة السيئة في منشأة اعتقال، قد يكون المحققون قادرين على القيام بزيارة مفاجئة إلى تلك المنشأة ومقابلة المعتقلين والموظفين هناك. سيتطلب ذلك التنسيق والموارد والتخطيط. سيكون من الضروري أيضا التخطيط لكيفية تنسيق وتنفيذ تلك الزيارة في هذا القسم من خطة التحقيق. على سبيل المثال، في حالة التحقيق في شكوى تتعلق بالتكدس العددي في أحد السجون، سيكون من الأفضل إجراء التفتيش في الساعات المبكرة من الصباح، أثناء تواجد جميع المعتقلين في زنازينهم.

التواطؤ بين الشهود

إذا كان هناك سبب يدفع للاعتقاد بأن الشهود سيتواطؤون أو سيشكلون عائقًا في مسار التحقيق، فعليك التفكير فيما إذا كان هناك ما يمكن فعله للحد من إمكانية حدوث ذلك. على سبيل المثال، قد يشمل ذلك إجراء المقابلات مع الشهود في وقت أو مقابلتهم واحدًا تلو الآخر. ومع ذلك، يجب أن توفر خطة التحقيق العدد الكافي من المحققين للقيام بذلك.

6. ما هي الموارد التي ستكون مطلوبة؟

كم عدد المحققين المطلوبين لإجراء التحقيق خلال فترة زمنية معقول؟ ما هو الدعم التقني أو غيره من أنواع الدعم التي ستكون ضرورية؟ ما هي التكاليف المحتملة للتحقيق؟

خذ بالاعتبار وقدّر بأكبر دقّة ممكنة:

- عدد المحققين والموظفين المساعدين المطلوبين
- متطلبات البحث
- خبراء جنائيون وغيرهم من الخبراء
- الاستشارات القانونية
- تكاليف السفر وما شابه
- خدمات الترجمة
- خدمات التدوين.

تمكّن هذه العملية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية من تقييم ما إذا كان استخدام الموارد يتناسب مع أهمية القضية التي سيتم التحقيق فيها. إذا كانت الموارد غير كافية للتحقيق في القضايا بتعمق وفي إطار فترة زمنية معقولة، أو ان القضية لا تبرر توظيف الموارد المطلوبة، فإنها أسباب منطقية لعدم بدء التحقيق.

7. كيف ستتم إدارة الإتصالات الداخلية والخارجية؟

ستم إجراء بعض التحقيقات بعيدًا عن الرقابة العامة. في قضايا أخرى، على الرغم من ذلك، قد تسعى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى لفت الأنظار إلى التحقيق الذي تقوم به، خاصة إذا كانت ستطلب المساهمة من أي شخص لديه معلومات ذات صلة بالموضوع.[28]

28 يحدث هذا كثيرا خلال التحقيقات الوطنية أو كجزء من تحقيقات أكبر. تناقش استراتيجيات لتحديد وجذب أصحاب المصالح في هذه المواقف في الدليل حول إجراء تحقيق وطني بشأن الانماط النظامية لانتهاكات حقوق الانسان، الذي نشره منتدى آسيا والمحيط الهادئ ومؤسسة راوول والنبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني.

إذا كان الأمر كذلك، يجب أن تخطط مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لكيفية:

- الإعلان عن تحقيق
- إدارة أي معلومات تصلها
- إبقاء كل الجهات المعنية على إطلاع بسير عملية التحقيق، بدون المساس بنزاهة التحقيق
- التأكد من أن كل الأطراف الأخرى التي يجب أن أن تكون على علم بالتحقيق مطلعة على سيره.

قد تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى إعداد استراتيجية للاتصالات لإعلان ومساندة التحقيق. قد يشمل هذا مجموعة متنوعة من العناصر، مثل إعداد البيانات الإعلامية وإقامة مؤتمرًا صحفيًا وتوفير معلومات حديثة على موقع الإنترنت لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الفيسبوك وتويتر.

من الضروري أن يعمل فريق عمل الإتصالات لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية عن كثب مع المحققين المكلفين بالقضية. هنالك عدد من الأسباب للتعاون الوثق. منها على سبيل المثال، قد يكشف طاقم عمل الإتصالات عن معلومات أو أدلة مرتبطة بشكل مباشر بالتحقيق لم يكن المحققون ليحصلوا عليها دون ذلك. هذه الأدلة قد تأتي من البث التلفزيوني، النسخات المكتوبة للمقابلات الإعلامية وغيرها.

في المكاتب الأكبر، من المهم إحاطة كل الموظفين علمًا بشأن البدء بتحقيق هام، وذلك لأقصى حد ممكن.

8. ما هي المعالم الأساسية والجداول الزمنية؟

عند تطوير خطة التحقيق، ضع أهدافًا واقعية لإكمال مراحل مختلفة من التحقيق. قم بتحليل مدى السيطرة الفعلية لديك على سرعة وتيرة التحقيق. قم بتقدير الوقت المطلوب للحصول على الوثائق وفحصها، عند أي نقطة سيكون قد تم اعيين أماكن تواجد الشهود وتمت مقابلتهم، وما إلى ذلك. حدد ما إذا كان الأمر سيستلزم القيام بأي سفريات، على سبيل المثال لزيارة مسرح حدث أو مقابلة شهود أو إجراء استشارات عامة. قم بتحليل كم الأدلة التي يلزم تقييمها والفترة الزمنية اللازمة لكتابة التقرير.

ضع أهدافًا

تفرض الأهداف الانضباط على التحقيق. كما أنها توفر خارطة عمل يمكن للمحققين أن يستخدموها مع تقدم التحقيق. قم بوضع الجداول الزمنية ضمن الخطة.

بشكله الأساسي، قد يبدو الجدول الزمني كالتالي:

الأسبوع 1	البحث عن/طلب الوثائق في إطار فترة زمنية قدرها أسبوعان
الأسبوع 2	زيارة مسرح الحدث البدء بمقابلة الشهود
الأسابيع 3-5	فحص الوثائق ومتابعة مقابلة الشهود البدء بكتابة الخطوط العريضة للتقرير
الأسبوع 6	مقابلات الشهود النهائية
الأسابيع 5-8	البدء بصياغة التقرير وإجراء أي مقابلات متابعة
الأسابيع 8-9	مراجعة سريعة للتقرير

9. متى سيتم إنجاز التحقيق؟

من المهم عمل تقدير تقريبي لموعد الانتهاء من التحقيق، ويكون ذلك قائمًا على أساس:

- درجة تعقيد القضية (أو القضايا)
- حجم عمليات البحث اللازمة لجمع المعلومات عن خلفية القضية
- الموارد المتاحة
- كمية الأدلة التي سيتم جمعها، ويشمل ذلك عدد الشهود المحتملين وكمية الوثائق
- ماهية العوائق المحددة في القسم الرابع من النموذج والتي قد تظهر وكيفية معالجتها
- الوقت المطلوب لتحليل كل الأدلة
- الوقت المطلوب لكتابة التقرير.

احسب حسابا لبعض الوقت الإضافي

إذا كان مقدرًا للتحقيق أن يستغرق ثلاثة أشهر، فإنه من المنطقي التصريح بأنه سيستغرق ستة أشهر. لا يعد هذا تضليلاً. مهما كانت جودة تخطيط المحقق، سيظهر شهود لم يكن وجودهم معروفًا أو وثائق لم تكن في الحسبان خلال إجراء التحقيق. قد تظهر عوامل أخرى خارجة عن سيطرة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أيضًا، كاستلام شكوى حديثة تتطلب التحقيق العاجل. أي من هذه الأشياء أو كلها سيزيد حتما من وقت التحقيق.

عندما يستكمل التحقيق ضمن الإطار الزمني المحدد بستة أشهر، ستبدو مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية احترافية، وتتمتع بالفاعلية والكفاءة. ستكون قد أثبتت أهميتها للجهات المعنية.

10. "زحف القضية"

يحصل "زحف القضية" عندما تظهر قضايا جديدة، ولكن تكون ذات صلة إلى حد ما، بعد بدء التحقيق. حيث يتم إكتشاف شيء ما يبدو بأنه يستحق المزيد من التدقيق ويتفرع التحقيق في اتجاهات مختلفة، وذلك خلال إجرائه.

يجب تجنب زحف القضية متى كان ذلك ممكنًا.

في معظم القضايا، تجنب التعامل مع قضايا جديدة. ببساطة، إن متابعتها لا تستحق الجهد المبذول في سبيلها، في هذه المرحلة على الأقل. حيث يؤدي ذلك بشكل شبه حتمي إلى خروج الحالي التحقيق عن مساره. وسوف تكون هناك حاجة للمزيد من الموارد. إذا لم تكن تلك الموارد متوفرة، فسوف يؤدي ذلك حتمًا إلى زيادة الوقت المطلوب لإكمال التحقيق ولا يعتبر التأخير أمرًا جيدًا لأي وكالة تحقيقية عموماً.

الحل؟ ضع القضايا الجديدة جانبًا أو اطلب من أحد آخر الاطلاع عليها. يمكنك العودة إليها بعد إكمال التحقيق الحالي. قرر بعدها ما إذا كانت تستوجب التحقيق فيها أم لا.

على سبيل المثال، خذ بعين الاعتبار تحقيقاً حول كيفية إدارة إحدى الوكالات الحكومية لعملية تأمين الرعاية للبالغين المصابين بالإعاقة الشديدة عندما يكون مقدمو الرعاية، كالوالدين، غير قادرين على الاعتناء بهم. قد يستلم المحققون ادعاءات بشأن المعاملة السيئة للمقيمين في إحدى دور الرعاية حيث يعيش بعض من أولئك البالغين. قد يكون من المغري التحقيق في هذه الادعاءات المحددة.

ومع ذلك، يجب تجنب ذلك لأنه ليس مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بموضوع التحقيق الأساسي. إذا كان ذلك ممكنا، اطلب من شخص آخر في مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن يحدد ما إذا كان مثل هذا التحقيق له ما يبرره. عد إلى التحقيق فيه إذا كان ذلك ضرورياً، ولكن افعل ذلك بعد إكمال التحقيق الحالي.

في بعض الظروف، قد يكون هناك دوافع مقنعة للتعامل مع القضية الجديدة الآن، وليس لاحقًا. إذا كان الحال كذلك، عدّل خطة التحقيق ووفر موارد إضافية. بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن تشرح للجهات المعنية السبب وراء استغراق التحقيق لوقت أكثر من المتوقع.

11. عندما يكون هناك وقت محدود للتخطيط

في بعض الحالات قد تكون وتيرة الأحداث سريعة جدًا لدرجة أن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لا يكون لديها الوقت الكافي للتخطيط للتحقيق فيها بشكل مناسب. افعل ما يمكن فعله في الوقت المتاح. ركز على الأساسيات: تحديد القضية، والاستراتيجية الإجمالية وتحديد الأدلة والمحافظة عليها. عندما يكون الوقت متاحًا، قم بإعداد ما هو أكبر.

12. اهتم بمشاركة الجميع

يجب أن يكون لكل من هو معني بالتحقيق، حتى أولئك الذين هم على الهامش، مساهمة في خطة التحقيق، كإدارة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، فريق عمل الاتصالات، فريق عمل السياسة والبحوث وغيرهم. كلما زادت المساهمات من قبل الزملاء والمدراء، كان ذلك أفضل. غالبًا ما يأتون بالمعلومات والأفكار والأساليب التي كان من الممكن ألا ينتبه لها فريق التحقيق.

13. التخطيط للتحقيق متعدد الشكاوى

تتم دراسة كيفية التخطيط للتحقيقات متعددة الشكاوى في الجزء VI من هذا الدليل. كما يشمل أيضًا مثالاً حول كيفية التخطيط للتحقيق بشأن الاحتجازات الجماعية في قمة العشرين الأخيرة.

نقاط أساسية الفصل 5

- **يجب وضع خطة تحقيق مكتملة لكل تحقيق.**
- **ستساعد الخطة المحققين في التركيز على المشكلة (أو المشاكل) التي يجب التحقيق فيها، وتجنب العوائق و"زحف القضية"، وتحديد الأدلة التي يجب جمعها، وتقدير الموارد المطلوبة للتحقيق ووضع أهداف واقعية لإكمال التحقيق.**
- **كل تحقيق فريد من نوعه وكل خطة تحقيق عرضة للعديد من المتغيرات المختلفة.**
- **يجب أن توفّر الخطة خارطة عمل للتحقيق؛ وليس من الضروري أن تكون وثيقة مفصّلة.**
- **قم بإعداد نموذج خطة تحقيق مصمم وفقًا لصلاحيات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.**

الجزء 3
المقابلات التحقيقية

القسم 1: من يجب ان يقابل وكيف تتم مقابلتهم

القسم 2: التحضير الأولي

القسم 3: الإعداد للمقابلات وتنظيمها

القسم 4: إجراء المقابلة

مقدمة للجزء 3

يعد التحدث إلى الناس من أجل الحصول على المعلومات منهم عنصرًا محوريًا تقريبًا في كل أنواع عمليات تقصي الحقائق التي تتسم بالمصداقية. هناك جانبًا بالغ الأهمية في كثير من التحقيقات بتمثل في طرح السؤال المناسب، بالطريقة المناسبة، على الشخص المناسب، في الوقت المناسب.

من بين المبادئ الثمانية للتحقيق الممتاز الموضحة في مقدمة هذا الدليل، ينص أحد أهم هذه المبادئ على أنه يجب تحديد كل الشهود الذين بحوزتهم معلومات ذات صلة وعزلهم عندما يكون ذلك عملياً وإجراء مقابلة دقيقة معهم.

كما لاحظ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "إجراء المقابلات هو الطريقة الأكثر شيوعًا لجمع المعلومات حول ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان".[29] مقابلة الشهود هي بالتالي وظيفة أساسية في عمل المحقق.

ستزيد ممارسات المقابلة الجيدة من ثقة الطرف المعني في كفاءة وإتقان وموضوعية المحقق – وبالتالي – مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. العكس صحيح أيضًا: ستضر ممارسات المقابلة السيئة بمصداقية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. علاوة على ذلك، فإن الإخفاق في مقابلة، أو على الأقل في محاولة مقابلة أناس قد تكون لديهم معلومات بشأن ما يتم التحقيق فيه قد يؤدي إلى عدم قدرة التحقيق أمام عمليات التدقيق والتمحيص.

توجد طرق مختلفة كثيرة لإجراء مقابلات فعالة، بحسب من تتم مقابلته، والقضية موضوع التحقيق والصلاحيات والموارد المتوفرة تحت تصرف المحققين. مع ذلك، فإن الأسلوب المتبع لإجراء المقابلات الذي تم وصفه في الجزء 3 من هذا الدليل يمكن أن يتم تكييفه وتطبيقه على أي موقف.

القسم 1 الذين يتعين إجراء المقابلات معهم وكيفية ذلك

الفصل 6: تحديد الأشخاص الذين يجب ان يقابلوا

الفصل 7: أنواع المقابلات

الفصل 8: عوامل تؤثر على انواع المقابلات التي يجب اختيارها

القسم 2 التحضير الأولي

الفصل 9: البحث التمهيدي

الفصل 10: عوامل خاصة متعلقة بالشهود

الفصل 11: الخدمات اللوجستية والاعتبارات الخاصة الأخرى

القسم 3 إعداد وتنظيم المقابلات

الفصل 12: الإعداد للمقابلة

الفصل 13: تنظيم المقابلة

القسم 4 إجراء المقابلة

الفصل 14: المبادئ الستة لإجراء مقابلات بفعالية

الفصل 15: مراحل المقابلة الاثنى عشرة

الفصل 16: تحسين مهارات المقابلة

الفصل 17: مقابلة الأشخاص الذين يندرجون ضمن فئة خاصة

الفصل 18: تسجيل المقابلات

الفصل 19: تقييم المصداقية

29 الدليل التدريبي حول مراقبة حقوق الانسان، سلسلة التدريب الاحترافي رقم 7، 2001، ص 109.

القسم 3
الذين يتعين إجراء المقابلات معهم وكيفية ذلك

الفصل 6: تحديد الأشخاص الذين يجب ان يقابلوا

الفصل 7: أنواع المقابلات

الفصل 8: عوامل تؤثر على انواع المقابلات التي يجب اختيارها

الفصل 6:
تحديد الأشخاص الذين يجب ان يقابلوا

الأسئلة الأساسية

- **ما هي الطريقة الأفضل لتحديد مكان الشهود المحتملين؟**
- **بمجرد تحديد الشهود المحتملين، ما هي العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار حول من ينبغي مقابلتهم ومن لا ينبغي؟**

1. مقدمة

كما تمت مناقشته في الجزء 2، ستحدد خطة التحقيق الأشخاص الذين قد تكون بحوزتهم معلومات حول القضية التي يتم التحقيق فيها. في معظم القضايا، سيكون واضحًا منذ البداية إلى حد معقول من هم الأشخاص الذين سيرغب المحققون في مقابلتهم. وفي بعض القضايا، على الرغم من ذلك، قد لا يكون ذلك واضحًا أو قد يصبح واضحًا عندما تتكشف الأمور. يجب أن يكون المحقق منفتحًا دائمًا على احتمال أنه قد يجد شهودًا إضافيين مع تقدم التحقيق.

2. فعل ما هو معقول لإيجاد الشهود

يجب أن يتم بذل كل جهد معقول من أجل تحديد الشهود المحتملين. في حال عدم بذل جهود كافية من قبل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لأجل تعيين مكان الشهود المحتملين، سيكون التحقيق عرضة للانتقادات. ستكون هناك مشكلة حقيقية في حالة شهود أساسيين بعد اختتام التحقيق وكان من الواضح أن عملية متعمقة أكثر كان من الممكن أن تكشف عنهم. وسيزداد الأمر سوءًا إذا قدم أولئك الشهود أدلة تناقض نتائج المحقق.

يعد توثيق الخطوات التي يتم اتخاذها لتحديد الشهود المحتملين وتعيين مكانهم من الأمور المهمة. قد يخفق المحقق في الاتصال بهم – أو قد لا يرغبون بالاتصال به – ولكنه من الضروري أن يكون المحقق قادرًا على إثبات أنه قد تم بذل كل جهد معقول لتعيين مكانهم.

3. طلب الشهود

قد لا يقدّم الناس الذين قد يكونون قادرين على المساهمة بمعلومات هامة في التحقيق أنفسهم لأسباب عديدة، من ضمنها عدم علمهم بوجود التحقيق. محاولة الاتصال بهم تمثل جزءًا مهمًا في عملية التحقيق.

يمكن القيام بطلب الشهود المحتملين من خلال طرق عديدة، من ضمنها:

- توفير معلومات من خلال وسائل الإعلام، ويشمل ذلك وسائل التواصل الاجتماعي
- توزيع المنشورات
- تعليق إشعارات في مسرح الحدث
- العودة إلى مسرح الحدث في نفس يوم ووقت الحادث.
- اطلب من المجموعات الاجتماعية المحلية والمنظمات غير حكومية وغيرها القيام بنشر معلومات حول التحقيق من خلال شبكاتهم
- الذهاب من بيت لآخر في المنطقة التي وقع فيها الحادث
- الإعلان في وسائل الإعلام
- نشر استبيانات على الموقع الإلكتروني لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

استخدمت مفوضية حقوق الإنسان النيوزيلاندية هذا الأسلوب الأخير في تحقيقها حول قضايا فرص العمل االمتساوية لدى القوى العاملة في مجال رعاية المسنين. لقد ذكرت أن "الموقع الذي تستضيفه المفوضية بالتعاون مع EEO Trust – www.neon.org.nz – جعل استطلاع الرأي عبر الإنترنت متاحًا للجهات المهتمة. تم توجيه دعوة إلى الناس أيضًا إلى توجيه الرسائل، عبر البريد الإلكتروني أو البريد العادي، ليعبروا من خلال ذلك عن وجهات نظرهم. بالإجمال، شارك حوالي 900 شخص في التحقيق.

يمكن لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن توجه جهودها الاستبيانية عبر تحديد الأشخاص المرجح أن يكونوا شهودًا محتملين والمكان لرجح تواجدهم فيه. على سبيل المثال، في حالة التحقيق في حادث، خذ بعين الاعتبار الأسئلة التالية:

- من كان هناك في ذلك الوقت؟
- من يحتمل أنه كان هناك؟
- من كان يجب أن يكون هناك؟
- من كان هناك قبل وبعد الحادث مباشرة؟
- مع من تكلم الأشخاص الأساسيون قبل أو بعد الحادث؟

إذا كان التحقيق يتم مع وكالة معينة، انظر الهيكل التنظيمي لتلك الوكالة. قد يساعد في تحديد شهود محتملين. هذا مهم بشكل خاص عند التحقيق في مشاكل نظامية لأنه يساعد المحققين على تحديد أولئك الأشخاص المسؤولين عن وضع وتقديم أية سياسات أو عمليات يتم التحقيق فيها.

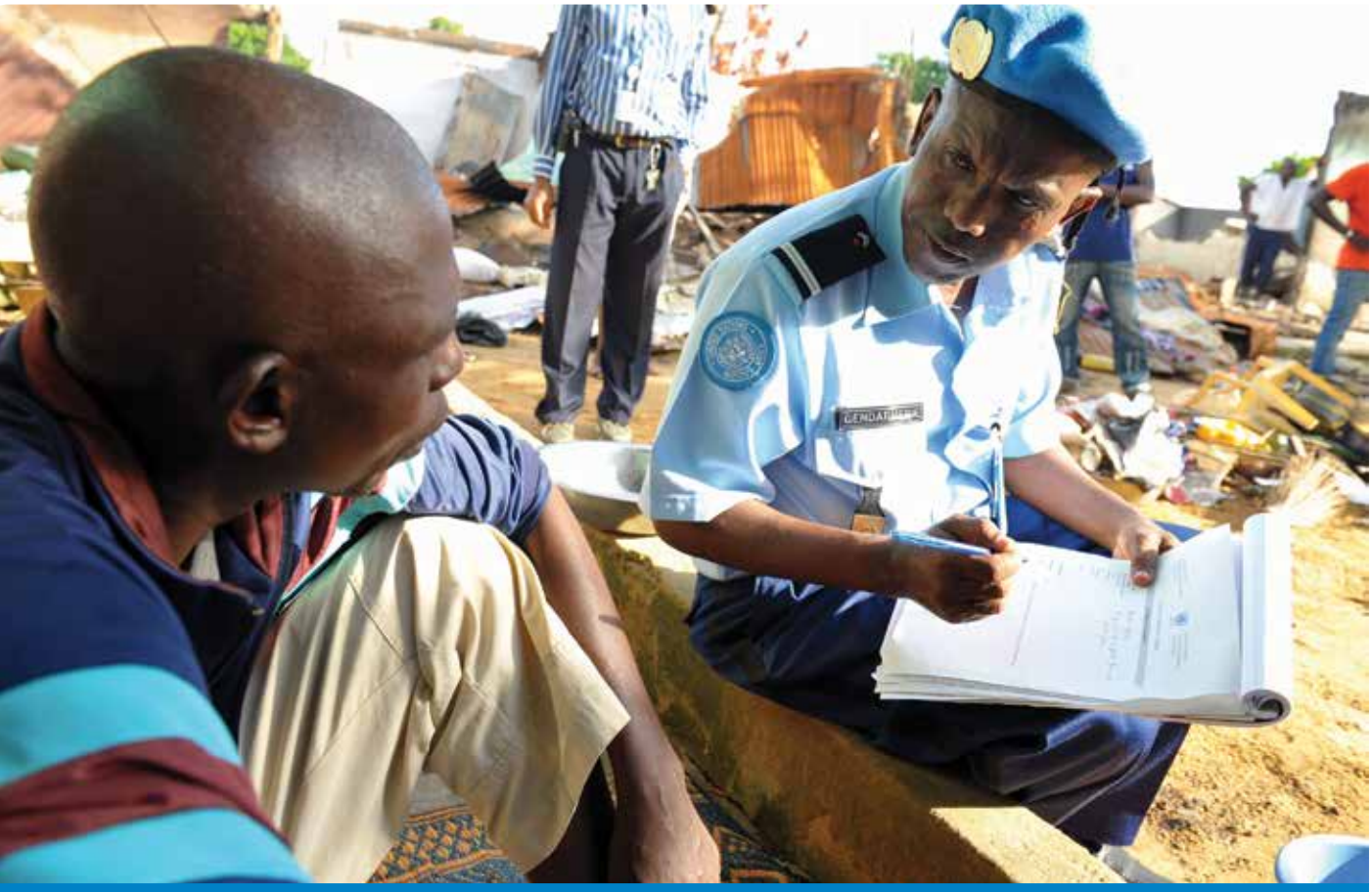

صورة للأمم المتحدة بواسطة باسيل زوما.

قضية ملرونجي

من كان الشهود المحتملين؟

الخلفية والظروف المحيطة

- أفراد عائلة ملرونجي وأصدقائه
- سكان جزيرة بالم، ومن ضمنهم رئيس البلدية ومسؤولين آخرين
- أشخاص على دراية بالشرطة وممارساتها في جزيرة بالم، بما في ذلك الضباط العاملين هناك

الحادث

- كل أفراد الشرطة مركز الشرطة
- أي شخص آخر في مركز الشرطة، ويتضمن ذلك الموظفين المدنيين، المدنيين والسجناء
- مسؤول اتصال الشرطة، بنجارو
- أي شخص شهد اعتقال ملرونجي
- أي شخص رأى سيارة الشرطة في المسافة بين مكان الاعتقال ومركز الشرطة
- موظفو الإسعاف الذين حضروا إلى مركز الشرطة
- أي شخص تكلم إليه أي ضابط في مركز الشرطة مباشرة بعد الحادث

بعد الحادث

- محققو خدمة شرطة كوينزلاند، ومن ضمنهم الضباط الجنائيون المختصون بجمع الأدلة من مسرح الجريمة
- محققو مفوضية الجريمة وسوء السلوك
- الطبيب الشرعي والحاضرون في المشرحة
- إخصائيو الطب الشرعي المتواجدون في عملية التشريح الثانية
- استخدام خبراء القوة

إذا كان المحققون ينظرون في المشاكل النظامية

- خبير في ثقافة وتاريخ المجتمعات المحلية للسكان الأصليين
- خبير في ثقافة وتاريخ خدمة شرطة كوينزلاند
- مفوضية حقوق الإنسان الأسترالية بخصوص حوادث مماثلة ودروس استخلصت
- خبير في أفضل الممارسات فيما يتعلق بحجز المعتقلين في مواقف مماثلة
- خبير في تسلسل القيادة لدى الشرطة
- خبير في استخدام الشرطة للقوة
- خبير في كيفية إجراء التحقيقات في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز لدى الشرطة.

4. اتخاذ القرار بشأن الشهود الذين تجب مقابلتهم

في بعض القضايا، قد تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية قادرة على تحديد المئات من الشهود المحتملين في حادث ما، أو سلسلة من الأحداث، أو أشخاص تأثروا بمشكلة حقوق إنسان نظامية. قد لا تكون الموارد متوفرة لمقابلتهم جميعًا، حتى لو كان من الأمثل فعل ذلك. عدد قليل للغاية من المنظمات يقوم بذلك. في مثل هذه المواقف، يكون دور المحقق هو الفرز. الفرز هي العملية التي يستخدم المحقق فيها بصيرته لاتخاذ القرار بشأن الذين يجب أن تتم مقابلتهم ومن قد لا يكون من الضروري مقابلته. الهدف هو تحديد أولئك الأفراد الذين يرجح أن تكون بحوزتهم المعلومات الأكثر حول القضية موضع التحقيق والتركيز على أولئك الأفراد.

عند اتخاذ القرار بشأن الذين يجب مقابلتهم، ومن لا تتم مقابلتهم، من المهم أخذ التالي بعين الاعتبار:

- خطورة التحقيق
- الموارد المتاحة
- القيود الزمنية الموضحة في خطة التحقيق
- قرب الشاهد من الحادث أو القضية
- الطابع الفريد المحتمل لأدلة الشخص
- إمكانية إجراء المقابلة مع الشخص
- أي مخاوف بشأن المصداقية والهوية.

القرب مهم بشكل خاص. كقاعدة، يرجح أكثر أن يقدّم أولئك الذين هم أقرب إلى حادث أو قضية ما الأدلة الأكثر قيمة.

قضية ملرونجي

من الذي كان يجب أن تتم مقابلته؟

في قضية ملرونجي، كان يجب أن يتم الفصل بين كل الضباط الذين كانوا في العمل في مركز الشرطة في ذلك اليوم، إذا كان ذلك ممكنًا من الناحية العملية، وأن يتم إجراء مقابلات مباشرة معهم. حتى لو لم يشهدوا مباشرة ما حدث بين الرقيب أول هيرلي وملرونجي، فربما دارت محادثات بينهم وبين المتورطين بصورة مباشرة بالأمر أو سمعوا بعض العبارات منهم.

لم تتم مقابلة الرقيب ستيدمان، وهو ضابط شهد مباشرة أجزاءًا من الحادث، حتى 8 كانون الأول/ ديسمبر، أي بعد أسابيع عديدة من الحادث. لم يكن في الخدمة حينها ولكن كان من الواضح أنه شاهد أساسي، وذلك لأنه كان موجودًا عندما تم إحضار ملرونجي إلى مركز الشرطة.

ينطبق نفس مبدأ إجراء المقابلات المباشرة على موظفي الإسعاف الذين حضروا إلى مركز الشرطة بعد الحادث بقليل وعلى أي معتقلين آخرين أو أي موظفين مدنيين، كعمال النظافة، الذين يحتمل وجودهم في مركز الشرطة في أي وقت من ذلك اليوم. قد يكون أو لا تكون لديهم أدلة مهمة كالمعلومات التي حصلوا عليها حول ما حدث من الرقيب أول هيرلي أو أي مصدر آخر، أو أي عبارات سمعوها من أي شخص.

سُمح لروي براموبل، الذي كان في مركز الشرطة وكان، على ما يبدو، المدني الوحيد مركز الشرطة، بالرحيل قبل وصول المحققين. لم تتم مقابلته حتى اليوم التالي.

قد يشمل الشهود المحتملون الآخرون أي شخص أعطى ضباط خدمة شرطة كوينزلاند تدريبات على استخدام القوة، بالإضافة إلى أي شخص شارك في أي مواقف سابقة مشابهة تتعلق بأي طرف، بما فيهم الرقيب أول هيرلي.

كان يجب أن يأخذ المحققون بعين الاعتبار القيام بطلب الشهود في مكان الاعتقال وفي منطقة مركز الشرطة. ليس واضحًا ما إذا كان ذلك قد تم.

النقاط الأساسية: الفصل 6

- يجب أن يتم بذل كل الجهود اللازمة لتحديد الشهود المحتملين. الإخفاق في القيام بذلك قد يؤثر سلبًا على التحقيق.
- من المهم توثيق الخطوات التي تم اتخاذها لتحديد الشهود المحتملين والاتصال بهم لإثبات أن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية فعلت كل ما في وسعها.
- استخدام مجموعة واسعة من طرق طلب الشهود لتحديد الشهود المحتملين.
- عندما تحول الظروف دون مقابلة جميع من تم تحديدهم، قم بمقابلة أولئك الذين لديهم الأدلة ذات الأهمية الأكبر.

الفصل 6:
أنواع المقابلات

الأسئلة الأساسية

- **ما هي طرق إجراء المقابلات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؟**
- **ما هي الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار طريقة المقابلة الأكثر ملاءمة لأي موقف معين؟**

1. مقدمة

عند اختيار طريقة إجراء المقابلات الأكثر ملاءمة لموقف معين، تكون الخيارات التالية متاحة بشكل عام أمام المحققين:

- وجهًا لوجه
- عبر سكايب (Skype)
- عبر الهاتف
- من خلال الأسئلة المكتوبة
- عبر البريد الإلكتروني
- عبر الاستبيانات واستطلاعات الرأي

سيتم مناقشة كل من هذه الطرق في هذا الفصل.

2. المقابلات وجهًا لوجه

تمثل المقابلات وجهًا لوجه الطريقة الأفضل عمومًا، خاصة إذا كان من المرجح أن تكون بحوزة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه الذي تتم مقابلته أدلة هامة. مع ذلك، قد تؤثر أو تحد أمور كالجغرافيا، التواجد، التكلفة، العوائق الحائلة دون الوصول أو قلة التعاون من إمكانية إجراء المقابلة وجهًا لوجه.

تشمل فوائد المقابلات وجهًا لوجه:

- التدفق السلس للأسئلة والأجوبة في الوقت الحقيقي
- يمكن أن تعالج القضايا الجديدة التي تطرأ مباشرة
- يكون المحقق قادرًا بصورة أكبر على إبقاء السيطرة على العملية
- من الأرجح أكثر أن يتم التأكد من هوية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه
- يكون لدى المحقق فرصة أفضل لتقييم مصداقية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه قياسًا بأي من الطرق الأخرى
- يستطيع المحقق أن يرى ويسجل أي أدلة مادية، كأي إصابة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لحقت بالشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه
- يستطيع المحقق أن يراجع مجالات الأسئلة خلال سير المقابلة
- يمكن أن يتم عرض وفحص الأدلة الوثائقية والمادية، كتسجيلات الفيديو أو الصور الفوتوغرافية
- يمكن أن أن تكون المراوغة أو الخداع أكثر صعوبة على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.
- تبرهن على احترافية وتعمق التحقيق
- يمكن أن تساعد في بناء علاقة بين المحقق الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه والشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه

صورة للأمم المتحدة بواسطة إسحاق.

3. المقابلات عبر السكايب (Skype)

تستخدم وكالات تحقيق كثيرة السكايب (Skype) أو تكنولوجيا مماثلة، مثل فيستايم (Facetime)، لإجراء المقابلات. يمكن ان تكون هذه طريقة فعالة جدًا وموفرة للتماليف. تتمتع مقابلات السكايب بكل مزايا المقابلة بطريقة وجهًا لوجه، ما عدا الوجود الفعلي في نفس الغرفة مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. هناك مزايا إضافية.

تشمل مزايا استخدام السكايب لإجراء المقابلات:

- عدم وجود تكاليف سفر
- عدم ضياع الوقت في السفر
- تكاليف الإعداد زهيدة
- انزعاج محدود لكل من المحقق والشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه
- يمكن أن يتم تسجيل المقابلة بالصوت أو الصورة.[30]

تشمل عيوب استخدام السكايب:

- التكنولوجيا ليست متاحة للجميع
- قد لا يكون هناك اتصال إنترنت يمكن الاعتماد عليه خلال إجراء المقابلة
- من المستحيل من الناحية العملية معرفة من يفعل ماذا، خارج نطاق الكاميرا
- قد يكون تقييم لغة الجسد أكثر صعوبة.

30 كما نوقش في الفصل 18، يجب ان يتوافق تسجيل المقابلات بالفيديو أو/وبالصوت مع أي قانون حول هكذا نشاطات يطبق ضمن سلطة مؤسسة حقوق الانسان الوطنية. يجب ان تؤخذ الموافقة دائما من المقابل.

4. المقابلات عبر الهاتف

تشمل مزايا المقابلات الهاتفية:

- رخيصة، وملائمة وفعالة في الأماكن التي تكون الهواتف فيها متاحة للناس
- يمكن عمل تسجيل صوتي رقمي للمقابلة
- مثالية لعمليات تقصي الحقائق منخفضة المستوى

تشمل عيوب المقابلات الهاتفية:

- قد تكون هوية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه غير مؤكدة وبالتالي يشكل ذلك مشكلة
- قد يكون هناك أشخاص آخرون حاضرين في الطرف الآخر من المقابلة يؤثرون أو يساعدون أو يضغطون على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه (من المستحسن دائمًا أن يتم السؤال الآخرين الحاضرين عند إجراء مقابلة مع شخص يستخدم هاتفًا بمكبر صوت)
- قد يكون هناك شخص آخر يستمع للمقابلة
- من المستحيل تقييم لغة الجسد
- قد تشكل جودة الصوت مشكلة
- قد يعمد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه إلى تسجيل المقابلة، الأمر الذي قد يؤثر على نزاهة التقرير إذا قرر ذلك الشخص إعطاء التسجيل لأطراف أخرى في التحقيق قبل إنهاء التحقيق.

5. الأسئلة المكتوبة

تُعرف أحيانا "بالاستجوابات المكتوبة"، تعد هذه الطريقة من الناحية التقنية نوعًا من أنواع المقابلات. يقوم المحقق بإعداد قائمة بالأسئلة، ويرسلها إلى الشخص الذي يريد الحصول على الأدلة منه ويطلب منه الإجابة على هذه الأسئلة. يمكن إرسال الأسئلة إلى الشخص بصورة مباشرة أو إلى وسيط، كمحامي الشخص أو صاحب العمل الذي يعمل لديه.

لا ينصح بها كنوع من أنواع المقابلات. بها كل عيوب المقابلة الهاتفية، بالإضافة إلى عيوب أخرى كثيرة، منها:

- يفقد المحقق عمليًا كامل السيطرة على العملية
- يمكن أن تؤثر على المهل الزمنية الموضحة في خطة التحقيق؛ على سبيل المثال، حتى إذا تم وضع موعد نهائي للرد، فقد لا يتم الالتزام به
- لا يوجد أي يقين بشأن من يقوم بالفعل بإعداد الأجوبة
- قد يكون مستوى التفاصيل في الإجابات غير كاف
- ينتج عن الإجابات في كثير من الأحيان أسئلة إضافية، مما يتطلب بدء العملية مرة أخرى وبالتالي يحدث تأخير.

الاستجوابات المكتوبة لا تعتبر طريقة فعالة لإجراء المقابلات التحقيقية بشكل عام. ينتج عنها، في كثير من الأحيان، أجوبة تخدم مصالح ذاتية ولا تقدم فائدة كبيرة في سير عملية التحقيق. إذا طلب شخص ما الأسئلة مكتوبة، يجب أن يكون الرد الأول هو إعلام الشخص بأن إجراء مقابلة بهذه الطريقة ليس من سياسة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

ورغم ذلك، قد تكون هناك حالات لا تتوفر فيها خيارات أخرى سوى تقديم أسئلة مكتوبة. على سبيل المثال، قد لا تكون هناك موارد كافية للحصول على الأدلة بأي طريقة أخرى. قد يرفض الشخص المعني ان يتم إجراء المقابلة معه إلا من خلال الاستجواب المكتوب وقد لا تكون هناك طريقة للتغلب على ذلك. قد لا تكون الصلاحية القانونية لإجبار الشاهد على أن يتم إجراء المقابلة بطرقٍ أخرى مغايرة متوفرةً لدى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. من جهة أخرى، إذا كانت صلاحية الاستدعاء متوفرة، قد لا يكون من المنطقي أن يتم استخدامها في كل مرة يصرّ فيها أحدهم على الأسئلة المكتوبة، خاصة إذا لم يكن الشاهد أساسيًا. في الواقع، يجب أن تتجنب مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية اكتساب سمعة سيئة من حيث تشددها في استخدام صلاحياتها القانونية.

إذا تمت الموافقة في نهاية المطاف على قيام مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بتقديم أسئلة مكتوبة إلى شخص ما، من المهم التأكد من معرفة الشخص للأهمية التي ستعطى لأي من الأجوبة التي سيقدمها. بعبارة أخرى، بما انها طريقة ضعيفة لإجراء المقابلات، فمن الممارسات الجيدة أن يتم توضيح أن قدرًا ضئيلاً من الأهمية سيُعطى للإجابات المقدمة.

توجد استثناءات للقاعدة. قد تكون الأسئلة المكتوبة مفيدة عندما لا تكون موضوعية ومصداقية الوكالة أو المنظمة التي ستقدم الأجوبة ليست مثيرة للقلق. على سبيل المثال، قد يكون الاستفسار عن سؤال من شاهد خبير تمت مقابلته بالفعل أو قدم تقريرًا.

6. المقابلات عبر البريد الإلكتروني

يمكن أن يكون إجراء المقابلة مع شخص ما في الوقت الفعلي من خلال البريد الإلكتروني أمرًا مغريًا. إنها طريقة سريعة، وغير مكلفة، وتقدم سجلا مكتوبًا يمكن أن ينسب إلى البريد الإلكتروني الخاص بالشخص، إذا حدثت مشكلة بشأن هوية المجيب. بالإضافة إلى ذلك، تكون الإجابة فورية ويقلل ذلك من فرصة التواطؤ والصياغة المخصصة للأجوبة.

على الرغم من ذلك، فإن مقابلات البريد الإلكتروني تتضمن كل عيوب المقابلات الهاتفية، بما في ذلك، عدم التأكد من شخصية المجيب ومن قد يكون معه. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون البريد الإلكتروني خيارًا مناسبًا في الظروف التي يشكل أو يمكن أن يشكل فيها الوصول إلى حاسوب مشكلة.

يعتبر البريد الإلكتروني مناسبًا في الأسئلة التي تأتي ضمن سياق متابعة للمقابلات وجهًا لوجه. هذه مقابلات لا تثير مخاوف بشأن المصداقية، أو الاختلاق أو الهوية. كما أنها لا تستوجب القيام بها في الوقت الفعلي، وعادة ما تنطوي على بعض الأسئلة الموجزة لإيضاح أمور نسي المحاور طرحها خلال المقابلة الأساسية، أو بخصوص قضايا لم يكن على دراية بها عند إجراء المقابلة الأساسية.

7. الاستبيانات واستطلاعات الرأي

في حالة وجود عدد كبير من الشهود المحتملين، يكون من المهم التفكير في إعداد استبيان أو استطلاع رأي يغطي القضايا الأساسية، إذا كان هذا الخيار ممكنًا من الناحية العملية. يعتبر الاستبيان بمثابة خطوة في منتصف الطريق بين عملية طلب الشهود التي تمت مناقشتها سابقًا وعملية الحصول على إفادة كاملة من كل الشهود. بعد إكمال الاستبيان، يمكن أن تستخدم الإجابات لتحديد الشهود الذين قد يرغب المحقق في إجراء مقابلات أكثر عمقًا معهم.

يمكن أن يكون أسلوب الاستبيانات واستطلاعات الرأي مفيدًا على وجه الخصوص عند التحقيق في المشاكل النظامية التي قد تؤثر على المئات أو الآلاف من الناس. كما يمكن أن يستخدم أيضًا لتحديد القضايا والشهود في التحقيقات الخاصة بالقضايا التاريخية.

قامت مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في منغوليا بعمل استطلاع رأي كجزء من تحقيقها الوطني حول التعذيب. أرسلت المفوضية استطلاع الرأي إلى 1400 معتقل واستلمت 1338 ردًا، وهي نسبة رد رائعة.[31] استخدمت المفوضية أسلوبًا مماثلاً في تحقيقها الأهم، الذي أجري في عام 2012، حول حقوق الأطفال الذين يعيشون ويدرسون في مؤسسات دينية في منغوليا:

كجزء من عملية جمع المعلومات، استطلعت المفوضية مؤسسات دينية شملت 26 دير بوذي في 8 مقاطعات في أولنباتار و28 دير في 12 مقاطعة على صعيد البلاد. كما أشركت في الدراسة 7 مؤسسات مسيحية ومؤسسة إسلامية.[32]

31 نوقش هذا التحقيق بالتفصيل في الدليل حول إجراء تحقيق وطني عن الانماط النظامية لانتهاكات حقوق الانسان، الذي لحظ بان "استطلاعات الرأي كانت أداة هامة للتحقيق لأجل تحصيل الأدلة من الأشخاص الذين هم الأكثر عرضة للتعذيب".

32 قدمت دراسة الحالة في الملحق 2 من هذا الدليل.

على الرغم من ضرورة تصميم كل استبيان بما يلبي المتطلبات الفردية والظروف الخاصة بالقضية (أو القضايا) موضع التحقيق، يجب أن يتم اتباع الإرشادات العامة التالية.

- إشرح من سيقوم بالتحقيق وما الذي يتم التحقيق فيه.
- كن دقيقا بشأن كيفية صياغة الأسئلة. أي إشارة إلى التحييز ستضر بالمصداقية.
- احرص على تبسيط الأمور. اطلب معلومات أساسية، ولا تطلب روايات مفصلة. يجب تأجيل ذلك لحين إجراء مقابلة رسمية.
- لا تضع توقعات لا يمكن الوصول إليها.
- لا تجعل الأمر مجهدًا.
- تأكد من وجود معلومات الاتصال الخاصة بمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.
- اطلب معلومات اتصال مفصّلة، بما في ذلك الطريقة المفضلة للتواصل مع الشخص المعني.

8. المقابلات الجماعية/مجموعات التركيز

قد تكون هناك حالات يكون جمع المعلومات فيها من شهود محتملين مناسبًا من خلال إقامة مجموعات تركيز أو مقابلة عدد من الأفراد في آن واحد. تم استخدام هذا الأسلوب من قبل **مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في منغوليا** في تحقيق آخر لها، أجري في عام 2011، بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان من قبل شركات التعدين.[33] استخدم هذا الأسلوب أيضًا من قبل **مفوضية حقوق الإنسان الأسترالية** في تحقيقاتها حول معاملة النساء في قوات الدفاع الأسترالية، وسوف تتم مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصل 27.

هناك عدد من المزايا لإجراء مقابلات جماعية ، كالملاءمة والاستخدام الفعّال للوقت والموارد. ولكنه قد توجد عيوب أيضًا. فإذا كانت هناك آراء متعارضة داخل المجموعة، قد يؤدي انعدام توازن القوة بين أعضاء المجموعة إلى منع حدوث تبادل صريح ونزيه للمعلومات. على سبيل المثال، إذا كان التحقيق يركز على ثقافة مكان عمل معين أو عملياته، فان مقابلة مجموعة من أعضاء طاقم العمل بشكل منفصل عن فريق الإدارة قد يكون فعالاً.

صورة لـ APF/مايكل بور.

33 قدمت دراسة الحالة في الملحق 3 من هذا الدليل.

نقاط أساسية: الفصل 7

- في معظم الحالات، تكون المقابلة وجهًا لوجه هي الطريقة الأفضل لجمع الأدلة.
- عندما لا تكون المقابلات وجهًا لوجه ممكنة أو عملية، خذ بعين الاعتبار إجراء المقابلات من خلال سكايب (SKYPE)، الهاتف، الأسئلة المكتوبة، الاستبيانات، استطلاعات الرأي أو الرسائل الإلكترونية.
- عند اختيار طريقة أخرى غير المقابلة وجهًا لوجه، قم بتقييم الأدلة على ذلك الأساس.

الفصل 8:
العوامل التي تؤثر على اختيار نوع المقابلة

أسئلة أساسية

- **ما هي المعايير التي يجب استخدامها لاتخاذ القرار الخاص بتحديد نوع المقابلة الأكثر ملائمة؟**

هنالك عوامل عديدة يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تحديد نوع المقابلة الذي سيكون أكثر فعالية في الظروف المختلفة التي تواجهها مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

السلامة

تمثل سلامة المحقق والشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه الاعتبار الأهم دائمًا عند اختيار طريقة المقابلة التي سيتم استخدامها. قم بإجراء تقييم للمخاطر عند اتخاذ القرار بشأن ضرورة إجراء المقابلة وجهًا لوجه. حدد إذا ما كانت هنالك أي مشاكل متعلقة بالسلامة ترتبط بالشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه و/أو البيئة التي ستجرى فيها المقابلة.

أهمية الأدلة

إذا كان الشاهد يمثل أهمية بالنسبة للتحقيق، يجب أن يتم إجراء المقابلة وجهًا لوجه معه إذا كان ذلك ممكنًا. على سبيل المثال، إذا كان ذلك الشاهد صانع قرار أساسي – كضابط رفيع المستوى يعتبر المسؤول الأوحد عن الموافقة على سياسة أو إجراء هو موضوع التحقيق – وبذلك يكون الوحيد الذي يستطيع تقديم الأدلة المتعلقة بسبب اتخاذ ذلك القرار.

التكلفة

عادة ما تكون هنالك تكاليف ترتبط بإجراء مقابلات وجهًا لوجه، تتضمن السفر من وإلى مكان تواجد الشخص الذي سيتم إجراء المقبلة معه، في حال عدم استطاعته القدوم إلى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. قد لا يكون إجراء المقابلة بشكل شخصي فعالاً من ناحية التكاليف – أو حتى ممكناً. عندما تكون الكلفة مشكلة، فيتعين إجراء تحليل للتكاليف والفوائد لتحديد ما إذا كانت التكلفة مبررة أم لا.

تواجد الشاهد

هل الشاهد متواجد؟ قد يكون خارج البلاد أو لديه التزامات أخرى. إذا كان الأمر كذلك، قد تكون مقابلة هاتفية أو مقابلة عبر سكايب خيارًا مناسبًا.

مخاوف بشأن المصداقية

إذا كانت هناك أية مخاوف قائمة على أدلة بشأن مصداقية شاهد ما، قد يشكل ذلك عاملاً يصب في مصلحة إجراء مقابلة شخصية. يمكن أن توفر المقابلات وجهاً لوجه فرص أكبر لتقييم مصداقية ذلك الشخص بدقة، مقارنة بطرق المقابلة الأخرى. تتم مناقشة لغة الجسد وطرق أخرى لتقييم المصداقية في الفصل 19.

مخاوف بشأن الهوية

قد يتم توجيه النقد إلى أحد المحققين لعدم قيامه بالتحقق من شخصية الشخص الذي يقوم بإجراء المقابلة معه بالضبط. على سبيل المثال، قد يكون من الصعب تحديد هوية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بيقين مطلق عندما يتم التواصل عبر الهاتف، أومن خلال البريد الإلكتروني، أو من خلال تبادل الأسئلة والأجوبة المكتوبة. عندما تكون الهوية مشكلة، يجب أن يأخذ المحقق بعين الاعتبار إجراء المقابلة وجهًا لوجه أو عبر السكايب.

مخاوف بشأن نزاهة العملية

قد توجد لدى المحقق مخاوف بأن هناك ضغوطًا تتم ممارستها على الشخص الذي يقوم بإجراء المقابلة معه لكي يقول أشياء معينة. كلما كان المحقق مسيطرًا بصورة أكبر على بيئة المقابلة ، كلما قلت فرصة فرض مثل هذه الضغوطات، على الأقل مباشرة وفي الوقت الفعلي. توفر المقابلات وجهًا لوجه للمحقق أعلى درجات السيطرة.

مدة المقابلة المحتملة

الأفضل عادة أن يتم إجراء المقابلات الطويلة وجهًا لوجه.

عندما يريد المحاور عرض شيئًا ما على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أو الحصول على شيء ما منه

إذا ما كان من المهم أن يتم عرض شيئًا ما على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، أو أن يتم الحصول على شيء ما منه، فان طريقة المقابلة وجهًا لوجه تكون الخيار الأفضل عادة.

في الظروف التي تكون فيها تحركات الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه محدودة

من الواضح أن الخيارات ستكون محدودة إذا كان الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه معتقلاً أو غير قادر على ترك مكان تواجده، وقد يكون سبب ذلك هو الإصابة أو الإعاقة الجسدية أو المرض.

نقاط أساسية: الفصل 8

- **رغم أن المقابلة وجهًا لوجه هي الطريقة الفضلى، إلا أنه يجب أخذ قضايا معينة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار كأهمية الأدلة وتوافرها بمكان آخر، والمصداقية والسلامة والتكلفة.**
- **في حالات معينة حيث لا تكون باستطاعة الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة الحضور شخصيًا، قد لا يكون هنالك بديل عن اختيار طريقة أخرى لإجراء المقابلة.**

القسم 2
التحضير الأولي

الفصل 9: البحث التمهيدي

الفصل 10: عوامل خاصة متعلقة بالشهود

الفصل 11: الخدمات اللوجستية والاعتبارات الخاصة الأخرى

الفصل 9:
البحث التمهيدي

أسئلة أساسية

- **ما هي الخطوات التي يجب أن يأخذها المحاور للتأكد من الفهم التام للقضايا؟**
- **ما الذي يجب أن يعرفه المحاور عن الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه قبل إجراء المقابلة؟**

1. مقدمة

يعتبر الإعداد مبدأً أساسيًا لإجراء المقابلات الفعالة. كلما كان الشاهد أكثر أهمية لموضوع التحقيق، كلما استلزم زيادة الوقت المبذول في عملية الإعداد. على سبيل المثال، ستتطلب مقابلة مسؤول عسكري رفيع المستوى بشأن ادعاءات تتعلق بانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان خلال حملة عسكرية قادها وقت تحضير أكبر بكثير من من الوقت المطلوب للإعداد لمقابلة واحد من ٣٠ من المارة الذين شاهدوا لمحة عابرة من اختطاف مزعوم لناشط "اختفى" منذ ذلك الحين.

2. الإطلاع على القضية (أو القضايا)

يجب أن يكون المحقق على أكبر قدر ممكن من الاطلاع على موضوع المقابلة قبل إجراء المقابلة. في بعض القضايا، قد يكون القيام بذلك أمر صعب للغاية، خاصة إذا كان التحقيق يتم عقب الحادثة مباشرةً، بينما تكون القضية (أو القضايا) غير واضحة بعد. ومع ذلك، يجب أن يتضمن الإعداد التفصيلي ما يلي، قدر الإمكان:

- الحصول على أية وثائق ذات صلة وقرائتها وفهمها قبل بدء المقابلة
- فهم بنية وثقافة المنظمة التي يتم التحقيق معها، خاصة إذا كانت منظمة بيروقراطية كبيرة كوكالة حكومية أو مجلس عسكري
- فهم الظروف المحيطة بالأمر الذي يتم التحقيق فيه، بما في ذلك الاعتبارات السياسية والاقتصادية والثقافية
- التدقيق في أي تعليقات سابقة و/أو التحقيقات المرتبطة بنفس المنظمة.

3. المعرفة عن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه

يجب ان يسعى المحقق إلى معرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه، على الأقل بقدر ما يتصل بالقضايا موضع التحقيق.

قد يشمل هذا:

- معرفة لقبه (أو لقبها)، ويشمل ذلك التهجئة الصحيحة
- تحديد مجالات المسؤولية والتسلسلات الوظيفية الدقيقة
- إثبات أي تاريخ مهني ذي صلة
- تحديد أي علاقة أو اهتمام آخر قد يكون ذا صلة بالتحقيق
- قراءة كل وثيقة تم الحصول عليها خلال التحقيق إلى حينه والتي تشير إلى الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه أو صادرة عنه أو مرسلة منه أو مرسلة إليه.
- فحص أي بيانات صادرة عن أطراف أخرى قد تكون ذات صلة بالشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه، أو تشير إليه

- القيام ببحث في وسائل الإعلام (قد تكون لدى بعض السلطات الجنائية شركات تقوم بمراجعة أرشيفات وسائل الإعلام، لقاء أجر معين، لإيجاد معلومات حول شخص ما)
- معرفة ما إذا قد تم بالفعل الحصول على أي معلومات أخرى حول الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه، لربما كان يتعلق بتحقيق أو شكوى سابقة
- الحصول على أي معلومات عامة أخرى ذات صلة.

قد يقرر المحقق أيضًا القيام ببحث على الإنترنت فيما يتعلق بالشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه؛ على سبيل المثال، لمعرفة ما إذا كان من الممكن قانونا أخذ إذن بالدخول إلى حسابه على الفيسبوك أو تويتر أو LinkedIn أو Myspace أو أي مصدر آخر من وسائل التواصل الاجتماعي. الهدف هو إيجاد أي معلومات عامة مفيدة. قد يشمل ذلك الاهتمامات والارتباطات التي قد تكون مفيدة عند بناء علاقة مع الشخص خلال المقابلة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يثبّت المحقق أيضًا:

- الدور الذي قام به الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه في القضية أو الحادثة موضع التحقيق
- الدور الذي يلعبه في المنظمة التي يتم التحقيق معها
- خلفيته
- العلاقات التي تربط الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بالشهود الآخرين
- ما إذا كانت هناك أية اعتبارات خاصة، كالمخاوف بشأن السرية
- ما إذا كان من الممكن أن يشكل الجنس، العرق، السلالة، الطائفة، الطبقة، الميل الجنسي، محل الإقامة أو أي اعتبارات شخصية أخرى عائقًا أو يساعد في تطوير علاقة.

4. فكّر بما قد يفكر فيه الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه

ضع نفسك في مكانه. هذا الاعتبار هو الأكثر أهمية في عملية التحضير لمقابلة.

تشمل بعض الأسئلة التي يجب أن يأخذها المحقق بعين الاعتبار:

- هل سيكون الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه حريصًا على تقديم رواية كاملة بقدر ما يستطيع؟
- هل هناك عوائق موجودة قد تمنع حصول هذا؟
- ما الذي يجب أن يعرفه الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه؟
- هل لدى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه "جدول أعمال"؟
- هل من المرجح أن يكون لدى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فائدة مرتقبة من نتيجة التحقيق، وإذا كان الأمر كذلك فما هي هذه الفائدة؟
- ما هي الموضوعات التي سيفضل تجنبها على الأرجح خلال المقابلة؟
- ما هي المجالات التي قد يتردد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه في مناقشتها، وما هي أسباب ذلك؟
- ما هي الأسئلة التي سيتوقعها الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه ؟
- ما هو موقفه المرجح تجاه التحقيق؟
- هل تم منح الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فرصة لإخبار قصته سابقا؟

خذ بعين الاعتبار منظور الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لما يمكن أن تكون. ما أو من يبدو أنك تمثله؟ هل سينظر إليك كمصدر تهديد أم كشخص قد يكون قادرًا على المساعدة؟ هل سيعتقد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بأنك منحاز؟ لأي حد تستطيع أن تظهر الحماية للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه من الانتقام أو الثأر؟

قد لا يحب بعض الشهود إجراء مقابلات معهم. وقد لا يثق آخرون بك أو قد لا يفهمون دورك أو غرض التحقيق. من جهة أخرى، قد يرى بعض الشهود المقابلة كوسيلة لإخبار قصتهم أو لطلب التعويض على ظلم تعرضوا له.

5. تحضير الأسئلة التي سيتم طرحها

كقاعدة عامة، من المستحسن البدء بأسئلة واسعة النطاق ذات نهاية مفتوحة. هذه الأسئلة تسمح للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بأن يخبر قصته بعباراته الخاصة. قم بإعداد مجالات الأسئلة حول الموضوعات والأفكار العامة لبدء المقابلة، بخلاف الأسئلة الموجهة.

اترك الأسئلة المحددة لوقت لاحق في المقابلة. يمكن أن تستخدم الأسئلة المقيدة – "نعم أو لا" – لجعل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يقدم أجوبة واضحة محددة، خاصة إذا كان يراوغ.

خلال تحضير الأسئلة ومجال الأسئلة، حاول الحصول على مساهمات من أي شخص آخر داخل المنظمة كانت له علاقة بالتحقيق ، بالرغم من أنه من الممكن ألا يكونوا حاضرين أثناء المقابلة.

كن حذرًا بشأن كتابة قائمة من الأسئلة المحددة ثم طرحها بطريقة روتينية. هناك خطر حقيقي متمثل بأن المحقق سيطرح الأسئلة من دون الاستماع للأجوبة.

استمع دائما للأجوبة التي يقدمها الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.

نقاط أساسية: الفصل 9

- **التحضير الجيد هو مفتاح لإجراء تحقيقات فعالة.**
- **اطلع قدر المستطاع على القضايا التي يتم التحقيق فيها.**
- **فكر في المقابلة من منظور الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. حضِّر أسلوبك وأسئلتك على ذلك الأساس.**
- **كمنظمة، عند اختيارك للمحاورين، خذ بعين الاعتبار اختيار أشخاص يكونون ممن يرجح أن يشعر من تتم إجراء المقابلات معهم بالارتياح أكثر تجاههم.**
- **توقع وعالج أي مشاكل ممكنة قبل ظهورها.**

الفصل 10:
عوامل خاصة متعلقة بالشهود

أسئلة أساسية

- **ما هي الاعتبارات المطبقة فيما يتعلق بالشهود "المعرضين للمخاطر" والمعرضين للانتقاد؟**
- **ما هي المعايير الخاصة الأخرى المطبقة وكيف يمكن التعاطي معها؟**

1. شهود "معرضون للمخاطرة" والانتقاد

الأهلية الجسدية

ينبغي أن يتمتع الشخص المحدد لإجراء المقابلة معه بالأهلية الجسدية. إن تقديم المساعدة الطبية العاجلة للشاهد لها الأولوية على الاستجواب. لكن هناك استثناءات للقاعدة، كأخذ شهادة رجل يحتضر. بالرغم من أنه أمر نادر الحدوث إلا إنه يحدث.

ينبغي معرفة ما إذا كان الشخص المعني يتناول عقاقير طبية، خاصة إذا كان لتلك العقاقير تأثير على قدرته على تذكر ما حدث أو إذا ادعى ذلك شخص ما فيما بعد. كما ينبغي التدقيق فيما إذا كان يعاني من ضعف في النظر أو السمع يمكن أن يؤثر على شهادته.

الأهلية العقلية

ينبغي أن يتمتع الشاهد بأهلية تمكنه من إعطاء إفادة يمكن الاستفادة منها في التحقيق. إذا كان الشاهد يعاني من صعوبات التعلم أو مشاكل في الصحة العقلية، يجب اتخاذ القرار فيما إذا كانت الحاجة لاستجوابه تفوق أي ضرر يمكن أن ينتج عن ذلك. هناك عدد من الأسئلة يمكن أن تؤثر على القرار ويجب أخذها بعين الاعتبار، وتتضمن:

- ما هي مشاكل الكفاءة التي يعاني منها الشاهد، وما هو تأثيرها على ذاكرة المدى القريب وذاكرة المدى البعيد، وأيضًا تأثيرها على قدرته على التواصل؟
- هل يمكن الوصول الى الدليل الذي يرجح أن يقدمه من مصدر آخر؟
- هل يجب الحصول على الملفات الطبية، إذا كان الأمر كذلك، هل هناك إمكانية للكشف عنها لطرف ثالث مع أو بدون موافقة؟

في حال اتخاذ القرار بالمضي قدًا في الاستجواب، يجب توخي مزيدًا من الحذر في الطريقة التي تؤخذ بها الإفادة من هذا الشخص. قد يكون هناك حاجة لمساعدة خبير مختص، على الأقل لتقديم المشورة حول المقاربات والتقنيات المناسبة للظروف. يجب التحلي بالصبر وتوخي الحذر من طرح أسئلة إيحائية وتقديم اقتراحات. ينبغي على المحقق ألا يكون متعاليًا وأن يصغي باهتمام لما يقوله الشاهد. بعد انتهاء الاستجواب يجب السعي إلى التوثيق كما في أي تحقيق.

2. القضايا الثقافية والدينية

ينبغي أخذ الحساسيات الثقافية والدينية في الاعتبار، ومراعاتها الى أقصى حد ممكن. يجب أخذ الحيطة لاستبعاد أي أفكار مسبقة. يجب جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والحصول على استشارة خبير متخصص، وفي حال الضرورة. إن الإساءة، حتى من دون قصد، قد تخلق عدوانية وتقلص التعاون ومن المحتمل أن تعرقل التحقيق الأوسع بكامله. إضافة الى أن ذلك يمكن أن يؤثر بالسلب على سمعة ومصداقية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

على المحققين الانتباه لاحتمال تأثير القضايا الثقافية والدينية على التحقيق. ما لم يكن المحققون على دراية تامة بالسياق الثقافي، فقد يساء تفسير بعض الأمور ذات الأهمية البالغة أو لا يتم الانتباه لها.

بقدر الإمكان، يجب على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن تضم الى فريق التحقيق شخصًا على معرفة مباشرة بالقضايا الثقافية والدينية السائدة كعضو من أعضاء الفريق. ستكون مساهمته بالغة الأهمية. إذ يمكن له مساعدة اعضاء الفريق الآخرين على تجنب فعل أو قول ما يمكن أن يشكل إساءة. كما يساعد في بناء العلاقة التي تشكل عاملاً أساسيًا في أي تحقيق جيد.

ما يمكن أن يعتبره المحقق ملائمًا ولائقًا قد لا يعتبره الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه كذلك. وعلى المحقق أن يكون على دراية بهذه الأشياء التي يمكن أن تسبب إساءة أو إزعاج للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، على سبيل المثال:

- الملامسة، أو على سبيل المثال، هل ينبغي أن تكون المصافحة لطيفة أو شديدة، وأي يد ينبغي استخدامها، أو إذا كانت الملامسة غير مقبولة على الإطلاق.
- ما هي المسافة الفاصلة المناسبة عن الشخص المعني.
- ما إذا كانت مراعاة الشكليات تمثل أهمية
- طرق المخاطبة المقبولة
- ما إذا كان النظر مباشرة في عين المخاطب يعتبر عدوانيًا
- أي الإيماءات تعتبر مقبولة وأيها تعتبر غير مقبولة

تقع على المحقق مسؤولية تكييف الطريقة التي يتبعها بحيث يضمن ارتياح الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. وعلى المحقق الانتباه للعطلات الدينية وفترات الصوم والاعتبارات المشابهة عند تحديد موعد المقابلة.

من المهم الادراك أن مجموعة ثقافية ما ليست دائمًا متجانسة. قد يكون هناك حاجة لاتباع طرق مختلفة مع المجموعات الفرعية المختلفة.

ثمة حاجة لأخذ الممارسات الثقافية أو الدينية في الاعتبار في مناطق مختلفة، ليس فقط أثناء إجراء المقابلة. قد يتطلب الامر من المحقق أن يعين بدقة الطريقة المناسبة للاتصال بالشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه. على سبيل المثال قد يكون من المتوقع أن يجري الاتصال مع شهود محتملين عبر مجموعة القيادة أو التسلسل الهرمي الموجود في المجتمع الذي يعيش فيه الشاهد بدلاً من الاتصال المباشر بهم. في حالات عديدة يكون من المناسب ترتيب لقاءات مع الزعامات المحلية لشرح هدف التحقيق وما سيتم القيام به. يمكن لهذا الأمر أن يكون إيجابيًا للغاية. وينبغي اغتنام الفرصة لشرح ما يتم التحقيق فيه وأهمية المقابلات المطلوبة. اطلب مساندة الزعامات الموجودة في المجتمعات المحلية.

أشخاص مساندين

قد يكون من المناسب حضور شخص مساند خلال المقابلة. يقدم هذا الشخص دعمًا معنويًا للشاهد وقد يساعد بطرق أخرى، منها على سبيل المثال أن يقدم النصح للمحقق حول أفضل طريقة يمكن اتباعها لاستجواب الشاهد. وفي بعض الحالات، كاستجواب الأطفال، قد يكون إلزاميًا. ينبغي ألا يكون الشخص المساند شاهدًا في التحقيق، غير أن ذلك قد يكون صعبًا في بعض الحالات. على العموم، ينبغي ألا يقوم المساند بتقديم دليلاً نيابة عن الشاهد. للحفاظ على نزاهة التحقيق، اطلب من المساند ألا يناقش محتوى المقابلة مع أي شخص آخر إلى أن يتم الانتهاء من التحقيق.

قضية ملرونجي

غياب المساند الثقافي في المقابلات الأولية

البيان المقدم من المفوضية الأسترالية لحقوق الإنسان إلى قاضي التحقيق في أسباب الوفيات المشتبه بها تشير الى أهمية القضايا الثقافية في الوصول إلى تحقيق عادل وشامل:

الصعوبات الناجمة عن التواصل الثقافي المتبادل بين الشرطة والشهود من السكان الاصليين ذوي الثقافات المختلفة ربما أضعفت التحقيق في هذه القضية. على مفوض الشرطة أن يولي انتباهًا جادًا أثناء تدريب الضباط، وخصوصًا أولئك العاملين وسط أو في جوار مجتمعات محلية كبيرة للسكان الأصليين مثل جزيرة بالم، بشأن إقامة العلاقات مع السكان المحليين واستخدام أشخاص مساندين ومترجمين. تلك قضية أساسية في ضمان فعالية وعدالة الإدارة الجنائية في كوينزلاند.[34]

3. عوامل أخرى تؤخذ في الحسبان

الجنس

عند اختيار الشخص الذي سيقوم بإجراء المقابلة، خذ بعين الاعتبار ما إذا كان جنس المحقق يشكل مشكلة، سواء بالنسبة للشاهد أو للمحيط الثقافي الذي سيتم إجراء المقابلة فيه.

معرفة القراءة والكتابة

معرفة القراءة والكتابة هي قضية أخرى ينبغي وضعها في الحسبان. لا ينبغي افتراض أن الشاهد يحسن القراءة والكتابة. سيكون أمرًا محرجًا لجميع المعنيين إذا تم الأخذ بهذه الفرضية وتبين أن الشاهد غير قادر على مراجعة وتوقيع الإفادة التي تم إعدادها له.

إنها منطقة حساسة. إذا كان لديك شك بأن معرفة القراءة والكتابة ستكون مشكلة، حاول حلها مسبقًا. أثبتت التجربة أن الحل الأمثل هو تجنب الافادات المكتوبة تمامًا وعمل تسجيل صوتي للمقابلة، كما تمت مناقشته في الفصل 18.

شهود مهددون

ينبغي تقييم إحتمال وقوع الشهود تحت وطأة الشعور بالترهيب بعناية بالغة. أي شخص محتجز في منطقة حرب أو يخضع لوصاية أو خاضع لتأثير طرف ما يملك نوعًا من السلطة عليه، سيشعر على الأرجح بالترهيب. ذلك الشخص، وهو محق في ذلك تمامًا، سيتردد في تقديم الأدلة. وربما يختار ألايتكلم على الاطلاق، سيعجز عن تقديم رواية كاملة ومفصلة، أو سيشوه الدليل بما يفقده الدقة. قد يقول الشهود أشياءًا يظنون أنها ما تريد أن تسمعه، خلافًا لما يعرفونه بالفعل. في تلك الأحوال كل ما يمكن للمحقق أن يفعله حقيقةً هو التأكيد، قدر المستطاع، أن كل ما يهمه، هو الحقيقة.

قد لا يكون ذلك مفيدًا بطبيعة الحال. فحضور المحقق ليس دائمًا بالضرورة. لكن الشخص الذي يمكن أن يكون معرضًا للتهديد، قد لا يملك خيارًا سوى البقاء. قد يشعر ،ولديه ما يبرر ذلك الشعور، بأن المخاطر الشخصية والمخاطر على عائلته على ستترتب على قوله الحقيقة تفوق بشكل كبير أي فائدة.

على المحققين ألا ينسوا أن الشهود يمكن أن يشعروا أنهم، أي المحققين، هم مصدر التهديد. على المكلفين بإجراء المقابلات أن يتأكدوا من التعريف بأنفسهم بشكل واضح وتقديم الشرح الوافي للهدف من اجراء التحقيق. يضمن هذا أن الشهود الذين يمكن أن يشعروا بالتهديد يمكنهم اتخاذ قرار واعي سواء قرروا التعاون أو غير ذلك. كن متفهمًا. اشرح كيف ستجري المقابلة وكيف ستستخدم المعلومات.

34 انظر التوصية C39; www.humanrights.gov.au/commission-submissions-mulrunji-1.

صورة للأمم المتحدة بواسطة ديفيد ماينيو.

الانتقام

الانتقام من شخص لتعاونه في التحقيق قد يكون مصدر قلق حقيقي.

قد تتضمن التشريعات أو الولاية القضائية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أحكامًا تحرّم أي نوع من الانتقام بسبب تقديم معلومات لها. وقد يفاوت مدى ثقة الناس في مثل هذه التشريعات. من الضروري التأكد من معرفة الجميع بهذه التشريعات – وخصوصًا أولئك الذين قد يلجأون للانتقام – والتحقيق بأي عملية انتقامية أو زعم بوجودها بصرامة وشدة.

في بعض الحالات، يمكن اتخاذ تدابير خاصة إذا كان الشخص سيقدم دليلاً رسميًا، كاستخدام الأقنعة والتمويه أو روابط الفيديو. قد يكون لدى الوكالة إمكانية الوصول إلى شكل من أشكال برنامج حماية الشهود. وهذا ليس أمرًا شائعًا لدى العديد من الوكالات لأن التكاليف الباهظة تحول دون ذلك كما تمت مناقشته في الفصل 17.

يمكن أن يكون الانتقام سافرًا وعلنيًا ويمكن أن يكون غامضًا ويمكن اخفاءه بسهولة. من الصعوبة بمكان التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالأعمال الانتقامية. لا تقدم للشاهد وعودًا للشاهد بالحماية من الانتقام أو توقعات لا يمكن الوفاء بها. إذا حدث ذلك ولم يتم الوفاء بالوعود فإن ذلك سيؤثر تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على مصداقية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، إلى جانب التعاون الذي كان يمكن أن يقدمه آخرون.

المترجمون

إن إجراء مقابلة مع شخص لا يتكلم اللغة التي سيتم إجراء المقابلة بها قد تكون مجرد مضيعة للوقت. في هذه الحالة، سيحتاج الأمر إلى وجود مترجم.

حين يكون المترجم مطلوبًا، ينبغي أخذ ما يلي بعين الاعتبار:

- مدى الثقة بنزاهة واستقلالية المترجم.
- كفاءته في كلتا اللغتين.
- قدرة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه على فهم المترجم وما إذا كان انتماؤه العرقي، جنسه، مكانته الاجتماعية وما الى ذلك يمكن أن تشكل عائقًا قد يحبط الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.

4. الشهود الأحداث

يمكن أن يكون إجراء المقابلات مع الأطفال عملية صعبة وحساسة جدًا. القاعدة الأولى كما في حال الشهود الآخرين المعرضين للخطر، هي عدم التسبب بالأذى. من ضمن مسؤوليات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان توفير الحماية فضلاً عن التحقيق. آخر ما يريده المحقق هو أن يزيد من الصدمة.

على المحقق أن يقرر أولاً إذا كان من الضروري استجواب طفل أم لا. إذا كان من الممكن الحصول على أدلة كافية من مصدر آخر فيمكن ألا يكون الاستجواب ضروريًا. إذا تقرر استجواب طفل يجب أن يتم إعداد التحقيق بشكل خاص وجيد. في حال وجود أي شكوك أو مخاوف يجب الاستعانة بشخص متخصص.

عند القيام بالتحقيق مع الأحداث يجب أن تؤخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:[35]

العمر

كل ما كان الطفل أصغر كلما إزدادت صعوبة إجراء المقابلة معه.

يحتاج المحقق للسؤال عما إذا كان الطفل ناضجًا بما يكفي لفهم الاسئلة التي سيتم طرحها والإجابة عليها. هناك جانبًا أبعد يجب أخذه بعين الاعتبار يتمثل في الأهمية التي ينبغي اعطاؤها لدليله.

القدرة الجسدية والعقلية

على المحقق أن يحدد ما إذا كان الطفل يعاني من أي إعاقات، بما فيها أي نوع من أنواع عدم القدرة على التواصل.

الاحتياجات الطبية

تأتي احتياجات الصحة والسلامة الخاصة بالطفل على رأس الأولويات. أي مشكلة عاجلة يجب ان تعالج قبل التفكير بإجراء المقابلة.

العادات

إذا أمكن، يجب أن يكون الاستجواب ملائمًا لعادات الطفل وليس لمتطلبات التحقيق أو المحقق.

الموقع

متى كان ممكنًا، يجب تقليص ارتباك الطفل الى الحد الأدنى أو تجنبه بشكل تام. ينبغي اختيار موقع مناسب يتمتع بالخصوصية قدر الإمكان. على سبيل المثال، يجب ألا يتم استجواب الطفل في مدرسته.

الشخص الداعم

كما في أي مقابلة أخرى، يجب أن يشعر الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بالراحة والأمان. قد يكون من المناسب وجود أحد الأبوين أو الأقارب. ولكن من المؤكد أن وجود شخص بالغ مناسب هو أمر أساسي، مثل مستشار أو شخص داعم. قد يكون ذلك أيضًا مطلوبًا من الناحية القانونية.

35 في كانون الأول/ديسمبر 2011، نشرت الحكومة الاسكتلندية دليلاً مفصلاً عن مقابلة الأولاد الشهود. Guidance on Joint Investigative Interviewing of Child Witnesses in Scotland متوفر على: www.scotland.gov.uk/Publications/2011/12/16102728/2.

اختصر

يجب ان تركز المقابلة فقط على القضايا التي يجب تغطيتها. يجب تجنب اعادة استجواب الطفل مرة ثانية قدر الإمكان. إذا كان من الضروري إجراء مقابلة ثانية يجب أن تغطي قضايا جديدة وتوضيحات جوهرية. هذا ينطبق بالتساوي على جميع المستجوبين. تجنب إعادة الواقعة أو الموضوع بكامله مرة ثانية.

طلب المساعدة في حال الحاجة

توجد تقنيات واستراتيجيات متنوعة يمكن استعمالها لجمع المعلومات وتجنب، أو على الأقل تقليص، الأذى. من ضمنها اللعب كتقنية استجواب. إذا لم يكن المحقق متمرسًا في استخدام هذا الأسلوب، فعليه أن يستعين بمساعدة شخص متخصص لديه الخبرة في إجراء المقابلات مع الأطفال. كقاعدة عامة، ستكون الحاجة للمساعدة أكبر كلما كان الطفل المراد إجراء المقابلة معه أصغر.

احذر تقديم الاقتراحات أو إرشاد الطفل خلال الشهادة

يمكن أن يكون الطفل شديد التأثر بالاقتراحات كما يمكن أن يسعى إلى إرضاء المحاور. يجب الحذر من طرح أسئلة إيحائية.

نقاط أساسية: الفصل 10

- **عند التحضير لمقابلة شاهد، على المحققين أن يحددوا ما إذا كانت هناك أي ظروف خاصة. في حال وجودها ينبغي النظر بوجوب إجراء المقابلة، وفي حال يجب اجرائها يتعين النظر في الترتيبات الخاصة اللازمة.**
- **العوامل التي تتطلب ترتيبات خاصة تتضمن الأهلية الجسدية والعقلية للشاهد، القضايا الدينية والثقافية، الشهود المعرضون للخطر أو المهددين، أو الذين لا يتكلمون لغة المحقق.**
- **يجب ايلاء عناية خاصة عند استجواب الأطفال والأشخاص وغيرهم من الأشخاص الضعفاء.**

الفصل 11:
الخدمات اللوجستية والاعتبارات الخاصة الأخرى

أسئلة أساسية

- **كيف يؤثر ما حصل مع الشهود بعد الحادث على التحقيق ومصداقية الأدلة التي قد يقدمها هؤلاء الشهود في وقت لاحق؟**
- **متى يجب استعمال أي صلاحيات متاحة لإجبار الشهود على تقديم دليل ومتى يجب تقديم الدليل بعد حلف اليمين؟**
- **ما هي القضايا التي يجب أخذها بالاعتبار عند التخطيط لمواعيد المقابلات وترتيب إجرائها؟**

1. مقدمة

قبل مناقشة كيف ستتم هيكلة المقابلة، من المهم الأخذ بالاعتبار بعض الأمور التي تؤثر في المقابلة مثل:

- تقييم ما حدث للشهود مباشرة بعد الحادث
- فصل الشهود عن بعضهم
- استعمال أية صلاحيات متاحة لفرض تقديم شهادة
- توقيت المقابلات
- ترتيب المقابلات.

2. تقييم ما حدث للشهود بعد وقوع حادث

في الكثير من الحالات يمكن أن يبدأ التحقيق بعد مرور فترة من حدوث الحادث. من المحتمل أن تكون قد جرت تحقيقات في الحادث من قبل وكالات أخرى مثل الشرطة.

أول ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند التحضير لإجراء مقابلة هو ما حدث لجميع الأطراف بعد الحادث مباشرة. هل أثر ما حدث في نزاهة العملية الاستقصائية؟ هل كانت هناك فرص للتواطؤ وإفساد دليل الشاهد؟ إذا حدث ذلك فهل كان عرضيًا أم متعمدًا أو تم التغاضي عنه بصورة سلبية؟

بعض الأسئلة التي يجب الاجابة عنها تتضمن:

- هل تم فصل جميع الأشخاص المعنيين بالحادث عن بعضهم بالسرعة الممكنة وإلى أن تمت مقابلتهم؟ إذا كان الجواب لا، لماذا؟
- من تحدث مع من قبل المقابلة وفي أي إطار؟
- هل تم تزويد الشاهد بأية معلومات موثقة أو سمح له بالاطلاع على أدلة أخرى، مثل إفادات أخرى أو تسجيلات مصورة؟
- إذا كان لدى الشاهد محام يمثله، هل مثل هذا المحامي أي شخص آخر معني بهذا الحادث؟
- هل تمكن الأشخاص المعنيون بالحادث من اللقاء قبل تسجيل الملاحظات أو الإدلاء بشهاداتهم، إذا كان الأمر كذلك فكيف ولماذا؟

3. الفصل بين الشهود

ينبغي الفصل بين الشهود بأسرع ما يمكن بعد الحادث، بهدف الحفاظ على نزاهة أدلتهم. يؤدي الفصل إلى تقليص إمكانية التواطؤ أو أي تشويه للدليل، عن غير قصد أو خلاف ذلك.

رغم ذلك، في حالات عديدة يكون ذلك غير ممكن من الناحية العملية، وعلى الأرجح يمكن أن يكون مستحيلاً. يمكن أن يكون هناك أسباب عديدة لذلك بما في ذلك عدد الشهود المحتملين، توافر المصادر، القيود الزمنية، نقص التعاون واعتبارات عملية أخرى، مثل الوقت اللازم للمحققين للوصول إلى الشهود.

تتضمن الخيارات يمكن للمحققين أخذها في الاعتبار، إذا كان ذلك ملائمًا:

- الطلب من الجميع أن يكتبوا ما شاهدوه وما سمعوه بأكبر قدر ممكن من التفصيل وبأسرع ما يمكن
- الحصول على بيانات الاتصال الخاصة بالشهود المحتملين وتنظيم مقابلات في وقت لاحق.

السؤال المعياري في العديد من المقابلات السؤال عن المعلومات التي حصل عليها الشاهد من مصادر أخرى، خاصة إن لم يكن قد تم الفصل بين الشهود.

ينبغي إبلاغ الشهود بعدم نقاش أي شيء يتعلق بالحادث مع أي شخص آخر قبل انتهاء التحقيق. حتى لو حصل ذلك عن حسن نية، فإن التحدث حول ما حدث، مع أي شخص آخر، سيجعل الشاهد لإدعاءات التواطؤ وربما تعديل روايته على نحو غير صحيح.

قضية ملرونجي

الفشل في الفصل بين الشهود

يفيد الدليل الخاص بالإجراءات العملياتية لدى خدمة شرطة كوينزلاند بأن:

ينبغي عدم مناقشة العناصر المشتركة بشكل مباشر في الحادث أو الشهود عليه فيما بينهم قبل بدء التحقيق معهم.

في قضية ملرونجي، صرح الضباط المعنيون، لاحقًا، أنهم لم يكونوا على دراية بهذا الحكم.

عند وقوع الحادث كان يتواجد ثلاثة ضباط ومسؤول اتصال الشرطة، بنغارو في مركز الشرطة. لكنهم لم ينفصلوا عن بعضهم البعض بانتظار المحققين، أنهم ولم يتلقوا أوامر بذلك. كما أنهم لم يقوموا بتسجيل أي محادثة يمكن أن يكونوا قد أجروها فيما بينهم. ومع ذلك ناقشوا فيما بينهم ما حصل. وقد وجد قاضي التحقيق في أسباب الوفيات المشتبه بها ذلك غير مناسب. بينما دافعت خدمة شرطة كوينزلاند عنهم على أساس أنه كان عليهم انتظار وصول فريق تحقيق شرطة كوينزلاند.

يمكن أن يكونوا قد شاهدوا شريط مراقبة الزنزانة قبل وصول فريق تحقق شرطة كوينزلاند.

كما وجد قاضي التحقيق في أسباب الوفيات المشتبه بها أنه تم ابلاغ الرقيب أول هيرلي بما قاله شاهد مدني، اسمه روي براموبل، بعدما كان الرقيب أول هيرلي قد أدلى بإفادته الأولى. عندها عدل الرقيب أول هيرلي روايته حول ما حدث عندما قدم إفادة ثانية، لتتماشى على ما يبدو مع ما قاله السيد براموبل. وقد حدث شيء مماثل مع ضابط آخر. وقد وصف قاضي التحقيق في أسباب الوفيات المشتبه بها ذلك بأنه كان "مدبرًا ومنسقًا".

4. استعمال الصلاحيات المتاحة للإجبار على الشهادة

في ظروف محددة قد تُضطر مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى استخدام أي صلاحيات متاحة لإرسال مذكرة استدعاء لتجبر الشهود المترددين على تقديم دليل.

من الممكن ان يتم إرسال "مذكرة استدعاء ودية". يحصل هذا في الحالات التي يكون فيها الشخص غير رافض لتقديم دليل لكنه قلق من انتقام محتمل أو نظرة الآخرين له، في حال تم النظر إلى ما قام به على أنه عمل تطوعي منه. يستطيع حينها الشخص الذي أرسلت إليه مذكرة الاستدعاء الادعاء أنه لم يكن يملك خيارًا إلا الخضوع للاستجواب من قبل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

5. أخذ الافادة بعد حلف اليمين

من الممكن أن يكون لدى بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان صلاحية أخذ الإفادة بعد حلف اليمين. عادة يتم هذا في الجلسات الرسمية، فهذه أداة نادرًا ما يتم استخدامها في التحقيقات الميدانية. ولكن من الممكن النظر في استعمالها في بعض الحالات، خاصة حيث يوجد قلق حول المصداقية. إذا كانت الشهادة بعد حلف اليمين ستؤخذ من شاهد واحد أو شاهدين في التحقيق، فعلى المحقق أن يبرر أخذ الشهادة بعد حلف اليمين فقط من شهود محددين. في هذه الظروف يمكن النظر في استجواب جميع الشهود بعد حلف اليمين.

صورة للأمم المتحدة بواسطة فريد نوي.

6. توقيت إجراء المقابلات

هذه هي القاعدة الذهبية للتحقيقات. الحصول على الإفادة الأشمل بأسرع ما يمكن.

الدليل الأحدث هو الدليل الأفضل. الذكريات تتلاشى أو تتلف، عن قصد أو غير قصد. تظهر بعض الدراسات الأكاديمية أنه كلما طالت المدة الزمنية قبل الإفادة كلما قل احتمال أن تكون دقيقة.

عدد المرات التي يستدعي فيها الشخص حدثًا ما مهم أيضًا. وجدت دراسة لجامعة نورثويسترن أن "الذاكرة الخاصة بحدث ما يمكن أن تصبح أقل دقة- ويمكن أن يصل الأمر إلى درجة أنها تكون غير صحيحة بالمرة- مع كل استدعاء للذاكرة حول هذا الحدث".[36] إن الذاكرة تعاد صياغتها من جديد مع كل استرجاع جديد، إلى أن يتم تحريف الذاكرة الأصلية في نهاية المطاف.

من الحكمة، في العديد من الحالات، أن تتم مقابلة الشهود الواحد تلو الاخر مباشرة، أو مقابلتهم جميعاً في نفس الوقت إذا توفر العدد الكافي من المحققين. هذا يقلص احتمال التواطؤ الفعلي أو المحتمل. ما لا يريده المحقق هو أن يقوم شخص تم استجوابه باطلاع شاهد آخر، لم يتم استجوابه بعد، على الأسئلة التي طرحت عليه.

إن أفضل الممارسات في هذا السياق هي أن يتم استجواب الشهود بأسرع ما يمكن بعد الحادث. ولكن هناك حالات حيث لا يكون الشاهد في حالة جسدية أو عاطفية، أو أنه يدعي ذلك، تسمح له بإعطاء شهادة فورية. في أغلب الحالات تكون الصدمة واضحة. وعلى الرغم من ذلك لا يجب الأخذ بظاهر جميع هذه الادعاءات. إذا كان هناك أساسًا للشك بعدم صحة الادعاءات، على المحقق ان يعتمد على حكمه الخاص، ويقابل الشاهد إذا تمكن من ذلك ويطلب دليلاً طبيًا لدعم الادعاء إذا لزم الأمر.

متى يجري استجواب الشهود

في كندا، عام 2008، أثناء رحلة حافلة ركاب عبر إقليم براريز Prairies، استل راكب، تبين لاحقًا أنه يعاني من اضطراب عقلي، سكينًا حادًا وقطع رأس الراكب النائم في المقعد المجاور له. لم يسبق وقابل أي منهما الآخر من قبل. كان في الحافلة ثلاثين راكبًا آخرين. تمكنوا من مغادرة الحافلة وإغلاق أبوابها وراءهم. وقد شاهدوا، وهم في حالة من الرعب، الرجل يسير في الحافلة ذهابًا وإيابًا، وهو يقطع اللحم من جسد ضحيته، بما في ذلك أذنيه، ويأكلها أو يحشو جيوبه بها.

وصلت الشرطة بعد ذلك بوقت قصير . وقبضت على الرجل. ورافقت الشهود إلى بلدة قريبة وفصلوا فيما بينهم واستجوبوهم فرداً فرداً.

7. الترتيب الذي يتم بموجبه إجراء المقابلات

يعتمد اتخاذ القرار حول الترتيب الذي يتم بموجبه مقابلة الشهود بالكامل على ظروف القضية. بشكل عام، ولكن ليس دائمًا، يجب أن تبدأ العملية بالضحية المزعومة أو المدعي. لأن ذلك يوفر الفرصة للحصول على تفاصيل أكثر حول الشكوى. بما في ذلك تحديد سبل التحقيق الممكنة والحصول على وثائق أو أي دليل آخر لم يقدمه المدعي بعد.

الخطوة التالية هي مقابلة أي شهود مستقلين، بدءًا من أولئك الأكثر قرباً من الحادث أو القضية.

36 "ذاكرتك هي مثل لعبة هاتف" مارلا بول، نورث وسترن يونيفرسيتي نيوز، 19 أيلول/سبتمبر 2012، متواجد على www.northwestern.edu/newscenter/stories/2012/09/your-memory-is-like-the-telephone-game.html. The paper was published in the Journal of Neuroscience in September 2012.

يجب أن يتم إجراء المقابلات بعد ذلك مع المسؤولين المزعوم قيامهم بانتهاك حقوق الإنسان، موضوع التحقيق. من هذه النقطة ينبغي أن يكون المحقق في وضع القادر على طرح معقول لأسئلة دقيقة، فضلاً عن التركيز على القضايا الأساسية. إذا كان هناك أكثر من جاني مزعوم محتمل فليتم البدء بالأكثر قربًا من الحدث أو القضية ثم يتم الاستنباط أو المضي قدمًا، خلال التسلسل القيادي، إذا كانت هناك صلة.

في بعض الحالات، قد يكون من المفضل أن تبدأ بمقابلة الشخص موضوع التحقيق بهدف الحصول على الدليل في حالته الأصلية ولتقليص إمكانية التواطؤ. في حالة إطلاق النار من قبل الشرطة، على سبيل المثال، يكون استجواب الضابط/الضباط المتورطين في أقرب فرصة بعد الحادث أمرًا بالغ الأهمية، بدلاً من انتظار تجميع أدلة أخرى.

في الحالات التي تتضمن مكونات منهجية، كسياسات التمييز المزعومة، قد يكون من المناسب مقابلة صناع القرار – مثل الذين يضعون و ينفذون و يملكون السلطة لتغيير السياسة– قبيل الوصول الى نهاية التحقيق بدلاً من القيام بذلك في بداية.

صورة للأمم المتحدة بواسطة مارتن بيريت.

قضية ملرونجي

ترتيب وتوقيت المقابلات

تم استجواب الرقيب أول هيرلي رسميًا ثلاث مرات، بما فيها مرة في اليوم الذي حدثت فيه وفاة ملرونجي.

الرقيب أول ستيدمان، ضابط في شرطة كوينزلاند خارج الخدمة، شاهد الرقيب هيرلي وملرونجي يدخلان غرفة الاحتجاز ولم يتم استجوابه، لا من قبل خدمة شرطة كوينزلاند ولا من قبل مفوضية الجريمة و سوء السلوك إلا بعد ثلاثة أسابيع من حادث الوفاة.

روي براموبل، لم يجر استجوابه إلا في اليوم التالي للوفاة، مع أنه كان حاضراً في مركز الشرطة عند وقوع الحادث.

نقاط أساسية: الفصل 11

- الفصل بين الشهود، بأسرع ما يمكن، بعد حدث ما بهدف الحفاظ على نزاهة أدلتهم.
- استجواب الشهود في أقرب فرصة ممكنة بعد الحادث.
- في بعض الحالات قد يكون، من باب الحرص، استجواب الشهود مباشرة الواحد تلو الآخر.
- على المحققين أخذ الترتيب الأكثر فاعلية لاستجواب الشهود بعين الاعتبار.
- قد تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى استخدام أي صلاحيات لديها لإجبار شاهد متردد على تقديم دليل.

القسم 3
إعداد وتنظيم المقابلات

الفصل 12: الإعداد للمقابلة

الفصل 13: تنظيم المقابلة

الفصل 12:
الإعداد للمقابلة

أسئلة أساسية

- **ما هي العوامل الأساسية التي يجب أن يأخذها المحاور بعين الاعتبار عند الإعداد لمقابلة؟**
- **ما هي الاعتبارات التي يجب وضعها في الاعتبار عند اختيار مكان للمقابلة؟**

1. مقدمة

عند الإعداد لمقابلة، يجب أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

- القيام بالاتصال الأولي مع الشاهد
- السرية
- أي وثائق أو أي أدلة أخرى يجب طلبها
- عوامل تؤثر على اختيار المكان

2. الاتصال الأولي

يجب توخي الحرص عند القيام بالاتصال الأولي مع شاهد محتمل، خاصة إذا كانت السرية تشكل مشكلة.

يجب ألا تترك الرسائل مع الزملاء أو على البريد الصوتي أو على الرسائل الإلكترونية المرسلة من أو إلى العمل. قد تكون هناك ظروف تجعل التواصل مع شخص في منزله أمرًا لا ينصح به.

عند القيام باتصال مباشر مع الشخص المعني، يجب أن يشرح المحاور من هو أو هي، وصلاحيات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وما يتم التحقيق فيه. يجب ألا يفترض بأن الشخص يعرف بالفعل. إذا كان ذلك مناسبًا، يجب الاعتراف بأية عراقيل قد تنتج عن طلب إجراء مقابلة وإرفاق هذه العراقيل مع التوضيح بأن المقابلة هي جمع الأدلة وبأن معرفة وجهة نظر ذلك الشخص تعتبر مهمة.

3. السرية

تمثل السرية قضية بالغة الأهمية بالنسبة للمبلغين عن المخالفات، والأشخاص المترددين في إجراء مقابلة معهم ووغيرهم الكثير. سيتعاون بعض الشهود مع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية فقط بشرط بقاء هويتهم سرية.

يجب أن تدار التوقعات مباشرة. يجب ألا يتم مطلقًا تضليل الشهود، حيث أن هذا يضع سمعة المحقق ومؤسسة حقوق الإنسان الوطنية على المحك. إن إمكانية إعطاء ضمانات مطلقة بالحفاظ على سرية هوية الشاهد في كل الظروف أمر غير مرجح. دع الشخص يعرف بأن هناك حدودًا للحماية التي يمكن تقديمها.

على سبيل المثال، إذا تم اتخاذ إجراءات ضد طرف آخر كنتيجة للمعلومات التي قدمها الشاهد، تقضي العدالة الإجرائية عادة بأنه يحق للشخص المعرض للعقوبة الحصول على بعض المؤشرات على الأقل عن مصدر المعلومات. قد يأمر القاضي بالإفصاح عن ذلك المصدر، مما يجعل أي وعد تم تقديمه بشأن السرية بلا قيمة.

قد تكون هناك أشياء يمكن القيام بها لتعزيز السرية، كإعداد قنوات اتصال أقل عرضة للاختراق أو اختيار مكان خاص مناسب لمقابلة وجهًا لوجه. إلا أن المحافظة على السيطرة التامة طوال العملية أمر غير مرجح. قد يكن إخفاء حقيقة حدوث المقابلة أمرًا صعبًا أو مستحيلاً ، كما هو الحال عند مقابلة الأشخاص المعتقلين.

4. الطلبات بحضور شخص ما في المقابلة

قد يلتمس – أو يطلب – الشخص المحتمل إجراء المقابلة معه حضور شخص آخر في المقابلة، كمحامٍ أو أحد الأقرباء.

يجب أن يستخدم المحقق المنطق السليم بشأن تلبية هذا الطلب أو عدم تلبيته. الاعتبار الأساسي هو ما إذا كان سيترك أثرًا سلبيًا أم لا على نزاهة التحقيق. بعض الأسئلة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مثل هذه القضايا هي:

- هل الشخص مجبر على طلب حضور ذلك الشخص؟
- هل هناك حاجة واضحة وحقيقية لشخص مساند؟
- هل من المرجح أن يكون الشخص شاهدًا أيضًا في التحقيق؟
- هل يمثل المحامي أشخاصًا آخرين مرتبطين بالتحقيق أم فقط هذا الشاهد؟
- هل من المحتمل أن يكون لحضور ذلك الشخص أثرًا "حادًا" على ما قد يقوله الشاهد؟
- هل لدى هذا الشخص حق قانوني أو أي حق آخر يخوله طلب حضور شخص ما؟

في الكثير من الحالات، يكون طلب حضور شخص مساند أمراً منطقياً للغاية، خاصة مع الشهود الضعفاء. إلا إنه قد يشكل صعوبات إذا كان الشخص المساند الوحيد المتوفر شاهدًا أيضًا أو شخصًا يفضل المحاور عدم حضوره. قد يتطلب الأمر أن يتم اتخاذ قرار فيما إذا كان سيسمح بحضور ذلك الشخص أم لا.

إذا سمح لشخص آخر بأن يحضر المقابلة، يجب أن يكون الأمر جليًا بأن الشخص حاضر لمساندة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه وليس ليتدخل أو يعطي أدلة بالنيابة عن الشاهد. إذا سُمح بحضور محامٍ، يجب أن يوضح للجميع بأنه:

- يجب أن يمثل المحامي ذلك الشاهد فقط
- يجب ألا يقاطع المحامي الكلام خلال المقابلة.
- المحققون هم من يحددون الأمور ذات الصلة والأمور غير ذات الصلة، وليس المحامي.

قضية ملرونجي

حضور محامي نقابة الشرطة في كل المقابلات

علق قاضي التحقيق في أسباب الوفيات المشتبه بها على حقيقة أن كل الضباط المتورطين، ومن ضمنهم الرقيب أول هيرلي، مُثلوا من قبل محامي اتحاد الشرطة نفسه. لقد ذكر أن هذا خطأ وبأن:

... من وجهة نظر إدارة العدالة، كان يجب أن يمثل هيرلي وضباط الشرطة الآخرين كل على حدة من أجل ضمان ... الحفاظ على نزاهة الروايات المستقلة للأعضاء المتورطين مباشرة والأعضاء الذين هم شهود على حادث مرتبط بالشرطة إلى أقصى درجة ممكنة من الناحية العملية. نتيجة]التمثيل المشترك[هو أنه تم ترك انطباع لدى عامة الناس بأن فعالية التحقيق في قضية خطيرة كهذه كانت معيبة بشكل جوهري.

5. طلب الوثائق والأدلة الأخرى ممكنة

عند الإعداد للمقابلة، يجب تقديم طلبات معينة من أجل أي شيء قد يكون بحوزة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، أو لديه إمكانية الوصول إليه، ويمكن أن يكون ذا صلة بالتحقيق. قد يشمل ذلك الوثائق، الرسائل الإلكترونية أو الرسائل الصوتية المسجلة أو الصور الفوتوغرافية أو الفيديو. قد يفترض الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بأن المحقق لديه دليل معين بالفعل أو قد لا يدرك بأن ذلك الدليل مهم بالنسبة للتحقيق أو له صلة به. إذا لم تكن هذه المواد متاحة قبل التحقيق، يجب أن يطلب المحقق من الشخص إحضارها إلى المقابلة.

تتم مناقشة موضوع الحصول على الوثائق والتدقيق فيها بمزيد من التفصيل في الفصل 24.

6. اختيار مكان للمقابلة

السلامة

أهم عامل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند الاعداد للمقابلات وجهًا لوجه هو عامل سلامة المحقق والشخص الذي تم إجراء المقابلة معه. يضع الكثير من محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أنفسهم في الخطر بكل جرأة من أجل جمع الأدلة. على سبيل المثال، واجه المحققون من **مفوضية أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان** الذين جمعوا أدلة لتقرير في عام 2012 حول جوانب عمل الشرطة مهمة صعبة جدًا، نظرًا لهذه البيئة المتقلبة.[37]

إذا كانت هناك أي مخاوف بخصوص السلامة الشخصية، يجب أن يأخذ المحقق بعين الاعتبار القيام بتقييم للمخاطر. ينطبق هذا على كل المقابلات، وليس فقط تلك التي هي في مناطق الصراع. قد تتعامل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في كثير من الأحيان مع أشخاص غاضبين أو خائفين أو محبطين أو متقلبين. قد يكون لدى البعض منهم مشاكل في الصحية العقلية. يجب أن يتم اتخاذ الاحتياطات الأساسية في تلك المواقف، كالتأكد بأن هناك اثنين من المحققين حاضرين دائمًا في المقابلة.

الملائمة لكل الأطراف المعنية

يتطلب التعاطي في تحقيق بأي صفة – كشاهد، أو كمتهم أو كمتورط – وقتًا وقد يكون هناك الكثير على المحك. قد تكون الفرصة الوحيدة لدى الضحية للإخبار بما حدث أو الفرصة الوحيدة لدى المدعى عليه لشرح السبب وراء فعله لشيء معين. اجعل العملية مريحة قدر الإمكان، خاصة إذا كان هنالك شهود ضعفاء متورطون في الأمر. قد يتضمن ذلك الذهاب معهم للقيام بالمقابلة، بدلاً من الطلب منهم المجيء إلى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

في قضايا كثيرة، يشكل الذهاب إلى مكان إقامة عدد من الشهود تفكيرًا صائبًا. من جهة أخرى، قد يكون من الملائم أكثر أن يتم إجراء المقابلة في مكتب مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، خاصة إذا ما كانت ستجرى سلسلة من المقابلات في وقت محدود أو إذا كان المحقق عازمًا على الرجوع إلى عدد من الوثائق خلال المقابلة.

المكان حيث يشعر الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بالإرتياح الأكبر

إذا كان الشاهد يشعر بالارتياح، فإنه سيكون أكثر استعدادًا لتقديم المعلومات بشكل عام. حتى قد يقدم الشاهد المراوغ معلومات أكثر إذا كان يشعر بالإرتياح. قد يشكل هذا سببًا لمقابلة شخص في بيئة كبيته أو مكان عمله. خذ أي اعتبارات ثقافية بالحسبان.

التكلفة

قد تكون تكلفة إجراء مقابلة قضية يجب أخذها بعين الاعتبار. هل يكون ذهاب المحقق إلى الشاهد أرخص، أم أن دفع المال للشاهد كي يأتي إلى المحقق أرخص، كما هو الحال في بعض الظروف؟

37 From Arbaki to Local Police: Today's Challenges and Tomorrow's Concerns; مفوضية أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان 2012؛ متواجد على: www.aihrc.org.af/en/research-reports t.

التصور

يجب أن يعطى اعتبار لكيفية تصور الشاهد للمكان الذي يتم اختياره لإجراء المقابلة. على سبيل المثال، إذا كان التحقيق يتعلق بحالة وفاة في الاحتجاز لدى مركز شرطة، بماذا سيفكر المدنيون إذا أصر المحقق على مجيئهم إلى مركز الشرطة ليقابلوهم؟ حيث يكون لك ممكنا، يجب أن يتنقى مكانًا محايدًا.

السرية

لعل من غير الحكمة مقابلة مخبر سري أو مبلغ عن المخالفات في مكان عمله. يجب أن يتم اختيار مكان يكون فيه من غير المحتمل أن يتم المساس بالسرية.

مسرح الحدث

قد تكون مقابلة الشاهد في مكان وقوع الحادث الذي يتم التحقيق فيه أمرًا مفيدًا للغاية. تأكد من أن الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه ليس لديه أي اعتراضات وبأن هذا الأمر لن يروعه مجددًا. في بعض القضايا، قد لا يكون ذلك مناسبًا من الناحية الثقافية. إلا إنه قد يوفر معلومات مفيدة حول الظروف المحيطة وقد يساعد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه في استذكار المعلومات، خاصة إذا كان الحادث حديث العهد نسبيًا. يجب أن يتبين المحقق من حدوث أية تغييرات مادية لمكان وقوع الأحداث منذ حصول الحادث وأن يكون حذرًا بشأن عدم تلويث مكان وقوع الحادث إذا كانت الأدلة ما زالت تُجمع أو قد يتم جمعها في المستقبل. يجب أن يعطى الاعتبار أيضًا لتسجيل المقابلة كفيديو. إذا لم تكن معدات الفيديو الاحترافية متاحة لك، فإن معظم الهواتف الذكية تستطيع تسجيل مقاطع قصيرة من الفيديو. تمت مناقشة موضوع زيارة مسارح الأحداث بعمق أكبر في الفصل 21.

عندما لا يكون هناك خيار

في بعض القضايا، قد لا يكون هناك خيار بخصوص مكان إجراء المقابلة، كما هو الحال عندما يكون الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه موقوفاً في منشأة اعتقال أو مريضًا في مستشفى. إذا كان هناك سبب للاعتقاد بأن المقابلة تتم مراقبتها على الأغلب، يجب أن يتصرف المحقق على ذلك الأساس. على سبيل المثال، يمكن أن تُكتب الأسئلة وأن يُطلب من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أن يرد كتابيًا بدلاً من أن يكون ذلك شفوياً. قد لا يكون هذا أسلوبًا مفيدًا إذا كان الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لا يعرف القراءة أو الكتابة أو في حال قررت السلطات إعاقة العملية. وعلى الرغم من ذلك، فإن حقيقة قيامهم بفعل ذلك تعتبر دليلاً دامغًا على أن شيئًا ما ليس صحيحًا.

إذا قيل للمحقق بأن إفادة ما لا يمكن أخذها، اطلب إيضاحًا. هذا يضع المسؤولية على عاتق السلطات لتبرير عدم سماحهم للمحقق بأن يقوم بعمله ويحمي مصداقية ونزاهة التحقيق.

نقاط أساسية الفصل 12

- **يوفر الإعداد للمقابلة فرصة لبناء علاقة مع الشاهد.**
- **السرية قضية هامة ويجب الالتفات إليها عند القيام باتصال أولي مع شاهد.**
- **إذا سمح لشخص آخر أن يحضر في المقابلة، يجب إيضاح القواعد الأساسية لما يسمح له بفعله وما لا يسمح له به.**
- **يجب طلب الوثائق وكل الأدلة الأخرى ذات الصلة من الشاهد عند الإعداد للمقابلة.**
- **يجب أن تعطى سلامة المشاركين في التحقيق الاعتبار الأهم دائما. إلا إنه يجب الاعتناء أيضا بقضايا كالظروف المريحة والتكلفة والسرية.**

الفصل 13:
تنظيم المقابلة

أسئلة أساسية

- **ما هي الترتيبات الخاصة التي يجب أن يتم القيام بها عند تنظيم المقابلة؟**
- **ما هي الوثائق والمعدات المطلوبة؟**
- **كيف يجب ترتيب غرفة المقابلة؟**
- **كم من الوقت يجب أن تأخذ المقابلة؟**
- **هل هناك إرشادات حول كيفية التصرف عند مقابلة الشاهد للمرة الأولى؟**

1. من يجب أن يقوم بإجراء المقابلة؟

الإجابة المختصرة على هذا السؤال هو أن الأمر يعتمد على ظروف كل حالة. في الحالة المثالية، يجب ان يكون المحاور عارفًا بالتحقيق بشكل إجمالي. ستُأخذ بالحسبان قضايا كالجنس والثقافة والقدرة على بناء علاقة مع الشاهد (تمت مناقشتها في الفصل 14).

قد يجب أن يُعطى الاعتبار أيضا لقضية "المكانة". على سبيل المثال، قد يشعر مسؤول رفيع المستوى بالتقليل من شأنه إذا قام محقق ذو مرتبة أقل بإجراء المقابلة معه. وعلى الرغم من ذلك، هناك بعذ القيود التي قد تفرضها الموارد المحدودة وتوفر الموظفين المناسبين. يعتبر أيضًا حضور الشخص الذي سيكتب أي تقرير لاحق في المقابلات المهمة أمرًا مفيد جدًا في كثير من الأحيان.

قد تكون المعرفة بمجال معين أمرًا يؤخذ بعين الاعتبار. قد يكون هناك محققون في مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية متخصصون في مجالات معينة، كالوفيات في الاحتجاز أو الإتجار بالبشر، أو أنواع معينة من التحقيق. لدى بعض الوكالات محققون بمستويات مختلفة من التدريب أو الخبرة في نوع معين من المقابلات.[38]

2. ما هو عدد المحققين الذين يجب أن يقوموا بإجراء المقابلة؟

إنه من الأفضل عمومًا أن يقوم محققان اثنان بإجراء المقابلة، ويشمل ذلك المقابلات التي تجري عبر الهاتف و/أو سكايب (Skype).

هناك الكثير من الأشياء التي يجب أن يقوم بها المحاورون خلال المقابلة، وتشمل:

- طرح الأسئلة
- الاستماع للأجوبة
- مراقبة لغة الجسد
- تدوين الملاحظات
- كتابة الإفادة، إذا لم يكن الصوت مسجلا رقميا
- التأكد من عمل معدات التسجيل
- إصدار الوثائق في الوقت المناسب
- شطب الأسئلة التي أجيب عنها
- تطوير أسئلة جديدة مع ظهور معلومات جديدة

38 لقد طورت خدمات الشرطة في المملكة المتحدة مستويات مختلفة لإجراء المقابلات التحقيقية، ويشمل ذلك المتخصصين في القضايا الخطيرة وانواع خاصة من المقابلات، كما هو الحال مع الأشخاص الذين لديهم إعاقات تعلمية خطيرة. من أجل التفاصيل، اطلع على إطار عمل الكفاءة الموجود في الصفحات 8-9 من الاستراتيجية الوطنية لإجراء المقابلات التحقيقية: المقالة الموجزة نشرت في عام 2009 من قبل الوكالة الوطنية لتحسين الشرطة: متوفر على: www.acpo.police.uk/documents/crime/2009/200901CRINSI01.pdf.

لماذا محققان؟

لقد أصبح وضع محققين اثنين لإجراء المقابلات الممارسة الأفضل حول العالم. لقد كان الحال هكذا منذ زمن بعيد في عالم التحقيقات الجنائية ولكنه قد أصبح الان "المعيار الذهبي" في الكثير من التحقيقات الإدارية والتنظيمية.

انه يمثل تفكيرًا صائبًا. يستطيع محقق واحد أن يركز على الاستماع الفاعل للأجوبة. هو يستطيع أن يركز كليًا على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، محافظًا على التواصل البصري المباشر مما يعمل على بناء علاقة. ويكون بإمكان المحقق الآخر أن يعتني بكل الأشياء الباقية. إنها طريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية.

لماذا ليسوا ثلاثة محققين؟

قد يكون وجود ثلاثة أشخاص على الجهة الأخرى من طاولة المقابلة مثيرًا للرهبة بالنسبة للشاهد. عندما يشعر الشاهد بالرهبة، يصبح أقل استعدادًا للتكلم بحرية. إنه يزيد أيضًا من فرص مقاطعة المحاور للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه خلال الاسترسال الكامل للأخير.

كما أن استخدام ثلاثة محققين ليس استخدامًا جيدًا للموارد المحدودة. قد يبعث برسالة مفادها أن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مبذرة، خاصة إذا ما كانت تشكل تكلفة إجراء مقابلات في هذا المجال مشكلة.

3. ما هي مسؤوليات كل من المحاورين؟

المحاور الأساسي

يجب أن يقوم المحاور الأساسي بالمقدمة، ان يزوّد معلومات الخلفية، يطرح السؤال الافتتاحي ويركز بشكل كامل على الرد. بمجرد الإجابة على السؤال الافتتاحي، يجب أن يطرح بعدها أي أسئلة محددة لم يتم التطرق إليها في الحديث الافتتاحي.

المحاور الثاني

يجب يقوم المحاور الثاني تدوين ملاحظات رئيسية حول ما يقوله الشاهد، وكتابة أي أسئلة جديدة تطرأ خلال إجابات الشاهد، مراقبة لغة الجسد، والإشارات والابتسامات. يجب ألا يقول أي شيء إطلاقا حتى ينتهي المحاور الأساسي من طرح الأسئلة المحددة. تُعكس الأدوار بعد ذلك. يجب أن يطرح المحاور الثاني بعدها أي أسئلة لم تُطرح سابقًا، ويشمل ذلك طلب الإيضاح لأي أجوبة تم تقديمها، إن كان ذلك ضروريًا.

4. التنظيم

يجب أن يتم تنظيم أي مستندات، كالصور الفوتوغرافية أو الوثائق، قبل بدء المقابلة ويجب أن يتم تنظيم المستندات وفقًا للترتيب المرجح لعرضها على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.

يجب عدم أخذ الوثائق الأصلية مطلقًا إلى المقابلة تحسبًا للتخريب المتعمد لها من قبل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.

في حال وجود كاميرا تصوير فيديو متاحة، فمن المنطقي أن يتم التأكد من أنها تعمل (بما في ذلك الصوت)، وإن كان ذلك ممكنًا، يجب تصوير كل من في الغرفة. استخدم مسجل صوت رقمي (DVR) دائمًا إلى جانب آلة تصوير فيديو.[39]

إذا كانت المقابلة سيتم تسجيلها تسجيل صوت رقمي فقط، اختبر مسجل الصوت الرقمي. ثم أعد اختباره بعد ذلك. استخدم جهازين تسجيل، تحسبًا لأي شيء. تأكد من وجود بطاريات احتياطية.

إذا كان سيتم عرض فيديو خلال المقابلة، تأكد من عمل المعدات ووجود أحد على دراية بكيفية استخدامها.

إذا كان من المرجح أن تنطوي المقابلة على نقاش حول سلسلة من الأحداث وقعت خلال فترة من الزمن، يجب توفير جدول زمني لهذه الأحداث. في حال استخدام الخرائط أو الرسوم البيانية، يجب أن تكون جاهزة وفي متناول اليد.

39 كما نوقش في الفصل 18، التسجيل بدون موافقة يشكل مخالفة جرمية لدى بعض السلطات الجنائية. تأكد دائما من وجود موافقة بإطلاع من قبل المقابل على التسجيل الصوتي الرقمي للمقابلة.

5. كيف يجب أن يقدّم المحاورون أنفسهم؟

الملابس

إن تقديم المحققين لأنفسهم بطريقة احترافية يمثل أمرًا بالغ الأهمية. قم بارتداء ملابس مناسبة وبطريقة تحترم الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه والبيئة. لن يكون من الملائم أن تأتي إلى مقابلة هامة مع مسؤول رفيع المستوى وأنت ترتدي فانلة خفيفة بنصف كم (تي شيرت). من جهة أخرى، قد لا يكون مفيدًا ولا متسماً بالاحترام أن تأتي إلى جماعة من السكان الأصليين مرتديًا بدلة ورابطة عنق.

المقاطعات

يمكن أن تدمر المقاطعات إيقاع المقابلة، خاصة عندما تكون المقابلة في حالة انسياب كامل. يتعين القيام بكل ما يلزم للحد من المقاطعات، ويشمل ذلك إغلاق الهواتف الخليوية خلال فترة المقابلة. الرد على اتصال أو مراجعة الرسائل الإلكترونية خلال المقابلة ليست وقاحة فحسب، ولكن أيضًا يبعث برسالة إلى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فيما يتعلق بأهميته النسبية.

من يجلس أين؟

توجد نظريات متنوعة تتعلق بوجوب جلوس الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه مقابل أي نافذة في الغرفة أو عدم وجوب ذلك، وما إذا كان يجب أن تكون هناك ساعة ظاهرة وغير ذلك. في الممارسة العملية، تعتمد ترتيبات المقاعد على كل من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه (سهولة صرف انتباهه أو انتباهها) والمحاور (فعاليته أو فعاليتها في إبقاء الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه مركزًا على إعطاء إجابات كاملة على الأسئلة التي يتم طرحها عليه).

يجب أن يأخذ المحاور بعين الاعتبار ما سيجعل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أكثر ارتياحًا. الجلوس وجها لوجه على مكتب؟ الجلوس جنبا إلى جنب؟ وضع أريكة في الغرفة؟ سيعتمد ذلك على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه وعلى الظروف.

6. الإعداد المادي والتجهيزات

إذا كانت المقابلة ستجرى في مكان توجد بعض السيطرة فيه على الترتيب المادي للغرفة – كمكتب مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أو قاعة اجتماعات في أحد الفنادق – قد يكون من الممكن ترتيب الغرفة بما يصب في مصلحة المحقق. يجب أن تكون السلامة هي دائمًا الاعتبار الأهم. في القضايا التي قد تكون فيها السلامة مشكلة، يجب أن يجلس المحقق في المكان الأقرب إلى الباب وأن يتأكد من عدم وجود أي أغراض في المتناول يمكن أن تستخدم كأسلحة.

يجب أن تشمل المعدات التي ستستخدم، إن أمكن، التالي:

- جهازي تسجيل صوت رقمي (DVR)، تحسبًا لحدوث خلل أو عطل في أحدهما
- البطاريات
- أوراق وأقلام، لتدوين الملاحظات والرسوم البيانية
- آلة تصوير للالتقاط الصور الفوتوغرافية، خاصة لتوثيق الأضرار
- ماء وأكواب.

7. كم من الوقت يجب أن تأخذ المقابلة؟

جزء من التحضير لمقابلة يتعلق بتقدير الوقت الذي يرجح أن تستغرقه المقابلة لإنهائها. بالطبع، سوف تكون هنالك الكثير من الظروف التي لا يمكن للمحاور أن يتأكد منها. إلا إنه قد يكون من الممكن تخمين ذلك على أساس المعرفة بالقضية، والخبرات السابقة وأهمية الشاهد النسبية.

تأكد من تخصيص الوقت الكافي للمقابلة. خذ وقتا بقدر ما هو لازم، خاصة مع الشهود الأساسيين، رغم أن ذلك قد يكون صعبًا في بعض الأحيان مع الأشخاص الذين سيتم إجراء المقابلة معهم ولديهم وقت محدود.

يتعين توخي الحرص حتى لا تأخذ المقابلة وقتًا أكثر من اللازم. على سبيل المثال، إذا استغرقت مقابلة أكثر من ثلاث ساعات أو شيء من هذا القبيل، فالكل – والمحققون من ضمنهم – سيبدأون بالشعور بالتعب خاصة إذا لم تكن المقابلة هي الوحيدة في التي سيتم إجراؤها في ذلك اليوم. من السهل جدا فقدان التركيز إذا استغرقت المقابلة وقتًا أطول مما يلزم.

من المهم أخذ الاستراحات. وإذا كانت المقابلة ستمتد إلى اليوم التالي، فليكن ذلك. على سبيل المثال، في إحدى القضايا، استغرقت مقابلة مع رئيس منظمة حكومية يتم التحقيق معها بخصوص مشاكل نظامية هامة ثلاثة أيام ، وفي كل يوم كانت المقابلة تمتد على مدار خمس ساعات. في قضية ثانية، استغرقت مقابلة مسجلة على الشريط مع ضابط شرطة كان قد أطلق النار على مشتبه به هارب وغير مسلح أربع ساعات، مع استراحتين مدة كل منها ١٥.

تعتبر مدة المقابلة مؤشرًا على تعمقها. قد يشير قصر المقابلة إلى أن المقابلة كانت سطحية ولم تبحث في القضايا الهامة بالتعمق اللازم. قد يشير ذلك إلى الانحياز، عدم الأهلية أوحجب متعمد للحقائق أو إخفاق في تحديد النقاط الأساسية أو خليط مما سبق ذكره. بالطبع، قد يكون هناك تفسير منطقي سليم تمامًا، ولكن القصر النسبي لوقت المقابلة عادة ما يستوجب التساؤل.

قضية ملرونجي

مدة المقابلات

كانت المقابلات التي قام بها محققو خدمة شرطة كوينزلاند مباشرة بعد وفاة ملرونجي، قصيرةً جدًا، نسبة إلى خطورة ما قد حصل وكمية المواضيع التي يجب أن تتم مناقشتها.

استغرقت مقابلة الرقيب أول هيرلي الأولى 32 دقيقة، واستغرقت مقابلته الثانية – إعادة تمثيل الجريمة –14 دقيقة واستغرقت الثالثة 12 دقيقة، وذلك بحسب مفوضية الجريمة وسوء السلوك. كما استغرقت مقابلة الملازم ليف 22 دقيقة واستغرقت مقابلة روي براموبل 10 دقائق.

بالمقارنة، استغرقت مقابلة مع ضابط متورط بإطلاق نار مميت من قبل الشرطة في كندا قرابة أربع ساعات. تضمن المحضر المكتوب لتلك المقابلة 18000 كلمة.

8. استخدام تسجيلات الفيديو وتدوين الملاحظات خلال المقابلات

يلعب الفيديو دورًا متزايد الأهمية في التحقيقات، خاصة التحقيقات المتعلقة بأحداث معينة. الكثير من الناس لديهم هواتف ذكية تستطيع تسجيل الفيديو. كما أصبح استخدام كاميرات المراقبة أكثر شيوعًا. هناك حتى "فيديو الجائزة"، المقدم من قبل أولئك المسؤولين عن أعمال وحشية.

هناك سؤال يطرح نفسه في كثير من الأحيان يتعلق بما إذا كان يجب السماح للشاهد بمشاهدة الفيديو الخاص بالحادث قبل إجراء المقابلة معه.

بشكل عام، الجواب هو لا. إنها إحدى ممارسات التحقيق التي عادة ما تكون سيئة. هناك خطر – حقيقي أو متوقع – بأن الشاهد قد يعدل في أدلته بقصد أو بغير قصد على أساس ما يظهر في الفيديو وليس وفقًا لما يتذكره فعليًا.

قد يرغب المحقق في عرض الفيديو على الشاهد بعد إعطاء إفادة أولية، خاصة إذا كانت هناك تناقضًا بين ما يقوله الشاهد وما يظهر في الفيديو. اعط الشاهد الفرصة لتوضيح أي تناقضات.

بشكل مماثل، يجب ألا تكون هناك مشكلة عادة في مراجعة الشاهد للملاحظات التي قام بتدوينها في وقت الحادث أو بعده، لإنعاش ذاكرته، بشرط أن يكون مصدر تلك الملاحظات مقبولاً.

قضية ملرونجي

مشاهدة أدلة الفيديو

سُمح الرقيب أول هيرلي بأن يكون حاضرًا خلال مشاهدة محققي خدمة شرطة كوينزلاند الفيديو من الزنزانة للمرة الأولى، قرابة الساعة 3:45 بعد الظهر في يوم وفاة ملرونجي.

توجد بعض الأدلة على أن الرقيب أول هيرلي كان قد شاهد الفيديو قبل ذلك.

9. نصائح لبدء المقابلة

البناء على أي علاقة تم تكوينها

يجب أن يحاول المحقق أن يبني على أي علاقة تم تكوينها خلال اتصال سابق مع الشاهد، أو تكوين هذه العلاقة إذا لم يكن هناك اتصال مباشر مع الشخص في السابق. قم بالاستفادة من أي معلومات تمكنت من الحصول عليها، على سبيل المثال من خلال بحث على الانترنت. إذا كنت تعرف أن الشخص لديه اهتمام بكرة القدم، أدخل موضوع كرة القدم بشكل عرضي في الحديث.

أرح نفسك

يجب أن يقوم المحققون بفعل كل ما يحتاجون إليه من أجل أن يشعروا بالإرتياح قبل بدء المقابلة. عادة ما ينعكس الشعور بالارتياح على جودة المقابلة.

البحث عن المعلومات المرئية

يجب أن يبحث المحقق عن معلومات مرئية في الشاهد يمكن أن تكون ذات صلة. هل يلبس النظارات؟ هل لديه أي إصابة ظاهرة أو مساعد للسمع؟ هل يلبس أي شيء يشير إلى الارتباط بمنظمة ما؟

توضيح عملية المقابلة

عزز ما قيل للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه سابقًا خلال الاتصال الأولي. أعِدْ المقدمة الشخصية وأوضح مجددًا هدف التحقيق، ودور مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وأهمية الحصول على رواية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه حول ما حدث.

أخبر الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه مقدمًا بتركيبة المقابلة. شجعه على تقديم أكبر قدر ممكن من التفاصيل – حتى لو كان يبدو ذلك التفصيل غير مهم – وإذا كان ممكنًا، اطلب من الشاهد ان يروي ما حصل وفق التسلسل الزمني. وأخيرًا، استخدم لهجة هادئة وودودة.

نقاط أساسية الفصل 13

- **من الأنسب أن يكون هنالك اثنين من المحققين أثناء إجراء المقابلة، أحدهما يقود المقابلة والآخر يسانده.**
- **يجب أن يتمتع المحقق الأساسي بالمعرفة والخبرة والمكانة المناسبة.**
- **يجب تنظيم كل الوثائق قبل البدء بالمقابلة، بالإضافة إلى أي تجهيزات، تسجيلات فيديو، أو أي ملاحظات قد قد يتم استخدامها خلال المقابلة.**
- **يجب أن يرتدي المحقق زيًا ملائمًا ويجب الالتفات إلى توزيع المقاعد والترتيبات المادية لغرفة المقابلة.**
- **يجب ألا تستغرق المقابلة أكثر من ثلاثة ساعات أو نحو ذلك. خصص أوقاتًا للإستراحة إذا كان من الضروري إطالة المقابلة.**

القسم 4
إجراء المقابلة

الفصل 14: المبادئ الستة لإجراء مقابلات بفعالية
الفصل 15: مراحل المقابلة الاثنى عشرة
الفصل 16: تحسين مهارات المقابلة
الفصل 17: مقابلة الأشخاص الذين يندرجون ضمن فئة خاصة
الفصل 18: تسجيل المقابلات
الفصل 19: تقييم المصداقية

الفصل 14:
المبادئ الستة لإجراء مقابلات بفعالية

الأسئلة الأساسية

- **ما هي المبادئ الأساسية التي يمكن أن يتبعها المحققون لضمان تحقيق مقابلاتهم أهدافها؟**

1. مقدمة

يقابل المحققون كل الأنواع من الناس، في كل الأنواع من المواقف المختلفة، ويشمل ذلك:

- الضحايا، أو مقدمي الشكاوى أو أفراد أسرهم
- الشهود المستقلون
- قادة المجتمع
- المسؤولون الحكوميون والموظفون الحكوميون الآخرون
- مسؤولو الشرطة، السجن والجيش
- الأشخاص المشتبه في انتهاكات حقوق الإنسان، ويشمل ذلك أولئك الذين وضعوا أو طبقوا سياسات أو إجراءات قد تنتهك حقوق الإنسان.
- خبراء موضوع البحث (SME)
- أعضاء المنظمات غير الحكومية أو أي مجموعات مهتمة

في ظاهر الأمر، سيكون الأسلوب المستخدم لمقابلة شخص قد يكون متورطًا بإعطاء أوامر بإعدامات خارج نطاق القانون مختلفًا بشكل كبير عن الأسلوب المستخدم لمقابلة أقرباء من القتلى، أو الشهود على الحدث أو الموظفين في منظمة غير حكومية الذين قد تكون لديهم معلومات عامة بشأن ما حدث. بشكل مماثل، يجب ان يكون الأسلوب المتبع لمقابلة ضحية اعتداء جنسي يستخدم كسلاح حرب مختلفًا تمامًا عن الأسلوب المتبع لمقابلة بيروقراطي رفيع المستوى مسؤول عن تطوير سياسة لمنع المضايقات الإلكترونية في المدارس الثانوية.

ومع ذلك، توجد تشابهات أكثر بكثير من الاختلافات في مجمل طريقة التخطيط للمقابلات وإجرائها. حيث المهارات والعمليات والتقنيات الأساسية المرتبطة بطرح الأسئلة، بغض النظر عن الظروف، تعتبر عامة. بغض النظر عن نوع المقابلة التي تجريها، ولا مدى منهجية العملية أو الهدف النهائي، فالمبادئ الستة نفسها تطبق في كل قضية.

المبادئ الستة لإجراء مقابلات بفعالية

1. **إعداد كل ما يمكن إعداده**
2. **بناء علاقة مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه**
3. **كن متعمقًا**
4. **كن موضوعيًا**
5. **ابق السيطرة على العملية**
6. **استمع بشكل فاعل**

المبدأ 1: إعداد كل ما يمكن إعداده

كلما كان التحضير أكثر، كلما كانت المقابلة أفضل.

التحضير الجيد:

- يساعد المحققين على التركيز على الأدلة الأكثر أهمية
- يزيد من صعوبة المراوغة والتضليل على الشاهد
- يظهر المحقق كشخص أكثر إحترافية وكفاءة
- يبني علاقة مع الشاهد

كما تمت مناقشته سابقًا، يجب أن يقوم المحقق بأكبر قدر من البحث وفقًا لما يسمح بها الوقت للحصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة حول:

- القضية (أو القضايا) موضع التحقيق
- الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه.

المبدأ 2: بناء علاقة

كلما زاد شعور الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بتعاطف المحقق معه أو معها، كلما كان من الأرجح أن يكون أقل دفاعية وأكثر صراحة.

بالطبع، لن يعجب بك كل الناس الذين تجري معهم مقابلات ولا العكس. قد بالريبة وعدم الثقة تجاهك. وقد يشعرون بشيء من الخوف. وقد يشعرون بأن هناك شيء يخيفهم. قد لا يتقبلون المساءلة. وقد يعتقدون بأنك لا تستطيع فعل أي شيء لهم. قد يشعرون بالإهانة أو بإراقة ماء وجههم لمجرد تعرضهم للاستجواب. قد لا يكون لديهم أي احترام لك أو لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

بغض النظر عن كل ذلك، يجب أن تبذل كل الجهود الممكنة لبناء علاقة. إنها عملية تبدأ في كثير من الأحيان قبل أن تحدث المقابلة بكثير. يجب أن تبدأ هذه العملية مع أول اتصال مع الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه. يجب أن يحاول المحققون القضاء على أي مخاوف وأن يكونوا متعاطفين ومهذبين ومحترمين، وعليهم التحلي بالفضول والاهتمام الملائمين، بصرف النظر عن أي مشاعر شخصية قد يكنها تجاه الشخص.

المبدأ 3: كن متعمقًا

يجب أن يقوم المحققون بتغطية كل مجالات الاستجواب ذات الصلة خلال المقابلة. يمكن انتقادهم في حال تجنبهم القضايا الصعبة أو الحساسة. يجب أن تتم مناقشة جميع القضايا ذات الصلة، وذلك على الرغم من كونه تطفلًا، محرجًا، حادًا أو شخصيًا. قد يشمل ذلك أسئلة حول كفاءة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أو نزاهته.

المبدأ 4: كن موضوعيًا

يجب ألا يُنسى أبدا أن المقابلات التحقيقية هي جزء من عملية صممت للبحث عن الحقيقة. يجب أن يحتفظ المحققون بعقلية متفتحة. في حال القيام بحسم الأمر بشأن ما سيقوله الشخص مسبقًا أو الحكم على الشخص بطريقة أو بأخرى، فان ذلك السلوك سينعكس حتمًا على المقابلة. في مثل هذه الحالة، لن يركز المحققون على الأجوبة المقدمة، ولكن سيستمعون ما يرغبون في سماعه فقط.

سيدرك الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بسرعة بأن المحققين قد كونوا رأيهم، ويعتبر هذا عظيمًا إذا كان المحققون منحازين إليهم. سيكون من الرائع أيضًا بالنسبة لشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أن يبدي المحاورون احترامًا كبيرًا له وأن يتجنبوا طرح الأسئلة الصعبة. وبالمثل، سيكون الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أكثر دفاعية إذا اتضح له أن المحققين قد قرروا مسبقًا بأنه ملام على فعل شيء معين.

تشير الأسئلة الإيحائية وإعادة استجواب الشاهد بلا داعي في كثير من الأحيان إلى نقص في الموضوعية. يجب أن تتجنب الأسئلة التي توحي بالأجوبة أو توجيه الشاهد، وكذلك الحال بالنسبة لإبداء الشكوك الزائدة أو عدم الاحترام. إلا إنه يجب أن يتم طلب توضيح أو تفسير دائمًا عندما تكون الأجوبة المعطاة غامضة أو لا تضيف شيئًا.

المبدأ 5: السيطرة على العملية

المقابلة هي مقابلة المحققين، لذا يجب أن يكونوا هم، بقدر الإمكان، من يتخذ القرار بشأن ما يلي:

- مكان وزمان إجراء المقابلة
- من يجب أن يكون حاضرًا
- مدة المقابلة
- القضايا ذات الصلة وغير ذات الصلة
- الموضوعات التي سيتم التركيز عليها في المقابلة
- الأسئلة التي سيتم طرحها
- طريقة تسجيل المقابلة
- وتيرة المقابلة وأسلوبها.

سيمثل هذا تحديًا ضخمًا في مواقف كثيرة ومستحيلاً في البعض الآخر، كما هو الحال في منطقة صراع نشطة. على سبيل المثال، في هذه المواقف، لن يملك المحقق الكثير من الخيارات بشأن مكان المقابلة وسيكون محظوظا إذا كان قادرًا على اختيار الكثير، إن وجد، من العوامل الأخرى. أما في الظروف المتقلبة بنسبة أقل، يجب أن يسعى المحققون إلى السيطرة على المقابلة قدر الإمكان. في كل القضايا، يجب توثيق أي دواعي حالت دون فعل ذلك.

المبدأ 6: استمع بشكل فاعل

من الأمور الصادمة أن يتم العلم بأن المحققين لا يستمعون فعليًا لما يقوله لهم الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه في كثير من الأحيان. قد يكون ذلك نتيجة أسباب عدة: الكسل، نقص التدريب، عدم الكفاءة، عدم التحضير بشكل مناسب، تكوين رأي مسبق بشأن ما سيقوله الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أو، كما في بعض القضايا، لأنهم لا يرغبون في سماع ما يقال.

يستخدم المحاورون الأفضل تقنيات الاستماع الفاعلة، التي يناقشها الفصل 16.

قضية ملرونجي

أسئلة لم تطرح على الرقيب أول هيرلي

وجدت مفوضية الجريمة وسوء السلوك بأن محققي خدمة شرطة كوينزلاند الأوليين لم يسألوا الرقيب أول هيرلي:

- ما إذا كان قد ضرب ملرونجي أم لا
- ما إذا كان قد شاهد الفيديو قبل وصول محققي خدمة شرطة كوينزلاند أم لا
- عن السبب وراء إطلاق سراح روي براموبل قبل أن تتم مقابلته
- عن السبب وراء تغييره لروايته بعد مقابلته الأولى .

نقاط أساسية: الفصل 14

خلال التحقيق، يجب أخذ المبادئ الستة لإجراء المقابلات بفعالية بعين الاعتبار في كل مرة يتم التحضير فيها لمقابلة. إذا تم تجاهل ذلك، فان المحققين قد:

- يخفقون في جمع معلومات مهمة.
- لا يفهمون ما يحصل
- يتغاضون عن قضايا ذات صلة
- يخفقون في تحديد سبل للحلول
- يغفلون عن حقائق مهمة
- يضعفون مصداقيتهم بالإضافة إلى مصداقية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية
- يسمحون باستمرار الظلم.

الفصل 15:
مراحل المقابلة الاثنى عشرة

أسئلة أساسية

- **ما هي المراحل الاثنى عشرة للمقابلة؟**
- **ما هي أهمية ما يحصل بعد إكمال المقابلة وما هي طريقة التعامل مع ذلك؟**

1. مقدمة

تمر المقابلات التحقيقية بإثنى عشرة مرحلة منفصلة بشكل عام.

قد لا تكون كل هذه المراحل قابلة للتطبيق بشكل عملي في كل مقابلة. في بعض الحالات النادرة، قد تكون مرحلة أو أو مرحلتان لا يمتان للموضوع بصلة إطلاقًا. ومع ذلك، يجب أن يتم أخذها جميعًا بعين الاعتبار عند التخطيط للمقابلة وعند إجراءها.

تم تصميم الاثنى عشرة مرحلة من أجل:

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه
- حماية المحقق من الاتهامات بعدم الكفاءة أو الانحياز
- التقليل من أهمية الإدعاءات اللاحقة المتعلقة بخداع الشاهد، أو عدم إعطائه فرصة لتقديم معلومات ذات صلة أو تقديم روايته.

كما تمت مناقشته في الفصل 13، يكون المحقق الأساسي هو المحقق الوحيد الذي يتكلم خلال المراحل 1-4.

مراحل المقابلة الاثنى عشرة

1. **المقدمة من قبل المحاور الأساسي**
2. **تبيان الخلفية**
3. **السؤال الافتتاحي**
4. **طرح الأسئلة المحددة**
5. **أسئلة إيضاحية من قبل المحاور الثاني**
6. **ملخص موجز**
7. **هل هناك شخص آخر يجب أن يتم إجراء مقابلة معه؟**
8. **هل توجد أي أدلة اخرى ذات صلة يجب أن يتم الحصول عليها؟**
9. **هل هناك أي شيء آخر تم إغفاله أو أي شيء يريد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه إضافته؟**
10. **شكرا لك وماذا سيحصل بعدها**
11. **لا تناقش هذا الأمر مع شخص آخر**
12. **تواصل معنا في حال ظهور أي مستجدات**

2. المقابلة

تبدأ المقابلة

بداية تأكد من تشغيل وعمل مسجل الصوت الرقمي.

المرحلة 1: المقدمة من قبل المحاور الأساسي

يعتبر هذا الجزء من العملية تمهيدًا لإجراء المقابلة. يقوم المحاور الأساسي بتقديم الحاضرين ووصف مراكزهم وأدوارهم ويحدد موعد ومكان وأسباب إجراء المقابلة؛ كما يوضح أن المقابلة سيتم تسجيلها بالصوت رقميا؛ ويبين ما سيتم التحقيق فيه – وإذا كان مناسبا – ما لن يتم التحقيق فيه. كما يجب أن يشرح أيضًا دور مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وصلاحياتها. من المهم أن يدرك الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بأن محقق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ليست محقق شرطة.

هناك الكثير من التفاصيل التي يجب أن يتم تغطيتها وقد يكون جميع الحاضرين في المقابلة مدركين لهذه المعلومات. ورغم ذلك، يظل من الضروري أن يتم يحفظ ذلك على الشريط، في حال ادعى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فيما بعد بأنه (أو أنها) لم يتم إخباره عن الغرض من التحقيق، أو عن شخصية المحقق أو الجهة التي يعمل لديها، أو بأنه لم يكن على علم بتسجيل المقابلة.

المرحلة 2: تبيان الخلفية

الهدف الأساسي لهذه المرحلة هو بيان أسباب مقابلة هذا الشخص. سيعطي هذا معلومات حول الظروف المحيطة لأي شخص يقرأ فيما بعد نسخة عن المقابلة أو ملخصا لها والذي قد لا تكون القضية أو الذين تم إجراء المقابلة معهم مألوفين بالنسبة له.

يجب أن يتم توجيه أسئلة إلى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه حول شخصيته بمقدار ما يتصل بالقضية (أو القضايا) التي يتم التحقيق فيها. وفقا للظروف، قد يشمل ذلك العمل، التاريخ المهني، الدور في تسلسل للقيادة، العلاقات العائلية أو التعليم – أي شيء يعطي معلومات حول الظروف المحيطة بالقضية أو الحادث موضع التحقيق.

يجب أن يتم تسجل المعلومات الأساسية أيضًا في هذه المرحلة، وتشمل هذه المعلومات الاسم الكامل، العمر، تاريخ الميلاد، العنوان وما إلى ذلك. كما يجب طلب معلومات الاتصال، كرقم الهاتف الخليوي، والبريد الإلكتروني (قد يكون هناك أكثر من واحد)، والطريقة المفضلة للاتصال بالشخص (في حال كان هناك أي نزاع فيما بعد). سيكون هناك سجل دائم لهذه المعلومات، في حال الحاجة إلى الاتصال بالشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه في المستقبل.

المرحلة 3: السؤال الافتتاحي

يجب أن تبدأ المقابلة بسؤال عام وغير محدد يعطي الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فرصة كافية لتقديم المعلومات. قد يكون السؤال النموذجي: "أخبرنا بأكبر قدر ممكن من التفصيل عن \(القضية موضع التحقيق\)".

يؤمل أن يتكلم الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. وأن يواصل الحديث وأن يواصل الحديث عندما يفعل ذلك، يجب أن يقوم المحاور الثاني بحذف ما يتم تغطيته من الأسئلة التي تم تحضيرها وأن يقوم بكتابة أي أسئلة أخرى جديدة تظهر أثناء الحديث. يجب أن يستمع المحقق الأساسي بشكل فاعل لما يقوله الشخص. . ويجب يجب أن يكون تركيزه (أو تركيزها) مقتصرًا على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فقط. ويجب المحافظة على الاتصال المباشر بالعين (إذا كان ذلك مقبولاً من الناحية الثقافية) ويجب أن يومئ المحاور ويبتسم، والأهم من كل ذلك، يجب أن يكون مهتمًا كما يجب أن يظهر هذا الاهتمام

في نهاية الأمر، سيتوقف الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه عن الكلام. يجب ألا يقول المحاور أي شيء في هذا الوقت. يجب أن ينظر نظرة ترقب إلى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه ، يومئ ويبتسم ويقدم تشجيعا إيحائيًا. في الغالبية العظمى من القضايا، سيبدأ الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه في الكلام مجددًا. طالما ان ما يقال ليس تكرارا أو عديم الصلة، دع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يتكلم.

المرحلة 4: طرح الأسئلة المحددة

سيتوقف الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه عند نقطة معينة. عند تلك النقطة تبدأ المرحلة التالية – مرحلة الأسئلة المحددة.

أعرب عن الشكر إلى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه عن المعلومات التي قدمها ثم أخبره بأن لديك بعض الأسئلة التابعة. يؤمل أن يكون قد تم الحصول على إجابات للكثير من الأسئلة المجهّزة خلال السرد الافتتاحي. يجب ألا تعاد الأسئلة التي أجيب عليها من قبل، إلا إذا كانت هناك تفاصيل مبهمة أو غير كافية.

عند هذه النقطة، يجب أن تتابع أي سبل جديدة ظهرت خلال الإجابة على السؤال الافتتاحي.

يجب أن تكون الأسئلة في بداية مرحلة الأسئلة المحددة:

- إجمالية وذات نهايات مفتوحة: قد تصبح موجهة أكثر (أو محددة) مع تقدم المقابلة، خاصة عندما يكون ذلك لإيضاح ضروري أو إذا كان الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه مراوغًا
- قصيرة: عندما تكون الأسئلة أقصر بكثير من الأجوبة، يشكل هذا الأمر علامة للمقابلة الجيدة
- واضحة وبسيطة: يجب أن تستخدم لغة سهلة وواضحة في كل الأوقات.[40]

أسئلة جيدة عموما

في بعض الثقافات، يستمتع الناس بعرض مدى معرفتهم أمام الآخرين. يستفيد المحقق الجيد من ذلك من خلال إعطاء الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه ، خاصة عندما يكون شخصًا يتمتع بمكانة عالية ، الفرصة لإظهار ما يعرفونه. تقوم افتتاحيات الأسئلة بذلك بشكل جيد:

- **أخبرني المزيد ...**
- **هل تستطيع أن تفيدنا أكثر عن هذا الأمر؟**
- **لم أفهم تمامًا ...**
- **ساعدني في فهم لماذا[40] ...**
- **إذا، هل تستطيع شرح ذلك لي بلغة الشخص العادي؟**
- **لست متأكدا بأني فهمت فهل تستطيع شرح ذلك مجددًا، بأكبر قدر ممكن من التفصيل**

من جهة أخرى، تعتبر بعض الثقافات الكلام المفرط عن النفس وقاحة. يستفيد المحققون الجيدون من ذلك أيضًا.

أسئلة سيئة عموما

تشمل الأسئلة السيئة عموما أسئلة تكون:

- **طويلة جدًا**
- **تحوي أسئلة متعددة**
- **تتضمن رأيًا**
- **بيانًا، وليس سؤالًا.**

المرحلة 5: أسئلة إيضاحية من قبل المحاور الثاني

في هذه المرحلة، يتم عكس أدوار المحاورين. يركز المحاور الثاني الآن على أي مجالات لم تتم تغطيتها من قبل المحاور الأساسي. يتم تصميم هذه الأسئلة في كثير من الأحيان من أجل إيضاح الأجوبة المقدمة خلال المرحلتين 3 و4 والتوسع فيها. يأخذ المحاور الأساسي الملاحظات ويراقب لغة الجسد وغير ذلك من الأمور. تستمر هذه المرحلة حتى تنتهي الأسئلة لدى المحاور الثاني. في المقابلات الهامة، قد يتم عكس هذه الأدوار أكثر من مرة، وذلك لأن تبرز أسئلة إضافية من خلال الأجوبة.

40 عادة ما تكون أسئلة "لماذا" جيدة جدا في هذا السياق، طالما ان هذه الأسئلة ليست اتهامية.

المرحلة 6: ملخص موجز

في نهاية الأمر، سيكون كلا المحاورين قد انتهى من جميع ما لديه من أسئلة. جزء مهم من الاستماع الفاعل هو إعادة قول ما تم سماعه. عند هذه النقطة، يجب أن يعطي المحاور ملخصًا يتضمن النقاط الأساسية التي أوضحها الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه وإقرارًا بأن ما قد قيل قد تم فهمه.

المرحلة 7: هل هناك أي شخص آخر يجب أن يتم إجراء مقابلة معه؟

اسأل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه دائما حول ما إذا كان يعتقد بأن هناك أي شخص آخر، قد تكون لديه معلومات ذات صلة، ويجب أن تتم مقابلته.

المرحلة 8: هل توجد أي أدلة اخرى ذات صلة يجب أن يتم الحصول عليها؟

يجب أن يُسأل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه حول ما إذا كان على علم بوجود أي أدلة اخرى ذات صلة يجب أن يتم الحصول عليها. قد تشمل تلك الأدلة الوثائق، الرسائل الإلكترونية، تسجيلات البريد الصوتي، الفيديو وما شابه.

المرحلة 9: هل هناك أي شيء آخر تم إغفاله أو أي شيء يريد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه إضافته؟

يجب ان يُسأل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه إذا كان هناك أي شيء يعتقد أن له صلة بالتحقيق لم يغطى خلال المقابلة.

هناك سببان أساسيان لطرح الأسئلة في المراحل 7 و8 و9.

أولا، بسبب احتمال وجود أدلة لدى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لا يكون المحاور مطلعًا عليها ولم تظهر خلال المقابلة.

يجب الانتباه إلى أن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه قد لا تكون لديه تجربة كبيرة مع التحقيقات والمحققين. سيفترض بأن المحاور هو خبير وبالتالي يعلم ما يفعله. وفي حال عدم طرحه أسئلة حول شيء أو شخص ما، فسيفترض بشكل طبيعي جدًا أن هذا ليس مهمًا.

ثانيا، وهو الأهم، أن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه سيجد صعوبةً أكبر في الإدعاء لاحقا بأنه كان مستعدا لإعطاء المعلومات ولكنها لم تطلب منه.

كان هذا دفاع قدمه رئيس سابق لمجلس الوزراء في كندا في تحقيق عمومي عندما سئل عن سبب عدم إخباره للمحققين في تحقيق سابق عن مبلغ معتبر من المال أُعطاه إياه عضو مجموعة ضغط وأودع في مصرف في نيويورك. لقد صرح بأن المحقق في التحقيق السابق لم يسأله السؤال الصحيح.

المرحلة 10: توجيه الشكر

من الأدب أن تقوم بتوجيه الشكر في ختام المقابلة، حتى لو لم يكن مستوى التعاون عاليًا. يجب أن يتم إعطاء الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فكرة عما سيحصل بعد ذلك، على الأقل فيما يتعلق بالعملية التحقيقية والوقت الذي يتوقع أن يختتم فيه التحقيق.

إذا لم يكن مستوى التعاون عاليًا، يجب أن يتم التأكيد على هذه النقطة وأن يتم إعطاء الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فرصة للرد.

المرحلة 11: لا تخبر أحدًا

يجب أن يطلب من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه دائمًا التعهد بعدم الحديث عما تمت مناقشته خلال المقابلة مع أي طرف آخر، وذلك حتى اختتام التحقيق. يجب توضيح أن هذا لأجل حماية نزاهة التحقيق وبأنه أيضًا يصب في مصلحة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه (رغم أنه قد لا يوافق على هذا الرأي بالضرورة). لا يوجد الكثر الذي يمكن فعله لفرض تطبيق هذا ولكن، في حالة العلم بأن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه قد خالف هذا التعهد، فإن هذا قد يؤثر على أي تقييم لمصداقيته.

المرحلة 12: اتصل بنا في حال ظهور أي مستجدات

قدم معلومات الاتصال الخاصة بك، وبالشخص البديل الذي يمكن الاتصال به في حال عدم تواجدك، إلى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. اطلب منهم أن يتصل بك مباشرة إذا تذكر أي شيء آخر حول القضية موضع التحقيق، أو إذا سألهم أي شخص متورط بالقضية عن المقابلة أو إذا ظهر أي شيء آخر قد يكون ذا صلة.

3. بعد المقابلة

مجرد إطفاء المحاور لمسجل الصوت الرقمي أو توقفه عن كتابة الإفادة أو إغلاقه لدفتر الملحوظات لا يعني بأن المقابلة قد انتهت. قد يقلل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه حينها من حِيطته أو يشعر بالارتياح، وقد يقول عندها شيئًا جديدًا ومهمًا.

دع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يتكلم. انتظر حتى ينتهي من التكلم قبل أن تسأل أية أسئلة. قل شكرًا لك وصرح بأنه من المهم تسجيل ما قيل للتو. يمكن أن يعاد البدء بالمقابلة عندها ولكنها يجب أن تغطي هذه المعلومات الجديدة فقط.

المعلومات المقدمة "خارج التسجيل"

في بعض الأحيان، يقدم الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه معلومات قبل المقابلة، أو خلالها، أو كما في كثير من الأحيان، عند ختام المقابلة، بشرط أن تكون "خارج التسجيل". بشكل عام، لا شيء "خارج التسجيل" في التحقيقات، رغم أنه قد يكون من المتفق عليه بأنه لن يتم تسجيله في مكانه وموعده.

لا يريد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه عادة أن يتم ربط المعلومات به. يعرف المحقق حدود ما يمكن الوعد به بخصوص السرية ويجب أن يخبرالشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بتلك المعلومات. يجب ألا يعد بشيء لا يمكن ضمان الالتزام به. تمت مناقشة هذا الأمر، خاصة عندما ترتبط "بالمبلغين عن المخالفات"، في الفصل 17.

تقييم قيمة الأدلة المقدمة

بمجرد انتهاء المقابلة – وبينما ما تزال المعلومات حية في ذهنه – يجب أن يقوم المحقق بتقييم المعلومات التي تم جمعها، ويفضل أن يكون ذلك مع الزميل الذي أجرى المقابلة معه، بالإضافة إلى أي أشخاص آخرين مشاركين في التحقيق.

تشمل بعض الأسئلة التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

- كيف يؤثر ما يقوله الشاهد على الاستراتيجية العامة للتحقيق؟
- هل كشفت المقابلة عن مسارات جديدة للتحقيق؟
- هل تم تحديد أدلة أخرى أو شهود محتملين آخرين؟
- ما هي المتابعة اللازمة؟
- ما هو الأثر الذي سيتركه على الجداول الزمنية المعدة في خطة التحقيق؟
- كيف سيتم تبليغ الزملاء الآخرين المشاركون في التحقيق؟
- هل يجب تدوين المقابلة (إذا كانت مسجلة بالصوت رقميا) أم أن عمل ملخص سيفي بالأمر؟

إجراء مقابلات لاحقة

ليس من الخطأ إجراء مقابلة ثانية أو، إذا كان ذلك ضروريا، مقابلة ثالثة ورابعة مع الشاهد في حال ظهور معلومات جديدة أو إذا كان مطلوبًا منه إيضاحًا.

من ناحية أخرى، يجب توخي الحرص تجاه أخذ عدد كبير من الإفادات مما قد يقوض من مصداقية الشاهد. يجب تجنب المرور على القضايا التي تمت معالجتها بشكل تام سابقًا. عادة، لا توجد حاجة لتغطية الحدث كله مجددًا في مقابلة لاحقة. يجب أن يتم البحث عوضًا عن ذلك في المجالات المعينة التي لم تستكشف بشكل تام في المقابلة الأولى أو في أية معلومات لاحقة ظهرت بعد المقابلة السابقة.

المقابلات المتتالية

إذا تم تنظيم مقابلات متتالية، خذ استراحة بين المقابلات لإعادة الترتيب من جديد. فكر مليًا بالمعلومات التي ظهرت وادرس ما إذا كان يجب أن يضمّن هذا في المقابلات القادمة.

رعاية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه

من اللازم أن تأخذ مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية خطوات عملية لدعم رعاية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. يمكن أن يكون سرد بعض الأشخاص لروايتهم مروعًا جدا بالنسبة إليهم. وكما تمت مناقشته في الفصل ١٠ حول مقابلة الشهود الضعفاء، يجب أن يتوقع المحققون حاجات الشهود المختلفين وأن يقوموا بالترتيبات اللازمة لدعمهم قبل المقابلة، وخلالها وبعدها، وذلك لأقصى حد ممكن.

رعاية المحقق

بالإضافة إلى سلامتهم الجسدية، من المهم أن يعتني المحققون بعافيتهم العاطفية. يمكن أن يؤثر إجراء المقابلات على المحققين وسيؤثر عليهم، خاصة عند إجرائهم للمقابلات مع الأشخاص الضعفاء. سيستمعون إلى قصص مؤلمة عاطفيًا من أشخاص يحتاجون إلى المساعدة على الأرجح، وعادة ما تكون الحاجة إلى هذه المساعدة فورية. مهما حاولوا بجد، مهما كانوا ملتزمين بالأمر، مهما اهتموا، فقد يكون من المستحيل ببساطة على المحققين أن يحدثوا أي فرق معتبر بشكل فوري. يمكن أن يترك ذلك الواقع أثرا سلبيًا ضخمًا على المحقق.

المشرفون على التحقيق لديهم دور مهم عليهم أن يمارسوه من خلال مراقبة رعاية محققيهم وتوفير إرشاد ودعم عمليين لهم، عندما يكون ذلك مناسبًا.

صورة للأمم المتحدة بواسطة مارتن بيريت.

نقاط أساسية: الفصل 15

- كقاعدة عامة، كل مقابلة لها 12 مرحلة منفصلة:
  1. المقدمة من قبل المحاور الأساسي
  2. تبيان الخلفية
  3. السؤال الافتتاحي
  4. طرح الأسئلة المحددة
  5. أسئلة إيضاحية من قبل المحاور الثاني
  6. ملخص موجز
  7. هل هناك شخص آخر يجب أن يتم إجراء مقابلة معه؟
  8. هل توجد أي أدلة اخرى ذات صلة يجب أن يتم الحصول عليها؟
  9. هل هناك أي شيء آخر تم إغفاله أو أي شيء يريد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه إضافته؟
  10. شكرا لك وماذا سيحصل بعدها
  11. لا تناقش هذا الأمر مع شخص آخر
  12. تواصل معنا في حال ظهور أي مستجدات
- لا تنتهي المقابلة دائمًا عندما تختتم بشكل رسمي. قد تقدم أدلة إضافية "خارج التسجيل". قد تبرز الحاجة للقيام بمقابلة ملحقة.
- يجب الاهتمام بدعم رعاية الأشخاص الذين يتم إجراء المقابلة معهم والمحققين الذين يقومون بإجراء المقابلات.

الفصل 16:
تحسين مهارات المقابلة

الأسئلة الرئيسية

- **ما هي المهارات التي يحتاجها المحاور لتحسين تقنيته أو تقنيتها وتحقيق نتائج أفضل؟**

تهدف الاقتراحات المبينة في هذا الفصل إلى مساعدة المحققين لتحسين مهارات إجراء المقابلات لديهم ولتمكينهم من طرح أسئلة معينة في المراحل 4 و5 من عملية إجراء المقابلةَ.

1. لا تقاطع

تؤدي المقاطعة في أغلب الأحيان إلى إفساد سلاسة المقابلة في أغلب الأحيان. خلال إجراء المقابلة، قد يرغب أحد المحاورين في توجيه سؤال مهم. وعلى الرغم من ذلك، يجب عليه الانتظار حتى يتوقف الشخص عن الكلام قبل سؤاله.

لا تقاطع مطلقًا، ما لم يكن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يقوم بوضح بما يلي:

- يكرر نفسه
- ينحرف إلى موضوعات غير ذات صلة
- يراوغ أو يفسد الأدلة بشكل متعمد

2. لا تفترض

يجب على المحقِّقين ألا يفترضوا مطلقًا أنهم يعرفون ما سيقوله الشخص. إذا افترضوا ذلك، فمن المحتمل أن لا يستمعوا جيدًا إلى ما يقوله الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. يجب عليهم الاستعداد لأي شيء.

3. اسأل للتوضيح

إن الغرض من المقابلة هو الحصول على المعلومات وفهمها.

إذا قال الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه شيئًا لَيس واضحًا تمامًا، يجب على المحقق أَنْ يطلب التوضيح. يجب عليه أن لا يخشى قَول "أَنا آسف، أنا لا أَفهم".

يحب بعض المحققين الظهور بهيئة أنهم مدركون لكل القضايا قيد التحقيق. ي عتقدون بأنهم سيفقدون اعتبارهم إذا اعتقد الشاهد بأنهم لا يعرفون شيء أَو قد ينظر إليه كعاجز أَو أنه لم يقم بالبحث الكافي.

لا يجب على المحققين ألا يزعموا فهم ما لا يفهمونه. يجب عليهم أيضًا ألا يخافوا من الاعتراف بعدم فهم شيء ما. على سبيل المثال، قَد يكون هناك تعبير تقني أَو كيف تعمل سلسلة قيادة معينة. في العديد من الحالات، سيكون الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه مسرورً للتوضيح إذا سئل.

إذا تظاهر المحققون بالفهم، قَد يدرك الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بأنهم في الحقيقة لا يفهمون وسيفقد المحقق مصداقيته أو مصداقيتها. ومن الممكن أيضًا أن تتعرض المقابلةَ للخطر. على سبيل المثال، يمكن أن يقوم الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بتضليل المحقق بسهولة، إن هو/هي اختار القيام بذلك.

لا يمثل طلب التوضيح إشارة ضعف أو اعتراف بالفشل. فهي تقنية للمقابلَة الجيدة.

4. استعمل المخططات والصور والفيديو والوسائل المساعِدة الأخرى

الطلب من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه عمل مخطط يصور السمات الرئيسية للقضية التي تتم مناقشتها يمكن أن يكون ذلك مساعدًا بصورة كبيرة، خصوصًا عندما يتم التحقيق في حدث معين في مسرح حدث معين. في بعض الحالات، قد يكون هناك بالفعل مخطط أو مسرح حدث مهيأ والذي يمكّن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه من التعليق عليه. في الحالات الأخرى، قَد يحتاج هو إلى عمل واحدًا من البداية. يمكن أن تستعمل صور مسرح الحدث بنفس الأسلوب. يمكن أيضا مشاهدة الفيديو، إذا كان ملائمًا –على سبيل المثال، من مسرح حدث أو من أجهزة الإعلام –التي قَد تمكن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه من استعمالها كمرجع. كن حذرًا من تجدد الصدمة لدى الشاهد، إذا كانت الأوضاع ستؤدي إلى إمكانية حدوث ذلك.

5. شجع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه على وصف الأحداث بالتسلسل الزمني

إن إعادة سرد الأحداث وفقًا لتسلسل حدوثها يمكن أن يكون مساعدة عظيمة في فهم ما حدث. على أي حال، من المهم أن ندرك بأنه ليست كل الثقافات معتادة على وصف الأحداث بتسلسل زمني.

6. كشف المعلومات

يجب على المحققين الحذر الشديد بشأن إعطاء معلومات أكثر من اللازم في أسئلتهم عن غير قصد، يشمل ذلك المعلومات التي من المحتمل عدم معرفة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بها من قبل. قَد يكون الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه قادرًا على تعديل جوابه. الأكثر سوءًا، هو أنه قَد يتم كشف المصادر.

ما يتم كشفه أثناء المقابلة يبنى في أغلب الأحيان على رأي المحقق المحترف، إذا ذلك جزءًا من استراتيجية المقابلة العامة. أحياناً سيعطي المحقق الحقائق عن عمد، لكي يحث على رد صادق أو ليرى كيف ستكون ردة فعل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.

7. تابع السؤال الذي لم تتم الإجابة عنه

سيعمل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أحيانًا كل ما في وسعه لتجنب الإجابة عن سؤال. قَد يزعمون أنهم لا يفهمون أو قَد يحاولون الانحراف عن السؤال في أغلب الأحيان من خلال الرد بسؤال من عندهم. وقَد يدعون بأنهم "لا يستطيعون تذْكر" شيء ما، في حين أنه واضح بشكل موضوعي بأنهم يجب أن يكونوا قادرين على ذلك. ولَربما أيضًا يحاولون تفادي السؤال بمجمله: "كيف تتجرأ وتسألُني ذلك. أنا لَن أجيب على سؤال كهذا"

إذا كان من الواضح أن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لن يجيب على سؤال مباشر، لا تستسلم. كرر السؤال. اسأل إذا كان هو أوهي قد فهم السؤال. أعد صياغة السؤال، إذا لزم الأمر. قم بتقسيم السؤال إلى أجزاء. كما تقول وكالةَ تحسين الشرطة الوطنية في المملكة المتحدةَ في دليلها للمقابلة التحقيقية: "المحققون ليسوا حتماً ملزمين بقبول الجواب الأول الذي يقدم إليهم. الاستجواب لن يكون غير عادل لمجرد لمجرد الإصرار."[41]

إذا أصر الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه على أنه "لا يستطيع التذْكر"، ومن الواضح جدًا أنه يجب أن يكون قادرًا على التذْكر، قم بعرض الحقائق له، كما في هذا المثال:

> تصرح بأنك لا تستطيع التذْكر ما إذا كنت على مقربة عندما جرح السجين. تقول بأنك لا تتذكر أي هجوم. لدينا شهادة من ستة شهود مستقلين حلفوا اليمين يقولون بأنك كنت تنظر إليه مباشرة حين ضربوإلى جانب ذلك فإن فيلم كاميرا المراقبة يظهر وبوضوح بأنك كنت موجوّاً عند حدوث ذلك، بالإضافة إلى أنك أخبرت أسرة السجين في بريد صوتي بأنك كنت هناك. رجاءً، هل تشرح لي ذلك؟

41 استراتيجية المقابلة التحقيقية الوطنية: وثيقة تعليمات؛ 2009: ص 8: متواجدة على: www.acpo.police.uk/documents/crime/2009/200901CRINSI01.pdf.

إذا استمرت المراوغةَ، يجب أَن يطْلب من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه توضيحًا لسبب رفضه الإجابة على السؤال. قَد يكون ضروريًا لإعلام الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بأن مصداقيته أو مصداقيتها سوف تكون إحدى الأشياء التي سيتم أخذها بعين الاعتبار عند تقييم كل الدلائل في خاتمة التحقيق. إذا لم تنجح هذه الطريقة، يجب أَن يكون التوضيح- في السجل - بأن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه رفض الإجابة على السؤال.

8. لاحظ التعميمات والإشاعات

قد يقدم الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه دليلاً مبنيًا على شائعة.[42] لا يجب التقليل من شأنه أو إهماله. فقَد يكشف منطقة جديدة نافعة من التحقيق.

استعمال التعميم ممارسة عادية للعديد من المنظمات. على سبيل المثال، "نحن لا نمارس التييز مطلقًا"، أو "تحترم حقوق الإنسان" أو "نحن لن نفعل أي شيء مثل ذلك". من المهم السؤال عن أي دليل فعلي لدعم مثل هذه الإفادات.

9. قدِّم المواد والمعروضات أثناء سير المقابلة

كما ذكر سابقًا، من الممكن أن يكون مفيدًا أثناء إجراء المقابلة أن يتم إظهار شيء للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، كصورة أو وثيقة أو عرض شريط فيديو. في مثل هذه الحالات، من المهم التَّأكد أَن يكون قد تم تسجيل ما تم عرضه وأنه محدد بأكبر دقة معقولة في الإفادة المكتوبة (أو موصوفة في الشريط، في حال التسجيل الرقمي للمقابلة).

10. استعمل لغة مشتركة

أثناء طرح الأسئلة، يجب على المحاور أَن يحاول عكس نوعية اللغة والتعبيرات المستعملة من قبل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. . على سبيل المثال، عند مقَابلة شخص ذو تعليم محدود، يجب على المحقق أَن يستعمل لغَة واضحةً بسيطةً. يجب التحدث مع الناس بطريقة محترمة وبكلمات يمكنهم فهمها

11. حدِّد المساهمة من قبل الآخرين

توجد منطقة موحدة إلى حد ما في عمليات الاستجواب تتمثل في استكشاف ما إذا كان الشاهد قد حصل على المعلومات الخاصة بموضوع التحقيق من أي مصدر آخر، خصوصًا إذا كان هناك سببًا للشك بأن التواطؤ قَد يكون قضية. . قد يكون من المفيد تحديد ما إذا كان هناك ضغط من قبل أي شخص على الشاهد فيما يتعلق بالمقابلة، متضمنًا مساحات يجب تغطيتها ومساحات يجب تجنبها

12. اسأل أسئلة صعبة

من الممكن أَن يكون صعبًا جدًا - وحتى مفجعًا- طرح أسئلة حول مواضيع حساسة وشخصية جدًا لكن المحقق لا يقوم بعمله إذا تم تجنب مثل هذه المناطق. بالطبع، إن الممارسة الجيدة تقتضي أن تكون حساساً وأَن تسهل العمليةَ بقدر الإمكان. ومع ذلك، فإن كل الدلائل مطلوبة لكي يتم اتخاذ قرار مبني على معرفة حول ما يتوجب فعله لاحقًا، ويشمل ذلك تقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة أَو معالَجة الخطأ النظامي.

اسأل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه حول تاريخه السابق إذا كان ذلك له علاقة بالموضوع، يشمل ذلك السجلات الإجرامية أَو الحوادث أَو الادعاءات السابقة والمماثلة. أحيانًا تكون مضطرًا لتوجيه الأسئلة الصعبة.

يجب إعطاء الفرصة للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه للرد على أي ادعاء. قَد لا يكون هذا مريحًا للمحقق، وخصوصًا بعد نجاحه في تأسيس علاقة مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، ولكن العمل لا يكتمل إذا لم يتم طرح الأسئلة الصعبة.

42 السماع هو شيء سمعه الشخص من طرف آخر ولمنه لا يعلم إذا كان ذلك صحيحاً أم لا.

13. تجنب الأسئلة الإيحائية

الأسئلة الإيحائية هي التي توحي بالجواب. مثال لسؤال إيحائي:

> الضابط، أنا أتخيل بأنك أطلقت النار على المشتبه به لأن الزقاق كان مظلمًا ومن المحتمل أنك لم تستطع أن ترى بأن البالون في يد الرجل ليس سلاحًا ناريًا ومن المؤكد أنك شعرت بأن حياتك كانت في خطر، كأي شخص في تلك الظروف، ولذا أطلقت النار عليه، وهذا تمامًا ما كنت قد تدربت عليه، أليس ذلك صحيحًا ؟

يجب على المحققين أن يتجنبوا استعمال الأسئلة الإيحائية. ومع ذلك، قد تكون تلك الأسئلة مفيدة عندما تكون هناك حاجة للضغط على أحدهم بالنسبة لواقعة محددة في حال كان مراوغًا. إذا كان الأمر كذلك، تأكد من تضمين واقعة واحدة في كل سؤال. اطلب جوابًا لذلك السؤال قبل الانتقال إلى السؤال التالي.

ربما يكون هناك أيضًا ظروفًا حيث يكون السؤال الإيحائي مشجعًا للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لكي يكون أكثر تعاونًا، خصوصًا إذا كان من المحتمل أن يبقى صامتًا أو غير متعاون ما لم يتم تكوين علاقة. قد يكون هناك نتائج جيدة لصياغة الأسئلة بطريقة تبدي تعاطفًا مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. إنها طريقة تستخدم بانتظام وفعالية من قبل المحققين الماهرين.

14. اختبر أجوبة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه

يكون اختبار الأجوبة بقيام المحقق باختبار دقة إفادة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. قَد يتضمن وضع معلومات متضاربة للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه وطلب الشرح أو طلب المزيد من المعلومات عن مواضيع حيث يكون هناك سبب للاشتباه بأن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه مخادع.

إن مهمة المحقق هي أن يستكشف أي تضاربات في الأقوال. ومع ذلك، لا تستعمل أسلوبًا عدوانيًا أو اتهاميًا. ذلك قَد يؤدي إلى إظهار المحقّق كمتحيز أو عدائي.

من المهم ملاحظة بأنه حتى إذا كانت الإفادة الجديد متناقضة مع الإفادة الأقدم منها، لا يعني هذا بالضرورة بأن الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يكذب. سيكون هناك تفسير معقول في بعض الحالات. هكذا، إن وضع أي دليل متناقض أمام الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بطريقة مدروسة ومعقولة يعتبر ممارسة جيدة.

15. سجِّل وصف الإصابات

اطلب من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه وصف أي إصابات طبيعية جسدية تعرض لها فيما يتعلق القضية موضع التحقيق، وذلك بأكبر قدر ممكن من التفاصيل. خذ صورًا أو سجّل فيديو لتلك الإصابات.

16. سجِّل وصفًا للتأثير

إعتمادًا على القضية موضع التحقيق ودور الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فيها، يكون في أغلب الأحيان مفيدًا أن يُطلب من الشخص وصف تأثير ما حدث على حياته ، ومن المحتمل، التأثير الذي حصل على الآخرين. اترك الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يروي قصته. قد يكون هناك دليلاً قويًا، خصوصًا في تحقيقات حقوق الإنسان.

17. اطلب المشورة

لا يعتبر الرأي دليلاً دائمًا – ما لم يأت من قبل خبير حقيقي – لَكنه في العديد من الحالات يمكن أن يكون مفيدًا في صياغة النتائج والتوصيات. على سبيل المثال، اسأل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه عن اقتراحاته وتوصياته حول كيفية حل أو الرد على القضية النظامية التي يجري التحقيق فيها، إذا وافق على وجود قضية.

18. عامل الجميع بِاحترام

يجب معاملة كل شخص يتم إجراء مقابلة معه باحترام. بينما قَد يكون البعض بذيئًا أو هازئًا أو عدوانيا، يكون الرد بنفس الطريقة غير مهني ونادرًا ما يؤدي إلى نتيجة. كما أن هذا يعتبر غير لائق في إطار سياق حقوق الإنسان.

النقاط الأساسية: الفصل 16

- **المقَابلة مهارة مهمة ويجب أن يتم تطويرها في حال الرغبة في جمع واستخدام كافة الأدلة ذات الصلة للحصول على نتيجة فعالة. إن المفتاح هو تأسيس علاقة مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لكي يتشجع لتقديم المعلومات ذات صلة الصادقة.**
- **يتطلّب إنجاز ذلك فهمًا جيدًا للعلاقات بين الأشخاص، ويشمل:**
  - **السلوك**
  - **أن تكون مهيأ للاعتِراف عندما يكون الدليل غير واضح**
  - **إدراك عندما لا يتم تقديم إجابات للأسئلة أو يتم الإجابة عليها كرأي، بدلاً من الحقائق**
  - **تأطير الأسئلة بشكل ملائم يؤدي إلى استبعاد التحيز أَو الأجوبة المقترحة**
  - **الاستعداد لطرح الأسئلة الصعبة**
  - **التعامل مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بِاحترام، بغض النظر عن الظروف.**

الفصل 17:
مقابلة الأشخاص الذين يندرجون ضمن فئة خاصة

الأسئلة الرئيسية

كيف يجب أن يتعامل المحاور مع:

- **شهود العيان؟**
- **الشهود العدائيين؟**
- **أشخاص في مواقع السلطة؟**
- **المبلغين عن المخالفات والمخبرين الموثوقين؟**
- **الشهود الخبراء؟**

1. أدلة شهود العيان

في قضايا كثيرة، تكون أدلة شهود العيان هامة. إلا أنه من المعروف أنه لا يمكن التعويل عليها نظرًا لعدة عوامل، بما في ذلك كيفية معالجة وحفظ الدماغ للمعلومات وكيفية استدعاء تلك المعلومات.

استدعاء الأحداث المؤلمة، وهو شيء تتطلبه التحقيقات التي تجريها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، ويمكن أن يشكل تحديًا، خاصة عندما يكون قد مر وقت ما بين الحادث والمقابلة.

قامت إحدى المحاكم في المملكة المتحدة بتطوير مجموعة من الإرشادات – "ADVOKATE" – للمساعدة في تقدير قيمة أدلة شهود العيان بالنسبة لحادث معين.[43] تستحق هذه المعايير أخذها بعين الاعتبار مع تقدم التحقيق.

- **A مدة الوضع تحت الملاحظة. كم من الوقت بقي الشخص/الحادث تحت ملاحظة الشاهد؟**
- **D المسافة. كم كانت المسافة ما بين الشاهد والشخص/الحادث؟**
- **V وضوح الرؤية. كيف كان وضوح الرؤية حينها؟**
- **O العوائق. هل كانت هناك أي معوقات لرؤية الشاهد؟**
- **K معروف أو تمت رؤيته من قبل. هل الشاهد رأى الشخص من قبل أو كان يعرفه؟ إذا كان كذلك، فمتى وأين؟**
- **A أي سبب للتذكر. هل كان للشاهد أي سبب خاص دفعه لتذكر الشخص/الحادث؟ هل كان هناك أي شيء معين جعل الشخص/الحادث بارزا؟**
- **T الوقت المنصرم. . كم من الوقت قد مر منذ أن رأى الشاهد الشخص/الحادث؟**
- **E الخطأ أو تباينات مادية. . هل توجد أي أخطاء أو تباينات مادية في كل من رواية الشاهد الأولى ورواياته اللاحقة؟**

43 R v Turnbull (1976), 63 cr app R132; (1977) QB 224 (CA); WLR (1976) 3 WLR 445.

2. الشهود العدائيون

بشكل عام، الشهود العدائيون هم الذين قد يتأثرون سلبًا بنتائج التحقيق أو قد تؤثر سلبًا أصدقاء أو زملاء لهم. قد يكون هناك أيضًا أشخاصًا ببساطة لا يريدون التورط في التحقيق، وذلك رغم عدم وجود مصلحة مباشرة لديهم من النتيجة. لا يستمتع أحد عادة بأن يكون جزءًا من تحقيق ما. يكون أولئك الذين هم موضع التحقيق أقل إعجابا بالأمر حتى. قد لا يرغبون في إجراء المقابلة معهم. قد يفعلوا كل ما في وسعهم لتجنب إجراء مقابلة معهم. لا يكون لديهم أي خيارات أخرى سوى إجراء المقابلة، وقد يختارون فعل ما يستطيعونه لإرباك أو تضليل أو إلهاء أو تخويف المحققين أو التنمر منهم خلال إجراء التحقيق.

هناك أشياء يمكن القيام بها في مثل هذه المواقف.

أولاً، في حال تم القيام بجميع عمليات البحث الضرورية ، سيكون المحقق مستعدًا، ومطلعًا ومحترفًا. يجب أن يلتزم بمجالات الأسئلة المعيّنة، وأن يكون مثابرًا وأن يركز على المسائل الأساسية. يجب أن يقاوم كل محاولات التضليل، الإلهاء، أو المرواغة من قبل الشاهد.

ثانيا، يجب ألا يستجيب المحقق للاستفزازات من خلال مشاجرة الشاهد أو مناقشته، خاصة عندما يكون الأمر عن سبب إجراء التحقيق أو سبب إجراء المقابلة مع الشاهد.

إذا أصبح الشاهد غاضبًا أو ارتفع صوته، أو شكك بكفاءة المحقق أو نزاهته، فمن المرجح أن يكون المحقق عندها على الطريق الصحيح. من المرجح أن يحاول الشاهد إلهاء المحقق بتعابير ك "كيف تجرؤ أن تشكك في نزاهتي" أو "لن أشرّف ذلك السؤال بجواب". مجددًا، يعني هذا في كثير من الأحيان بأن المحقق يثير مسائل يفضل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه تجنبها.

3. مقابلة أشخاص في مواقع السلطة

تثير مقابلة أشخاص في مواقع السلطة عددا من التحديات الخاصة. أولى هذه التحديات هي أن مثل هؤلاء الأشخاص قد يرفضون أن إجراء المقابلة معهم من البداية. على أي حال، يجب ألا يحول ذلك دون أن يتم سؤالهم أو إجبارهم على الحضور إذا ما قررت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ممارسة صلاحياتها القانونية. تكون المسؤولية عندها على عاتق الشخص في شرح سبب اختياره للرفض.

يمكن أن تكون إدارة هذه العملية حساسة عند حدوث المقابلة، خاصة إذا كان للشخص الذي الذي يتم إجراء المقابلة معه نوع من التأثير الحقيقي أو المتصور الذي يمكن يؤثر على المحقق أو على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. الهدف هو أن نكون محترمين وليس احترام رغبات الآخرين. إنه توازن دقيق. يجب أن يقوم المحقق بعملية إعداد جيدة وألا يتجنب المسائل الأساسية. يجب أن يكون من المتوقع أن يحترم الشخص الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه العملية. يجب أن يدرج مستوى الانفتاح والتعاون لديه في عملية تقييم الأدلة والأهمية التي سيتم إعطائها لهذه الأدلة.

4. حماية المبلغين عن المخالفات والشهود

4.1. من هم المبلغون عن المخالفات؟

يعرّف "المبلغ عن المخالفات" عادة بأنه شخص يبلغ عن مخاوف بشأن الأفعال الخاطئة التي تحصل في منظمة أو هيئة. عادة ما يكون الشخص عضوًا في تلك المنظمة أو موظفًا لديها.

تشمل الأفعال الخاطئة المزعومة في كثير من الأحيان الفساد، سوء استخدام الأموال، مشاكل متعلقة بالسلامة والصحة أو انتهاكات لحقوق الإنسان. قد يقوم المبلغ عن المخالفات بتقديم شكوى بشأن سلوك أشخاص معينين في المنظمة أو بشأن السياسات والإجراءات في المنظمة.

ربما يكونوا قد، أو لم يستخدموا، آلية لتقديم الشكاوى أو المراجعة داخل المنظمة لمعالجة مخاوفهم.

4.2. لماذا هم مفيدون؟

يمكن أن يكون الأشخاص الذين لديهم معرفة "داخلية" مصدرًا قيمًا جدًا للمعلومات بالنسبة لمحققي حقوق الإنسان. إنهم يعرفون المنظمة، وكيفية عملها، وصنّاع القرار الأساسيين والإخفاقات التي يمكن أن تقع بها. يمكنهم مساعدة المحققين في الكشف عن الأدلة التي لم يكونوا مطلعين عليها أو إفساح المجال أمام سبل جديدة للتحقيق لم تكن في الاعتبار سابقًا.

4.3. التعامل مع المبلغين عن المخالفات

ستنعكس كيفية معاملة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية للمبلغين عن المخالفات على مصداقيتها. إذا تكونت سمعة عنها بأنها لا تتعامل معهم بشكل عادل، أو بأنها لا تفعل ما باستطاعتها لحمايتهم، فإن العاقبة الحتمية لذلك هي ضعف احتمال تقديم المبلغين الآخرين عن المخالفات الأخرى لأنفسهم.

انظر إلى الأشياء من منظور المبلغين عن المخالفات

يجب أن يحاول المحققون النظر إلى الموقف من منظور المبلغ عن المخالفات، تمامًا كما يفعلون مع أي شاهد آخر. ما الذي على المحك بالنسبة إليهم؟ لماذا يفعلون هذا؟ هل لديهم أجندات خاصة؟ ما الذي يخافون منه أو قد يكونوا خائفين منه؟ كيف يمكن أن يدار ذلك؟ كيف يستطيع المحقق أن يوازن حاجته لنيل ثقة المبلّغ عن المخالفات وذلك بالإضافة إلى إدارة توقعاته؟

السرية

يريد المبلغون عن المخالفات أن تبقى هوياتهم سرية. إنهم يريدون الحماية. كما أنهم يريدون السرية. للمحققين أيضًا واجب إخبار المبلغين عن المخالفات بأنه لا وجود للسرية التامة.

يجب أن يتم شرح هذه الحدود. على سبيل المثال، إذا أدت المعلومات التي قدمها المبلغ عن المخالفات إلى نوع معين من الإجراءات ضد شخص ما، فإن ذلك الشخص يمتلك الحق في العدالة الإجرائية وحق الرد الكامل كجزء من دفاعه. كما أنه يمتلك حق معرفة القضية التي يجب الرد عليها، بما في ذلك الأدلة التي قدمها المبلغ عن المخالفات.

من السهل جدًا على الآخرين أيضًا أن يحددوا مصدر المعلومات من الأسئلة التي يطرحها المحقق. كما تمت مناقشته سابقًا، يجب ألا يعطي المحققون المعلومات من خلال أسئلتهم المطروحة على شهود آخرين.[44]

ثقّف

يجب أن تعمل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مع المبلغين عن المخالفات على تحديد الكيفية الأمثل للتواصل بشكل آمن وسري. يجب على المحقق أيضا أن يخبر المبلغ عن المخالفات بشأن مخاطر الاتصال مع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية عند استخدام هاتفهم الخليوي أو بريدهم الإلكتروني الصادر عن المكتب، وباستخدام عرض المخابرة واستعادة المخابرة على الهواتف وما إلى ذلك.

قسّم

يجب ألا يعرف هوية المبلغ عن المخالفات أي شخص في مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لا يحتاج إلى معرفتها. يشمل ذلك المحققين الزملاء. كلما زاد عدد الأشخاص الذين يعرفون هوية المبلغ عن المخالفات، كلما زادت فرصة الكشف عن هويته، عن طريق السهو أو غيرها من الطرق.

لا تتعارض مع تحقيق آخر

يجب ألا يسبب المحققون أي أذى. يجب ألا يصبحوا، بدون مبرر معقول، متورطين بتحقيق تكون وكالة أخرى مسؤولة عنه. قد تكون للوكالات الأخرى، كالشرطة، الأولوية. إذا كان الأمر كذلك، يجب على المحقق، بينما يراقب ما يحصل، ألا يتدخل مباشرة في ذلك التحقيق إلا إذا كان هناك مبرر معقول لفعل ذلك.

غير أنه، وفي حالات معينة، قد يكون من المهم بالنسبة لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن تقوم بتحقيق ما أو أن تتابعه؛ على سبيل المثال، إذا ما كان ادعاء انتهاك حقوق الإنسان يرتبط بالوكالة التي تقوم بالتحقيق.

44 إلا إذا كان ذلك يتم فعله عمدا كوسيلة مقابلة.

يمكن أن تشكل التحقيقات المتوازية تحديًا، وأن تترافق معها مشاكل محتملة تشمل أحقية أي من الوكالتين لأي من الأدلة، ويشمل ذلك إتاحة الوصول إلى الشهود، والأدلة الوثائقية والمادية والإلكترونية.

الإنتقام والثأر

ندم الكثير من المبلغين عن المخالفات ممن كانت لديهم الجرأة على تقديم أنفسهم في النهاية على قرارهم. ففي حالات كثيرة، يعانون من الثأر والأعمال الإنتقامية نتيجة أفعالهم.

يمكن أن تكون الأعمال الإنتقامية واضحة وهمجية ضد الأشخاص الذين يقدمون أنفسهم، ويشمل ذلك حالات العنف الجسدي. كما يمكن أن يكون الانتقام ماكرًا، كإعطاء الشخص تقييمات سيئة بشأن الأداء في مكان العمل؛ توكيله بدور آخر أو تعيينه في مكتب آخر؛ إزالة التصريحات الأمنية الخاصة به؛ وتهميشه أو نبذه من قبل زملاءه؛ مضايقته أو ممارسة التمييز ضده؛ أو أي مزيج مما سبق.

لا تستطيع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية حماية المبلغ عن المخالفات من كل نوع من أنواع الأعمال الإنتقامية المختلفة. غير أنه يجب عليها أن تحقق في حالات الانتقام من المبلغين عن المخالفات كأولوية قصوى. لدى معظم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية تشريع يتضمن عقوبات على التدخل في التحقيق أو اضطهاد شخص شارك في التحقيق أو قدم مساهمة للتحقيق. يجب أن أن يتم تعريف كل الأطراف المعنية بذلك ويجب ألا تتردد مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في استخدام تلك العقوبات عندما يكون ذلك ضروريًا. يساعد هذا أيضا في تعزيز الثقة بمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لدى الآخرين الذين قد يقدمون أنفسهم كمبلغين عن المخالفات.

4.4. تشريعات حماية المبلغين عن المخالفات

لقد قدمت سلطات قضائية كثيرة حول العالم، بما في ذلك سلطات قضائية عديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشريعات مصممة لحماية المبلغين عن المخالفات من الأعمال الانتقامية. وهناك سلطات قضائية أخرى، ما تزال قوانين حماية المبلغين عن المخالفات لديها في مرحلة التطوير.

على سبيل المثال، لدى جمهورية كوريا تشريع قوي اللهجة حيث يستطيع المبلغ عن المخالفات طلب العلاجات لأي أعمال انتقامية. ويشمل ذلك التعويض على الخسارة الاقتصادية، بما في ذلك الرسوم القانونية وخسارة الأجور. ولدى اليابان تشريعات مشابه بشكل عام.

يمكن أن تبدو قوانين حماية المبلغين عن المخالفات مثيرة للإعجاب على الورق. إنها تحوي إجمالا تحريمًا للانتقام وعقوبات قوية لمن يثبت عليه ممارسة أعمال انتقامية، بما في ذلك العلاجات والتعويضات. إنها لا تسمح بأي نوع من التساهل، وفي بعض الحالات، قد تتضمن حوافزًا للمبلغين عن المخالفات لكي يقدموا أنفسهم. تنص بعض التشريعات أيضًا على عقوبات لعدم تقديم الشخص لنفسه.

غير أن مثل هذه التشريعات قد لا تكون فعالة، كما يراد لها في واقع الأمر. على سبيل المثال، في كندا، استلمت الوكالة التي تم إنشائها للتعامل مع الشكاوى المخالفات في الحكومة الفدرالية 288 شكوى ما بين عام 2007، عام تأسيسها، وعام 2010. تم التحقيق في خمسة منها فقط ولم يثبت في أي منها وجود مخالفات.

هناك أسلوب واحد يبدو أنه قد حقق نجاحًا جيدًا على نحو معقول هو إعطاء حافز مالي للمبلغين عن المخالفات. لدى جمهورية كوريا نظام تستطيع فيه مفوضية مكافحة الفساد والحقوق المدنية أن تعطي المبلغين عن المخالفات ما قد يصل إلى 2 مليون دولار أمريكي. يتضمن القانون الإندونيسي حكمًا بشأن منح "هدايا تقديرية" للمبلغين عن المخالفات الذين قدموا معلومات لأجل مكافحة الفساد. في الولايات المتحدة، تم دفع ملايين الدولارات لأفراد قدموا معلومات عن الفساد، التبذير وسوء الإدارة، خاصة فيما يتعلق بمشتريات الدولة. ينص التشريع على أن ذلك الشخص يمنح نسبة من الأموال التي يتم إنقاذها أو استردادها.

4.5. تقييم الأدلة المقدمة من المبلغ عن المخالفات

كما هو الحال مع أي أدلة أخرى، لا يقبل المحققون الجيدون مباشرة كل ما يقوله لهم المبلغون عن المخالفات. إنهم يبحثون عن الحقائق التي تدعم أو تناقض تلك الأدلة.

يجب أن يقيم المحققون مصداقية المبلغ عن المخالفات، كما يتم عمله مع أي شاهد آخر. يجب أن يسألوا أنفسهم بشأن ما إذا كان المبلغ عن المخالفات:

- لديه أجندة خاصة
- مخطئًا
- سيء النية
- كاذبًا.

قد يتطلب إثبات أي من هذه النقاط قدر كبير من التحقيق.

على الرغم من أنه يجب على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن تقوم ببذل الجهود اللازمة المعقولة، إلا إنها يجب أن لا تستنفد قدرًا كبيرًا من الوقت في التحقيق بأمر المشتكي. يجب أن يتم تكريس وقت كاف للتحقيق في الشكوى. تقييم سبب تقديم المشتكي لنفسه، ونوعية الأدلة التي يقدمها، جزء من تلك العملية ولكنها يجب ألاّ تكون محل التركيز.

في كثير من الأحيان، لا تكون القيمة الحقيقية للمبلغين عن المخالفات كامنة فيما يعرفونه بل في الوثائق أو غيرها من المواد التي يجلبونها معهم.

4.6. حماية الشهود

حماية الشهود هي مسألة تحتاج مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية إلى أخذها بعين الاعتبار. بعضها قد يرتبط بالأشخاص الذين يقدمون أدلة أساسية عن انتهاك خطير لحقوق الإنسان. حيث يكون هؤلاء الأشخاص عرضة للأعمال الإنتقامية، كما ورد في اقتراح قدمه مركز البحث القانوني الآسيوي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2010. ذكر التقرير أن:

> ... أحد أهم العوائق التي تحول دون رفع دعاوى في المحاكم في معظم الدول في آسيا بشأن قضايا انتهاكات حقوق الإنسان هو غياب آليات فعالة لحماية الشهود.

تقدم الوثيقة أمثلة من النيبال وإندونيسيا.[45]

كرّست بعض دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ برامج لحماية الشهود، وتشمل هذه الدول تايلاند وأستراليا ونيوزيلاندا. معظم هذه البرامج تديرها وكالات شرطة أو مكافحة فساد. رغم أن التركيز يكون بشكل عام على الجريمة والفساد، إلا أن البعض، كتايلاند، يذكر انتهاكات حقوق الإنسان في انتدابه.

قدم مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة دليلاً ممتازًا عن حماية الشهود.[46] على الرغم من أنه يركز على الجريمة المنظمة، إلا أن الدليل يشير إلى حماية الشهود وقضايا حقوق الإنسان. على سبيل المثال، يغطي الدليل مسألة حماية الشهود فيما يتعلق بالإتجار بالبشر بنوع من التفصيل. هناك مبادئ عديدة موضحة في الدليل، وملخصة أدناه، قابلة للتطبيق على حماية الشهود في تحقيقات حقوق الإنسان.

45 متوفر على: www.alrc.net/doc/mainfile.php/hrc15/627/?print=yes.

46 ممارسات جيدة لأجل حماية الشهود في الإجراءات الجنائية المرتبطة بالجريمة المنظمة; 2008; ; متوفر على: www.unodc.org/documents/organized-crime/Witness-protection-manual-Feb08.pdf.

دليل عن حماية الشهود

هدف البرنامج هو حماية الشهود الذين لديهم أدلة قيمة

الأدلة التي يستطيع الشاهد تقديمها يجب أن تكون هامة جدًا بالنسبة لما يتم التحقيق فيه.

يجب أن يكون هناك تهديد حقيقي للشاهد أو عائلته

يجب أن يكون هناك تهديد حقيقي لرفاهة الشاهد. كما يجب أن يكون هناك خطر حقيقي لدرجة أنه إذا لم يتم توفير حماية له، لن تكون تلك الأدلة متوفرة. بعبارة أخرى، من المرجح جدًا أن يتم تهديد الشاهد، تخويفه أو التضييق عليه بطرق أخرى، مع إمكانية حصول عواقب خطيرة جدًا، كتعرض الشاهد للقتل.

يجب توفير الموارد الكافية لبرامج حماية الشاهد

حماية الشهود ليست رخيصة. إنها تكلف المال. ويجب تطبيق الآليات لتحقيق أهداف البرنامج. يعني ذلك أنه يجب توفير العدد الكاف من الأشخاص ذوي المهارات والخبرة المناسبة لتنسيق البرنامج وأن يكون هناك تمويل كافٍ لجعل البرنامج موثوقًا.

توجد مستويات مختلفة من الحماية

المستويات المختلفة من التهديد تتطلب مستويات مختلفة من الحماية.

لا يتعين إعطاء هوية جديدة لكل من هو في برنامج حماية الشهود وأن يتم نقله إلى بلد آخر. قد يتم توفير الحماية لشاهد بتغيير عنوانه أو رقم هاتفه؛ السماح له بإعطاء الأدلة من خلال رابط فيديو، من وراء شاشة أو من خلال تمويه الصوت أو الوجه؛ أو عدم الكشف عن هوية الشاهد في الوثائق التي يتم تقديمها للأطراف الأخرى.

توجد أنواع مختلفة من الشهود الذين يريدون أو يحتاجون الحماية

الشاهد الذي يريد أو يحتاج إلى الحماية قد يكون ضحية، متعاونًا، مشتبهًا به أو معترفًا به كمجرم. سيكون الأسلوب مختلفًا لكل منهم.

يجب أن تكون حماية الشهود محصّنة بالقانون، السياسة أو الدستور

لدى دول عديدة قوانين أو سياسات لحماية الشهود، بما في ذلك جنوب أفريقيا وأستراليا ومقاطعة هونغ كونغ ذات الإدارة الخاصة. كما أن حماية الشهود منصوص عليها في دستور كولومبيا لعام 1991.

كل شخص مشارك لديه التزامات

يجب أن يبذل الشاهد مجهودًا لكي يعمل مع أولئك الذين ينسّقون برنامج حماية الشهود. ويجب عليه ألا يفعل أي شيء يعرض البرنامج للخطر.

5. الشهود الخبراء

الشهود الخبراء هم أشخاص لديهم خبرة علمية، تقنية، أكاديمية أو أي خبرات أخرى متخصصة في مجال معين، كالطب الشرعي الشرعية، تحليل بقع الدم، العمال المهاجرون، جرائم الكراهية، جرائم الحرب وما إلى ذلك. يمكن أن يزودوا مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بمعرفة داخلية قيمة جدًا بشأن تاريخ وثقافة مجموعات متنوعة، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية أو الوطنية.

يمكن أن يساعد الخبراء أيضا المحققين في التحضير للمقابلات مع أشخاص ضعفاء، كالشهود الأطفال، من خلال تثقيفهم، صياغة الأسئلة أو إعطاء النصائح الاستراتيجية. ويمكن أن يحْضر الخبير المقابلة أيضًا، كمشارك فاعل أو كمستشار.

كن حذرا جدًا عند اختيار الخبراء. يجب أن يكونوا محايدين بشكل تام. دقق في أوراق اعتمادهم وشهاداتهم قبل أن توظفهم وقم بعمل فحص دقيق لخلفياتهم. قيّم مصداقيتهم واستقامتهم. قابلهم بدقة لكي تتأكد بأن ما سيقولونه عن موضوع أو مسألة معطاة سيكون معلومًا ومفهومًا.

النقاط الأساسية: الفصل 17

- **لن تجد شاهدين متطابقين. بعض الشهود بحاجة إلى معاملة خاصة.**
- **بعض الشهود مروا بمواقف مؤلمة. يجب أن يكون العمل بعناية حتى لا نتسبب في ألمهم مرة أخرى.**
- **يمكن أن يكون المبلغون عن المخالفات مصدرًا قيما. يجب على المحققين أن يخططوا للطريقة الأمثل لمساعدة الأشخاص الذين يطلبون الحماية ومعرفة لأي درجة يمكن الإبقاء على سرية أدلتهم.**
- **لا تصدق كل شيء يقوله شاهد خبير. اختبر، استعلم، وقيّم موضوعيته وسعة إطلاعه في الواقع.**

الفصل 18:
تسجيل المقابلات

الأسئلة الأساسية

- **ما هي التقنيات المختلفة المتاحة لتسجيل المقابلات؟**
- **ما هي مزايا وعيوب كل منها؟**

1. مقدمة

يمكن أن تسجيل المقابلات رقميًا، وذلك باستعمال مسجلات الفيديو أو الصوت. يعتبر القيام بالطريقتين سهل إلى حد كبير في العديد من البيئات، وخصوصًا مع التقنيات المتوفرة اليوم. ويعتبر مسجل الصوت الرقمي (DVR) رخيصًا نسبيا كما أن معظم الهواتف الذكية تستطيع تسجيل كل من الفيديو والصوت.

بشكل عام، يعتبر تسجيل المقابلات بالفيديو أفضل طريقة لتسجيل المقابلات، حيث إنه يوفر السجل الأشمل لما حدث فعلاً أثناء المقابلة. إنه لا يسجل فقط ما قيل من قبل من ومتى، بل أيضًا كل التحركات المادية لكل شخص حاضر.

تكمن العيوب في أن تسجيل الفيديو ليست عملية دائمًا، وبأن الأجهزة الاحترافية النوعية قد تكون مجهدة ومعقدة وقد يتطلب ذلك أحيانًا الاستعانة بمصور، بالإضافة الى المحققين. يمكن أن يفرض هذا تحديات، خصوصًا في حقل الممارسة. ومع ذلك، يستطيع المحققون أن يسجلوا المقابلات إذا كانت لديهم هواتف ذكية، غير أن سعة ذاكرة الهاتف وبطاريته قد تجعل التسجيلات مقتصرة على المقابلات القصيرة نسبيا.

2. التسجيل الصوتي الرقمي

ينطوي تسجيل الصوت رقميًا على إستعمال مسجل صوت رقمي صغيرة. ويتم حفظ المقابلة على رقاقة في المسجل ويمكن تحميلها على قرص صلب للتخزين الدائم.

أصبح استخدام التسجيل الرقمي للصوت الممارسة النموذجية لتسجيل المقابلات لدى العديد من وكالات التحقيق حول العالم. فهو سهل الإستخدام، رخيص إلى حد معقول، وهو ليس معقدًا كما أنه يمكن أن يستخدم في أي وقت وفي أي مكان.

2.1. المزايا

هناك أربع مزايا لتسجيل المقابلات رقميا:

- الدقة
- الإنتاجية
- النوعية
- التأثير

الدقة

يعد امتلاك سجل دقيق للمقابلة أمرًا بالغ الأهمية. يجعل تسجيل المقابلة بالصوت رقميًا احتمال مواجهة المحقق للتحديات التي ذكرت أقل بكثير من تلك التي تكون عند الإعتماد على سجل كتابي للمقابلة.

سيبين التسجيل الصوتي الرقمي للمقابلة:

- من قال ماذا، ومتى وبأي طريقة
- اللهجة والسرعة العامة للمقابلة
- ما يقال على إنفراد، أسلوب التعبير، التركيز، التردد، الوقفات، والمقاطعات
- الفترة الزمنية التي استغرقتها المقابلة، في الزمن الحقيقي.

لا تظهر الإفادة المكتوبة أي شيء من هذا القبيل. وفي أغلب الأحيان يقوم المحققون بإعادة صياغة أو شرح ما يقوله الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. حتى بعد توقيع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه على الإفادة الكتابية، تكون هناك عادة فرص للتفنيد فيما بعد على شيء قد لا يعجب المقابل. وحتى إذا وقع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه الإفادة الكتابية، فإنه قد يدّعي فيما بعد بأن الإفادة لم تكن تحوي بالضبط ما قاله هو أو ما قصده، أو بأن المحقق قد أخفق في تضمين معلومات مهمة أو أهمل السياق العام لما قاله. وقد ينتهي الأمر بأن يصبح كلام المحقق بمقابل كلام الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.

عدم تسجيل المقابلة رقميّا يمكن أن يجعل المحقق في موقف ضعيف. ولذلك فإن تسجيل المقابلة رقميّا يحمي المحقق.

الإنتاجية

يعتبر التسجيل الصوتي الرقمي DVR طريقة فعالة وغير مكلفة لتسجيل المقابلات. يستطيع المحققون إجراء مقابلات أكثر بكثير عمومًا في الفترة المحددة في حال التسجيل الرقمي للمقابلات بدلا من كتابتها.

يتطلب إعداد الإفادة كتابيًا وقتًا أكثر بكثير من تسجيل المقابلة رقميًا. فيجب على المحققين ألا يركزوا فقط على الأسئلة والأجوبة، بل يجب عليهم أيضا تسجيل كل ما يقال، وفي أغلب الأحيان بتفصيل دقيق. ويمكن أن تكون هذه عملية بطيئة ومملة.

النوعية

يعمل تسجيل المقابلة رقميًا بالصوت على تمكين المحققين من التركيز على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، وذلك بدلا من الاعتمام بكتابة كل ما يقال بدقة. يعمل ذلك على تحسين نوعية المقابلة، وخصوصًا في حالة وجود محقق واحد فقط.

من الأمثل أن يكون هناك إيقاع ثابت للسؤال والإجابة ما بين الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه والمحقق، وذلك بسرعة محادثة طبيعية. كتابة الأفكار سيعرقل ذلك الإيقاع وستكون سرعة المقابلة مرتبطة بسرعة المحقق في الكتابة. وهذا لا يؤدي إلى مقابلة من نوعية جيدة. ستكون المحصّلة النهائية أقل تفصيلاً بكثير من إفادة مسجّلة بالصوت رقميًا.

التأثير

كثيرا ما تستخدم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الإقناع الأخلاقي لإقناع أصحاب المصالح بقوة توصياتهم. لا يملك أغلبها القوة لطلب أي شيء من أي أحد.[47] ولكنهم يستطيعون أن يقنعوا ويؤثروا ويدافعوا بطريقة فعالة جدًا في كثير من الأحيان.

كما تمت مناقشته في الفصل حول كتابة التقرير، فإن إعطاء المسألة وجهًا إنسانيًا يمكن أن يكون طريقة فعالة جدًا لممارسة الإقناع الأخلاقي. يجب أن تعرض مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الأسباب وراء توصياتها وأن تقنع أولئك المسؤولين عن تطبيقها بسبب وجوب قيامهم بذلك. يعد إظهار كيفية تأثير انتهاكات حقوق الإنسان على حياتهم، بأكبر قدر ممكن من النزاهة والوضوح، طريقة فعالة جدًا لفعل ذلك.

يمكن أن تظهر الاقتباسات المباشرة من المقابلات المسجلة "الوجه الإنساني" للتحقيق. يكون وصف الأشخاص لما حدث معهم بكلماتهم الخاصة أكثر تأثيرًا في أغلب الأحيان من أي خلاصة أو إعادة صياغة لتلك الكلمات.

47 استثناء لذلك هي مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في الهند التي تستطيع إصدار أوامر ملزمة تطلب فيها من سلطاتِ تنفيذ القانون دفع التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

تأثير القصص الشخصية

في أوائل الـ2000، تم إجراء تحقيق حول الاضطرابات النفسية فيما بعد الصدمة (PTSD) لدى القوات المسلحة الكندية (CF) من قبل أمين المظالم العسكري. تبين أن الجنود الذين يظهر عليهم أي نوع من أنواع أمراض الضغط النفسي يطلق عليهم "مضيعي الوقت " و"الضعفاء". ويتم نبذهم، يوصمون بالعار، ويتم مضايقتهم وإذلالهم من قبل الكثير من رفاقهم والمشرفين عليهم. وقد تمّ طردهم من الجيش بأسرع وقت ممكن.

ومن المفارقات، كان أكثر أولئك الأشخاص جنودًا جيدين جدًا تعرضوا لأشياء مروعة أثناء قيامهم بمهمات صنع السلام وحفظه في كافة أنحاء العالم. في بعض الحالات، أمروا بألا يتدخلوا بسبب تفويضهم المحدود جدا، حتى حين مشاهدتهم للأعمال الوحشية التي تحدث أمام أعينهم. ولذلك كان التأثير النفسي عليهم حادًا للغاية.

على الرغم من ذلك، كانت الثقافة داخل القوات المسلحة الكندية تعتبر بأن الإصابات غير المرئية هي علامة ضعف. وكنتيجة لذلك، فإن الجنود الذين بدأوا بالشعور بأعراض الاضرابات النفسية عقب الصدمة رفضوا طلب المساعدة، مما جعل الأمور أسوأ.

كان أحد الذين تمت مقابلتهم لأجل التحقيق هو ضابط صف كبير من الفوج المجوقل، الذي كان معروفًا بأنه الوحدة الأشد قسوة في الجيش. كان قد خدم في الصومال والبوسنة وفي مناطق نزاع أخرى، وعمل بشكل رئيسي كجزء من عمليات انتشار قوات الأمم المتحدة. الجيش كان حياته، كما قال. كان قاسيا جدا -على نفسه وعلى أولئك الذين هم تحت إمرته - وكان يتباهى بذلك. إذا ظهر على أي من رجاله أية علامة للضعف العقلي، كان يفعل كل ما بإستطاعته لإبعادهم عن وحدته - والجيش - بأسرع ما يمكن، وباستعمال كل أداة تحت تصرفه.

غير أنه وخلال فترة معينة من الزمن، بدأت عوارض اضطراب الضغط النفسي عقب الصدمة بالظهور عليه، الأمر الذي رفض الاعتراف به. رغم أن العوارض لديه اتجهت نحو الأسوأ، إلا أنه لم يطلب المساعدة لأنه كان يعرف بأن ذلك سيعني على الأرجح نهاية حياته المهنية.

غير أن الأمور تبدلت له، في يوم ما. هكذا وصف، بكلماته الخاصة، كيف حدث ذلك:

> السبب الذي جعلني أذهب وأطلب المساعدة في الأصل هو أني عدت من العمل وجلست على الدرج. كنت قد تعرضت للكثير من هذه النوبات. لم أكن أعلم ما كان يحدث. فجلست هناك وبدأت بالبكاء. أتت ابنتي الصغيرة إليّ، وضعت ذراعيها حولي وقالت، "أبي، سيكون كل شيء على ما يرام". نظرت إليها هناك ومن بعدها قلت لنفسي، "أنا لا أهتم. لا يعني لي الجيش أي شيء. سأحصل على المساعدة. لأنها تحتاج أبا".

أخذ هذا النص المقتطف مباشرة من النسخة المكتوبة لإفادته المسجلة بالصوت رقميًا. لا يوجد طريقة أكثر تأثيرًا من كلماته التي كانت لتفقد تأثيرها لو أعيد تلخيصها.

ملاحظات المحقق

يمكن للمحقق أن يستعمل مسجلات الصوت الرقمية DVRs لتسجيل ملاحظاته، خصوصًا في الميدان. قد لا يكون هناك وقت أو فرصة لتدوين ملاحظات شاملة، ولكن فرصة التكلم في مسجل الصوت الرقمي ستكون متاحة عادة.

2.2. الموافقات

يجب أن يطلب المحقق الموافقة المستنيرة المسبقة من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه قبل تسجيل الإفادة رقميًا. تتضمن الموافقة المستنيرة إعلام الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بغرض التسجيل وبمن ستكون لديه صلاحية الوصول الى التسجيل أو النسخة المكتوبة عن التسجيل.

كما ورد سابقًا، يشكل التسجيل بدون موافقة جريمة جنائية لدى بعض السلطات القضائية. قد يكون تسجيل المقابلة سرًا أمرًا قانونيًا مقبولاً لدى بعض السلطات القضائية ولكنه أمر مشكوك فيه من الناحية الأخلاقية. قد يكون ذلك مناسبًا في ظروف نادرة للغاية، إلا أنه يحتاج إلى مبرر قضائي قوي جدًا للقيام بذلك. يجب طلب الاستشارة القانونية مقدّما. ويجب أن يتم أخذ العواقب الأخلاقية بعين الاعتبار، ويشمل ذلك أي تأثير محتمل على سمعة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية والمحقق.

إرشادات الاستخدام

- **احصل على الموافقة قبل بداية المقابلة بقليل اطلب من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه توقيع استمارة يوافق فيها على استخدام مسجل الصوت الرقمي, بالإضافة إلى تدوين موافقته على الشريط خلال مرحلة التقديم من المقابلة.**
- **اختبر. تأكد من أن مسجل الصوت الرقمي يعمل قبل بدء المقابلة بقليل ولتكن معك بطاريات بديلة متوفرة.**
- **مرئي. تأكد من وجود مسجل الصوت الرقمي في مجال رؤية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.**
- **أعلِم الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه عندما يبدأ تسجيل المقابلة، وذلك عند النقطة التي يتم فيها تشغيل مسجل الصوت الرقمي.**
- **قدِّم الحاضرين وماذا يفعلون، الهدف من المقابلة، المكان الذي تحصل فيه، والتاريخ والوقت وأي معلومات أخرى ذات صلة، كأي أمور ترتبط بالسرية.**
- **تأكد من معرفة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بأن المقابلة يتم تسجيلها بالصوت رقميًا وبأنه قد سمح بذلك.**
- **تكلم ببطء ووضوح.**
- **صف أي حركات جسدية تتم مناقشتها خلال المقابلة، لكي تكون الصورة واضحة لأي أحد يستمع إلى التسجيل أو يقرأ النسخة المكتوبة.**
- **صف أي وثائقأ و مواد أخرى عرضت على الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أو قدمها هو خلال المقابلة.**
- **الاستراحات. يجب أن يصف المحقق، بينما يكون جهاز التسجيل مشغلاً، سبب ومدة أي فترات استراحة تتم خلال المقابلة أو في مواقف أخرى يكون جهاز التسجيل فيها متوقفًا. في بعض القضايا، قد يكون من المستحسن ترك جهاز التسجيل مشغلاً خلال الاستراحة. إذا كان الأمر كذلك، يجب تبليغ جميع الأطراف بذلك. إذا تمت مناقشة شيء ذي صلة بالمقابلة خلال فترة توقف غير مسجلة، يجب أن يتم تدوين ذلك بمجرد إعادة بدء المقابلة.**
- **الخاتمة. قم بتدوين وقت انتهاء المقابلة.**
- **المسح العرضي. لدى بعض أجهزة تسجيل الصوت الرقمية "قفل" للحماية من الحذف العرضي للمقابلة.**
- **السلامة. المحقق مسؤول عن سلامة مسجل الصوت الرقمي. لدى بعض مسجلات الصوت الرقمية قفل الكتروني يتطلب كلمة سر للدخول إلى الجهاز. يجب أن تنزيل المقابلات من على جهاز التسجيل إلى قرص صلب آمن حالما يمكن ذلك. يجب حذف المقابلة عندها من على جهاز التسجيل. . استعمل التشفير وكلمة السر للحماية عند الإمكان، وذلك بمجرد تنزيل المقابلة.**
- **التخزين. قم بعمل سياسة احتفاظ ودخول لتنزيلات المقابلة.**

2.3. إرسال المقابلات بالبريد الإلكتروني

من الممكن إرسال تسجيل المقابلة بالبريد الإلكتروني كملف صوتي مرفق، غير أنه وكما هو الحال مع أي بريد إلكتروني، يجب توخي الحرص لأجل حماية السرية. قد يكون من الممكن تشفير الملف الصوتي وحمايته بكلمة مرور.

2.4. التدوين

يمكن أن يكون تدوين التسجيل مكلفًا ويحتاج إلى وقت كبير. حدد ما إذا كان من الضروري حقًا تدوين التسجيل. قد يكون التدوين ضروريًا إذا كانت الإفادة سيتم تقديمها في الإجراءات الرسمية أو عند الحاجة لاستخدام الاقتباسات الحرفيّة. وفي الحالة الأخيرة، يتعين تدوين تلك الأجزاء المحددة من المقابلة فقط. ويكون التسجيل متوفرًا دائمًا على القرص الصلب إذا برزت الحاجة لتدوين أجزاء إضافية من المقابلة.

يمكن أن يكون الملخص الموجز المكتوب للمقابلة كافيًا في العديد من الحالات. باستخدام الموقت الموجود على المسجل، يجب أن يقارن المحقق النقاط الرئيسية في الخلاصة بالوقت المعني في المقابلة.

إذا كانت النسخة المكتوبة للإفادة الكاملة أو لأجزاء منها مطلوبة، فإنه يمكن أن يقوم بذلك شخص مناسب داخل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، أو خدمة تدوين خارجية، في حال وجود إجراءات رسمية أكثر.

2.5. التدقيق

في حالة اقتباس المقابلة بأكملها أو جزء منها لأي تقرير، أو للاستعمال في أي إجراء، فإنه يجب على المحقق أن يستمع إلى تلك الأجزاء من المقابلة ويتحقق من دقة أي نسخة مكتوبة تم إعدادها.

2.6. المشاكل المحتملة

التكتم

هناك تصور بأن التسجيل الصوتي الرقمي للمقابلة قد يجعل الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه "خائفًا". بعبارة أخرى، قد يصبح الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه قليل الكلام، أكثر حذرًا أو قد يتوقف عن الكلام تمامًا. عمليًا، نادرًا ما تكون هذه هي المشكلة. عادة ما ينسى الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه بأن المقابلة يتم تسجيلها رقميًا في وقت مبكر من المقابلة.

الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يرفض التسجيل الصوتي الرقمي للمقابلة

لا يريد بعض الأشخاص الذين يتم إجراء المقابلة معهم تسجيل المقابلة. في هذه الحالات، قم بتعليم وإقناع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. وركّز على الفوائد العائدة عليهم

- أوضح بأن العملية ستأخذ وقتًا أقل وبأن المقابلة ستنتهي عاجلاً.
- يعطي التسجيل الصوتي الرقمي سجلاً دائما ودقيقًا لما يقوله الشخص، الأمر الذي يعود بالمنفعة على الجميع.
- اعرض عليهم صورة عن النسخة المكتوبة (عند تجهيز واحدة) أو ملف الصوت الخاص بالمقابلة، لكن فقط بعد إنتهاء التحقيق.

قد لا ينجح هذا الأسلوب دائمًا. ففي بعض الحالات، يكون آخر شيء يريده الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه هو وجود سجل دقيق لما قاله. لا يمكن فعل الكثير بشأن ذلك ماعدا تدوين ملاحظات جيدة حول كيفية إيضاحك لفوائد تسجيل المقابلة. يضع ذلك المسؤولية على عاتق الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه فيما يتعلق بإيضاح سبب استمراره في رفض تسجيل ما يقوله، في حالة ظهور أي مشكلة فيما بعد.

الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يطلب تسجيل المقابلة

هل سيؤثر سلبًا على سلامة التحقيق أن يتم السماح لشخص ما بتسجيل مقابلته الخاصة بالصوت رقميًا؟ إذا كانت الإجابة هي نعم، فلا توافق على تسجيل الشخص للمقابلة.

طلب الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه نسخة عن المقابلة

يجب ألا تعطى نسخة عن التسجيل للشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه حتى بعد إنهاء التحقيق، إلا إذا لم يكن لهذا الفعل أي آثار سلبية على سلامة عملية التحقيق.

3. الإفادات المكتوبة

في بعض القضايا، قد لا يكون عمليًا القيام بتسجيل صوتي رقمي للمقابلة أو قد لا يعطي الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه موافقته على ذلك. في هذه المواقف، قد يضطر المحقق أو الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لأن يكتب إفادته.

تأتي الافادات المكتوبة بصيغ مختلفة. وكل هذه الصيغ يجب أن توقّع وتؤرخ من قبل كل من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه والمحقق.

3.1. إفادات دفتر الملاحظات

تكون إفادات دفتر الملاحظات ملخصًا لما تم ذكره من قبل الشاهد وتكون مكتوبة في دفتر ملاحظات، وعادة ما تكون عقب حدث معين مباشرة، في الحالات التي يتعذر فيها الحصول على إفادة رسمية، تزود وكالات تحقيق كثيرة، خصوصا قوات الشرطة، محققيها بدفاتر الملاحظات لهذا الغرض بالتحديد.

أحيانا، قد يطلب من الشاهد أن يكتب تعليله في دفتر الملاحظات نفسه. إلا أنه، وفي أغلب الأحيان، يكتب المحقق ما يقوله الشاهد وبعد ذلك يراجع الشاهد ما تم تسجيله ويوقع عليه.

ينجح هذا الأسلوب أكثر عندما يتعامل المحققون مع عدد كبير من الشهود ولا يكون هناك وقت كاف و/أو لا يكون هناك عدد كاف متاح من المحققين لأخذ إفادة كاملة. يعتبر هذا الأسلوب عند الحاجة، في بعض القضايا، إلى أخذ نظرة عامة موجزة عما شاهده، سمعه أو واجهه الشاهد، وذلك مع تفاصيل الاتصال الخاصة بالشاهد. يمكن أن يتم اتخاذ القرار لاحقًا بشأن ما إذا كان يعتبر من الضروري إجراء مقابلة رسمية أكثر.

تعتبر النقاط العامة التالية أفضل طريقة لاستعمال دفتر الملاحظات. وهي تنطبق على تسجيل أي شيء في دفتر الملاحظات، وليس فقط إفادات الشهود. إنها مصممة لحماية المحقق من أي ادعاء لاحق بشأن تعديل أو إضافة أو حذف أي ملاحظة فيما بعد.

- يجب أن تؤخذ الملاحظات بمجرد أن يكون ذلك ممكنًا بعد الحادث، بينما لا يزال أي شيء يتم وصفه حيًا في عقل الشخص.
- يجب أن ترقم صفحات دفاتر الملاحظات (تكون الصفحات متتالية ومرقمة)
- اكتب بوضوح قدر المستطاع.
- لا تترك أي فراغات أو فجوات في النص
- يجب تحديد وقت وتاريخ كل إدخال.
- إنه من المقبول القيام بالإضافات على الملاحظات لاحقًا، طالما يتم تسجيل وقت وتاريخ أي إضافة، ومن الأفضل أن يكون ذلك مع تفسير لسبب إضافة المعلومات الجديدة، إذا لم يكن ذلك واضحًا.
- لا تزل بالكامل أو تغطي على أي أخطاء؛ احذفها، ولكن اتركها مقروءة.
- وقّع في نهاية اليوم.

أحيانًا، قد يكتب المحقق شيئًا في مكان ما غير دفتر الملاحظات الخاص به، لسبب ما. على سبيل المثال، الملاحظات المكتوبة باليد التي يتم تسجيلها خلال مقابلة مسجلة رقميًا. يجب ألا ترمى تلك القصاصة من الورق أبدًا. في الواقع، يجب عدم رمي أي شيء مكتوب له علاقة بالتحقيق. قد يصبح دليلاً هامًا في أي وقت، لذلك يجب أن يضاف دائمًا إلى سجل القضية.

3.2. الأسئلة والأجوبة المتزامنة

يجب أن يسجل المحقق كل سؤال وجواب، وأن يدون حتى عدم رد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. يمكن أن تكون هذه العملية شاقة جدًا وتحتاج إلى وقت كبير. تستغرق الكتابة الكثير من الوقت مقارنة بطرح الأسئلة والإجابة عليها.

إن الهدف من المقابلة المتزامنة هو عمل نسخة مكتوبة حرفيّة، على وجه التقريب، عن المقابلة. وهذا يجعلنا نشعر أنه من المنطقي تسجيل المقابلة بالصوت رقميًا.

3.3. الإفادات المركبة

تكون المقابلات المركبة عندما يكتب المحقق خلاصة ما يقوله الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. عادة ما يُطلب من الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه مراجعة وتوقيع هذه الخلاصة.

مقارنة بمقابلة يتم تسجيلها بالصوت الرقمي، قد تكون هناك أسئلة بشأن الدقة. الإفادة ليست كلمات الشاهد الخاصة، بدون أي استثناءات وفي كل جزء منها. فكما ذكر سابقًا، حتى لو وقع الشاهد الإفادة، سيظل من السهل عليه أن يزعم لاحقًا بأن الإفادة لا تعكس ما قيل بالضبط، وبأنها لا تعبر عن اللهجة أو عن سرعة المحادثة أوعن أي فجوات أو مقاطعات.

كما هو الحال مع الإفادات الأخرى المكتوبة، من الممكن دائمًا الزعم، بوجه حق أو بغير وجه حق، بأن الإفادة ملفقة.

3.4. الإفادات المكتوبة من قبل الأشخاص الذين يتم إجراء المقابلة معهم

في هذا السيناريو، يكتب الشاهد تعليله لما حدث. وهذا مشابه تمامًا لطريقة الاستبيان التي تمت مناقشتها سابقًا في هذا الدليل. يمكن أن يكون هذا، إذا كانت الظروف سانحة، خيارًا مفيدًا، خاصة عند التعامل مع عدد كبير من الشهود.

غير أن هناك بعض المسائل التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار. فهذا ليس خيارًا جيدًا للإستعمال مع الشهود الرئيسيين وقد لا يتم التركيز على المسألة أو المسائل التي يتم التحقيق فيها. كما أنه قد يتضمن معلومات خارجة عن الموضوع وقد لا يتضمن أدلة ذات صلة.

3.5. تقديم نسخ عن الإفادات

يجب عدم إعطاء الأشخاص الذين يتم إجراء المقابلة معهم عادة نسخًا من مقابلاتهم – سواء أكانت مكتوبة، أم كانت نسخة كتابية عن التسجيل أو نسخة عن التسجيل الصوتي أو تسجيل الفيديو – إلى ما بعد إنتهاء التحقيق.

سيرغب المحققون في وجود نوع من التحكم على من له أحقية الوصول إلى الإفادات. يعمل هذا على حماية الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه، والمحقق وسلامة التحقيق.

للشهود عمومًا حق أخذ نسخ عن إفاداتهم إذا كانوا سيدلون بدليل في محاكمة، لكي ينعشوا ذاكرتهم. يتم إعطاء الشاهد عادة نسخة عن إفادته قبل إدلاءه بالأدلة بقليل.

نقاط أساسية الفصل 18

- **يعتبر تسجيل المقابلات رقميًا الممارسة الأفضل. إنها طريقة تتسم بالكفاءة والفعالية في تسجيل المقابلات.**
- **تعتبر الإفادات المكتوبة مرهقة كما أنها تحتاج إلى وقت كبير. من الأفضل حصر استخدامها علي المناسبات التي يكون تسجيل المقابلة فيها غير ممكن أو غير موافق عليه من جهة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه.**

الفصل 19:
تقييم المصداقية

الأسئلة الأساسية

- **ما هي التقنيات المختلفة التي يمكن استخدامها لتقييم مصداقية الشاهد وما مدى فعاليتها في تحقيق ذلك الهدف؟**

1. مقدمة

من المتوقع أن المحققين بتقييم مصداقية الناس الذين يقابلونهم وتحديد أهية الأدلة التي يقدمونها وفقًا لذلك. يمكن أن تكون هذه مهمة حساسة وصعبة جدًا.

وفقا لمفوضية تكافؤ فرص العمل في الولايات المتحدة، بعض العوامل التي يمكن للمحققين أخذها بالحسبان عند تقييم مصداقية الشاهد تتضمن ما يلي:

- السلوك
- اتساق الذاكرة والردود المراوغة
- مستوى التفصيل بخصوص أي حدث معين
- التحيّز أو دافع التزييف
- المعقولية المتأصلة أو عدمها.

هذه كلها نقاط ذات صلة قائمة على المنطق السليم. إذا كان الشخص يمتلك ذاكرة جيدة نسبيًا بالنسبة لحفظ التفاصيل والتواريخ، لكنه لا يستطيع تذكر أحداث يكون، وفق معيار موضوعي، يتعين عليه أن يتذكرها، فإن ذلك قد يشكل مشكلة. إذا لم تكن الإجابة معقولة، فإن ذلك سيولد رغبة في طرح أسئلة إضافية. إذا كان لشخص ما "أجندة خاصة" – دافع لتقديم معلومات خاطئة أو مضللة – فقم باستكشافه.

لا شيء من هذه النقاط حاسم بحد ذاته. قد لا يتذكر الشخص حدث ما بالتفصيل لأن الحادث يمثل نوعًا من الصدمة، وليس لأنه يخفي أي شيء. قد يكون للشخص سلوك عدائي لأنه لا يثق بالمحاور. ومجرد وجود دافع للتضليل لدى شخص لا يعني بأنه مضلِّل. إذا لم يبلّغ شخص ما عن الأمر حتى شهور من تاريخ وقوع الحدث – بينما كان الآخرون ليبلغوا عنه مباشرة – فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن الشخص يلفق الأحداث.

يحتاج المحققون أيضا لتذكر أنهم يستحضرون التصورات، القيم، وتجارب الحياة الخاصة بهم عند اتخاذ القرارات، حيث تكون بعواقب خطيرة في كثير من الأحيان.

من المستحسن أن نكون حذرين عند تقييم مصداقية الشاهد وأن نوافق على أن التقييم قد يكون خاطئًا أحيانا.

2. لغة الجسد

يشدد بعض المحققين كثيرًا على الإتصال غير اللغوي، خاصة لغة الجسد، عند تقييم المصداقية. ويركزون على أشياء مثل التواصل البصري، إيماءات الأيدي، سرعة الرد ونغمة وقوة الصوت، وتعابير الوجه والجسم لكي تساعدهم في تحديد ما إذا كان الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يخبرهم الحقيقة أم لا.

غير أن المشكلة تكمن في أن الثقافات المختلفة، الخلفيات المختلفة والظروف المختلفة تعني أن هناك طرقًا مختلفة يمكن من خلالها تفسير الإتصال غير اللغوي.

يمثل التواصل البصري مثالاً جيدًا. في الثقافة السائدة في أمريكا الشمالية وفي أجزاء عديدة من أوروبا، يعتبر عمومًا التواصل عبر النظر في العين بشكل صارم مؤشرًا على أن الشخص يخبر الحقيقة. أما النظر في مكان آخر يعني عكس لذلك. غير أن الحال مختلف في بعض الثقافات، كما هو الأمر بين الأستراليين الأصليين، حيث يعتبر النظر في عيون شخص صاحب سلطة نوع من عدم الاحترام. لدى ثقافات أخرى، يكون الإتصال البصري عادة مختصرًا، أو بدلاً عن ذلك، يكون التواصل البصري عبر النظر إلى العين بشكل ثابت هو الطبيعي. قد يلعب الجنس دورًا أحيانًا فيما يتعلق بالتواصل البصري. وفقًا لمكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) في الولايات المتحدة، وجدت 23 من أصل 24 دراسة لاستعراض النظراء أن التواصل البصري ليس مؤشرًا على الكذب.[48]

فهم النتائج بطريقة خاطئة قد يؤدي إلى عواقب خطيرة جدًا. يمكن أن يطوّر المحققون بسرعة "الرؤية النفقية". قد يقررون، بالاستناد إلى لغة الجسد وحدها، أن شخصًا ما مضلِّل. تبقى خطوة قصيرة بعدها للحكم بأن ذلك الشخص مذنب. يصبح تركيز التحقيق حينها على إثبات أن ذلك الشخص مذنب ويتم استبعاد الاحتمالات الاخرى.

بالإضافة إلى التواصل البصري، توجد اختلافات أخرى بشأن ما تعنيه أجزاء معينة من لغة الجسد وما تعنيه لأشخاص مختلفين في أماكن مختلفة. وفيما يلي أمثلة نمطية حول كيفية تفسير الأفعال الاعتيادية بطرق مختلفة.

- تُرى المصافحة القوية كعلامة للجدارة بالثقة لدى بعض الثقافات. وقد تثير الاستياء لدى ثقافات أخرى تفضل التواصل الذي يكون أكثر لينًا أو عدم التواصل مطلقًا.
- في بعض الثقافات، يتم تفسير هز الرأس على أنه موافقة على الشيء. وفي ثقافات أخرى، تفسيره على أنه عدم موافقة. حتى الإبتسام عند مقابلة شخص ما قد يعتبر غير ملائم.
- يفسر بعض الناس الجلوس مع خفض الرأس كعلامة على الدفاعية. وآخرون يعتقدون بأنه من الوقاحة أن يكون رأسهم فوق رأسك ولذلك قد ينحنون عن قصد.
- الضحك قد يعني الشعور بالإحراج أو قد يعني أن شخصًا ما قد يجد شيئًا ما مضحكًا. قد يفسر مدى ارتفاع صوتك عندما تتكلم بطرق مختلفة من قبل أشخاص مختلفين.
- تستعمل الثقافات المختلفة تعابير الوجه بشكل مختلف. ورغم أن أكثرها معروف عالميًا، إلا أن مدى استخدامها يتفاوت بشكل ملحوظ. في بعض الثقافات، كلما كانت تعابير وجه الشخص أكثر حيوية، كلما كان الاحترام الذي يظهرونه أقل. تقطيب الحواجب قد أو قد لا يشير إلى التضايق، وحتى لو كان ذلك، فالتضايق لا يعني أن الشخص يكذب.

كما ورد في دراسة مكتب التحقيقات الفدرالي:

> يمكن أن يكون للاعتماد على الأدلة الزائفة، أو الإشارات بشأن الكذب عواقب مريعة... يجب أن يعلم المحققون بأنه لا يوجد حلاً سحريًا لتمييز التضليل.[49]

3. التحليل العلمي للمحتوى

يوصي بحث مكتب التحقيقات الفدرالي، على أي حال، باستعمال تحليل الإفادة. إنها تقنية تتضمن تحليل كيفية استخدام شخص ما للكلمات وهي مصممة لتقييم ما إذا كان الشخص يكذب بشأن شيء معين.

يستند التحليل العلمي للمحتوى على تحليل إفادة "تقيّة" قدمها المشتبه به – أي أنها تكون بكلماته الخاصة – والبحث عن علامات التضليل. يمكن أن يشمل هذا استعمال الضمائر أو صيغ أفعال معينة، والتستر على مجالات خطرة وإبعاد أنفسهم عن أحداث معينة.

يدعم الكثير من المحققين هذا الأسلوب بشكل قوي، بينما يشكك آخرون بقيمته. لم يجد أي بحث مفصّل إلى حد معقول أدلة تقول بأن أي محكمة في العالم وافقت عليها كدليل مقبول.

48 "تقييم الصدق واكتشاف المكر". دايفد ماتسومو، هيي سنغ هوانغ، ليزا سكنر ومارك فرانك، في نشرة الـ FBI لتطبيق القانون; حزيران 2011، متوفر على: www.fbi.gov/stats-services/publications/law-enforcement-bulletin/june_2011/school_violence.

49 نفس المرجع

4. التنويم المغناطيسي

لا يوجد أيضًا دليل يقول بأن أي محكمة ستقبل التنويم المغناطيسي كدليل مقبول. يتم استخدامه أحيانًا مع الشهود المصدومين لمساعدتهم في استدعاء أحداث دفنت في عقلهم الباطن. يكمن الخطر في أن تلك العملية تلوّث دليل ذلك الشاهد. ونتيجة لذلك يجب استخدامها فقط عندما تكون السبيل الوحيد المتبقي.

5. جهاز كشف الكذب

جهاز كشف الكذب هو آلة تكتشف التغييرات في الجسم، مثل ضغط الدم ونبض القلب ومعدل التنفس، خلال المقابلة. إن النظرية تقول بأن الخبير يستطيع تأويل هذه البيانات لتحديد ما إذا كان الشخص يخادع.

القبول بهذا الدليل بالمحاكم كان متفاوتًا، على الأقل لدى السلطات القضائية في أمريكا الشمالية وأستراليا، لكنه ما زال يستعمل كأداة للتحقيق. وبشكل مثير للانتباه، يتطوع الكثير من الناس للخضوع لاختبارات كشف الكذب ليحاولوا إثبات براءتهم.

لن يكون بمقدور الكثير من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الوصول إلى آلات كشف الكذب. ومع ذلك، عند تقديم أدلة كاشف الكذب كجزء من التحقيق، يجب أن يتم البحث عن أدلة أخرى داعمة قبل إعطاء وزن لتلك النتائج.

نقاط أساسية الفصل 19

- **تم تطوير عدد من التقنيات لمساعدة المحققين في تقييم مصداقية الشهود، كتفسير لغة الجسد، التحليل العلمي للمضمون (Scientific Content Analysis) واستعمال التنويم المغناطيسي وجهاز كشف الكذب.**
- **رغم أن لكل منها بعض المميزات، يجب دعم الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها عبر هذه تقنيات بالأدلة المؤيدة متى كان ذلك ممكنًا، قبل إعطائها أي أهمية.**

الجزء 4
الحصول على أنواع مختلفة من الأدلة وتقييمها

الفصل 20: الأدلة المادية، متضمنة تحقيقات الوفاة
الفصل 21: زيارات مسرح الحدث
الفصل 22: استعادة الأدلة الرقمية والبيانات الجنائية
الفصل 23: استخدام الإنترنت كأداة تحقيقية
الفصل 24: الأدلة الوثائقية
الفصل 25: تقييم نوعية الأدلة وكفايتها

الفصل 20:
الأدلة المادية، متضمنة تحقيقات الوفاة

الأسئلة الأساسية

- **ما هي الأدلة المادية؟**
- **ما الذي يحتاجه محققو مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لمعرفته عنها؟**
- **ما هي أنواع الفحص الجنائي المتوافرة؟**
- **ما هي الاعتبارات الخاصة المطبقة في حالات الوفاة؟**

1. الأدلة المادية

1.1. ما هي الأدلة المادية؟

الدليل المادى هو كل ماهو ملموس – الذي يمكن لمسه ورفعه – ويمكن أن يكون له نوع من الصلة بالتحقيق. من الممكن أن تكون عينة من الأرض على ضفاف نهر ملوث. ومن الممكن أن يكون مشغل أقراص صلبة بجهاز كمبيوتر أو بطاقة SIM من هاتف خليوي. وقد تكون أظرف خرطوش فارغة تم العثورعليها بمسرح حدث مقبرة جماعية. وربما يكون شريط كاسيت أو شـريط ذاكرة. ويمكن أن يكون أداة تعذيب بأحد السجون. وقد يكون سائلا منويا تم الكشف عنه خلال اجراء الفحص الطبى، أو بقعـة دم على حائط في زنزانة بأحد السجون. وقد يكون قرصًا محمل عليه لقطات كاميرا مراقبة. قد يكون شظية من عظم. أو صورة فوتوغرافية "لكأس" وجدت فى حيازة شخص ما. قد يكون أي عدد من الأشياء المتعلقة بالقضية/القضايا التي يتم التحقيق فيها.

1.2. ما أهمية الأدلة المادية؟

دائما ما تكون الأدلة المادية عاملاً هاما للغاية فى أنواع معينة من تحقيقات حقوق الإنسان، خصوصاً عندما تتقاطع مع التحقيقات الجنائية. وفى أغلب الأحيان يكون الدليل المادى فى التحقيقات المتعلقة بالاعدام والتعذيب ووحشية رجال الشرطة والاغتصاب المنظم، وماشابه ذلك، هو الدليل القاطع للتحقيق.

قد لا يكون الدليل المادى متعلقًا بأنواع أخرى من تحقيقات حقوق الإنسان، مثل تلك التى ترتكز على القضايا المعنية بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. رغم ذلك، قد يكون هناك استثناءات. ومثال ذلك، إجراء تحقيق عن التلوث الذي يدّعى أنه يشكل تدميرًا اقتصاديًا لسبل العيش على نطاق واسع. قد ينطوى ذلك أيضًا على جمع الأدلة المادية، والتحليل الجنائي لها.

1.3. ما الذي يجب أن يعرفه المحققون عن الأدلة المادية؟

يجب على محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن يأخذوا بعين الاعتبار إمكانية وجود أدلة مادية، حين يقومون بالتخطيط والتنفيذ لتحقيقاتهم، مهما يكن حجم الاستبعاد لهذه الإمكانية. قد يكون هناك بعض المناسبات حيث المحققون:

- يتم إعطائهم أدلة مادية
- يذهبون إلى مسرح الحدث ويكتشفون أدلة مادية لم يتم جمعها من قبل
- يدركون بأن ما لم يتم تأمينه من أدلة مادية قد تم تدميره أو إزالته أو تم التلاعب به.

في حين أنه نادرًا ما يطلب من محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية جمع الأدلة المادية أو تقديمها للفحص الجنائي، هناك دائمًا إمكانية بأن ذلك قد يكون مطلوبًا. استعن دائمًا بالخبراء فى جمع الأدلة المادية، بقدر الإمكان. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، فعليك أن تجمع الأدلة بنفسك.

الخطوات التى يمكن اتخاذها لضمان سلامة الأدلة التى تم جمعها

- **التصوير الفوتوغرافى وتصوير الفيديو لكل ما تعثر عليه.**
- **تحضير رسم مفصل لمسرح الحدث.**
- **قياس الأبعاد لاستنتاج بعض الأفكار عن نطاق مكان الحادث، والوضع النسبى للمواد المختلفة من الأدلة.**
- **عدم لمس أي شيء بدون قفازات.**
- **تعبئة أي مادة أو شيء قد يكون متعلقًا بالحادث، كل على حدة.**
- **ختم الحقيبة.**
- **عدم وضع مواد الأدلة معا في نفس الحقيبة.**

قد تجد مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية نفسها في وضعية تقييم تحقيق تم عن طريق أشخاص آخرين، وذلك لتحديد ما إذا كان قد تم إنجازه بشكل عادل وشامل. واحدة من أهم مبادئ التحقيق المتقن التي تمت الإشارة إليها فى مقدمة هذا الدليل، هي أن كل الأدلة المادية والرقمية ينبغي تحديدها وجمعها، وعرضها على الفحص الجنائي، بالشكل الملائم. إذا لم يتم فعل ذلك عندها سيكون التحقيق معيبًا.

من السهل تجاهل أو تلويث أو تدمير او إضاعة الأدلة المادية. يجب التعاطي معها بطريقة صحيحة. هذا يعني أنه يجب جمعها وتخزينها بطريقة تمنع حصول تغيير فيها أو، بطريقة أخرى، تلوثها. لهذه الأسباب يجب على محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن يكونوا على دراية كافية بالأدلة المادية وكيفية التعامل معها.

1.4. مسارح الأحداث

مسرح الحدث هو مكان حصول شيء ما. قد يحتوي على أدلة مادية قيمة، حتى بعد مرور وقت على وقوع الحادث الذي يتم التحقيق فيه.

يوفر مبدأ التبادل عند لوكارد Locard الأساس لكل إجراءات فحص مسرح حدث الحادث. ومن الممكن إيجازه كالآتى : كل اتصال يترك أثرًا.

بتعبير آخر، كل واحد من المتواجدين في مسرح الحدث يجلب معه شيئًا ويتركه هناك. كما يأخذ كل منهم شيئًا من مسرح الحدث، عندما يغادرونه. يطبق نفس الشيء على أجسام الجماد التي يتم إحضارها إلى مسرح الحدث، كالسيارة على سبيل المثال.

يعرف هذا الدليل باسم"دليل الأثر". قد يكون دليل الأثر أي شيء، شعرة أو نقطة دم أو طبعة قدم أو بصمة إصبع أو قشرة دهان أو قطعة زجاج أو خيط قماش أو علامة إطار سيارة. يمكن جمع الأدلة وفحصها جنائيًا بهدف تحديد، على سبيل المثال، مصدرها.

من السهل تشويه مسرح الحدث. يرتدي المحققون الجنائيون عادة بدلات لأجسامهم وأغطية لأحذيتهم وشعرهم قابلة للتصرف عندما يعملون في مسرح الحدث، بهدف تقليل إمكانيات وقوع شيء منهم أو قد يتركون شيئًا في مسرح الحدث مثل شعرهم. لذلك لا يعتبر السماح للأشخاص بدخول مسرح الحدث ممارسة جيدة، ما لم تكن هناك حاجة إلى تواجدهم هناك.

يتم مناقشة أهمية زيارة محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لمسرح الحدث فى الفصل 21.

1.5. أكثر من مسرح للحدث

ابق في ذهنك أنه قد يكون هناك أكثر من مسرح للحدث، حسب الظروف. فكر في الأماكن حيث كان الأشخاص ذوي الصلة قبل وبعد الحادث. هذه الأماكن هي مواقع محتملة. قد يكون هناك أدلة مادية – ورقمية ووثائقية – في المكان حيث تم التخطيط للحادث، وكذلك حيث حصل.

1.6. معاينة مسرح الحدث

يقصد بمعاينة مسرح الحدث فحصة بطريقة منهجية، وذلك للحد من احتمال تجاهل الأدلة. يجب أن تتم المعاينة بطريقة تتجنب تدمير أو تغيير الأدلة المادية.

المهمة الأولى هي حماية مسرح الحدث من التلوث. وهذا يعني الحد من دخول الأفراد إليه، وإذا كان في الخارج، حمايته من العوامل الطبيعية.[50]

يعمل الأشخاص المدربون على معاينة مسرح الحدث غالبًا مع محقق أساسي لوضع خطة تحقيق لمسرح حدث الجريمة. ستصف الخطة المنطقة التي سيتم البحث فيها وما يجري البحث عنه ونظام تجميع الأدلة. في بعض الأحيان، قد يتسبب التقاط دليل معين في خسارة أدلة أخرى. مثلاً قد يتسبب فحص بقايا طلقات نارية في تدمير أدلة بيولوجية، مثل الحمض النووي.

صورة للأمم المتحدة بواسطة مارتن بيريت.

50 وقد يتضمن ايضاً تحديد من باستطاعته دخول الموقع. في حادثة اصطدام سيارة مميت، كانت إصابات السائق كبيرة جداً وانتشرت أقسام جسمه في أنحاء الموقع. حدث الاصطدام في منطقة سكنية، في ساعات الصباح الأولى. انشأت الشرطة طوقاً على التقاطعين في كل من جانبي الموقع، مانعاً الناس والسيارات من دخوله، بانتظار وصول محققي تحديد الهوية الجنائيين. لم يفكروا في سكان البيوت ضمن الطوق. أصبح ذلك واضحاً عندما خرج رجل من أحد البيوت مع كلبه، من أجل نزهته المعتادة في الصباح الباكر. وُكِض الكلب مسرعاً إلى – وعندها انطلق ومعه – قطعة كبيرة من الجسم، والشرطة تطارده.

يجب تصوير مسرح الحدث بالكاميرا والفيديو قبل تحريك أي شيء. ويجب أيضًا أن يتم قياسه، يفضل استعمال تقنية نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، بهدف تحضير مخطط للحجم، إذا تطلب الأمر ذلك.

إذا اقتضى الأمر، يجب البحث في مسرح الحدث بشكل منهجي عبر طرق البحث على أساس الشبكة. في هذه الطريقة يتم تقسيم مسرح الحدث على شكل شبكة، ويتم البحث عن أدلة محتملة في كل مقطع بشمولية.

يحتاج المحققون عادة لمساعدة خبير لمعاينة الموقع والتأكد من أنهم لا يغفلون عن أدلة حاسمة أو أنهم يجمعونها بطريقة قد تفسدها. مثلاً، انتشال أجسام من مقبرة جماعية قد يتطلب تدخل خبراء مختلفين، من ضمنهم خبراء الطب الشرعي والأنثروبولوجيا وعلم الحشرات.[51]

التحقيق في مسرح حدث الوفاة من أجل الحصول على أدلة مادية مهم بصورة خاصة. وذلك تتم مناقشته في الفصل اللاحق.

قد تعتبر الكوارث البيئية، مثل تدفق الطين في لابيندو- إندونيسيا عام 2006، انتهاكات لحقوق الإنسان. في هكذا حالات، قد يكون هنالك أدلة مادية تربط ماحصل مع أثره على المواطنين: التربة أو عينات الهواء.[52] قد تساعد الأدلة المادية في مسرح الحدث أيضًا على تحديد سبب ما حدث. مثلاً، هل كان سبب الحدث هزة أرضية أم كان نتيجة للتنقيب عن الغاز الطبيعي؟ قد تعتمد مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية على الخبراء لتقديم جواب، رغم ذلك، يجب أن يكون المحققون على علم بالأهمية المحتملة للأدلة المادية في تلك العملية.

1.7. تأمين الأدلة المادية

يجب تحديد وتأمين الأدلة المادية بأسرع ما يمكن. معظم الأدلة المادية معرضة للتلف، بشكل أو بآخر. قد يتم تدميرها أو تلويثها عن قصد أو بصورة طبيعية.

بشكل نموذجي، يجب أن توضع كل مادة يحتمل أن تكون دليلاً في كيس يتم ختمه، مع استعمال رقم ختم خاص. يتم حفظ الأدلة في كيس مختوم يحافظ عليها لأي عملية فحص جنائي قد تكون لازمة، مثل فحص ظرف الخرطوش من أجل بصمات الأصابع. "التكييس ووضع العلامات"، كما هو معروف في بعض الأحيان، يجب أن يتم من قبل المحقق الذي حصل على تدريب على كيفية جمع وحفظ الأدلة.

1.8. حفظ الأدلة المادية

يجب حفظ الأدلة المادية بطريقة تبقيها قريبة بأكبر قدر ممكن من الحالة التي كانت عليها حينما وجدت.

1.9. التصوير الفوتوغرافي وتصوير الفيديو للأدلة المادية في الموضع الأصلي

من المهم جدًا التقاط الصور الفوتوغرافية، والتصوير بالفيديو للأدلة المادية قبل نقلها من مكان الحادث. وكذلك يجب عمل رسم بياني وتخطيطي له، ويفضل استخدام تكنولوجيا "GPS"

1.10. فكر بما قد يحدث عند معاينة مسرح الحدث

ستكون هناك حالات لا يكون المحققون فيها على علم بكل الوقائع أثناء معاينة مسرح الحدث. معاينة مسرح الحدث هي عادة واحدة من أول الأشياء التي تحدث في التحقيق. تجري مقابلة الشهود لاحقًا. قد يكون البعض غير راغب أو قادر على التحدث إلى المحققين.

ولكن، وبمجرد مغادرة المحقق لمسرح الحدث، ليس هناك ما يضمن أنه سيكون في نفس الوضع، إذا ظهرت أي معلومات جديدة عن وجود أدلة مادية لم يتم جمعها من قبل، أو بدت غير متعلقة بالحدث، أو أن المحقق لم يلاحظ أن لها علاقة.

51 بمقدور خبراء الحشرات الجنائيون المساعدة في تحديد الضحية. يستطيعون استخدام وجود حشرات في أو على الجثة للمساعدة في تحديد موقع وزمن الوفاة.

52 حصل تدفق الوحل في لابيندو بينما كانت هناك مؤسسة تجارية تقوم بالتنقيب عن المعادن في بلدة سيدوراجو، إندونيسيا.

من المستحيل عمومًا جمع كل مادة من كل مسرح حدث "تحسبًا". المحققون المحنكون يأخذون بعين الاعتبار ما قد حدث قبل معاينة مسرح الحدث. سيحاولون تحديد الأدلة المادية التي يمكن أن تكون متعلقة بما حدث، والتأكد على الأقل من ضمان إمكانية فحصها.

بمجرد فقدان دليل مادي، فإن هذا يعني فقده إلى الأبد.

قضية ملرونجي

أخطاء متعلقة بالأدلة المادية

وجهت مفوضية الجريمة وسوء السلوك انتقادين لتحقيق خدمة شرطة كوينزلاند يتعلقان بالأدلة المادية. كان الأول أنه لم يتم تقديم أي توجيه للرقيب أول هيرلي حول إدارة مسرح حدث الجريمة. الثاني كان أن المحققين لم يأخذوا الزي الرسمي للرقيب أول هيرلي.

1.11. الاستمرارية/هرم الاحتفاظ

يجب على المحققين أن يظهروا من هو الذي في حوذته مادة دليل في كل الأوقات، بدءًا من وقت جمعها حتى وقت استخدامها في أي اجراءات. وذلك بغرض تقليل المزاعم بأن الأدلة قد تم التلاعب بها. ولهذا يجب أن يتم تخزين الأدلة في مكان ما، يصعب الوصول اليه، إلا للقليل من الناس.

1.12. ما هي أنواع الفحص والتحليل الجنائي الممكنة؟

يجب أن يكون محقق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية على علم بمختلف أنواع الفحص الجنائي الممكنة. قد يتنوع توفرها بشكل فعلي، بحسب مسرح الحدث وموارد مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

فيما يلي بعض المجالات المشتركة في الفحص الجنائي، مع نظرة عامة على الكيفية التي يمكن أن تخدم المحققين .

تحليل الفيديو والصوت	• تحسين الأدلة الرقمية والتماثلية
المستندات	• المنشأ • الأصالة • تحليل خط اليد
البيولوجيا	• فحص الحمض النووي • تحليل بقع الدم
الكيمياء	• التحليل الكيميائي للأشياء
الأسلحة النارية	• ربط رصاصة تم إطلاقها أو مخزن خرطوشة بسلاح محدد أو بنوع من الأسلحة • تحديد أنواع الأسلحة • تقدير المسافة بين الفوهة وجسم آخر
علم السموم	• تحليل سوائل وأنسجة الجسم
الباثولوجيا الجنائية (الطب الشرعي)	• يساعد في تحديد سبب وطريقة الوفاة

1.13. الطب الشرعي ليس معصومًا من الخطأ

العلم الجنائي ليس مطلقًا. قد يكون قد حدث تلوث للمواد. قد يكون الخبير العلمي ليس على مستوى الكفاءة المطلوبة أو قد يكون متحيزًا. دليل الحامض النووي ينظر إليه بصفة عامة على أنه الدليل القاطع، وقد لا يكون كذلك بالضرورة، خاصة إذا تلوثت العينات. إن الدليل الجنائي كثيرًا ما نجح الطعن عليه في المحاكم لأسباب متعددة. قد يكون لدى الخبراء آراء مختلفة بالنسبة لنفس القطعة من الدليل، مثل ما إذا كانت، أو لم تكن الكتابة اليدوية لفرد ما على وثيقة. حتى تحليل البصمات، ربما يكون غير دقيق.

قضية ملرونجي

أدلة مادية محتملة

قد لايتم إثبات أن كل هذه الادلة تتعلق بالحادث في نهاية الأمر، أو قد يكون لها وجود، ولكن كان يجب على محققي خدمة شرطة كومبريا أن يضعوا كل هذه الأدلة في اعتبارهم عند بداية التحقيق.

- **دم ملرونجي**
- **دم الرقيب أول هيرلي**
- **ثياب ملرونجي، بما في ذلك حذاء**
- **ثياب الرقيب أول هيرلي، بما في ذلك حذاء**
- **أدوات الشرطة التي كانت بحوزة الرقيب أول هيرلي في وقت الحادث**
- **أدوات شرطة أخرى قد تكون ذات صلة**
- **فيديو من مركز الشرطة**
- **أي معدات طبية استعملها الطاقم الطبي**
- **هواتف خليوية من كل الأطراف ذات الصلة**
- **بصمات الأيدي/مسح الدم من المكان الذي سقط فيه كل من الرقيب أول هيرلي وملرونجي أرضًا**
- **تقنية GPS من سيارة الشرطة**
- **شريط اتصالات الشرطة بالراديو**
- **أي تسجيلات للمكالمات الهاتفية من وإلى مركز الشرطة**

مسارح أحداث محتملة

- **مركز الشرطة، ويشمل:**
  - **مكتب الرقيب أول هيرلي**
  - **أي منطقة أخرى يمكن رؤيتها من الطريق**
  - **خزانات الضباط المتورطين**
- **مكان توقيف ملرونجي**
- **الطريق بين السيارة والزنزانة**
- **السيارة التي تم نقل ملرونجي فيها**

صور فوتوغرافية وفيديو

- **سيارة الشرطة**
- **ملرونجي (في مسرح الحدث، إذا كان ذلك ممكنًا، كذلك في التشريح)**
- **الرقيب أول هيرلي، لإظهار وجود إصابة أو عدم وجودها**
- **مركز الشرطة مع السيارة في موقعها الطبيعي**
- **المشي من السيارة إلى الداخل**
- **خطوط الرؤية في مركز الشرطة**

2. التحقيقات في الوفاة

من الممكن أن تكون التحقيقات في الوفاة صعبة بشكل خاص، لأسباب عديدة.

- الطرف الأساسي – المتوفي – ليس في وضعية تمكنه/تمكنها من إعطاء روايته/روايتها الشفهية لما حدث.
- كل من تثبت عليه جريمة القتل غير المشروع، تلحق به وصمة عار خطيرة للغاية، هذا بجانب عقوبات رادعة قد تصل للإعدام.
- غالبًا ماتكون لتحقيقات جرائم القتل صدى إعلامي واسع وتكون موضوع اهتمام من قبل الناس. حيث يكون لها تأثير سلبي على سمعة المجتمع الذي حدثت فيه جريمة القتل.
- فى حالة تورط الحكومة واتهامها فى جريمة قتل، تكون هناك مصلحة عامة ملحة فى معرفة ماحدث.
- تتجه وكالات تطبيق القانون دائمًا لتعيين المحققين الأكفأ وذوي الخبرة من المحققين التابعين لها في تحقيقات ما يبدو أنه جرائم قتل. وعادة مايتم توفير كم كبير من الموارد لضمان تحقيق شامل على قدر الإمكان.

فى الوقت الذي قد لا تتمكن فيه مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في أغلب الأحيان من ممارسة التحقيقات الأساسية الخاصة بجرائم القتل، إلا إنه قد يكون لها دورًا، سواء وقت إجراء التحقيق الأساسي، أو فى مرحلة ما بعد ذلك.

2.1. الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان

تنص المادة الثانية من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على أن كل مواطن له الحق فى الحياة. تنص كذلك على وجوب وجود تحقيق فعال، فيما يخص جرائم القتل جراء استخدام القوة المفرطة من قبل السلطة. مثل هذا التحقيق يجب أن يكون:

- مستقلاً
- فعالاً
- عاجلاً بصورة معقولة
- مفتوحًا على الرقابة العامة، ويشارك فيه أقارب الضحية.

ليس من الضروري أن تكون هذه التحقيقات جنائية. قد تكون، على سبيل المثال، تحقيقات تأديبية. شرع قانون الأحوال الأوربي بأنه عند "اختفاء" شخص ما، ويندرج ذلك تحت المادة الثانية من المعاهده، بأنه فى حالة ما إذا قد يظهر بما لايدع مجالاً للشك بأن الشخص المفقود قد تم اختطافه، أو تم اعتقاله من قبل السلطة. ويجب أيضًا أن تكون هناك أدلة كافية على أن هذا الشخص قد قتل على الأرجح.

للأسف، ليس هناك الكثير من التوجيهات فيما يتعلق بإجراء تحقيق فعال ومستقل. القضية الإبداعية – جوردان ضد المملكة المتحدة – أرست بأنه على المحققين أن يكونوا غير متحيزين ومستقلين وأن تتم إجراءات هذا التحقيق بسرعة منطقية، وأن تكون صحيحة بما فيه الكفاية، وذلك لتحديد سبب الوفاة والتوصل إلى المسؤولين عن ذلك.[53]

يتم تطبيق المبادئ المنصوص عليها فى المادة الثانية من المعاهدة، إلى حد ما، على أي حالة وفاة مفاجئة وغير متوقعة، مثل السقوط فى دار لرعاية المسنين، أو حالة تسمم ترجع الى كارثة بيئية أو غرق قارب كان يقل مهاجرين غير شرعيين.

2.2. مواقع التحقيق في الوفاة

يأخذ هذا الفصل بالاعتبار الأمور التى يجب أن يقوم بها المحققون الأساسيون من أجل الحفاظ على الأدلة وجمعها فى مكان جريمة القتل المحتملة. معظم ما يليها، يمكن تطبيقه واستعماله لأنواع أخرى من مسارح الأحداث.

- قم بتأمين مسرح الحدث. لا يجب السماح لأي شخص بالدخول إلى أوالخروج من مكان الحدث حتى وصول المحققين، مالم يكن ذلك ضروريا، حفاظا على الحياة.
- قم بحماية مسرح الحدث من أى شيء يمكن أن يؤدي إلى حدوث تغيير فيه، كالعناصر، على سبيل المثال
- قم بوضع خطة لكيفية فحص مسرح الحدث
- تأكد من سلامة الدخول إلى مسرح الحدث

53 تم تحضير ملخص قضية جوردان ضد المملكة المتحدة من قبل مؤسسة حقوق الإنسان الهولندية؛ متواجد على: http://sim.law.uu.nl/sim/caselaw/Hof.nsf/2422ec00f1ace923c1256681002b47f1/7e0193f3af548611c1256a4200377c18?OpenDocument.

- فكر فيما يمكن أن يكون قد حدث وما الذي يمكن أن يكون له صلة. سيحدد ذلك الطريقة التى سيتم مواصلة العمل بها فى مسرح الحدث. وفى حالة وجود أى شئ يتعلق بالحدث يجب تسجيله بالفيديو وتصويره فوتوغرافيًا وحفظه أو الاستحواذ عليه، فلا تستبعد أى أمر من الأمور، حتى يكون هناك دليلاً كافيا لاستبعاده.
- احصل على شرح موجز. احصل على أكبر قدر ممكن من المعلومات عما حدث ومن أية مصادر. ذلك سيجعل الأمر أسهل فى تحديد حجم مسرح الحدث وكيف يتم االدخول إليه بدون المساس بأي دليل.
- لاحظ أي أمر قد يثبت لاحقًا أنه كان له تأثير على ماحدث، بما فى ذلك الإضاءة والطقس والقرب من المباني والتضاريس، أو أي عامل محتمل آخر قد يتعلق بالحادث.
- تأكد تمامًا من الحفاظ على ما يكفي من أدلة في مسرح الحدث. من الصعوبة أن تباشر العمل خارج نطاق الحدث، والأسهل كثيرًا مباشرة العمل داخل بؤرة الحدث.
- قم بتشكيل طوق داخلي وآخر خارجي.
- قم بإنشاء ممر ضيق إلى مسرح الحدث.
- سجل من دخل ومن خرج، ومتى.
- قم بتصوير مسرح الحدث فوتوغرافيًا وبالفيديو بأقصى حد ممكن قبل الدخول إليه.
- استخدم الأدوات المناسبة لمعاينة مسرح الحدث بشكل صحيح، بما فى ذلك مصادر الضوء ومعدات جمع الأدلة والملابس التى تقلل من مسار نقل الأدلة.
- قم بجولة تفقدية داخل مسرح الحدث دون المساس بأى شئ، رغم أن ذلك قد يكون صعبًا.
- انظر إلى الأسفل في أول جولة تفقدية. ربما تكون هناك شظية صغيرة جدًا من الزجاج تكاد تنغمس فى الوحل، قد تكون لها قيمة دلالية قاطعة فى مجريات التحقيق.
- حدد أي دليل محتمل قد يكون ذا صلة بالوفاة، على سبيل المثال، فوارغ طلقات الرصاص أو علامات الإطارات أو بقع الدم.
- قم بالتصوير الفوتوغرافى وبالفيديو لكل شيء من داخل مسرح الحدث، بما في ذلك القيام بعمل مسح شامل للمكان لتحديد التوجه العام. استعمل المقاييس لإعطاء فكرة عن المسافة.
- وثق كل ماهو مرئي من أشياء، بما فى ذلك استخدام جهاز GPS لتصميم رسم بياني قبل تحريك أي شئ من مكانه، إذا أمكن ذلك.ق بتوثيق كل ماهو مرئى من أشياء، بما فى ذلك استخدام جهاز GPS لتصميم رسم تخطيطي قبل تحريك أى شئ من مكانه، إذا أمكن ذلك.
- صور الجسم في مكانه وبدون تحريكه.
- قم بإجراء فحص خارجي سطحي على الجثة.
- استعن بخبراء لمساعدتك في فحص الجثة ومسرح الحدث، إذا اقتضى الأمر ذلك (على سبيل المثال، خبير الطب الشرعي، خبير في الأنثروبولوجيا، خبير أسلحة نارية، إلى آخره).
- هل الأدلة المتاحة تشير إلى أن هذا هو المكان الفعلي الذى حصلت فيه الوفاة أم لا؟ وإن لم يكن كذلك، فأين حدثت الوفاة؟
- قيّم ما إذا كانت هناك حاجة لتفتيش الملابس قبل نقل الجثة أم لا.
- دوّن وقم بتصوير أي حالة قد تكون متعلقة بالحادث،[54] مثل أدلة الزرقة والتحلل والجروح والندوب والوشم وغير ذلك.
- دوّن حرارة الجثة، إذا أمكن ذلك.
- اجمع أدلة الأثر المرئية، مثل الشعر أو الألياف، قبل نقل الجثة.
- خذ بعين الاعتبار تكييس اليدين للحفاظ على أي أثر لبقايا طلقات نارية، إذا كانت ذات صلة.
- صوّر السطح الذي كانت الجثة ملقاة عليه، بعد نقلها.

54 زوال اللون بسبب تراكم الدم

- قم بعمل قائمة تضم كل ما تم مصادرته.
- أسّس لمتابعة ما تم مصادرته من مسرح الحدث. يجب عمل سلسلة لما تم التحفظ عليه لضمان عدم تلويث أو دس أو التلاعب بأي من الأدلة.
- إذا أمكن، لاتغادر مكان الحادث قبل استجواب الشهود الرئيسيين، والانتهاء من تشريح الجثة.
- خذ بعين الاعتبار إحضار الشهود لمكان الحادث، إذا كان ذلك مناسبًا.
- احتفظ بمدونة ملاحظات شاملة كل ما تم القيام به، بما فى ذلك أسباب اتخاذ القرارات وبصفة خاصة الأشياء التى قد تقرر أن يتم مصادرتها.
- تناقش مع كل أعضاء فريق التحقيق المشاركين فى القضية قبل مغادرة مسرح الحدث.

قد لا تكون بعض تلك الخطوات عملية فى كثير من الظروف، لاسيما إذا كانت الموارد غير متوافرة أو أن الوفاة قد حدثت في أجواء غير مستقرة أو مضطربة. ورغم ذلك، تمثل هذه الخطوات أفضل الممارسات، ويجب أن تكون هناك أسباب وجيهة في حالة عدم اتباعها.

2.3. التواصل مع الطبيب الشرعي

يعد التشريح مصدرًا هامًا جدًا من مصادر الأدلة الممكنة. قد يأخذ التشريح الشامل العديد من الساعات. يتم تصوير بعضًا منه بالفيديو. يجب تصوير العملية برمتها خلال تقدمها. يجب أن يتواجد محقق واحد على الأقل خلال التشريح.

من الضرورى أن يكون لدى الطبيب الشرعى المكلف بإجراء التشريح كل المعلومات المتاحة والتى يمكن أن يكون لها تأثيرًا في تحديد سبب وطريقة الوفاة. ويمكنه بعد ذلك التركيز على الفحص بالصورة المناسبة. على سبيل المثال: إذا كان هناك احتمال ضئيل بأن شخصًا ما كان ضغط على منطقة حنجرة الشخص المتوفى، باستطاعة الطبيب الشرعي البحث عن علامات الاختناق مثل كسر العظم اللامى، و/أو النمشات الدموية فى العينين وفى أماكن أخرى.[55] وإذا لم يكن لدى الطبيب الشرعي كل المعلومات المتاحة، سيعمل في ظل عدم وضوح جزئي. هناك فرصة واحدة فقط في التشريح الأول.

يحق للمحققين أيضًا الاتصال بشكل كامل وعلنى بكل الخبراء الآخرين المكلفين فى هذا التحقيق.

قضية ملرونجي

أدلة لم تعطى للطبيب الشرعي

انتقد كل من الاستجوابين محققي خدمة شرطة كوينزلاند لعدم تقديم المشورة إلى الطبيب الشرعى، كتابيًا، بشأن المعلومات التي قد تكون هامة: بأن شاهدًا مدنيًا ادعى بأن ملرونجى قد تعرض للضرب من قبل ضابط في مركز الشرطة.

55 بقع صغيرة سببها فتح أوعية دموية صغيرة (شعيرات). قد يدل وجودها على الاختناق.

صورة للأمم المتحدة بواسطة يوتاكا ناجاتا.

2.4. التعاطي مع الأقارب

قد يكون التعاطي مع الأقارب مهمة صعبة جدًا وحساسة. قد يكونوا مصدرًا ذا قيمة للأدلة التى تفيد مجريات التحقيق. وفى نفس الوقت فإن السعي للحصول على هذه المعلومات قد يزيدهم حزنهم، ورغم ذلك، يجب أن يتم القيام به.

غالبًا، تريد معظم العائلات معلومات عن الوفاة. هم يريدون أن يعلموا ما الذي حدث ومتى ولماذا ومن هو المسؤول. عندما يتم ذلك، هم يريدون تطبيق العدالة.

يجب أن يقدم المحققون ما يمكنهم تقديمه من معلومات عن العملية التحقيقية. يجب عليهم أيضًا أن يقدموا، إذا كان كل ذلك ممكنًا، معلومات بقدر المستطاع عما توصلوا إليه، بشكل عام. يجب تقديم هذه المعلومات بشرط ألا يؤثر القيام بذلك سلبيًا وبأي طريقة على مصداقية عملية التحقيق.

في نهاية التحقيق يجب إخبار الأقارب بما تم التوصل إليه من نتائج بأكبر قدر ممكن من التفصيل، بشرط ألا يخل ذلك بأي إجراءات مقبلة أو بتحديد الشهود، دون موافقة هؤلاء الشهود.

فى العديد من نماذج إدارة القضايا الكبرى يتم تعيين محقق للتعامل المباشر مع الأقارب،[56] تشمل وظيفته ما يلي:

- الحفاظ على إخطار الاقارب بتطورات التحقيق.
- توضيح مجريات التحقيق
- رؤية الجثة والتعرف عليها
- المساعدة فى استرداد الممتلكات والمتعلقات الشخصية.
- تقييم أي دعم من سكان المنطقة
- تقديم المشورة حول التعامل مع وسائل الاعلام.
- دعم الأقارب من خلال أي استفسار عن إجراءات قانونية، أو ماشابه ذلك.

البعض من هذه الوظائف تنطبق مباشرة على بعض تحقيقات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، بما في ذلك تقديم المعلومات للأقارب، متى كان ذلك ممكنًا.

56 يناقش نموذج إدارة القضايا الكبرى في الفصل 29.

النقاط الرئيسية الفصل 20

- **التحقيقات فى الوفاة حيث تكون انتهاكات حقوق الإنسان مفترضة أو ظاهرة قد تكون عملية صعبة جدًا وحساسة.**
- **المعاينة السليمة لمسرح الحدث حيث وجدت الجثة أمر بالغ الأهمية.**
- **يجب أن يكون التواصل بين محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية والخبراء متكاملاً.**

الفصل 21:
زيارات مسرح الحدث

الأسئلة الأساسية

- **ما هو مسرح الحدث؟**
- **لماذا يجب زيارة مسرح الحدث؟**
- **ما هي الاعتبارات الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند زيارة مسرح حدث؟**

1. مقدمة

تمت مناقشة الآلية التي يجب أن يعالج المحقق بها مسرح الحدث بحثًا عن الأدلة في الفصل 20. ومع ذلك، فإن مسارح الأحداث جديرة بالزيارة لأسباب أخرى عديدة.

2. ما هو مسرح الحدث؟

يجب التفكير في مسرح الحدث بأوسع معانيه الممكنة. فمسرح الحدث هو أي بيئة يحدث – أو حدث – فيها شيء له صلة بالتحقيق.

من المهم جدًا التفكير بشأن مسارح أحداث ممكنة عند قيام مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بتحقيق أو عمل تحريات بشأن مشكلة نظامية. على سبيل المثال، اقتضى التحقيق الذي قامت به مفوضية حقوق الانسان النيوزيلاندية تكافؤ فرص العمل مكوث أحد المفوضين في منشأة سكنية لتقديم الرعاية للمسنين لمدة اسبوع بصفة عامل بلا أجر.[57] وهذا هو ما يسمى بزيارة طويلة الأجل لمسرح الحدث. قد تشمل زيارات مسرح الحدث زيارة مركز اعتقال للمهاجرين، أو زيارة مؤسسة تستخدم عمالة الأطفال بأجور بخسة، أو زيارة لإحدى القواعد العسكرية إذا ما كانت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تجري تحقيقا بشأن حالات التحرش الجنسي فى الجيش.

من المهم الالتفات إلى إمكانية تعدد المسارح اللازمة زيارتها والتي تعتبر جزءًا من التحقيق.

3. ما الذي يجعل مسارح الأحداث جديرة بالزيارة؟

في حالات عديدة، لن تكون مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الوكالة الاستقصائية الأساسية المسؤولة عن معالجة مسرح الأحداث، خاصة عندما تكون هناك مخالفات جنائية مزعومة أو ظاهرة. غير أنه من الجيد ذهاب المحققين إلى مكان حدث أو يحدث فيه شيء يحققون فيه، لأنه:

- يساعد في وضع الحادث أو المسألة في سياقها الصحيح
- يساعد المحققين في تقييم العوامل المادية المهمة المحتملة، كمجال الرؤية والإضاءة وما إلى ذلك
- قد يؤمّن فرصة لتحديد مكان الشهود المحتملين
- قد يؤدي إلى علم الشهود المحتملين بالتحقيق، خاصة إذا ما عمل المحققون مع الجهات المعنية المحلية، بما فى ذلك وسائل الإعلام، للإعلان عن الزيارة
- يؤمّن فرصة للمحققين لمقابلة الشهود في مسرح الحدث الذي كانوا فيه عند وقوع الحادث وتسمح لهم بإعادة تمثيل الاحداث إن كان ذلك ملائما

57 دراسة الحالة متوفرة في الملحق ٦ من هذا الدليل.

- يمكّن المحقق من تقييم ما إذا كانت كل الأدلة المادية والرقمية قد تم تحديدها، تأمينها ومصادرتها لأجل إجراء فحص قضائي محتمل
- قد يكشف عن مصادر جديدة للأدلة، كان قد تم التغاضي عنها أو تجاهلها سابقًا
- قد يساعد فى تقييم موثوقية الشهود؛ على سبيل المثال، إذا قال الشاهد بأنه رأى أو سمع شيئًا ما من مكان محدد، فإن المحقق قد يتمكن من تحديد ما إذا كان ذلك ممكنا حقيقة.

من المجدي عادة زيارة مسرح الحدث حتى ولو كان قد مضى على التحقيق وقت طويل أو كانت هنالك وكالة أخرى مسؤولة عن أي تحقيق أولي. فهذه الزيارة تعطي المحقق إدراكًا لما حدث يصعب تصوره من خلال صور وفيديوهات لمسرح الأحداث.

يجب أن يحاول المحقق زيارة مسرح الحدث في نفس الوقت ونفس اليوم من الأسبوع الذي وقع فيه الحادث، خاصة إذا ما كان المحقق في طور البحث عن شهود. غالبًا يتبع الناس روتينا معينا في حياتهم يجعلهم في نفس المكان ونفس الزمان.

صورة للأمم المتحدة بواسطة مارتن بيريت.

دراسة حالة

إن المحققين الذين يزورون مسرح حدث أو مسرح حدث محتمل قد يتمكنون من الكشف عن أمور شديدة الأهمية كما حدث في القضية التالية التي حققت فيها مفوضية حقوق الانسان في الفيليبين (CHR):

- في 28 تشرين الثاني عام 2008، اعترضت مجموعة من المسلحين بلباس مدني رجلاً في الخمسين من عمره يعيش في مدينة تاجيج بالفيليبين، كان يمر من أمام مسجد قرب منزله . ومن ثم وضعته هذه المجموعة عنوة داخل شاحنة صغيرة بيضاء لا تحمل لوحات وهربت.
- أبلغت عائلته الشرطة المحلية عن الاختطاف وبدأت البحث عنه. بعد فترة وجيزة من اختطاف الرجل، ومن خلال وسيط، اشتكى ابنه لدى مفوضية حقوق الانسان (CHR).
- شكّلت مفوضية حقوق الإنسان فريق تحقيق . وسرعان ما ساور الفريق الشك بشأن ضلوع الشرطة بعملية الاختطاف. تم التواصل مع الشرطة المحلية الذين أبلغوا فريق التحقيق التابع لمفوضية حقوق الإنسان بعدم معرفتهم بشأن مكان وجود المختطف.
- في 4 كانون الأول/ديسمبر عام 2008، وبعد مضي ستة أيام على الاختطاف، ذهب فريق التحقيق التابع لمفوضية حقوق الإنسان بصحبة ابن المختطف إلى مقر وحدة شرطة تحقيقية مختصة بالإجرام في مدينة كويزون للقيام بالمزيد من التحريات. وبمحض الصدفة، كان هنالك باب مكتب ترك مفتوحًا. تمكن الابن عندها من رؤية صندل تعرف عليه فورًا بأنه يعود لأبيه.

- تبين من خلال بحث لمركز الشرطة قام به فريق التحقيق أن المختطف موجود في مكتب ضابط رفيع المستوى. وأكد فحص طبي طلبته مفوضية حقوق الإنسان أن الرجل تعرض لإصابات حديثة عديدة.
- زعم الرجل بأنه قد تعرض للضرب، وللصعق بالكهرباء، وللخنق الجزئي بواسطة عمامته.
- لا وجود لتوثيق بالاعتقال لدى الشرطة.
- لم تكن هنالك أية أدلة حاسمة بشأن وجود أي إذن قضائي باعتقال الرجل.
- عجزت الشرطة عن تقديم أي تفسير مقنع بشأن سبب اعتقال الرجل وعزله عن العالم الخارجي. رفضت إحدى وكالات الشرطة وبكل بساطة التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان.
- ولم يكن مستغربًا في مثل هذه الظروف، أن خلصت مفوضية حقوق الإنسان إلى أن اختطاف الرجل وتعذيبه قد تم بطريقة غير قانونية، وهذا ما يعتبر خرقا فاضحًا لحقوق الانسان.
- وكما صرحت مفوضية حقوق الإنسان في تقريرها، " تظل الحقيقة بأن اعتقال [الرجل] تم بالطريقة الأكثر حظرًا ومخالفةً للقانون".

وقد أوصت مفوضية حقوق الإنسان بتوجيه تهمة جنائية بحق فريق الاعتقال ورؤسائه المباشرين. وكل ما تم إيضاحه يظهر أهمية زيارة مسرح الحدث.

قضية ملرونجي

قيمة زيارة مسرح الحدث حتى في حال حدثت تغيرات

كلفت حكومة كوينزلاند في أواخر عام 2006 محاميا بارزًا من خارج الولاية – رئيس قضاة سابق في نيو ساوث ويلز- بمراجعة القرار بعدم إدانة الرقيب أول هيرلي بمخالفة جنائية. وكجزء من عملية تقصي الحقائق ذهب المحامي لزيارة جزيرة بالم. بالرغم من أن المسرح الفعلي لم يعد موجودًا – حيث إنه كان قد تم إحراق مركز الشرطة بشكل كامل في 26 تشرين الثاني/نوفمبر من العام -2004 إلا أن الزيارة أتاحت الفرصة أمامه لمقابلة السكان المحليين وفهم الظروف المحيطة بالقضية بشكل أفضل.

4. اعتبارات أخرى بالنسبة للمحققين عند زيارة مسرح الحدث

- كن حذرًا. سلامة المحقق والشاهد تمثل أهمية قصوى ويجب أن تكون الاعتبار الأول عند اتخاذ القرار بشأن القيام بالزيارة أو عدم القيام بها.
- قد تكون قد حدثت تغيرات في مسرح الحدث منذ وقوع الحادث. وربما تم نقل بعض الأشياء. وعلى المحقق تسجيل هذه التغييرات في حال كان لها تأثير على مجريات التحقيق.
- احصل على الصور الفوتوغرافية وأفلام الفيديو – في حال وجودها – التي تم التقاطها في وقت وقوع الحادث وذلك بهدف القيام بمقارنة.
- يجب أن يفكر المحققون عندما يكونون في مسرح للأحداث. يجب أن يشاهدوا ويصغوا جدًا. يجب أن يحاولوا إيجاد علاقة بين ما يرونه ويسمعونه وبين ما يعرفونه إلى الآن.
- يجب أن يكون المحققون على أهبة الاستعداد للتعامل مع أية أدلة جديدة يتم الكشف عنها أو يتم تقديمها لهم، وخصوصًا إذا كانت أدلة مادية. من اللازم حفظ هذه الأدلة ومعالجتها تمامًا كما يتم التعامل مع أدلة أخرى مماثلة.
- أخيرًا، يجب على المحققين تدوين الملاحظات بشكل جيد والتقاط الصور وتصوير أفلام الفيديو في حال كان ذلك مناسبًا.

النقاط الرئيسية الفصل 21

يجب على المحققين:

- **التفكير "بمسرح الحدث" بأوسع معانيه الممكنة**
- **الأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود أكثر من مسرح واحد للأحداث**
- **زيارة مسارح الأحداث متى ما كان ذلك ممكنًا**
- **جعل السلامة الأولوية القصوى عند اتخاذ القرار بشأن زيارة مسرح حدث ما أو عدم زيارته.**
- **توثيق الزيارة.**

الفصل 22:
استعادة الأدلة الرقمية والبيانات الجنائية

أسئلة أساسية

- **ما هي الأدلة الرقمية وأين يمكن إيجادها؟**
- **ما الذي يجعل الأدلة الرقمية مهمة؟**
- **كيف يجب معاملة مثل هذه الأدلة؟**
- **كيف يتم إخفاء البيانات الرقمية وكيف يمكن استعادتها؟**

1. ماهي الأدلة الرقمية؟

الأدلة الرقمية هي معلومات وبيانات قيّمة بالنسبة لتحقيق ما يتم تخزينا واستلامها ونقلها من خلال جهاز إلكتروني. يتم الحصول على هذه الأدلة عند مصادرة بيانات أو أجهزة إلكترونية لأجل الفحص.

2. أين يمكن العثور على أدلة رقمية؟

من الممكن العثور على الأدلة الرقمية على أي جهاز قادر على تخزين البيانات إلكترونيًا. غير أن هذا الأمر مرتبط عموما بأنظمة الحاسوب.

أجهزة التخزين	• الأقراص الصلبة • الأقراص الصلبة الخارجية • جهاز الـ USB (Flash) • بطاقات الذاكرة
الأجهزة المحمولة	• الهواتف المحمولة أو الهواتف الذكية • الأجهزة اللوحية، مثل iPad • الأجهزة الرقمية متعددة الوسائط (صوت وصورة) • البيجر • الكاميرات الرقمية • أنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS)
أجهزة أخرى	• كاميرات الفيديو الرقمية • مسجلات الصوت الرقمية • موزعات USB • قارئات بطاقة الذاكرة • آلات النسخ/الفاكس • أجهزة ألعاب الفيديو • أجهزة المراقبة • مشغلات MP3 • قارئات بطاقة SIM

3. ما هي الأدلة المحتملة التي قد تكون على مثل هذه الأجهزة؟

من الممكن العثور على أي شيء تقريبًا على هذه الأجهزة. ويشمل ذلك:

- رسائل البريد الإلكتروني
- الوثائق
- تاريخ التصفح على الإنترنت
- سجلات المحادثة على الإنترنت
- قوائم المتابعين والأصدقاء في مواقع التواصل الاجتماعي
- الصور الفوتوغرافية
- ملفات الفيديو
- قواعد البيانات
- السجلات المالية
- سجلات المحاسبة/التجارة
- سجلات الأحداث
- قوائم الاتصال
- أرقام الهواتف
- إنشاء سجلات ورموز للدخول
- كلمات سر
- ملفات صوت
- سجلات GPS لكل التفاف
- سجلات المخابرات الهاتفية، مع التاريخ والوقت
- البريد الصوتي

فيما يلي مثالين لاظهار اتساع الأدلة التي يمكن أن تكون متوفرة فقط من خلال بعض الأجهزة التي تقوم بتخزين البيانات إلكترونيًا.

الهواتف الذكية

مع ظهور نظام GPS على أجهزة كالهواتف الذكية، قد يكون من الممكن تعيين المكان عبر استخدام شيء موجود على جهاز، مثل متى وأين أخذت صورة فوتوغرافية. ذلك في حد ذاته قد يكون دليلاً حاسمًا. قد يكون من الممكن استعادة الرسائل الإلكترونية، النصوص، التغريدات، الوثائق، الرزنامات، رسائل PIN، سجلات المخابرات، قوائم الإتصال وما إلى ذلك.

آلات النسخ

لدى معظم آلات النسخ المصنعة في السنين القليلة الماضية أقراصًا صلبة مدمجة تسجل فيها كل وثيقة تم نسخها، أو مسحها ضوئيًا أو إرسالها باستخدامها. اعتمادًا على حالة القضية، قد يكون ذلك القرص الصلب مصدرًا غنيا للأدلة.

4. ما هو سبب أهمية الأدلة الرقمية في تحقيقات حقوق الإنسان؟

أحد مبادئ التحقيق الممتاز التي تتم مناقشتها في هذا الدليل هو أنه يجب تحديد وحفظ كل الأدلة المادية والرقمية وفحصها جنائيًا كما يلزم.

من بين أشياء أخرى، قد تساعد الأدلة الرقمية المحققين في تعيين:

- أنماط التحرك
- من اتصل بمن في أي وقت وماذا تم تناقله
- من كانت لديه إتاحة للوصول إلى المعلومات ومتى تم الدخول عليها
- من دخل إلى مبنى ما وخرج منه في وقت معين
- متى تم إنشاء مستند ما ومن قام بتعديله.

يمكن أن تسجل الأجهزة الإلكترونية – كالهواتف الذكية، كاميرات الفيديو ومسجلات الصوت – الأحداث أيضًا. على سبيل المثال، قد يكون هناك تسجيل صوت رقمي لشخص يعطي أوامرا بفعل شيء يصل إلى حد انتهاك حقوق الإنسان. بالتالي، من المحتمل أن تكون هذه الأجهزة مصدرًا غنيًا بالأدلة.

يجب أن يأخذ محققو مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بعين الاعتبار أي من الأدلة قد تكون موجودة فيما يتعلق بالأمر الذي يتم التحقيق فيه، عند تخطيطهم لتحقيقاتهم وقيامهم بها. يجب أن يدركوا أيضًا بأنه من السهل إخفاء الأدلة الرقمية وبأنه – ليس من السهل – تعديلها أو تدميرها.

إنه من النادر ألا يشمل تحقيق من أي نوع على الأقل دليلاً واحدًا محتمل الأهمية من الأدلة الرقمية. كما بينت **مفوضية حقوق الإنسان في الفيليبين** في دليلها عن عملية التحقيق وإدارة القضية:

> من المهم استخدام التقنيات الحديثة للتحقيق بما يشمل ذلك استكشاف الهواتف المحمولة و/أو البريد الإلكتروني.[58]

الأدلة الأكثر جدارة بالثقة

قد تكون الأدلة الرقمية الأدلة الأكثر جدارة بالثقة المتوفرة للمحقق. إنه من الصعب التعديل في النوع من الأدلة أو التلاعب به بأي طريقة أخرى.

قد يكون من الصعب الحصول على أدلة الشهود وقد تكون الأدلة الوثائقية غير جديرة بالثقة ولكن الأدلة الرقمية، إذا ما كانت حقيقية، توثق بشكل دائم تقريبًا ما قد حدث. ولكن، تذكر أن الأدلة الرقمية سيظل من الضروري تقييمها. على سبيل المثال، قد لا يقدم حدث مسجل على فيديو القصة كاملة. يعطي الفيديو منظورًا واحدًا ويجب، كما كل الأشياء، أن يوضع ضمن السياق. سيكون التحقيق الإضافي ضروريًا عمومًا.

الأدلة الأكثر وفرة

قد تكون الأدلة الرقمية أيضا أكثر الأدلة المتاحة وفرة. يمكن أن تكون الوفرة، بالطبع، تحديًا للمحققين. قليلة جدًا هي الوكالات الاستقصائية التي لديها القدرة على التعامل مع كميات ضخمة من المعلومات.

قد يكون من الحكمة أن يركز محققو مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية فقط على جمع الأدلة الرقمية التي هي مفتاح للتحقيق؛ على سبيل المثال، محاولة تحديد متى تم بالضبط إنشاء وثيقة ما أو استعادة رسائل إلكترونية تم حذفها. بالطبع، يوجد جانب سلبي لحصر عمليات البحث. قد يغفل المحقق عن شيء مهم. قدر المكان الذي يرجح وجود الأدلة فيه بشكل أكبر، قبل البدء بالبحث.

5. التعامل مع الأدلة الرقمية

عند التعامل مع الأدلة الرقمية، يجب أن تتبع المبادئ الإجرائية والجنائية العامة، كما تمت مناقشته في الفصل 20.

- يجب ألا تؤدي عملية جمع، تأمين، ونقل الأدلة الرقمية إلى تغيير الأدلة.
- يجب أن تفحص الأدلة الرقمية فقط من قبل أولئك المدربين خصيصًا لهذا الغرض.
- كل شيء يتم القيام به خلال مصادرة الأدلة الرقمية ونقلها وتخزينها يجب أن يتم توثيقه وحفظه وأن يكون متاحًا للمراجعة.

كن حذرًا

إذا لم تكن لدى المحقق خبرة في التعامل مع الأدلة الرقمية وحفظها، فإنه من الأفضل عادة الانتظار قبل فعل أي شيء بالجهاز حتى يحصل على المساعدة اللازمة. لا تتصفح الجهاز. بفعلك ذلك، قد يستبدل المحقق بغير علم أدلة محذوفة أو قد يفعل ما ضرره أكثر من نفعه.

58 الدليل حول عملية التحقيق وإدارة القضية: مفوضية حقوق الإنسان في الفيليبين، 2012، القسم 6.1

بعض الأشياء التي يجب أن يأخذها المحقق بعين الاعتبار هي أن:

- قد يتم فقد البيانات أو الأدلة الرقمية إذا لم تؤمن الطاقة باستمرار للجهاز
- البيانات أو الأدلة الرقمية على بعض الأجهزة، كالهواتف المحمولة أو الهواتف الذكية، يمكن أن تستبدل أو تحذف بينما لا يزال الجهاز مشغلا
- هناك برامج متوفرة للهواتف المحمولة أوالهواتف الذكية يمكن تشغيلها عن بعد لجعل الجهاز غير قابل للاستعمال أو لمسح كل البيانات منه (إطفاء الهاتف الذكي مباشرة فكرة جيدة عموما)
- يمكن أن تصبح البيانات تالفة أو غير قابلة للاستعمال إذاتم التعامل معها عبر شخص عديم الخبرة.

الخطة

إذا حدد المحقق، عند صياغة خطة التحقيق (انظر إلى الفصل 5)، الأدلة الرقمية كعامل محتمل، فيجب عليه أن يقدّر أفضل أسلوب للتعامل معها. وقد يشمل ذلك:

- تطوير استراتيجية لتأمينها، إذا ما كانت هناك أي مخاوف بشأن احتمالية اختفائها أو التلاعب بها
- استشارة خبير حول الكيفية المثلى لتأمينها، قبل مصادرتها
- وجود خبير عند القيام بمصادرتها.

عادة ما يكلّف انتداب الخبراء للمساعدة المال ويجب أن يحسب لهذا حساب أيضًا في خطة التحقيق كجزء من "الموارد المطلوبة".

6. كيف يمكن أن تخفى أو تحذف الأدلة الرقمية؟

إن إخفاء المعلومات على جهاز تخزين عملية سهلة نسبيًا، بما في ذلك القيام بشيء بسيط كتغيير امتدادة الملف من ".doc" إلى ".xls". الإختزال الإلكتروني ممارسة إخفاء المعلومات في صيغة إلكترونية، ويكون بشكل أساسي داخل ملفات الصور والملفات الصوتية، مما يجعل العثور عليها أمرًا صعبًا.

يمكن أن يشكل لالحذف النهائي للملفات تحديا أكبر بقليل. على سبيل المثال، مجرد ضغط زر "الحذف" وإفراغ سلة المهملات على الحاسوب لا يعني ضرورة بأن المعلومات قد تم حفها نهائيًا. إن المعلومات ما تزال على القرص الصلب وستظل كذلك إلى أن يتم استبدالها. في حالات كثيرة، سيكون الخبير قادرًا على استعادتها. في حالات أخرى، قد تكون هناك ملفات احتياطية قد تغاضى عنها الشخص الذي حذف تلك الملفات. قد تكون أيضًا هناك برامج استرداد تلقائية على الجهاز.

يجب أن يفكر المحققون أيضا بشكل إبداعي. قد يثبت العمل التحقيقي الجيد أن وثيقة معينة أرسلت عبر البريد الإلكتروني وبالتالي قد يكون من الممكن استعادتها عبر برنامج البريد الإلكتروني أو من خلال المرسل إليه. ربما يكون تم نسخها وتم تخزينها على القرص الصلب لآلة ناسخة في مكان ما، رغم أن تعيين أي واحدة قد يكون مهمة شاقة جدًا.

7. استرداد البيانات الجنائية

إن لتحديد المصادر المحتملة للأدلة الإلكترونية ليس له قيمة كبيرة إذا لم تكن باستطاعة المحقق الدخول إلى هذه المصادر، أو إذا كانت محاولته لفعل ذلك تؤدي إلى تدمير البيانات لأنه لا يعرف كيفية الدخول إليها.

ستحتاج مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية على الأرجح إلى مساعدة خبير لاسترداد المعلومات من الأجهزة الإلكترونية. إنه من الحكمة عمومًا طلب المساعدة من خبراء الحاسوب الجنائيين.

الهدف من التحليلات الجنائية الحاسوبية هو فحص الوسائط الرقمية بطريقة سليمة من الناحية الجنائية بهدف تحديد، حفظ، استعادة، تحليل وتقديم حقائق وآراء حول المعلومات.

بشكل عام، سيقوم خبراء الحاسوب الجنائيون بما يلي:

- تأمين أي أدلة يجب أن تفحص
- نسخها، إن كان ذلك ممكنًا
- إيجاد كل ملف ذي صلة على قرص صلب معين، بما في ذلك الملفات المشفرة، المخفية، والمحذوفة.

يستخدم هؤلاء الخبراء عددًا من الأدوات لإيجاد، واستخراج وتحليل البيانات، بما في ذلك:

- برامج تصوير القرص
- برامج نسخ القرص
- برامج التحليل الجنائية
- أدوات برامجية أو جهازية مانعة للكتابة
- برامج استعادة الملفات
- برامج فك التشفير
- برامج خرق كلمات السر.

التحليل الجنائي للصور/الفيديو

يحلل خبراء التحليل الجنائي للصور والفيديو تسجيلات الفيديو، الصور الفوتوغرافية والبيانات البصرية الأخرى التي قد تكون متصلة بالتحقيق. قد يكونون قادرين على تحسين النوعية السمعية والبصرية للتسجيلات الرقمية، رقمنة التسجيلات القياسية وإصلاح التسجيلات التالفة في كل من الصيغ القياسية والرقمية المعيارية. قد تستخدم برامج التحرير لتحديد ما إذا كان الفيديو أو الصور الفوتوغرافية قد تم تغييرها. قد يكون من المساعد أيضًا مقارنة الشخص (أو الأشخاص) أو الأشياء في فيديو أو صورة من أجل تحديد ما إذا كانت هنالك أي معالم مشتركة مع صورة أخرى.

الكلفة

هذا العمل الجنائي التخصصي ليس رخيصًا. قد تكون هناك وكالات حكومية تستطيع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن تأمرها بالعمل لاستعادة الأدلة الرقمية، إذا ما كان ذلك لا يقوض من نزاهة تحقيق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

نقاط أساسية: الفصل 22

- **قد تكون الأدلة الرقمية هي أكثر الأدلة قيمة في التحقيق.**
- **يجب على محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية معرفة الأدلة الرقمية الممكن توفرها وأين يمكن العثور عليها وكيفية حفظها حتى تستخلص هذه الأدلة كما ينبغي، خاصة إذا كانت البيانات مخفية.**
- **قد تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لطلب مساعدة الخبراء من أجل استعادة هذه الأدلة.**

الفصل 23:
استخدام الإنترنت كأداة تحقيقية

أسئلة أساسية

- **ما هي الطريقة الأكثر فعالية للبحث على الإنترنت عن المعلومات التي قد تساعد المحقق؟**
- **كيف يمكن أن يستخدم المحقق مواقع التواصل الاجتماعي؟**
- **ما هي الأدوات المتوفرة على الإنترنت للمساعدة في التحقيقات؟**

1. مقدمة

تزداد أهمية الإنترنت كأداة للمحققين. من الممكن استعمال الإنترنت بطرق عدة.

أولا، يستطيع المحققون أن يستخدموا الإنترنت للحصول على المعلومات التي قد تكون متصلة بتحقيق ما. هذه هي الفائدة الأهم. لقد أدى الإنترنت إلى زيادة كمية وانتشارالمعلومات المتوفرة للمحققين بشكل كبير. لقد جعل البحث أكثر سهولة وسرعة. يمكن أن يساعد في تحديد الشهود المحتملين. قد توفر أدلة فوتوغرافية أو أدلة فيديو لما حصل. قد تنشر الوثائق على الإنترنت. الناس قد يغردون، يدونون على المدونة، أو ينشرون تعليقات قد تسلط الضوء على شيء قيد التحقيقات.

سواء أكان ذلك لرؤية ما إذا كان قد رفع شاهد أساسي فيديو إلى مدونته بشأن المسألة التي يتم التحقيق فيها، لتحميل الصيغة الأحدث لسياسة عامة أو لرؤية ما تم من تغريدات بشأن المسألة الخاضعة للتدقيق، يجب أن يعتبر محقق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الإنترنت مصدرا محتملا للأدلة والمعلومات دائمًا.

مما لا شك فيه أن شبكة الإنترنت اعبت دورًا إيجابيًا جدًا بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان. الربيع العربي حالة في صميم الموضوع. تم تنظيم تظاهرات كثيرة عبر الفايسبوك وتويتر ومواقع أخرى للتواصل الاجتماعي. لقد علم المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والرأي العام العالمي بانتهاكات حقوق الإنسان من خلال فيديوهات انتهاكات حقوق الإنسان المرفوعة إلى الإنترنت. غير أن مضطهدي حقوق الإنسان يمكنهم أيضا استخدام الإنترنت لأهدافهم الخاصة. على سبيل المثال، خلال الربيع العربي، كانت السلطات الليبية قادرة على معرفة وتهديد الثوار الذين ظهرت وجوههم في الفيديو المرفوع إلى اليوتيوب.

ثانيًا، يمكن للمحققين أن يستخدموا الإنترنت لتوطيد العلاقة مع الشهود. كما تمت مناقشته في الفصل حول إجراء المقابلات التحقيقية، اثنان من المبادئ الاساسية للمقابلة يشملان الإعداد بشكل سليم وتكوين علاقة مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه. وعليه فإن الإنترنت قد توفر معلومات يمكن استخدامها للقيام بكلا الأمرين.

ثالثًا، يمكن أن تستخدم مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الإنترنت لجعل الناس على إطلاع بمجريات التحقيق. يمكن أن تكون الإنترنت أداة فعالة جدًا لجعل الناس يعرفون بما تحقق فيه مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، وتشجيعهم على المساهمة.

يبحث هذا الفصل في:

- المبادئ الأساسية لإجراء عمليات البحث على الإنترنت
- كيفية استخدام مواقع التواصل الاجتماعى كأداة تحقيقية
- الأدوات على الإنترنت التى قد تفيد المحققين
- استخدام الإنترنت لموافاة الأطراف المعنية بمعلومات عن التحقيق

2. المبادئ الأساسية لإجراء عمليات البحث على الإنترنت

يعرف الكثير من الناس كيفية إجراء عمليات بحث أساسية على الإنترنت، وذلك باستخدام Google ومحركات بحث مشابهة. ومع ذلك، هناك طرق لوضع "أطر" للبحث وذلك للحصول على أفضل النتائج. يجب أن يفهم المحققون كيفية عمل محركات البحث، وأين يجب أن يبحثوا عن المعلومات وكيفية تنظيم وحفظ المعلومات التي يجدونها وكيفية الوصول إليها.

قـد لا يكون "Google" محرك البحث الذي يجب أن يتم اختياره في كل بلد أو منطقة. ومع ذلك، تنطبق نفس المبادئ العامة على كل محركات البحث، من " Yahoo" في الهند الى "Web Wombat" في أستراليا أو Mongolia Online.

البحث البوليانى

يشير مصطلح "البحث البوليانى" أو المنطق البوليانى إلى العلاقة المنطقية بين كلمات مهمة أو مصطلحات بحث عديدة. على سبيل المثال، "Google" يعطي الأولوية لمصطلحات البحث التي تكون في البداية. فالبحث عن "انتهاكات حقوق الانسان الآسيوية"، قد يسفر عنه نتائج مختلفة بعض الشيء عما إذا كان مصطلح البحث " انتهاكات حقوق الانسان فى آسيا". كلما كان الاستعلام أكثر دقة، كلما ترتبت عليه نتائج أقل عددا وأكثر صلة بموضوع البحث.

أحيانًا يكون استثناء مصطلحات معينة من عملية البحث مفيدًا، وخاصة عندما يكون من المرجح جدًا أن تظهر تلك المصطلحات فى النتائج وتؤدي بالتالي إلى عرض فائض من المعلومات. من الأفضل أن يكون لديك الكثير من المعلومات بدلا من أن يكون لديك القليل منها، ولكن الهدف هو إبقاء التركيز على جمع المعلومات ذات الصلة. يمكن أن يستخدم المحققون الأمر "-" في مواقف كهذه. إذا كان المحقق يريد البحث عن عبارة محددة، فيجب أن توضع العبارة بين علامات اقتباس؛ على سبيل المثال، "انتهاكات حقوق الانسان". ستحتوي نتائج البحث على تلك العبارة بعينها، ولن تعطى نتائج ذكرت تلك الكلمات الثلاثة. وفي بعض الحالات، يمكن أن يتم البحث عن عدة مصطلحات على قدم المساواة من خلال استخدام الأمر "OR".

نصيحة: قد يساعد وضع العبارات بين علامات الاقتباس، وذلك مثل "مراكز الاحتجاز" أو "السجون" فى اليابان. فسوف يؤمن البحث بهذه الطريقة نتائج أكثر، كما يضمن توسيع دائرة البحث. فسوف يؤمن البحث بهذه الطريقة نتائج أكثر، كما يضمن توسيع دائرة البحث.

فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

اختصارات Google	تجد صفحات بها
منتزه بليليوس	الكلمتان "بليليوس" و"منتزه"
"Writ of Amparo"	العبارة "Writ of Amparo" بعينها
الشرطة- شغب	كلمة "الشرطة" ولكن ليس كلمة "شغب"
~نظامية	يبحث عن كلمة "نظامية" وكلمات مشابهة
أعمال شغب أسّام define:	تعرّف أعمال شغب أسّام.
site: (ابحث في موقع واحد فقط)	"Site:http://www.humanrights.asia/"pakistan
link: (جد الصفحات الموصولة)	Link:www.asiapacificforum.net
#...# (ابحث ضمن نطاق عددي)	العون المالي $200000...$300000
daterange: (ابحث ضمن نطاق زمني معين)	سريلانكا 1998 :daterange-2001
info: (ابحث ضمن نطاق زمني معين)	info:www.achrweb.org
cache: (انظر إلى الصفحات المخبأة)	cache: www.123khoj.com/

اختصارات Google	تجد صفحات بها
(احصر البحث بنوع معين من الملفات) filetype:	filetype :ppt
allintitle: (ابحث عن كلمات دليلية في العنوان)	حقوق إنسان الـ"alentitle:"DSI
(احصر البحث بـ URL الصفحات) inurl:	inurl:myanmar
(ابحث في مجالات بحث محددة) site:.edu	.site:.edu, site:.gov, site:.org, etc
(احصر البحث ببلد) رمز البلد site:	"site:.af "Afghanistan
(ابحث عن كلمة دليلية في النص) intext:	intext: Kathmandu Post
allintext:)اعطِ الصفحات التي لديها كل الكلمات)	المنظمات غير الحكومية allintext:

اتقن Google

يجب أن يعرف المحققون كيفية استخدام Google. إن Google هو محرك البحث الأكثر استعمالا في العالم غير أن نتائج البحث على Google قد تكون أكثر من اللازم لمن يريد استكشافها. توجد اختصارات عديدة يمكن أن تجعل حياة المحقق أفضل. هذه الاختصارات متوفرة على الإنترنت، كما هو حال الدروس بشأن كيفية تحسين مهارات البحث.[59]

لا تنس أهداف البحث

يجب أن يبدأ البحث بهدف محسوب حسابه واستعلامات منظمة بدقة. وإذا لم يتحقق هدف البحث في غضون الدقائق الخمسة عشرة الأولى، فإنه من اللازم إعادة تقييم الأسلوب وأدوات البحث أو تغيير اللغة المستخدمة للبحث.

يجب تجنب استخدام الأسئلة بشكل عام للقيام ببحث. على سبيل المثال، من الافضل أن نبحث عن" مهاجرون لأسباب اقتصادية فى آسيا " بدلا من " هل يوجد مهاجرون لأسباب اقتصادية فى آسيا؟ " . في حين أن Google بشكل عام ستتجاهل الجزء الخاص بـ" السؤال" من الاستعلام، إلا أن ترتيب الكلمات فى الاستعلام يعتبر مهما في لوغاريتميات Google. نتيجة لذلك، يمكن أن يؤدي وضع أطر للبحث بهذه الطريقة إلى الإضرار بالنتائج.

يوجد دائمًا المزيد من المعلومات

لا يمكن أن يعتبر البحث على الإنترنت حول أي موضوع كاملاً ومغلقًا. يستمر تدفق المعلومات كل يوم تتفحص Google في كل دقيقة من كل يوم مواقع وقواعد بيانات جديدة، فيديوهات جديدة يتم تحميلها إلى اليوتيوب، توضع منشورات جديدة على الفيسبوك وقد تنشر تغريدات جديدة ذات صلة بالتحقيق.

إذا كان البحث حول موضوع معين مستمرًا، قد يكون استخدام أدوات المراقبة على الإنترنت استراتيجية مفيدة. يمكن أن تقوم بتنصيب هذه الأدوات باستخدام أوامر بحث أساسية. تشمل أدوات المراقبة على الإنترنت Google Alerts وSocialmention، التي تتابع ذكر مصطلح محدد على المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي المفتوحة كتويتر.

يوجد دائما المزيد من المعلومات – وليست كل هذه المعلومات موجودة على Google

على الرغم من أن Google هو محرك البحث الأكثر استعمالاً، إلا أنه يغطي فقط ما بين 4% و20% من المحتويات على الإنترنت. يوجد عدد من محركات البحث الأخرى التي تتخصص في أنواع معينة من البحوث.

يوفر موقع Wikipedia، الذي يمكن أن يكون نقطة انطلاق جيدة، قائمة طويلة من محركات البحث المتنوعة على: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_search_engines.

59 يقدم Google حاليا "البحث المتمرس مع Google"، سلسلة من الدورات التدريبية المجانية للباحثين. إنها عبارة عن برنامج مكثف يشمل مواد الفيديو ودروس وامتحانات واختبارات. إنها متوفرة على www.powersearchingwithgoogle.com.

يوفر موقع محرك البحث Collossus كولوسوس (www.searchenginecolossus.com) دليلا دوليا بما يزيد على 3000 محرك بحث، مدرجة بحسب البلد. إنه مورد ممتاز.

عند إجراء البحوث، يجب على المحققين "التفكير وفق الطريقة المحلية". على سبيل المثال، في الصين، يستطيع محرك بحث يسمى baidu.com أو baidu.cn جلب نتائج أفضل بكثير من تلك التي يجلبها Google بشأن أي شيء يتعلق بالصين والمواقع الصينية. بشكل مماثل، توجد أداة بحث ممتازة للمواقع الروسية هي Yandex yandex.com أو yandex.ru). لدى دول كثيرة أخرى نطاقًا أيكولوجي خاص بها من مواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث. يجب أن يستخدم المحققون محرك البحث الذي يناسب محط اهتمامهم الخاص. فيما يلي بعض منها ذات العلاقة بالدول في منطقة آسيا والبحر الهادئ:

أفغانستان • BHANVAD	**أستراليا** • EZILON • WEB WOMBAT	**البحرين** • ARABO Arabic	**بنغلادش** • VELKI
الهند • KHOJ 123 • MY INDIA	**أندونيسيا** • PENJEJAK	**الأردن** • ARABO • JORDAN LINKS	**المالديف** • ODP*
ماليزيا • E-BOURNEO	**منغوليا** • MONGOLIA ONLINE	**ميانمار** • ODP[60]	**النيبال** • EXPLORE NEPAL
نيوزيلاندا • EZILON	**الفلبين** • AKLAN • ALLEBA	**عمان** • OMAN FINDOUTER	**قطر** • INDEX QATAR
كوريا الجنوبية • CHOL • DAUM	**سريلانكا** • LANKA LINK	**تايلاند** • S!SEARCH	**تيمور ليستي** • ODP

التخطيط للبحث

يجب أن يكون البحث على الإنترنت مركزًا ومخططًا له. يجب أن يركز المحققون على ما – أو من – يبحثون عنه. يجب أن يفكروا بشأن المكان الذي يحتمل أن تكون فيه المعلومات. إنه من المهم أيضا التفكير بشكل إبداعي. على سبيل المثال، إذا كان المحقق يحاول تحديد مكان شخص ما، فما الذي يعرفونه بشأن اهتمامات الشخص؟ أين هم أصدقاؤه؟ كيف كانوا ليقضوا وقتهم؟ ما هي النشاطات التي من المحتمل أن يشاركوا بها، عند الاتصال بالإنترنت أو عدمه؟ من أي مدرسة أو جامعة تخرجوا؟ ما مدى براعتهم في التكنولوجيا؟

الأخلاقيات

تبعًا للقوانين أو التنظيمات لدى سلطة قضائية معينة، فإن كل شيء على الإنترنت هو ملك عام. نظريا، ليس هناك شيء يمنع المحقق من استخدام هذه المعلومات لتعزيز التحقيق. غير أنه يجب على المحقق تقييم ما إذا كان الموقع الإلكتروني الذي وجدت المعلومات فيه قد حصل على تلك المعلومات بطريقة قانونية وما إذا كان له حق نشرها.

الدقة

يجب أن يتذكر دائما بأن مجرد وجود شيئًا ما على الإنترنت لا يعني بالضرورة بأنه صحيح. يمكن أن تعدّل الصور الفوتوغرافية، وأن تنقّح الفيديوهات وأن تلفق الوثائق. يجب أن تقيّم موثوقية أية أدلة مأخوذة من الإنترنت، كما يتم فعله مع أي مصدر آخر. يجب ألا يقبل بها على قيمتها الظاهرية.

60 مشروع الدليل المفتوح (ODP)، المعروف أيضا بـ"directory.mozilla.org" "Dmoz"، اسم مجالها الأصلي) هو دليل محتويات مفتوح متعدد اللغات من وصلات الشبكة العنكبوتية العالمية. إن المشروع مملوك من قبل Netscape ولكنه منشأ ومصان من قبل محررين متطوعين.

ابحث دائما عن المصدر الأساسي لأي حقيقة تجدها على الإنترنت تنوي التعويل عليها. اسع دائما للحصول على التعاون، إن أمكن. استكشف دائما أي تباينات.

3. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأداة تحقيقية

إن مواقع التواصل الاجتماعي كاليوتيوب وتويتر والفيسبوك، وغيرها تؤمن منصات للمحادثات على الإنترنت ولنشر المعلومات. إنها تشكل دونما أي شك مصدرًا هاما للمعلومات عن الناس والمسائل. يمكن الاستفادة من تلك المعلومات في تحقيق ما.

مواقع مشاركة الفيديو

يوتيوب هو الموقع الإلكتروني الأكبر لمشاركة مقاطع الفيديو في العالم، مخولا المستخدمين القدرة على رؤية، رفع ومشاركة الفيديوهات. يمكن أن يكون مصدرًا غنيًا جدًا بالأدلة المفيدة للمحققين. على سبيل المثال، في تحقيق قمة العشرين المشار إليه في الفصل 30، قام المحققون بتحميل المئات من الفيديوهات من يوتيوب. لقد أثبتت هذه الفيديوهات بأنها أدلة أساسية في التحقيق.

يوتيوب هو أيضا ثاني أكبر محرك للبحث في العالم. يتم رفع ما يقرب من 72 ساعة فيديو إلى يوتيوب في كل دقيقة و70% من حركة البيانات تأتي من خارج الولايات المتحدة، مما يجعل حقا محرك بحث عالمي للفيديو. تظهر أفلام خام مصورة على الهواتف الذكية في كثير من الأحيان على يوتيوب، مرفوعة من قبل "صحافيين مدنيين". غير أن يوتيوب تجعل من تحميل الفيديوهات بشكل يكون مجهول المصدر أمرً صعبًا. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك Google يوتيوب وجدير بالذكر أن Google قدمت براءة اختراع لتكنولوجيا التعرف على الوجه في صيف عام 2012، مما أثار مخاوف حول الخصوصية بين مستخدمي يوتيوب. وشبكة التواصل الاجتماعي الجديدة الخاصة بـ Google و+Google، لديها في الوقت الحاضر تكنولوجيا "Find my Face" للتعرف على الوجه.

ليس كل شخص يريد أن يكون موجودًا على يوتيوب. يتم تشغيل مواقع عديدة لمشاركة الفيديو عبر مواقع Torrent التي من الممكن تعقب مستخدميها من خلال عنوان IP، على الأقل في بعض الحالات.[61] تظل قانونية مواقع Torrent مشكلة عالقة لكن شعبيتها للمشاركة بالفيديوهات والملفات في إزدياد شديد. بشكل مماثل، تسمح تطبيقات عديدة للهواتف الذكية مشاركة الصور والفيديوهات، التي لا تترك دائمًا آثارًا على الإنترنت. على سبيل المثال، يمكّن تطبيق GO App المستخدمين من مشاركة الصور، الفيديوهات، والتعليقات بشكل مجهول.

الفيسبوك

يعتبر الفيسبوك أكبر موقع للتواصل الاجتماعي في العالم. لقد تجاوز عدد مستخدميه المليار مستخدم في الشهر على مستوى العالم. عدد كبير منهم موجود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بما في ذلك 60 مليون مستخدم في الهند. كما يوجد 11 مليون مستخدم في أستراليا أو 55% من السكان. لدى كل من الفيليبين، إندونيسيا، تايلند، ماليزيا، واليابان ما يفوق العشرة ملايين مستخدم للفيسبوك. في إندونيسيا، يصل هذا الرقم إلى قرابة ٥٠ مليون مستخدم أو 20% من السكان تقريبًا.[62] يشهد الاستخدام نموًا مذهلاً، حيث زاد الاستخدام بنسبة تفوق 16 بالمئة في إندونيسيا و١٠ بالمئة في الفيليبين في فترة ستة أشهر من عام 2012 فقط.

تعهد موقع فيسبوك مؤخرًا بالموارد والطاقات لتحسين وظيفة البحث لديها. يمكن أن تكون نتائج البحث وثيقة الصلة بالموضوع بشكل مذهل. يميل مستخدمو الفيسبوك لتكوين مجموعات بشأن قضايا أو أحداث معينة، وللمشاركة في النقاشات والمساهمة بالتحديثات. يمكن الاستفادة من الإتصال بمشرف المجموعة أو نشر طلب للمعلومات على "حائط" المجموعة لأجل إيجاد الشهود والكشف عن الأدلة ذات الصلة. الكثير من المعلومات الموجودة على الفيسبوك لا تستطيع العثور عليها من خلال Google أو أي محركات بحث أخرى لأنها موجودة داخل الفيسبوك. ومع ذلك، فإن كثيرًا من الناس كانوا مستهترين بشكل مفاجئ بوضعهم لمعلوماتهم الشخصية على صفحاتهم. على سبيل المثال، تم استخدام الفيسبوك من قبل الشرطة في جميع أنحاء العالم للقبض على المجرمين.

61 Torrent هو ملف يرسل عبر بروتوكول Bittorrent (مشاركة الملفات نظيرا بنظير). يمكن أن يكون أي نوع من الملفات، كفيلم، أغنية، لعبة أو تطبيق. خلال عملية الإرسال، يكون الملف غير مكتمل وبالتالي يرمز إليه ب Torrent. تحميلات Torrent التي جمدت أو أوقفت لا يمكن أن تفتح كملفات عادية، وذلك لأنها لا تحتوي كل البيانات اللازمة. غير أنه من الممكن استئناف التحميل من خلال استخدام عميل BitTorrent، طالما أن الملف متوفر من مزود آخر. في السياق، قانونية المواقع التي تقدم مورد Torrent تكون موضع مناقشة نتيجة قيود حقوق النشر.

62 إحصائيات الفايسبوك بحسب البلد متوفرة على www.socialbakers.com/facebook-statistics.

صورة للأمم المتحدة بواسطة ديفرا بيركوفيتش.

يمكن أن توفر صور وفيديوهات الفيسبوك أدلة وخيوط قيمة. الفيسبوك، شأنه شأن مواقع كثيرة أخرى للتواصل الاجتماعي، يقدم أداة "توسيم للوجوه"، مما يمكّن المستخدمين من توسيم صور لأشخاص يعرفونهم على الفيسبوك ولديهم القدرة على الدخول إلى الموقع. لقد قامت الفيسبوك بتجربة ميزة التعرف التلقائي على الصور في السابق، ولكنه أوقف هذه الميزة في الوقت الحالي بسبب مخاوف شائعة بشأن الخصوصية.

يجب تذكر ، على أي حال، أن الناس كثيرًا ما سيكون لديهم حساب على أكثر من موقع تواصل اجتماعي واحد. توجد قائمة بشبكات التواصل الاجتماعي وتركيز كل منها متوفر على موقع: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_social_networking_websites.

تويتر

تويتر خدمة تواصل اجتماعي وخدمة تدوين مصغرة على الإنترنت تمكّن مستخدميها من إرسال وقراءة رسائل نصية تصل إلى حد 140 حرف. لقد بنى تويتر لنفسه صيتا في مجال البحث في الوقت الفعلي. ويحتفظ بمحرك بحث خاص به على: search.twitter.com.

يبقي تويتر نتائجه في الوقت الفعلي لأيام عديدة، ويعتمد ذلك على حجم التحديثات. في التحقيقات، يمكن أن تساعد التغريدات في خلق تسلسل زمني للأحداث أو التأكد منه، وذلك نظرًا لأن كل التغريدات تختم بختم يحمل توقيتها بشكل تلقائي. تحتوي تغريدات كثيرة على معلومات جغرافية ويمكن أن تحصر نتائج البحث في المحادثات المتعلقة بمواضيع محددة ضمن منطقة جغرافية معينة.

كثيرًا ما تحتوي التغريدات روابط لأدلة قيّمة، كالصور، الفيديوهات وروابط لمنشورات مدونات أو لمواقع. على أية حال، تكمن القوة الحقيقية لتويتر في الاستحواذ على المعلومات في الوقت الفعلي وعلى "التغريدة" ("chatter").

احفظ الأدلة بمجرد العثور عليها

من المهم التذكر أن كل النتائج التي يتم الحصول عليها على الإنترنت حساسة بالنسبة للوقت. تنشر أشياء وبعد ذلك تزال باستمرار. إذا وجد المحقق شيئًا مفيدًا في التحقيق، فإنه من اللازم أن يقوم بحفظه تحسبًا لاختفائه لاحقًا. يمكن أن يكون من الصعب ومن المكلف جدًا العثور على المحتويات لاحقًا.

يجب حفظ المعلومات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي بمجرد العثور عليها ويتم تحديدها بأنها قيّمة. مع أدلة فيديوهات يوتيوب، على سبيل المثال، قد يكون من المفيد أخذ الفيديو وحفظه باستخدام أدوات Snapz أو Freemake. وبشكل مماثل، قد يكون من الحكمة "إلتقاط صورة للشاشة" بالنسبة للتغريدات في حال كان لها قيمة دلالية.

4. أدوات أخرى على الإنترنت قد تساعد المحققين

هناك برامج وأدوات عديدة موجودة لمساعدة المحققين في تحديد، وجمع، وتأمين وحفظ الأدلة. فيما يلي بعض الإقتراحات للمحققين لتضمينها في صندوق الأدوات الخاص بهم.

Tineye www.tineye.com	Tenye محرك بحث "عكسي" للصور. يمكّن المستخدمين من العثور على المكان الذي تظهر فيه صورة معينة على الإنترنت. هذا الموقع يشكل أداة ذات قيمة كبيرة للمحققين الذين يحاولون إيجاد المصدر الأساسي لصورة معينة أو تحديد حالات السرقة الأدبية وما إلى ذلك. Tenye يحدد المكان الذي أتت منه الصورة، كيف يتم استخدامها، إذا كانت هناك نسخات معدلة عنها موجودة أو إذا كانت هناك نسخة عن الصورة المتوفرة بدقة أعلى. وتستخدم مجانًا.
Google Images www.google.com/imghp?hl=en&tab=wl	Google Images تمكن المستخدمين من القيام بعمليات بحث عكسية للصور، على غرار Tenye. افتح Google Images واضغط على الكاميرا في آخر شريط البحث. أدخل عنوان الموقع الإلكتروني لأي صورة وستجد الأماكن الأخرى التي تتواجد فيها تلك الصورة على الإنترنت.
WayBackMachine http://archive.org/web/web.php	WayBackMachine تحتفظ بأرشيفات داخلية لصفحات المواقع الإلكترونية على الإنترنت. ليست نموذجية بأي حال من الأحوال إلاإنها تستطيع مساعدة المستخدمين على رؤية الشكل الذي كانت عليه صفحات الموقع إلكتروني موضع الاهتمام في الشهر الماضي أو السنة الماضية أو منذ سنين عديدة.
Snapz /www.ambrosiasw.com/utilities/snapzprox	Snapz أداة لتسجيل الفيديو. يمكن أن تستخدم هي وأدوات مشابهة لحفظ أدلة الفيديو.
Audio Hijack Pro /www.rogueamoeba.com/audiohijackpro	Audi Jack Pro هي أداة يمكن أن تستخدم لتسجيل الصوت المتدفق. يمكن أن تستخدم هي وأدوات مشابهة لحفظ الأدلة الصوتية.
Whois.net /http://whois.net/domain-name-search	Whois.net تمكّن المستخدمين من إجراء استعلامات أساسية للعثور على اسم جهة الاتصال، رقم الهاتف وتفاصيل العنوان لأي مسجل لأي اسم مجال. إنها أداة واحدة فقط من بين أدوات كثيرة تستطيع فعل هذا. وعلى الرغم من ذلك، توجد خدمات استضافة تمكّن المالكين من البقاء مجهولين.
Caches	تتفحص Google الإنترنت باستمرار وتأخذ لقطات عن كل صفحة إلكترونية. ببساطة اضغط على "cached" في نتائج البحث أو استخدم هذا الرابط: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://example.com/[63]
Public records	يمكن البحث في قواعد البيانات العامة للعثور أرقام هواتف خليوية، أرقام هواتف أرضية، عناوين، أسماء وغير ذلك. فيما يلي مثال على قاعدة بيانات عامة يمكن البحث فيها: http://publicrecords.searchsystems.net. على حسب البيانات التي يتم البحث فيها، ينبغي أن يوضع في الاعتبار دائمًا أن سلطات حكومية محلية عديدة تبقي على نوع معين من قواعد البيانات العامة وبأن الخيار الأفضل قد يكون الإتصال بالمكتبة المحلية لمعرفة القائمة الكاملة لقواعد البيانات العامة المتوفرة.

63 استبدل "example.com" بموقع إلكتروني آخر وتلك الصفحة الإلكترونية ستظهر كما كانت عندما فهرستها Google في آخر مرة.

Twitter search https://twitter.com/search-home	يسمح Twitter search بالبحث في كل التغريدات المتوفرة، تقريبًا في الوقت الفعلي. غير أن تويتر يحفظ تلك النتائج لوقت غير معلن "محدود" فقط، من بضعة أيام إلى بضعة أسابيع، بما في ذلك أي تغريدات محذوفة. من الممكن الوصول إلى كل التغريدات على تويتر برسم معين، عبر Gnip.com. كل التغريدات تتم أرشفتها حاليًا في المكتبة الوطنية في الولايات المتحدة. لدى تويتر حق الوصول إلى أرشيفاتها ويمكن أن تطلب محكمة منها تقديم التغريدات السابقة. تبقي Google أيضا على أرشيف محدود للتغريدات والأدوات للبحث. تستمر التغريدات في التغير مع تغيير تويتر لطريقة أرشفة التغريدات. اضطرت بعض المواقع المتميزة، مثل:Tweleted.com and http://undetweetable.com/، للإغلاق بسبب هذه التغييرات، إلا أن أرشيفاتها ما زالت متوفرة.
Metasearch	ترسل محركات Metasearch استعلامات بحث لمحركات بحث متعددة في نفس الوقت، وتعرض النتائج بطريقة منطقية منظمة. يحتفظ مشروع الدليل المفتوح بدليل لمحركات البحث metasearch على: www.dmoz.org/Computers/Internet/Searching/Metasearch/.

5. نقل المعلومات الخاصة بالتحقيق إلى الجهات المعنية

يرحب المحققون بأي أدلة ذات صلة من أي مصدر تقريبًا. في معظم الحالات، كلما علم الناس أكثر عن التحقيق، كلما كان ذلك أفضل للتحقيق. عندما يريد المحققون الحسم بشأن من يريدون الإتصال به، يجب أن يفكروا بشأن من قد يكون مهتمًا بالتحقيق وبشأن الكيفية المثلى لطلب مساهمتهم.

يجب أن تنشر مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أكبر قدر ممكن من المعلومات عن التحقيق على مواقعها. يجب أن يبحثوا في الكيفية المثلى لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لبناء وعي بالتحقيق. هل سيكون من المفيد نشر المعلومات على الفيسبوك؟ هل سيكون استخدام تويتر أو نشر شيء على listserv أمرًا مساعدًا؟ هل باستطاعة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تحضير فيديو قصير لليوتيوب أو القيام بإعلان على LinkedIn؟ يمكن أن تستخدم الأدوات نفسها لإبقاء الناس مطلعين على تقدم التحقيق وبالطبع، أي اكتشافات وتوصيات تتم بناءًا على ذلك.

نقاط أساسية: الفصل 23

- **يمثل الانترنت مصدرًا قيّمًا بالنسبة للمحققين. يمكن أن يساعد في الكشف عن الأدلة وتعريف الناس بشأن تحقيق ما.**
- **يجب أن يُدرج البحث على الإنترنت ضمن خطة التحقيق.**
- **كن حاذقا ومركزًا عند القيام بعملية البحث.**
- **اتبع المبادئ الأخلاقية عند البحث عن المعلومات.**
- **لا تقبل بكل شيء موجود على الإنترنت بشكله الظاهري.**
- **استخدم وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تحقيق.**
- **كن على دراية بالأدوات والطرق الجديدة للبحث عن المعلومات على الإنترنت.**

الفصل 24:
الأدلة الوثائقية

الأسئلة الأساسية

- **ما هي أنواع الوثائق التي يجب على المحقق جمعها؟**
- **ما هي المراحل السبعة للتعامل مع الأدلة الوثائقية؟**
- **كيف يجب حفظ وأرشفة الوثائق؟**

1. مقدمة

عادة ما تكون الوثائق مصدرًا غنيًا بالأدلة في التحقيقات الخاصة بحقوق الإنسان.

زاد وجود الوثائق التي يتم إنشائها وحفظها رقميًا، كالرسائل الإلكترونية، بشكل كبير، وأصبحت من المصادر المحتملة للمادة الوثائقية التي يجب يضعها المحققون في اعتبارهم خلال تخطيطهم للتحقيقات وتنفيذهم لها.

بالطبع، يوجد دائمًا استثناءات للقاعدة. في بعض الثقافات، أو المناطق الجغرافية، يتم نقل المعلومات شفهيًا، على نحو تقليدي، بدلا عن الكتابة. قد تكون إمكانية استعمال أجهزة الكمبيوتر والأوراق والأقلام محدودة جدا.

غير أنه، وبشكل عام، تمثل الوثائق العمود الفقري لكل أنواع التحقيقات تقريبًا، ومن ضمنها تحقيقات حقوق الإنسان.

2. أنواع الوثائق

يختلف نوع الوثائق الذي يجب جمعه وفقًا لنوع التحقيق الذي يجرى. خلال التحقيق، يتم جمع أنواع عديدة من الوثائق على الأرجح. يمكن أن تشمل، دون القصر على، ما يلي:

• السياسات والإجراءات	• تحقيقات سابقة	• الأوامر المكتوبة
• تعليمات	• بيانات	• الرسائل
• وثائق الجمرك والهجرة	• بطاقات التعريف وجوازات السفر	• المفكرات
• المذكرات	• سجلات الموظفين	• السجلات الإجرامية
• دقائق من الاجتماعات	• الرسائل الرقمية	• السجلات
• الملفات	• السياسات الداخلية	• ملاحظات الاجتماع
• وثائق الوظيفة	• التقارير	• السجلات الطبية
• التقارير الجنائية	• سجلات التدريب	• ملاحظات التحقيق

هذه القائمة كبيرة بقدر عدد الطرق التي ينقل الناس بها الأفكار والأفعال إلى كتابة.

3. المراحل السبعة في التعامل مع الوثائق

ينطوي التعامل مع الوثائق على المراحل السبعة التالية:

1. **تحديد الوثائق الموجودة أو التي يجب أن تكون موجودة.**
2. **الحصول على تلك الوثائق.**
3. **مراجعتها.**
4. **تقييم أصالتها.**
5. **فهمها.**
6. **تقدير الأهمية اللازم وضعها.**
7. **البحث عن أي ثغرات.**

3.1. تحديد الوثائق الموجودة أو التي يجب أن تكون موجودة

عندما يتم التخطيط لتحقيق، يجب أن يقوم المحقق بتحديد الوثائق المفروض أن تكون موجودة والتي قد تكون مرتبطة بالقضية التي يتم التحقيق فيها. إذا كان للمحقق معرفة حول المنظمة ذات العلاقة، قد يعلم أي نوع من الوثائق تصدره عادة في مثل هذه ظروف.

يجب أن يأخذ المحقق الأسئلة التالية بعين الاعتبار:

- ما هي الوثائق الموجودة؟
- ما هي الوثائق التي يجب أن تكون موجودة في هذه الحالات؟
- ها هي الوثائق التي قد تكون موجودة، بناءً على معرفة المحقق بالمنظمة؟
- ما هي الوثائق التي يحتمل وجودها، رغم أن المحقق لا يعرف ما إذا كانت موجودة أم لا؟

3.2. الحصول على الوثائق

صلاحية طلب إحضار الوثائق

تمتلك معظم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية صلاحيات في تشريعها التأسيسي تمكنها من الحصول على أي وثائق مطلوبة للتحقيق، عادة من الوكالات الحكومية. طالما أن تلك الصلاحيات موجودة – وتحظى بالاحترام – يجب أن تكون مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية قادرة على الحصول على الوثائق التي تتطلبها. على أمل، أن تكون أي من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية مجبرة على استخدام تشريع "الوصول إلى المعلومات"، أو ما يعادله، في حالة وجود مثل هذا التشريع ضمن صلاحياتها الجنائية.

القيود

قد تكون هناك قيودًا على الوثائق التي تزودها الوكالة الحكومية. على سبيل المثال، قد تعد الوثائق المتعلقة بالأمن القومي أو تلك التي تعتبر سرية مستثناة ويمكن أن تتم الإشارة إلى ذلك بشكل محدد في التشريع التأسيسي لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

يجب عدم القبول برفض تقديم الوثائق على في شكله الظاهري. إذا رفضت وكالة ما تقديم وثيقة على أساس مبدأ "السرية"، أو أي امتياز محدد آخر، يجب التدقيق بإمعان في مبرر ذلك الرفض.

إذا لم يكن لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الصلاحية التي تخولها الحصول على وثائق معينة من وكالة معينة، قد تكون هنالك تسوية عملية يمكن التوصل إليها. على سبيل المثال، قد تستطيع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن تعاين الوثائق ولكن لا تحصل على نسخ منها.

رسائل "قائمة الرغبات"

يجب طلب كل وثيقة ذات علاقة ومرتبطة بالقضية التي يتم التحقيق فيها. إلا أن إبقاء الطلب مركزًا، حتى لا يتم النظر إليه على أنه غير معقول، قد يشكل تحديًا. يجب ألا يمضي المحققون في "حملات الصيد". من الممكن أن يؤدي ذلك إلى عرقلة غير ضرورية داخل المنظمة المزودة للوثائق، وبالتالي، يجعل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تبدو وكأنها غير مركزة وغير احترافية. من جهة أخرى، يجب ألا يفوت المحققون أية أدلة لأنهم لم يطلبوها.

يمكن لرسالة "قائمة الرغبات" أن تساعد في تحقيق هذا التوازن. هذه الطريقة لطلب الوثائق هي نفس ما تقوله عن أنها: رسالة إلى المنظمة أو الشخص الذين يعتقد المحققون بأن بحوزتهم أدلة ذات علاقة بالتحقيق. طلبات كهذه يجب دائما أن تكون مكتوبة حتى لا تكون هناك أي نزاعات لاحقة حول من طلب ماذا ومتى.

نصائح عامة

اسأل الشخص الصحيح

الشخص الذي يجب أن تسأله هو الشخص الذي بحوزته الوثائق ذات العلاقة ولديه صلاحية تقديمها. إن سؤالك لشخص ذي رتبة أقل بدرجة كبيرة في المنظمة يعني أن الطلب ستتم إعادة توجيهه إلى أعلى التدرج الوظيفي وسيؤدي ذلك حتما لحصول عمليات تأخير.

النطاق

يجب أن يحدد المحققون الوثائق المطلوبة وأن يدرجوا على قائمة رغباتهم كل شيء له علاقة أو يظن بأنه كذلك. يجب أن يكون الطلب مركزًا ومعقولاً. إذا كانت هنالك أي شكوك حول مدى صلة الوثيقة، يجب تضمين ذلك في قائمة الرغبات. يجب وضع تاريخ "منذ" أيضًا من أجل التأكد من أن كل الوثائق المرتبطة بعد ذلك الوقت قد تم تضمينها. إلا إنه من المفضل ألا تطلب معلومات أو وثائق يمكن الحصول عليها بسهولة من مصادر عمومية.

استخدم لغتهم

يجب أن يتأكد المحققون بأن المعلومات المرجوة يتم طلبها بطريقة مفهومة بالنسبة للأشخاص أو المنظمة التي يتم توجيه هذا الطلب إليها. بعبارة أخرى، استخدم لغتهم. تستخدم المنظمات المختلفة لغات ومصطلحات مختلفة. بناءً عليه، من الموصى به أن يتم التواصل مع الجهة التي ستطلب منها الوثائق مسبقًا لضمان صحة صياغة ولغة قائمة الرغبات بالشكل المناسب لوصف المطلوب.

الموعد النهائي

اطلب الحصول على الوثائق في تاريخ محدد. حدد ذلك التاريخ بناءً على قدر المادة المطلوبة والجداول الزمنية المحددة في خطة التحقيق. يجب ألا يكون المحققون أسخياء أكثر من اللازم فيما يتعلق بالإطار الزمني الذي يعطونه للمنظمة، خاصة إذا كانت هنالك مواعيد نهائية قصيرة لانهاء التحقيق.

تضمين "بند السلة"

قم بإنهاء الرسالة بطلب أن توفر المنظمة "أي وثيقة أخرى لم يشار إليها سابقًا في الرسالة وقد تكون ذات صلة بالتحقيق"، أو عبارات تحمل هذا المعنى. هذا يجعل الجدال لاحقًا من قبل المنظمة أكثر صعوبة بخصوص عدم تقديمها لوثيقة بسبب عدم طلب الحصول عليها.

3.3. التدقيق في الوثائق

يجب أن تقرأ كل الوثائق التي تصل إلى مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. هذا يعني القراءة الفعلية كل كلمة في كل وثيقة. لا تكتفي بتصفح الوثيقة أو قراءتها بسرعة. من الممكن جدًا أن يفوتك شيء. خصص وقتًا كافيًا للتدقيق في الوثائق بتعمق. يمكن أن يكون هناك دليل أساسي مخفي في تذييل صفحة أو ملحق، كأن تكون في تذييل أو في "CC" "إرسال نسخة إلى" في رسالة بريد إلكتروني.

إذا كان هنالك سبب للإعتقاد بعدم الحصول على كافة الوثائق المطلوبة ، فإن الخيار المتاح هو عمل بند بكل وثيقة متوفرة، يتضمن العنوان والتاريخ والمؤلف والملخص للموضوع وعدد الصفحات. يجب أن ترسل تلك القائمة إلى المنظمة التي قدمت الوثائق, ان يطلب منها أن تتأكد من عدم وجود أي وثائق ناقصة أو أنه ليس هنالك أي وثائق أخرى ذات علاقة ما زالت بحوزتها. قد يتطلب ذلك الكثير من العمل، إلا إنه يضع المسؤولية على المنظمة لتفسير ما حدث بالضبط في حال ظهور أي وثيقة فيما بعد لم يتم تقديمها.

3.4. تقييم الأصالة

لا يعتبر تزوير الوثائق، أو اختلاقها بعد الحدث، أمرًا مجهولاً. يمكن أن يتم بيع جواز سفر مزور إلى أحد اللاجئين أو وضع مذكرة في ملف بعد حدث بغرض حماية أولئك الذين قد يكونوا مذنبين.

إذا كانت هناك مخاوف بشأن أصالة وثيقة معينة، يمكن للمحققين أن يسألوا الأسئلة التالية للمساعدة في تحديد ما إذا كانت تلك المخاوف لها أساس من الصحة:

- هل هي وثيقة عادة ما كنتم تنجزوها في هذه الظروف؟
- متى تم إنجازها؟
- هل الوثيقة مؤرخة، وإذا كانت كذلك، ما هو مستوى الثقة في دقة ذلك التاريخ؟
- هل تم إنجازها قبل أم بعد الحدث (أو الأحداث) التي يتم التحقيق فيها؟
- إذا لم تكن مؤرخة، فلماذا لم تؤرخ؟
- كيف تتلائم الوثيقة مع الوثائق الأخرى ذات الصلة؟ إذا كانت مرقمة، هل رقمها هو الرقم الصحيح بالنسبة إلى تسلسل الوثائق التي تم الحصول عليها؟
- كيف تتلائم الوثيقة مع كل الأدلة الباقية التي تم جمعها؟
- هل أي من التوقيعات حقيقي؟
- هل "تبدو حقيقية"؟

كما تمت مناقشته في فصول أخرى، قد تكون مساعدة الخبراء ضرورية للمساعدة في تحديد ما إذا كانت وثيقة ما أصلية أم لا. قد تكون باستطاعة محلل حاسوب جنائي أن يحدد متى تم إنشاء وثيقة Word، أو تم إضافة مادة إليها أو حذف مادة منها. يمكن أن يعطي خبير الخطوط رأيًا حول ما إذا كان اعتراف ما بكتابة خط يد السجين نفسه. ة. بشكل مماثل، قد يكون باستطاعة مدقق الوثائق الجنائي تحديد أي تغييرات، إضافات، حذف أو استبدال لوثيقة ما، أو حتى إذا استخدم الحبر نفسه في كل الوثيقة.

3.5. فهم ما تقوله الوثيقة

يجب أن يفهم المحقق ما يقرأه. إذا كان محتوى الوثيقة غير منطقي، أو أن اللغة الاصطلاحية المستخدمة تجعلها مبهمة، يجب عدم التغاضي عن ذلك. ويجب السعي للحصول على إيضاح.

يجتاج المحقق إلى أن يكون خبير حالة. إذا كانت الوثيقة من منظمة، يجب أن يثقفوا انفسهم حول كيفية عمل تلك المنظمة. يجب أن يحصلوا على المخطط التنظيمي للمنظمة، وأن يفهموا تسلسل القيادة، وأن يحددوا المسؤولين عن صناعة القرارات وأن يعرفوا المستويات المختلفة من السلطة. يجب أن يفهموا المصطلحات المستخدمة من قبل المنظمة؛ ومسمياتها المختصرة، واختصاراتها ولغتها الاصطلاحية. إذا لم يفهموا شيء ما، يجب أن التصريح بذلك والبحث عما يتعين عليهم معرفته.

3.6. تقدير الأهمية التي يجب منحها للوثيقة

حتى لو كانت وثيقة ما أصلية، لا يمكن أخذ المحتوى دائمًا بشكله الظاهري. يمكن أن تشمل الأسئلة التي قد يرغب المحقق بسؤالها التالي:

- من كتبها؟
- ما الغرض منها؟
- من كان معنيا بصياغتها؟
- من ساهم فيها؟
- قضية من تساعد؟
- من كانت له فرصة لتغييرها؟
- هل هناك تحيّز في الطريقة التي كتبت بها الوثيقة؟
- هل كتبت تحت الضغط؟
- ما هي دقة أي حقائق شملتها الوثيقة؟ هل تتضمن معلومات تقع داخل نطاق المعرفة المباشرة للمؤلف أم أنها تبلغ عما قاله الآخرون – بعبارة أخرى، هل تتضمن أدلة مأخوذة من الشائعات؟
- هل هنالك أية حقائق كان يجب أن يكون المؤلف على علم بها ويقوم بتضمينها ولكنه لم يفعل؟
- ما هي اللهجة العامة للصياغة؟
- هل أي من الاستنتاجات مدعوم بالحقائق؟
- هل هناك أية أساسات تفيد في الاعتقاد بأن الوثيقة قد تم إعدادها لحماية أشخاص معينين داخل المنظمة؟

3.7. البحث عن ثغرات

بالإضافة إلى أخذ ما تم استلامه بعين الاعتبار، يجب أن يبحث المحققون عن أي شيء يجب أن يكون، من الناحية المنطقية، موجودًا، ولكنه ليس كذلك. يجب أن يسألوا حول ما إذا كانت الوثائق التي عادة ما تجهز في مثل هذه الظروف مفقودة؟ على سبيل المثال، إذا كانت تم استلام الوقائع كافة الاجتماعات المعنية بقضية معينة ، ما عدا أحد الاجتماعات التي من المعروف أنه تم عقده،فعلى المحقق أن يعرف أسباب عدم تزويده بهذه الوقائع.

يجب أن يبحث المحققون أيضًا عن الصفحات الناقصة. على سبيل المثال، هل تنتقل الوثيقة مباشرة من الصفحة 160 إلى الصفحة 162؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟ قد يكون خطأ غير مقصود في عملية النسخ، أو ربما تم عن قصد على أمل أن يغفل المحقق الذي يدقق في الوثيقة عن ذلك.

يجب أن يتأكد المحققون من الحصول على أي مادة تمت الإشارة إليها في وثيقة معينة. على سبيل المثال، إذا وصلت رسالة عبر البريد الإلكتروني مع أيقونة لملف مرفق بالرسالة، يجب التأكد من تقديم الملف المرفق.

يجب أن يستخدم المحققون الوثائق لتحديد الشهود المحتملين أو أي مصادر أخرى للأدلة. يجب أن يبحثوا عن أي ذكر لأشخاص – في مساحة "cc" (نسخة إلى) في مذكرة، على سبيل المثال – ذكر شخص لم يكونوا على علم به قبل ذلك. يجب ان يتبعوا حدسهم. إذا كانوا يعتقدون بأن شيء ما مفقود أو غير صحيح، يجب أن يتابعوا أمر هذا الشيء.

4. الرسائل االإلكترونية والرسائل النصية

تشكل الرسائل لإلكترونية والرسائل النصية مصدرا غنيا بالمعلومات للمحققين. يمكن أن يكون الأشخاص صريحين بشكل لافت في تواصلهم، وبمجرد ضغط زر الإرسال، تبقى الرسائل االإلكترونية والرسائل النصية إلى الأبد في أغلب الأحوال تقريبًا.

قد تكون هناك معلومات رقمية مرفقة مع الرسالة لإلكترونية، بما في ذلك تاريخ إرسالها، والرد عليها أو نسخ منها ("cc" و "bcc") للآخرين. ويشكل كل ما سبق أدلة محتملة ذات صلة.

قد تكون مراجعة سلاسل الرسائل االإلكترونية مملة وتحتاج إلى وقت كبير. إلا إنه يجب القيام بذلك. إنها عملية ترتبط بإعادة التدقيق في الأوقات، والتواريخ ومعلومات النسخ المرسلة لأشخاص آخرين "cc" لمعرفة ما إذا تم إخفاء أي مقطع من الرسالة، بالإضافة إلى البحث عن روابط بين الردود.

من الممكن أن يكون استرجاع الرسائل النصية أصعب من استرجاع الرسائل االإلكترونية، خاصة إذا كان الشخص لا يرغب في رؤية أحد لهذه الرسائل. إلا إنه يجب دائمًا طلبها، كما هو الحال مع أي وثيقة أخرى يحتمل أن تكون ذات صلة. حتى إذا تم رفض الطلب أو تجاهله، تبقى الحقيقة في أن المحقق قد طلب الوثائق، إذا ما ظهرت لاحقا.

5. بعض النصائح العامة

لا تعلّم الوثائق الأصلية مطلقًا

يجب عدم المساس بالوثائق الأصلية. يجب أن يتم نسخها حفظها في مكان آمن. يجب عدم إجراء أي تغييرات في وثيقة أصلية تحت أي ظرف. في حال أراد محقق أن يعرضها على أحد، يجب أن يتم عمل نسخة منها. بشكل مماثل، يجب ألا تؤخذ وثيقة أصلية إلى مقابلة أبدًا. قد يكون الوضع محرجًا بعض الشيء عندما يمد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه يده فوق الطاولة، ويتناول الوثيقة ويأكلها – كما قد حدث سابقًا.

قم بعمل نسخات عاملة

يجب أن يستخدم المحققون نسخات عاملة من الوثائق في المقابلات، وكتابة التقارير وما إلى ذلك.

ابحث عن الملاحظان

يقوم الناس بالكتابة على الوثائق، يضعون الحرف الأول من اسمهم عليها، أويرسمون عليها، قد ينسون حتى أن يأخذوا الملحوظات اللاصقة قبل عمل نسخًا من الوثائق. كل هذه التعليقات يمكن أن تكون مصدرا قيما للمعلومات.

التتبع

خلق فهرست بالوثائق يمكن أن يكون مفيدًا، خاصة في القضايا الكبيرة.

ماذا في حالة رفض تقديم الوثائق؟

قد تكون هنالك صلاحيات بموجب تشريعات معينة لفرض إصدار وثائق في ظروف معينة. يجب أن يتم استخدامها عندما يكون ذلك مناسبًا. إلا إنه قد تكون هناك استثناءات ضمن التشريع. بدلاً من ذلك، قد لا تعترف منظمة معينة بسلطة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أوأن صلاحياتها قد لا تكون سارية في تلك المنطقة أو على تلك المنظمة.

يجب أن يتم بذل كل الجهود المعقولة للحصول على الوثائق المطلوبة، إما بالإجراءات القانونية، أو بالإقناع أو بالضغط الإعلامي. قد تقدم تسوية، كالسماح لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بأن ترى الوثائق ولكن لا تأخذ نسخًا منها. سيعتمد الأسلوب على الأرجح على أهمية الوثائق بالنسبة للتحقيق، وبالطبع، خطورة القضايا التي يتم التحقيق فيها.

في كل الأحوال، يجب أن تتحمل المنظمة مسؤولية إيضاح سبب رفضها تقدم الوثائق التي تم طلبها. تم تصميم هذا الأسلوب لحماية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية والمحقق من الإدعاءات الممكنة بأن التحقيق لم يكن متعمقًا أو كانت تنقصه أدلة هامة.

تصوير الوثائق

يمكن أن يكون المسح الضوئي للوثائق على مشغل مشترك أمرًا مفيدًا. قد تستلم مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وثائق بصيغة رقمية. في هذه الحالة، يجب أن يتم اتخاذ قرار فيما إذا كان هناك سبب لطلب نسخات من الوثيقة الأصلية. في الحالات التي يوجد فيها ما يستند إليه في الاعتقاد بضرورة ذلك، قد يكون من المرغوب أن يتم الحصول على الوثائق الورقية الرسمية.

حماية الوثائق الحساسة

قد تكون بعض الوثائق التي يتم جمعها خلال التحقيق حساسة لدرجة أن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية يجب أن تضمن التحكم في إمكانية وصول محدودة جدًا، وهو ما يعرف أحيانًا "بالقبضة المشددة". على سبيل المثال، قد تتضمن الوثائق معلومات من مبلغ عن المخالفات داخل المنظمة التي يتم التحقيق معها أو ضحية قد يكون مهددًا بخطر مادي.

من المهم أن يكون هناك تخزين آمن داخل المكتب، بما يشمل خزائن الملفات المتاحة فقط لفريق التحقيق.

يجب عدم نسخ الوثائق الحساسة بشكل كبير، إلا إذا كان هناك سبب مقنع جدًا لفعل ذلك. يجب أن يكون المحققون المشاركون مباشرة في التحقيق فقط هم من تتاح لهم هذه الوثائق.

يجب توخي الحذر بشكل معقول عند تصوير الوثائق وإرسالها إلكترونيًا. بمجرد أن يحدث ذلك، لا يكون للمحققين سيطرة على هذه الوثائق. إذا كان ذلك ضروريًا، يجب أن يتم تشفير الملفات االرقمية، إذا كان ذلك ممكنًا.

تنظيم الكميات الكبيرة من المستندات

يمكن أن تشكل إدارة الوثائق في التحقيقات الكبيرة تحديًا كبيرًا. قد يتم جمع آلاف الوثائق خلال التحقيق.

يجب أن يتم تنظيم تلك الوثائق حتى لا يتم إغفال شيء وحتى يكون جميع المشاركين في التحقيق على دراية بمكان كل شيء وأن يكونوا قادرين على الوصول إليه بسهولة.

في التحقيقات الهامة التي يجريها فريق من المحققين، يكون الهدف هو ضمان معرفة كل محقق مشارك في التحقيق بأي معلومة في أي وثيقة معينة قد تكون لها صلة بذلك الجزء المسؤول عنه في التحقيق.

تستطيع أنظمة إدارة الوثائق حل هذه المشكلة. يوجد العديد من أنظمة إدارة الوثائق المعتمدة على الحاسوب التي تستطيع إدارة كميات هائلة من الوثائق. تم تصميم معظمها لإدارة القضايا في التحقيقات الجنائية الخطيرة، كجرائم القتل التسلسلية. تم استخدامها أيضًا في كندا للتحقيقات العامة الأساسية وللمفوضيات الملكية، بالإضافة إلى تتبع انتشار مرض الـ SARS في أونتاريو في عام 2003. قد تكون الجوانب المتعلقة بهذه الأنظمة مفيدة في تحقيقات حقوق الإنسان الكبيرة، خاصة التحقيقات الوطنية.

هذه الانظمة يمكنها المساعدة في تصنيف وتحليل كميات هائلة من البيانات الناتجة عن تحقيق هام، وتشمل:

- الملاحظات، البيانات، الرسائل الرقمية، السياسات والإجراءات، وهكذا
- تعيين الروابط، حتى يمكن الإشارة إلى اسم في وثيقة ما عند ظهوره في وثيقة أخرى
- المحافظة على مسار تتبع تقديم المستندات
- التحقق من الشهود بدقة
- العلاقات الإعلامية
- الاتصال بالضحية/أقرب الأقربين
- لوجستيات التحقيق
- توثيق التحقيق

بعض عيوب أنظمة إدارة الوثائق هي:

- قد تحتاج إلى تعديلات خاصة للتوافق مع تحقيقات حقوق الإنسان
- قد تحتاج وقتًا وجهدًا كبيرًا في إدخال البيانات والوثائق
- قد تكون مكلفة أيضًا
- لا تهدف إلى تحديد المشاكل النظامية الشاملة.

قضية ملرونجي

الوثائق التي كان من الممكن جمعها

كان يجب، على نحو أمثل، أن يتم طلب الوثائق التالية في قضية ملرونجي، إذا كانت موجودة. كان يجب جمعها كلها مباشرة وبشكل فعلي (ما عدا الرسائل االرقمية الشخصية، التي كان يمكن أن تسبب بعض المشاكل)، حيث كان يجب أن تكون غالبيتها العظمى متوفرة بسهولة.

تشمل الوثائق التي كان يجب جمعها:

- **كل الملاحظات التي أخذت أو أي شيء آخر كتبه أي ضابط في خدمة شرطة كوينزلاند معني مباشرة بالحادثة**
- **دفاتر كل الضباط الذين كانوا حاضرين في أي من مسارح الأحداث في يوم وقوع الحدث[64]**
- **أي سجلات مكتوبة أخرى تتعلق بحجز ملرونجي في ذلك اليوم**
- **كل الملاحظات من أي ضابط كان على اتصال بأي ضابط مشارك خلال فترة 48 ساعة من وقوع الحادث**
- **المطبوعات من أي نظام حاسوب تابع لخدمة شرطة كوينزلاند تتضمن معلومات بخصوص الحادث**
- **السجلات الهاتفية من مركز الشرطة لذلك اليوم، ومن ضمنها الاتصالات المحلية والخارجية**
- **سجلات الهواتف الخليوية لكل الضباط والشهود المدنيين ذوي العلاقة، ومن ضمنها الهواتف الشخصية وتلك الصادرة عن الشرطة[65]**
- **كل السجلات المكتوبة لأي شخص آخر كان في الحجز لدى مركز تاونزفيل في ذلك اليوم أو اليوم الذي بعده**
- **كل الوثائق المتعلقة بأي ضابط كان في الخدمة ومتى خلال 24 ساعة قبل حدوث الوفاة وبعد 48 ساعة من الوفاة، ومن ضمنها جدول نوبات العمل**
- **كل الرسائل االإلكترونية المرسلة من وإلى أي ضابط في خدمة شرطة كوينزلاند بخصوص ملرونجي في الفترة ذاتها**
- **أي رسالة إلكترونية تم إرسالها من أي بريد إلكتروني شخصي من قبل أي ضابط معني بخصوص ملرونجي في الفترة ذاتها**
- **كل سجلات الأحداث السابقة المتعلقة بملرونجي**
- **كل سجلات الأحداث السابقة المتعلقة بالرقيب أول هيرلي وملرونجي**
- **كل سجلات الأحداث السابقة المتعلقة بالرقيب أول هيرلي بعمليات اعتقال في ظروف مشابهة**
- **المعلومات العامة والسابقة عن ملرونجي، ومن ضمنها أي اعتقالات سابقة له و/أو سجله الجنائي**

64 في الفصل عن الأدلة المادية، حدد العديد من أماكن وقوع الأحداث ومن ضمنها مكان الاعتقال، المركبة التي نقل فيها ملرنجي ومركز الشرطة نفسه.

65 قد تكون هناك عقبات في وجه الحصول على سجلات الهواتف الشخصية من مختلف الجهات. اطلب دائماً. لم لم تتم الاستجابة لطلبك، استعمل السلطات القانونية التي تمتلكها، إذا كان ذلك ضروريا.

6. الأرشفة

ماذا تفعل إذن المنظمة بآلاف من أوراق الوثائق بعدما يتم تقديم التقرير وقبول التوصيات وتطبيقها؟ تخزين الوثائق يأخذ الكثير من المساحة ويمكن أن يكون مكلفًا.

ومع ذلك، فقد تعلم محققون كثيرون بالطريقة الصعبة أن اللحظة التي يمزقون فيها ملفاتهم، ولو بعد مرور سنوات، هي اللحظة التي ستكون هذه الوثائق مطلوبة لغاية أخرى، كدعوى قضائية، أو تحقيق وطني أو تحقيق متابعة.

لدى الكثير من وكالات التحقيق سياسات حفظ. تقضي القاعدة العامة بالإبقاء على كل شيء لأطول وقت ممكن. مسح الوثائق ضوئيا وحفظها على مشغل الأقراص الصلبة يمكن أن يكون بديلاً مقبولاً عن الاحتفاظ بجبال من الصناديق.

تتطلب الوثائق الحساسة جدًا معاملة خاصة. يجب أن تحفظ في الأرشيف في مكان آمن لفترة طويلة من الزمن.

نقاط أساسية: الفصل 24

- **الوثائق هي العمود الفقري لكل التحقيقات تقريبا.**
- **هنالك سبعة خطوات تتعلق بالحصول على الوثائق ومراجعتها. يجب على المحققين:**
  - **تحديد الوثائق الموجودة أو التي يجب أن تكون موجودة**
  - **الحصول على تلك الوثائق**
  - **مراجعتها**
  - **تقييم أصالتها**
  - **فهمها**
  - **تقدير أهميتها**
  - **البحث عن أي ثغرات.**

الفصل 25:
تقييم نوعية الأدلة وكفايتها

أسئلة أساسية

- **كيف يقوم المحقق بتقييم الأدلة التي تم جمعها خلال التحقيق؟**
- **هل من الممكن دائما الوصول إلى استنتاج؟**
- **ما الذي يجب فعله بخصوص الأدلة المتناقضة؟**
- **هل يشكل تقييم الأدلة صعوبة خاصة في بعض قضايا مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية؟**

1. مقدمة

توجد ثلاث مراحل أساسية في تحقيق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية:

- تحديد ما حدث، بناءً على الحقائق
- تحديد ما إذا كان ما حدث يمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان الخاصة بأي شخص
- وضع توصيات لتقديم تعويضًا و/أو معالجة الانتهاك، إذا ثبت حدوث انتهاك.

بمجرد انتهاء المحقق من جمع كل الأدلة التي من الممكن، منطقيًا، جمعها في هذه الظروف، يتعين عليه مراجعة الأدلة لمعرفة ما هي الاستنتاجات التي يمكنه التوصل إليها، إن وجدت. يعتبر هذا جزءًا أساسيًا في عملية التحقيق. من الممكن أن يكون بإمكان المحقق القيام بتحقيق دقيق للغاية، ولكن إذا لم يكن تقييمه للأدلة مدعومًا بالحقائق، أو إذا كان متحيزًا أو غير مكتملاً، فان المراحل السابقة تصبح بلا قيمة.

كل قضية ستكون مختلفة. ولكن سيكون هناك ثابت واحد في كل قضية. من أجل القيام بقرار عقلاني، مطلع وعادل، يجب ان يكون الجزء المتعلق باستنتاج الحقائق من العملية متعمقًا قدر المستطاع وفقًا للظروف. إذا لم تكن بحوزة المحقق كل الحقائق التي كان من المعقول جمعها، فلن يتحمل الاستنتاج التدقيق.

2. ما هي الأدلة التي يمكن ان يأخذها المحقق بعين الاعتبار؟

في بعض أنواع الإجراءات، كالمحاكمات الجنائية، قواعد صارمة حول ماهية الأدلة الجديرة بالقبول. على سبيل المثال، لا يتم السماح دائمًا بالأدلة السماعية غير المؤكدة. في معظم الحالات، إذا كان للمتهم تاريخ جنائي سابق،تكون هذه المعلومات غير مقبولة أيضًا باعتبار أن هذا سيشكل ضررًا كبيرًا. الأدلة التي تم جمعها دون التقيد بالإجراءات القانونية مطلوبة أيضًا – على سبيل المثال، من خلال بحث غير قانوني قامت به الشرطة – لن يسمح به في كثير من الحالات.

محققو مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ليسوا مقيدين بشكل عام بقواعد المقبولية، لأنهم لا يقومون بتحقيقات جنائية. باستطاعتهم أخذ أية أدلة متوافرة لديهم بعين الاعتبار. إلا إنهم مقيدون بقواعد الأخلاقيات والمنطق السليم. إنهم مسؤولون عن التفكير في كافة الأدلة وذلك بعناية وموضوعية. يجب أن يقوموا بتقييم كيفية الحصول على الأدلة وأي تأثير، إن وجد، يحتمل أن يكون له على مصداقية هذه الأدلة. على سبيل المثال، يجب إعطاء الأدلة التي حصلت عليها الدولة من شخص تحت التعذيب خلال الاحتجاز لدى الدولة أهمية بسيطة أو عدم الأخذ بها على الإطلاق.

3. الكفاية

لا يثبت دليل وحيد بحد ذاته أي شيء بالضرورة، خاصة عندما تكون القضية موضع التحقيق معقدة ومتعددة العوامل. يجب أن يكون المحقق مقتنعًا بأن هناك أدلة كافية لإثبات أو نفي أي حقيقة يتم تمحيصها.

في بعض المناسبات، قد يكون من المستحيل، مهما بلغت الجهود المبذولة من قبل المحقق، جمع أدلة كافية لاستنتاج أي شيء. قد يواجه المحققون عوائق كبيرة. على سبيل المثال، قد يختفي شهود أساسيون أو قد يرفضون التعاون. قد يتم فقد الوثائق. قد يكون مكان وقوع الأحداث قد تم تدميره قبل أن يمر بعملية بحث عن الأدلة.

إطلاق نار من قبل الشرطة

في إطلاق نار في كندا، صادف ضابطا شرطة رجلا خلال دورية روتينية. حصل نوع ما من التفاعل. أطلق كل من الضابطين النار من سلاحيهما. أصابت رصاصة واحدة الرجل ولكنه كان من المستحيل من الناحية الجنائية تحديد أي من الضابطين أطلق تلك الطلقة. وجد سلاح غير صادر عن الشرطة في يد المشتبه به. لم يتم إطلاق نار منه.

لم يكن هناك أي شهود على إطلاق النار. الأدلة المادية التي تمت استعادتها من مكان وقوع الحادث كانت غير حاسمة. رفض الضباط إجراء مقابلة معهما، كان هذا حقًا لهم بحسب قانون أونتاريو. ل ا توجد أي أدلة بشأن أي كلام قاله الضباط مباشرة بعد إطلاق النار. لم يكن شريط اتصالات الراديو مساعدًا.

كنتيجة لذلك، كان من المستحيل الوصول إلى أي نوع من الاستنتاجات فيما إذا كان إطلاق النار مبررًا. كما أنه لم تكن هناك أدلة كافية لتبرئة الضباط ولا لاتهامهم بارتكاب جريمة جنائية.

في الحالات التي لا يستطيع فيها المحقق الوصول إلى قرار لأنه/لأنها لا يمتلك الأدلة الكافية لفعل ذلك، يجب أن يصرح المحقق بذلك وأن يشرح الأسباب.

4. تقييم موثوقية الأدلة

تمت مناقشة موضوع تقييم موثوقية الأدلة في الفصل ١٧، وعلى وجه الخصوص عملية ADVOKATE لمساعدة المحققين في ربط الأهمية بأدلة شهود العيان.

الأسئلة التالية هي بعض الأسئلة التي يجب أن يأخذها المحققون بعين الاعتبار عند تقييمهم لموثوقية أدلة الشهود:

- ما هي قدرة الشاهد على ملاحظة، واستدعاء ونقل الأدلة؟ قد يشكل السن و/أو الإعاقة عوامل مؤثرة.
- إلى أي مدى كانت أدلة الشاهد مباشرة؟ الدليل المباشر هو شيء رآه، أحس به، سمعه، لمسه، أو شمّه الشاهد شخصيًا.
- لأي مدى كانت الأدلة معززة؟ هل رأى، سمع أو عاش شهودًا آخرون الشيء ذاته أو شيئًا شبيها؟ هل أيدت أو ناقضت المصادر الأخرى للأدلة – الوثائقية، المادية أو الرقمية – ما يقوله الشاهد؟

  بالطبع، يجب أن يكون المحقق واثقًا من أصالة أي تعزيز. الأدلة المتشابهة المقدمة من قبل الأشخاص الذين لهم اهتمام مشابه بالتحقيق ودافع للتأثير بالنتيجة لا تكون موثوقة بقدر ما هي الأدلة المشابهة من الشهود المستقلون تمامًا عن بعضهم البعض.
- متى تم الحصول على أول إفادة من الشخص؟ سيكون الحدث أكثر حضورًا في ذهن الشاهد كلما أخذت الإفادة منه في وقت أقرب. هل تم فُصل الشهود مباشرة بعد الحدث؟

- كيف أخذت الإفادة؟ من كان حاضرًا؟ هل كانت مكتوبة بصياغة الشخص أم كتبها له شخص آخر؟
- هل كان الشاهد صريحًا؟ هل وجدت أية أدلة تشير إلى وجود تواطؤ، كاستخدام عبارات أو صياغة شبيهة بغيرها من الإفادات؟ هل تم التغاضي عن بعض الأشياء المهمة في الاستجواب؟
- هل للشاهد اهتمام شخصي بنتيجة التحقيق؟ هل لديهم تحيّز؟ إذا كان الأمر كذلك، هل انعكس ذلك على الإفادة؟
- هل كانت هناك أية تناقضات في إفادة الشخص؟ بعبارة أخرى، هل كانت "تبدو حقيقية"؟

قد يضطر المحقق على الأرجح أن يقرر ما إذا كان الشاهد موثوقًا أم لا. تمت أيضًا مناقشة بعض التقنيات لتقييم موثوقية الشاهد، كلغة الجسد، في الفصل 17.

يعتمد تقييم موثوقية الأنواع الأخرى من الأدلة – الرقمية والمادية والوثائقية، المعروفة في كثير من الأحيان "بالأدلة المادية" – على عدد من العوامل. يجب أن يأخذ المحققون الأسئلة التالية في الاعتبار:

- هل هي أصلية؟
- هل هناك أي مؤشرات على أنها قد خضعت للتغيير، أو العبث بها أو أنها ملفقة؟
- هل هناك سلسلة من الوصايات من شأنها أن تقلل فرص تغييرها، العبث بها أو تلفيقها؟
- كيف ومتى تم جمعها؟
- هل هي معززة بمصادر أخرى، بما في ذلك أدلة الشهود؟

فيما يلي مناقشة بعض العثرات المحتملة مع الأدلة المادية.

قضية ملرونجي

التواطؤ بين خدمة شرطة كوينزلاند والرقيب أول هيرلي

استنتج كل من قاضي التحقيق في أسباب الوفيات المشتبه بها ومفوضية الجريمة وسوء السلوك بوجود تواطؤ بين محققي خدمة شرطة كوينزلاند والرقيب أول هيرلي. لقد اعتقدوا بأن الرقيب أول هيرلي قد حصل على معلومات حول ما قاله روي برامول للمحققين، قبل مقابلة الرقيب أول هيرلي الثانية.

5. صلة الأدلة

يجب أن تكون الأدلة ذات صلة بالقضية التي يتم الاتحقيق فيها. يجب أن يكون لديها ما يطلق عليه عادة "القيمة الإثباتية"، وهو ما يعني أنها تثبت أو توضح شيئًا ما. يجب أن تجعل واقعهم ما في قضية أكثر أو أقل احتمالاً.

إذا لم تكن الأدلة ذات صلة فلا يستطيع المحققون أخذها بعين الاعتبار عند صياغة أي استنتاجات. قد يكون تحديد ذلك صعب أحيانًا. على سبيل المثال، ما هو مقدار الأهمية الذي يجب أن يعطيه المحقق لما يسمى أحيانا بدليل "المعلومة المشابهة"؟ يكون هذا عندما يعرف أن شخصًا – أو منظمة –قد فعلت شيئًا مشابهًا في الماضي لما يمكن أن يكونوا قد فعلوه في القضية موضع التحقيق

لمجرد أن شخص لديه تاريخ في فعل شيء ما، هل يعني ذلك أنه (أو أنها) قد أعاد الكرة في تلك الحالة؟ قد يكون من الظلم القيام بمثل هذا الربط إلا إذا كان المحقق يستطيع أن يوضح الأسباب المبررة لذلك.

على سبيل المثال، إذا كان لمنظمة ما تاريخ في تعذيب السجناء في الاحتجاز، فهل يعني ذلك بشكل تلقائي أن هذا الشخص المحدد تم تهذيبه في هذه المناسبة المحددة، كما يدعي (أو تدعي)؟ أم أنه يجعل احتمالية قول ذلك الشخص للحقيقة أكبر؟ هذا سؤال يجب أن يجيب عليه المحقق، وفق جملة الظروف، الأدلة المؤيدة، مصداقية كل من له علاقة بالأمر ومنطقه (أو منطقها) السليم.

موازنة الاحتمالات

في العديد من الولايات القضائية، يعتمد إصدار حكم إدانة شخص ما بجريمة جنائية على استنتاج المحكمة بأن ذلك الشخص مذنب "بما لا يدع مجالاً للشك".

في معظم الأنواع الأخرى من أنواع البحث عن الحقائق – ومن ضمنها معظم تحقيقات حقوق الإنسان – يكمن السؤال فيما إذا كانت صحة الشيء مرجحة أم لا؛ بعبارة أخرى، اختبار "موازنة الاحتمالات". هل تفوق أهمية الأدلة المحقق لاستنتاج شيء؟ إذا كان المحقق – أو شخص آخر يقيّم الأدلة – متأكدًا بنسبة تفوق ٥٠ بالمئة من صحة شيء ما، فان ذلك كاف لتخطي ذلك الاختبار.

أدلة واضحة ومقنعة

قد يكون الاختبار، لدى بعض الولايات القضائية هو وجود أدلة "واضحة ومقنعة" لتعزيز استنتاج معين. ذلك الاختبار يقع إلى حد ما بين اختبار "موازنة الاحتمالات" بما لا يدع مجالاً للشك".

6. التعامل مع الأدلة المتناقضة

قد تكون هناك أدلة لا تدعم استنتاجات المحقق، على الأقل بدرجة معينة. قد تكون أدلة شهود متناقضة أو خبراء لديهم آراء مختلفة (" أو " نزاع الخبراء " كما يقال عنهم في بعض الأحيان).

لا يعتبر ذلك أمرًا غير طبيعي. ليس للجميع وجهة النظر ذاتها. الأشخاص المنطقيون قد يختلفون على نحو معقول. قد يصلون على نحو منطقي إلى استنتاجات متباينة، على أساس المعلومات ذاتها.

يجب أن يكون المحققون في وضع يسمح لهم بإيضاح سبب قبولهم بأدلة معينة ورفضهم لغيرها من الأدلة. يجب أن يكونوا قادرين على إيضاح سبب تفضيلهم لدليل معين على دليل آخر قد يناقضه. . يجب ألا يكون ذلك الخيار مبني على التخمين، "الحدس الداخلي" أو الانحياز. يجب أن يكون مبنيًا على تقييم شفاف ومنطقي للأدلة.

7. الأدلة الظرفية/المباشرة وغير المباشرة

الدليل المباشر هو الدليل الذي يقدمه شخص لديه معرفة مباشرة بما حدث. تكون الأدلة غير مباشرة – أو ظرفية – إذا طُلب من الشخص المقِّيم للأدلة أن يخرج باستنتاج.

على سبيل المثال، أدلة ضابط شرطة كان حاضرًا عند تعذيب سجين بالإغراق بالماء تعتبر أدلة مباشرة، حتى لو لم يشارك فعليًا بالأمر. أدلة ضابط شرطة آخر كان على علم بأن طريقة الإغراق بالماء للتعذيب شائعة في السجن ورأى سجينًا يؤخذ ثم يعود بحالة مضطربة، ولكنه لم يكن حاضرا عندما حصل الانتهاك المزعوم، تعتبر أدلة ظرفية.

عادة ما تكون الأدلة المباشرة أفضل، ولكن ليس دائمًا. إذا اعترف أحد بأنه فعل شيء ما شخصيًا، يكون هذا ممتازا في كثير من الأحيان من وجهة نظر المحقق. إلا إنه إذا كان ذلك الاعتراف نتيجة التعذيب أو التحريض أو التهديد أو القهر فانه ليس لهذه الأدلة أي مصداقية.

8. الأدلة المادية

الأدلة المادية هي أي شيء ملموس، وتندرج تحت ذلك الوثائق، الفيديو، الصور الفوتوغرافية، مشغلات الأقراص الصلبة وغيرها.

كما تمت مناقشته في فصول سابقة، هذا النوع من الأدلة يمكن أن يكون مفيدًا جدًا في التحقيقات لأنه ليس ذاتيا عادة كأدلة الشهود. إلا أنه توجد بعض العوائق. كما يجب على المحققين أن يقيّموا مصداقية وموثوقية أدلة الشهود، يجب عليهم أيضًا أن يدققوا بعناية في مصدر أي أدلة مادية قبل الوصول إلى أي استنتاجات.

يجب أن تكون الأدلة المادية مثبتة الصحة. قد تكون ملفقة أو تم تغييرها بعد حصول الحدث. يجب أن يكون المحققون متأكدين من أصالتها. تعتمد درجة الأصالة بشكل عام على الغرض من استخدام الأدلة وما هو على المحك.

من المعروف أنه من السهل خلق أو تغيير الملحوظات والوثائق الأخرى بعد حصول الحدث. يمكن أن يتم تغيير الصور باستخدام الفوتوشوب (PHOTOSHOP) والبرامج المشابهة. كما يمكن تعديل الفيديو أيضًا. إذا كان للمحققين شكوك بشأن المصدر الخاص بعنصر معين، فعليهم أن يبذلوا كل ما في وسعهم للإثبات بأنه، في واقع الأمر، تم إنشائه عندما طلب شخص ما إنشاءه وبأنه في حالته الأصلية. إذا تم الإنشاء على حاسوب، قد يكون من الممكن تحديد متى كان ذلك تحديدا. إذا كانت وثيقة مكتوبة، قد يستطيع الخبير الجنائي في الوثائق تحديد تاريخ إنشائها أو تعديلها.

يجب أن ينظر المحققون بحرص بالغ في الأدلة التي يستلمونها. يجب أن يدققوا ليعرفوا ما إذا كانت أي من الصفحات قد مزقت أو أنها مفقودة من الوثيقة. كما يجب أن يأخذوا تاريخ المنظمة أو الشخص الذي يزودهم بالغرض بعين الاعتبار. إذا كانت سمعة أي منهما مشكوك بها، أو إذا كانت وثيقة ما أو غرض آخر يتناقض مع دليل آخر موثوق، فإن عليهم أن يأخذوا ذلك الدليل بعناية شديدة. والأهم من ذلك كله، يجب أن يبحثوا عن الأدلة المساندة.

9. سد الثغرات

فائدة كبيرة للمحققين خلال تقييمهم للأدلة هو أنهم سيلحظون أي ثغرات في تحقيقهم. يعطيهم هذا الفرصة للرجوع إلى الوراء والحصول على الحقائق اللازمة لسد تلك الثغرات.

10. خاتمة

يجب أن يكون المحققون قادرين على إيضاح سبب وصولهم إلى استنتاج معين. يجب أن يكون ذلك المنطق قادرًا على تحمل الانتقاد الموضوعي. من المرجح في كثير من الأحيان أن شخصًا ما، في مكان ما، لن يكون سعيدًا بالاستنتاج الذي تم التوصل إليه. دفاع المحقق الوحيد في هذه الحالة هو أن ذلك الاستنتاج قد تم التوصل إليه على أساس الأدلة والقانون فقط، دونما أي نوع من الانحياز أو الإجحاف.

يجب أن يحاول المحققون النظر إلى القضية من وجهة نظر أولئك الذين قد يتأثرون باستنتاجاتهم ومن ثم أن يسألوا أنفسهم فيما إذا كان أولئك الأشخاص يعتقدون بأن الطريقة المتبعة في تقييم الأدلة كانت عادلة. رغم أن الغير قد لا يروقهم الاستنتاج، إن وظيفة المحقق هي التأكد من أنهم لن يستطيعوا إيجاد أخطاء مع التعمق في البحث في تقصي الحقائق الذي تم التأسيس عليه أو النزاهة التي تم من خلالها التوصل إلى هذا الاستنتاج.

قضية ملرونجي

انتقاد طريقة تقييم الأدلة

جاء تقرير مفوضية الجريمة وسوء السلوك منتقدًا لطريقة تقييم فريق مراجعة التحقيق للأدلة في مراجعتها لتحقيق خدمة شرطة كوينزلاند الأولي. وقد ذكرت، على وجه الخصوص أن فريق مراجعة التحقيق:

- برر تصرف فريق تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند على أساس مشكوك فيه
- اقترح إيضاحات لتصرف الضباط المحققين، والتي لم يقدم الضباط أنفسهم على التصريح بها
- قبل بالأدلة دون اختبارها
- أخفق في النظر إلى مجمل تصرف الضباط المحققين وتعاملوا مع كل إدعاء على حدة.

نقاط أساسية: الفصل 25

- قد يكون من الصعب جدًا تقييم الأدلة في بعض تحقيقات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.
- تقييم الأدلة يقوم على ثلاثة عوامل:
  - الكفاية
  - الموثوقية
  - الصلة.
- يجب أن يكون لدى المحققين أدلة كافية وموثوقة ومرتبطة بالموضوع للوصول إلى استنتاج.
- يمكن للمحققين الوصول إلى استنتاج إذا اعتقدوا أن حدوث شيء ما مرجح بشكل أكبر من عدم حدوثه.
- في بعض الحالات، قد لا تكون هناك أدلة كافية للوصول إلى استنتاج.
- يبقي المحققون الجيدون على انفتاح عقولهم عند تقييم الأدلة.
- يجب على المحققين تحديد وسد أي ثغرات في الأدلة قد تمنع الوصول إلى استنتاج عادل.
- يجب على المحققين تقييم الأدلة بإمعان وموضوعية.

الجزء 5
كتابة التقرير

الفصل 26: كتابة التقرير

الفصل 26:
كتابة التقرير

أسئلة أساسية

- **ما هي الغاية من التقرير؟**
- **ما هي المبادئ الأساسية لكتابة التقارير الجيدة؟**
- **كيف يجب أن تكون بنية التقارير؟**
- **ما هي بنية الـ "IRAC" للتقارير؟**

1. تقديم

لقد أُنجزت عملية البحث عن الحقائق، وفي كثير من الأوقات تمّت تحت ظروف صعبة. لم يترك التحقيق حجرًا إلا قلبه. القضية مقنعة. النتائج ليست قابلة للتشكيك. التوصيات محكمة وواقعية. إذا طبقت، ستجعل الأمور أفضل بالنسبة للمحتاجين للدعم أو الحماية. قد تنقذ هذه التغييرات حياة الأشخاص.

ولكن إذا لم يقرأ أحد التقرير، فكل ذلك سيكون بلا فائدة.

سيلقي هذا الجزء من الدليل الضوء على الطرق التي تزيد من احتمالية أن يقوم الناس ب:

- أخذ التقرير أو تحميله
- قراءة كل التقرير، معظمه أو جزء منه
- الإقرار بأن الاستنتاجات مبنية على أساس الأدلة وبأنها دقيقة، حتى لو على مضض
- تأييد – أو، على الأقل، عدم معارضة – بعض أو كل التوصيات.

2. الهدف من التقرير

تكتب مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تقريرًا لسببين رئيسيين:

كي تثقف وتعلم

يسلط تحقيق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الضوء على انتهاك لحقوق الإنسان. إنها تخبر الناس بما قد حصل أو يحصل.

كي تقنع

بمجرد أن تقنع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية القارئ بالحقائق، تكون الخطوة الثانية هي أن تقنع القارئ بأن نتائجها سليمة وبأن التوصيات صالحة ويجب أن تطبق. تصبح مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية هنا مدافعة، على أساس الحقائق والقانون.

3. المبادئ الأساسية لكتابة التقارير

تنهمر التقارير والمعلومات على أصحاب القرار والناس. لماذا يجب أن يهتم أي أحد بتقرير أعدته مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية؟ إليكم بعض المبادئ الأساسية التي تستطيع المساعدة في تحضير قضية واضحة ومقنعة.

- فكر باستراتيجية، ويشمل ذلك الكتابة بطريقة جاذبة للمتلقين المقصودين.
- يجب أن يفهم المحققون ما يكتبون عنه قبل بدء الكتابة.
- إذا قام المحقق بعمل متعمق في جمع الأدلة، ستكون كتابة التقرير أسهل بكثير.
- أوجد إطار عمل قبل البدء بكتابة التقرير.
- اكتب على الدوام. أضف مضامين إلى إطار العمل مع تقدم العمل في التحقيق.
- اترك التحليل والتوصيات للنهاية.

4. الكتابة كضابطة للجودة

تعتبر كتابة التقرير طريقة ممتازة لتحديد ما قد فات المحقق في مرحلة ايجاد الحقائق من التحقيق. عادة ما يكون هناك شيء مفقود، حتى عند أفضل المحققين. قد تكون أسئلة لم يسألها الشاهد أو وثيقة لم يلتفت إليها. أي ثغرات أو عيوب ستصبح ظاهرة بسرعة عندما يبدأ المحقق بكتابة التقرير.

ارجع إلى الوراء واملأ تلك الثغرات. وأعد بعدها إلى الكتابة.

5. تنظيم التقارير

نظم التقرير بشكل يكون سهل القراءة والفهم، بالإضافة إلى أن يكون ايجاد معلومات معينة فيه أمرًا سهلًا.

أعدّت الكثير من الوكالات نماذج تقارير تحقيق، وهي مصممة وفق أنواع التحقيقات الذين يجرونها. هذه النماذج يمكن أن تكون مفيدة جدا. تقسم هذه النماذج بشكل عام إلى سرد قصة ما حدث – الحكاية – ومن بعدها ايضاح أي من النتائج أو التوصيات – التحليل.

6. كيف تنظم الحكاية

رغم أنه ليس هناك تقريران تحقيقيان متماثلان تماما، إلا انه إذا كان الهدف وصف ما حدث خلال حادث معين، فان التنظيم المستخدم لكتابة التقرير عادة ما سيكون صريحا بنحو معقول.

أخبر بقصة الذي حدث، مراعيا الترتيب الزمني قدر الإمكان. ركز على الأدلة المتصلة بالحادث المحقق فيه. تجاهل كل شيء آخر.

يوفر إطار العمل الموجود أدناه أسلوبا مفيدا لتنظيم تقرير ما. إنه يعطي القارئ الظروف المحيطة بالتحقيق، يشرح كيف جُمعت الأدلة، يخبر قصة الحادث المحقق بأمره ويوفر بعدها استنتاجا.

لهذا التنظيم بداية، ووسط، وختام. إنه بسيط وفعال ومرن.

- مقدمة
- كيف جُمعت الأدلة
- الخلفية
- ماذا حدث قبل الحادث؟
- ماذا حدث خلال الحادث؟
- ماذا حدث بعد الحادث؟
- النتائج والتوصيات

يجب أن يركز التقرير على الحقائق نفسها في التحقيق إلى آخر قسم حول النتائج والتوصيات. تجنب الآراء والصفات.

الافتتاحية لهذا الدليل هي حكاية لما حدث في قضية ملرونجي. وهي تلي هذا النموذج.

مقدمة

يجعل هذا القسم القارئ يعرف ما هو التقرير. ويوضح ما يتم التحقيق فيه ولماذا.

كيف جُمعت الأدلة

رغم أن الاختصار شيء جيد عادة عند كتابة تقرير، هذا القسم يشكل استثناء لتلك القاعدة. أضف تفاصيل بقدر المستطاع. هذا يظهر للقارئ بأن التحقيق كان متعمقا واحترافيا ومبنيا على الحقائق.

مثال جيد هو ملخص تقرير حول إطلاق النار الذي أدى إلى مقتل امرأة وطفلين في آذار 2010 في منتزه باردیا الوطني من قبل جنود الجيش النيبالي. أجري التحقيق من قبل المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال (NHRC). يوضح الملخص ببعض التفاصيل كيف جمعت الحقائق.

خلال التحقيق، تفحص فريق المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان مسرح الحادث وتحدثوا مع موظفي منتزه باردیا الوطني، أولئك المقربون من عناصر الدورية، الموظف الآمر، المسؤولين رفيعي المستوى، شهود العيان، أفراد عائلة الضحايا، السكان المحليين في هاريهاربور، وسورخت، وأطباء مستشفى منطقة باردیا. تحقق فريق مفوضية حقوق الإنسان الوطنية أيضا من المعلومات التي جمعها عناصر الشرطة الذين عاينوا مسرح الحادث وأجساد الضحايا، ومن ممثلي المجتمع المدني وآخرين بخصوص الحادث. استخدمت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان خبراء شرعيين مبعوثين من مستشفى تعليمي تابع لجامعة تريبهوان في كاذماندو للقيام بفحص شرعي إضافي على أجساد الضحايا بعد وفاتهم.

درس فريق التحقيق التقرير الشرعي لما بعد الوفاة الذي أعده أطباء مستشفى منطقة باردیا والتقرير الشرعي الإضافي لما بعد الوفاة الذي أعدّه الخبراء الجنائيون، وتقرير الشرطة عن مسرح الحدث وأجساد الضحايا. خلال هذه العملية، تواصلت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان مع مكتب رئيس الوزراء، مجلس الوزراء، وزارة الداخلية، الجيش النيبالي، المكتب الإداري لمنطقة باردیا، ومنتزه باردیا الوطني وطلبت معلومات عن الحادث.

يكمل التقرير ليحدد الحقائق المتصلة بالحادث ومن ثم يوفر تحليلا. انه يعطي خمس توصيات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي حددتها. وبإيضاح ما قامت به مفوضية حقوق الإنسان الوطنية فعليا للوصول إلى تلك الاستنتاجات، تكون لدى القارئ ثقة في أن هذه الاستنتاجات مبنية على أساس تحقيق متعمق.

الخلفية

وضح بعض الظروف العامة الموجزة المحيطة بالتحقيق واذكر أي معلومات خلفية ذات صلة. اشرح لماذا ابتدأت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بالتحقيق.

ماذا حدث قبل الحادث؟

اذكر باختصار أي أحداث ذات صلة سبقت التحقيق.

ماذا حدث خلال الحادث؟

هذا القسم هو القسم الأكثر تفصيلا. بقدر المستطاع، قدِّم حكاية مرتبة زمنيا لما حدث خلال التحقيق.[66]

أحد الخيارات هو تنظيم هذا القسم وفق كل مصدر من المعلومات: على سبيل المثال، إضافة ملخص أو مقتطفات مما قاله كل شاهد، متبوعا بما أظهره أي مصدر مادي أو رقمي أو غيره من مصادر الأدلة.

ماذا حدث بعد الحادث؟

اشرح ما حدث لكل الأطراف مباشرة بعد الحادث. مَن تحدث مع مَن؟ بماذا تفوه أي منهم؟ مَن كتب ماذا ومتى؟

يجب أن يشمل هذا القسم أيضًا أي تفاصيل ونتائج أي معالجة قضائية، ومن ضمنها فحص ما بعد الوفاة إذا أُجري فحص من هذا النوع.

النتائج والتوصيات

يحلل المحقق الأدلة هنا، وربما باستخدام المعايير الموضحة في الفصل السابق حول تقييم الأدلة.

7. كيف تنظم تحليلك

يمكن أن يشكل تنظيم الأدلة ووضع أساس منطقي واضح للوصول إلى نتائج وتقديم التوصيات تحدّيا كبيرًا، خاصة في القضايا المعقدة متعددة الوجوه حيث يوجد عدد من الاهتمامات المتنافسة.

تستخدم منهجية IRAC من قبل أمين المظالم في أونتاريو، التي يعلّمها للوكالات التحقيقية حول العالم. ترمز IRAC إلى القضية، القاعدة، التحليل، الاستنتاج.

القضية

ما هي القضية التي تمثل موضوع التقرير؟

القاعدة

ما هي القاعدة التي تنطبق على هذه القضية؟

يجب أن يحدد المحققون قوانين ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة بما يتم التحقيق فيه.

لا تشمل القواعد القوانين والسياسات والبروتوكولات والمعايير فحسب، مع أنها هامة بشكل استثنائي. تشمل القواعد أيضا المنطق السليم، ولكن فقط عندما يكون واضحا أو غير قابل للتشكيك من قبل أي أحد.

التحليل

يحدد المحقق الحقائق ذات الصلة ومن ثم يطبق القاعدة (أو القواعد) على هذه الحقائق. عندما يفعل ذلك، سيصبح المحقق قادرًا على وضع إجابة للقضية، بناء على القاعدة. عندما يطور التحليل، يجب أن يقتنع القارئ بالتسليم بالاستنتاج النهائي.

الاستنتاج

ما هو الاستنتاج الذي يبحث في القضية؟

من المهم ملاحظة أن الأشخاص المختلفين قد يستنتجون منطقيا أشياء مختلفة، وذلك على أساس الحقائق ذاتها. يجب أن يشرح التقرير بوضوح لماذا توصل للاستنتاج، على أساس الأدلة والقاعدة (أو القواعد).

66 لم يكن ذلك ممكنا في وصف قضية ملرنجي في الافتتاحية لهذا الدليل، بسبب تقصقلة المساحة وعدم توفر الوثائق الأصلية. كانت باستطاعة أي شخص آتيح أمامه الوصول إلى كل مواد خدمة شرطة كوينزلاند ومفوضية الجريمة وسوء السلوك وغيرها من المواد ان يكتب رواية مفصلة جدا، لعلها ثانية بثانية، لما حدث، من لحظة الوصول إلى مركز المراقبة لدى الشرطة إلى الوقت الذي طلبت فيه سيارة الإسعاف.

قضية ملرونجي

كيف ستطبِّق IRAC في هذه القضية

القضية

هل استخدم أي ضابط قوة مفرطة مع ملرونجي خلال وجوده في الاحتجاز؟

القاعدة

يسمح لضباط الشرطة الذين ينفذون واجباتهم قانونيا أن يستخدموا أدنى قدر من القوة المطلوبة في الظروف فقط.

التحليل

يجب أن يشمل التحليل كل الأدلة التي جُمعت فيما يتعلق بأي قوة استخدمت، من ضمنها أدلة الشاهد، الأدلة الوثائقية، الأدلة المادية وأي أدلة من الدائرة التلفزيونية المغلقة في مركز الشرطة. قد يشمل أيضا أي تدريب حول استخدام القوة كان قد تلقاه الضباط المعنيون ومن الممكن أيضا إدراج الحالات السابقة التي استخدم فيها الضابط القوة.

يجب أن يكون التركيز على ما حدث في الوقت الذي سقط فيه ملرونجي على الأرض. من رأى ماذا، متى؟ ماذا تظهر الأدلة الجنائية؟

خذ بعين الاعتبار المعايير التي نوقشت في القسم حول تقييم الأدلة: الكفاية، الموثوقية والارتباط بالموضوع. على سبيل المثال، إذا استنتج المحقق بأن هنالك دليل على التواطؤ بين شاهدين، كان بمقدوره أن يتغاضى عن بعض أو كل أدلة أي من الطرفين، أو كليهما، على أساس ان هذه الأدلة ليست موثوقة.

الاستنتاج

سيعتمد الاستنتاج على التحليل.. استنتجت هيئة المحلفين بأن الرقيب أول هيرلي لم يرتكب مخالفة جنائية. استنتج قاضي التحقيق في أسباب الوفيات في التحقيق الثاني بأن استخدام الرقيب أول هيرلي للقوة كان قد سبب الوفاة

قد يصل المحققون المختلفون إلى نتائج مختلفة. طالما أنهم يستطيعون إيضاح دوافعهم لقبول ورفض الأدلة – وتلك الأدلة التي هي منطقية بنفسها، رغم أنها قد تخالف الاستنتاج – فيحق لهم عندها أن يصلوا إلى أي استنتاج يعتبرونه صحيحًا

8. كتابة تقرير تحقيق حول مشكلة نظامية

يمكن أن تكون كتابة تقرير تحقيق حول مشكلة نظامية أكثر تعقيدًا. سيضطر المحقق على الأرجح أن يدير قضايا متعددة، والبعض منها يتقاطع. أي عدد من الأحداث المنفصلة قد يحتاج إلى شرح وتحليل.

من الأساليب التي يمكن استخدامها هو تنظيم التقرير وفق المواضيع، وكل منها قد يشمل عدداً من القضايا المتصلة ببعضها البعض.

التقرير الذي أعدته مفوضية أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان حول قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالشرطة الأفغانية المحلية مثال جيد حول كيفية فعل ذلك. الموضوع الأساسي في التقرير هو الأداء الحالي للشرطة الأفغانية المحلية. يفصل التقرير بعد ذلك ويناقش الأجزاء العديدة التي لديها أثر على ذلك الموضوع، ومن ضمنها:

- **غياب الاحتواء العرقي**
- **ارتفاع نسب الأمية**
- **تدخل القوات الأجنبية في عملية التوظيف.**

النتيجة النهائية تقرير واضح وسهل متابعته..[67]

الـ IRAC أسلوب مفيد خاصة عند كتابة تقارير بهذه الطبيعة. إنه منطقي، ومقنع ويثقّف القارئ. يمكن استخدامه كأداة لمناقشة كل موضوع، بالإضافة إلى أي استنتاج إجمالي.

9. المنهج العام

من المهم أن يلاحظك الآخرون. ليس لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية سلطة تنفيذية. يجب أن تقنع متخذي القرارات كي يأخذوا التوصيات بعين الاعتبار ويشرعوا بتطبيقها. هذا يتطلب درجة من الضغط. يمكن أن يتولد الضغط من التقرير ذاته، من خلال طريقة تفاعل الناس والإعلام مع التقرير أو من خلال تضافر هذه العوامل.

لمن يكتب هذا التقرير؟

قبل البدء بكتابة التقرير، اعرف جمهورك. هل هو الحكومة؟ هل هو الشعب؟ هل هو جزء معين من المجتمع؟ هل هو الإعلام؟ هل هو الوسط الأكاديمي؟ هل هو أي أحد آخر؟

قد يكون كل، أو بعض، هذه المجموعات. في تلك الحالة، من يأخذ الأولوية؟

اسأل الأسئلة التالية عندها. ما هو مستوى فهم القضية لدى الجمهور؟ ما الذي سيجعلهم يرغبون في متابعة القراءة؟ ما الذي سيرتد صداه لديهم؟

خذ بعين الاعتبار استهداف أولئك الذين لديهم السلطة اللازمة لتطبيق توصيات التقرير. ما هي الطريقة المثلى لتقديم التقرير بشكل يزيد من فرص تبني التوصيات، أو بعضها على الأقل؟

مهما كان الجواب، اكتبه بطريقة يرتد صداها لدى الجمهور، خاصة متخذي القرارت.

اجعل أي تقرير قصيرًا قدر المستطاع

الاختصار شيء جيد. لدى المحققين الجيدين القدرة على اختصار كميات هائلة من المعلومات بالمبادئ الأساسية.

اجعله بسيطًا

بسّط المحتوى قدر المستطاع، بغض النظر عن مدى التعقيد الذي قد تكون عليه القضية. يفيد في كثير من الأحيان أن تقسم القضايا المعقدة إلى أقسام أو مواضيع منفصلة وبعدها تستخدم أسلوب IRAC مع كل من هذه الأقسام.

اكتب ملخصًا تنفيذيًا

من المرجح أن القليل من الأشخاص فقط سيقرأون كل كلمة في التقرير، بغض النظر عن جودة الكتابة.

إذا كان التقرير أطول من بضع صفحات، خذ بعين الاعتبار كتابة ملخص تنفيذي موجز – ولكن مؤثر. يجب أن يكون قصيرًا ويغطي النتائج الأساسية. اجعله أول شيء يراه القراء عندما يفتحون التقرير.

67 من أرباكي للشرطة المحلية: تحديات اليوم ومخاوف الغد؛ مفوضية أفغانستان المستقلة لحقوق الانسان، 2012؛ متوفر على: www.aihrc.org.af/en/research-reports.

نشر أمين مظالم نيو ساوث ويلز مؤخرًا دليلًا حول التعامل مع السلوك غير المنطقي من مقدم الشكوى. في البداية، هناك صفحة معنونة بالتالي، "إذا كنت لن تقرأ شيئًا آخر، فاقرأ هذه الصفحة". انها صفحة واحدة، ملخص صغير للوثيقة المؤلفة من 132 صفحة بكاملها. إنها مفيدة جدا.[68]

أخبر بالقصة بتسلسل زمني، إن أمكن ذلك

من الأسهل بشكل عام متابعة الأشياء إذا كانت تتبع إطارعمل زمني. ليس هذا ممكنًا دائمًا. لدى بعض الثقافات، ليس هذا مرغوبا دائما. إلا أن وصف حدث أو سلسلة من الأحداث من البداية إلى النهاية، في معظم القضايا، يجعل فهم ما حدث أسهل.

أخبر قصة أحدهم

أعط القضية التي تصفها وجها انسانيا. أخبر بحكاية أحد الأشخاص.

يمكن أن يكون توليد التعاطف طريقة فعالة جدا لإشراك القارئ في التقرير. يمكن أن يساعد أيضا في أخذ التوصيات بعين الاعتبار وتطبيقها.

من طرق تحقيق ذلك جعل التقرير شخصيًا. تتعلق تحقيقات من قبل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في كثير من الأحيان بالأشخاص الذين مروا، أو يمرون، بتجارب مؤلمة. صف ما حدث لهم ولغيرهم في موقف مماثل. ادعُ القارئ لأن يرى القضية من منظوره الخاص. أقنع أصحاب القرار بأهمية القيام بتغييرات لمعالجة هذه تلك المواقف حتى لا يضطر الناس ان يمروا مجددا بتجارب كالتي ذكرت.

على سبيل المثال، في عام 2006، نشرت مفوضيّة حقوق الإنسان النيوزيلندية ملخصًا عن قضايا حقوق الإنسان. . كل دراسة حالة كان فيها وصف قصير لما كان قد أدعي بأنه حصل للمشتكي وكيف حلت القضية.[69] تناولت القضايا جملة من المشاكل، من ضمنها التمييز على أساس العمر، الجنس، الاعتقاد الديني والإعاقة.

مثال آخر هو تقرير عام 2012 للمفوضية الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان حول الشرطة الأفغانية المحلية، المذكورة سابقا. إنها تضم قصصا كثيرة عن أشخاص انتهكت حقوقهم الإنسانية حتى وصل ذلك إلى القتل. تختصر القصص بفعالية كبيرة خطورة وضع حقوق الإنسان في البلاد.

أخبر بقصة أحدهم أولًا

اجعل قصة شخص من أوائل الأشياء التي يصادفها القراء في التقرير، فهذا قد يكون شديد الفعالية. إن هذا يساعد في جذب انتباههم وتشجيعهم على المضي قدما.[70]

اكتب بوضوح وببساطة

إن الكتابة بوضوح وبساطة أمر ضروري. استخدم كلمات يفهمها الجمهور وتساعد في نقل القضية بطريقة تكون منطقية بالنسبة لهم.

ابتعد عن الكلمات الاصطلاحية والتسميات بالأحرف الأولى، وذلك قدر المستطاع. تعمل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في كثير من الأحيان في بيئات تكون فيها التسميات بالأحرف الأولى شائعة. إذا استخدمتها، اشرح معناها وحاول استخدام هذه الاختصارات بأقل قدر ممكن. خذ بعين الاعتبار تحضير مسرد للمصطلحات.

---

68 إدارة تصرفات المشتكي غير المنطقية: دليل التدريب; 2012; متوفر على: www.ombo.nsw.gov.au/news-and-publications/publications/guidelines/state-and-local-government/unreasonable-complainant-conduct-manual-2012.

69 ١٠ من قضايا حقوق الانسان التي صنعت فرقا; متوفر على: www.hrc.co.nz/hrc_new/hrc/cms/files/documents/12-Dec-2006_12-35-21_DRT_Booklet_Final.pdf.

70 أمثلة عن هذا الأسلوب متوفرة على: www.ombudsman.on.ca/Investigations/SORT-Investigations.aspx.

لا تفاجئ القارئ بأدلة جديدة في الختام

لا تناقش أبدا أدلة في الختام لم تكن قد نوقشت من قبل في التقرير. يجب أن تُعرض الأدلة في الحكاية نفسها، أو أن يشار إليها في التحليل إن لم يكن هناك مفر من ذلك.

لا تذكر شيئا غير مدعوم بالحقائق

إذا كان لديك شك، احذفه. يستطيع الشخص الذي يريد أن يكون انتقاديا تجاه تحقيقك أن يأخذ خطأ حقائقيا واحدًا صغيرًا ويستخدمه ليضعف الثقة بالتقرير بأكمله. قد يكون حتى شيئًا ثانويا كارتكاب خطأ في كتابة لقب أحدهم أو في تهجئة اسم. الإهمال ليس شيئًا جيدًا في أي تقرير ولا أثناء أي جانب من جوانب التحقيق.

كن حذرا عند استخدام الكلمات المطلقة

ليس من الحكمة استخدام كلمات "أبدا"، "الأسوأ على الإطلاق" و"دائما". إنها تعطي مساحة صغيرة جدا للمناورة، إذا ظهر أي استثناء.

استخدم لغة محايدة ومتوازنة، خاصة عند عرض الأدلة

اعرض الحقائق في القضية، بقدر ما قد تكون مروعة، بوضوح ودون أي تعليق. إن هذه الحقائق تتحدث بقوة أكبر عن نفسها في كثير من الأحيان.

انتظر حتى قسم التحليل من التقرير من أجل إضافة رأي. وإلا، فقد يستنتج القارئ بأن المحقق قد وصل سابقا إلى استنتاجه قبل تقييم الحقائق.

استخدم الاقتباسات

استخدام الاقتباسات المباشرة من أولئك المعنيين يمكن أن يكون له أثر كبير، كما نوقش في الفصل 17.

العناوين

أعط التقرير عنوانًا قصيرًا الجذب انتباه الناس وللتطرق للُب القضية المحقق فيها. على سبيل المثال، تقرير الهيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) حول وفاة معمر القذافي فعلت الأمرين كليهما. كانت معنونة:

موت ديكتاتور: الانتقام الدموي في سرت

هذا العنوان على الأرجح سيجذب الناس أكثر ويجعلهم يقرأون التقرير، مقارنة ب:

البيان 325\11. تدقيق وتقرير حول الظروف متعددة الأوجه بخصوص وفاة أطراف متعددة من المجلس الانتقالي ومن ضمنهم معمر محمد أبو منيار القذافي، (1942-2011)، المعروف بالعقيد القذافي، الرئيس السابق للجمهورية الليبية، في سرت، جمهورية ليبيا في 20 تشرين الأول\أكتوبر 2011 أو تاريخ قريب من ذلك.

استخدم الصور الفوتوغرافية والخرائط/الرسوم البيانية

يمكن أن تكون الصور الفوتوغرافية مقنعة جدا. موت ديكتاتور يستخدمها بفاعلية كبيرة. أصدرت الهيومن رايتس واتش (Human Rights Watch) وثيقة منفصلة مليئة بالصور الفوتوغرافية، مع ملخص قصير عن القضية والتوصيات.[71] إنها طريقة فعالة جدًا في عرض المعلومات.

يمكن أن توضح الخرائط والرسوم البيانية حالة القضية أو الحادث وقد تساعد أيضًا في تبسيط المواقف المعقدة. يمكن أن تكون غوغل إيرث (Google Earth) أداة ممتازة للمحققين.

إذا كانت ستنشر نسخة رقمية من التقرير على الموقع الإلكتروني لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، فأدرج الروابط لأي فيديو موجود على الانترنت أو مواد اخرى أشير إليها في التقرير.

71 متوفر على www.hrw.org/sites/default/files/reports/libya1012_brochure_low.pdf.

الأغلفة

تريد مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن يقرأ الناس تقاريرها، خاصة تقاريرها الهامة. غلاف مقنع، بصور ورسومات تختصر الموضوع الأساسي للتقرير، تستطيع جذب الناس مباشرة إلى القضية.

اجعل أغلفة التقارير جذابة بالمعنى الأعم للكلمة. يجب أن تغري القارئ؛ يجب أن تجسد الخيال. قد تكون صادمة. يجب دائمًا ان تنقل عنصرًا أساسيًا من القضية التي حُقق فيها.

10. نصائح عامة للكتابة الجيدة

تتمحور الكتابة الجيدة حول التواصل بوضوح مع جمهورك. فيما يلي بعض النصائح العامة لكتابة تقرير دقيق وفعال.

- استخدم كلمات صغيرة
- استخدم جملًا قصيرة
- استخدم فقرات قصيرة
- استخدم اللغة الفعالة حينما يكون ذلك ممكنًا؛ على سبيل المثال، "يكتب المحقق التقرير" أفضل من "التقرير يُكتب من قبل المحقق".
- استخدم العناوين، العناوين الفرعية ومربعات النصوص لتقسيم النص.
- دع شخصا آخر يقرأ مسودة عن التقرير، وخصوصا شخص يكون التحقيق لديه غير مألوف لضمان وضوح المعلومات وسلامة منطق التحليل والتوصيات.
- نقح بعناية شديدة لضمان الدقة والوضوح.

نقاط أساسية: الفصل 26

- **يجب أن تستخدم مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تقاريرها لتثقف القارئ وتقنعه.**
- **يجب أن تتبع التقارير إطار عمل واضح، مثال "IRAC":**
  - **مشكلة**
  - **قاعدة**
  - **تحليل**
  - **استنتاج.**
- **اشرح أسباب الوصول إلى استنتاجات معينة.**
- **اجعل التقرير بسيطاً، وقصيرا وواضحًا قدر الإمكان.**
- **تجنب أي مقدار من التحيز.**

الجزء 6
تحقيقات خاصة

القسم 1 التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة

القسم 2 تحقيقات حول المؤسسات الإصلاحية والشرطة والجيش

مقدمة الجزء 6

يتناول هذا القسم الجانب المتخصص المتعلق بأعمال التحقيق المتعلقة بشكاوى متعددة مرتبطة بمواقف حقائقية متطابقة أو متشابهة أو ناتجة عن الحادثة ذاتها أو حوادث متصلة ببعضها البعض. ولأجل الوضوح، وزع هذا القسم على ثلاثة فصول. يعرف الفصل 27 القضايا المصنفة "كتحقيقات شكاوى متعددة"، وكيف يتم تحديدها ولماذا يجب التحقيق فيها معا. يمضي الفصل بعد ذلك ليصف الطريقتين الأساسيتين لتولي مثل هذه تحقيقات وكيف يجب ان تخطط وتجرى.

إنه أسلوب تحقيقي مكمل لعملية التحقيق الوطنية، الموضحة في دليل منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول التحقيقات الوطنية[72] والمشار إليه كثيرا في الفصول القادمة. يشرح الدليل عملية التحقيق الوطنية.

> التحقيق الوطني هو تحقيق في مشكلة حقوق إنسان نظامية تُدعى فيها عامة الناس للمشاركة. تجرى التحقيقات الوطنية بطريقة شفافة ومعلنة لعامة الناس. إنها تتعلق بأدلة عمومية من الشهود والخبراء، تصب في خدمة التحقيق في الأنماط النظامية في انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد النتائج والتوصيات. تتطلب التحقيقات الوطنية تشكيلة واسعة من أصحاب الخبرات داخل المؤسسة، ومن ضمنهم الباحثون والمعلمون والمحققون والأشخاص الذين لديهم خبرة في تطوير السياسة.
>
> تطبق التحقيقات الوطنية وظائف متنوعة في مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، من ضمنها التحقيق والتحليل وتغطية الأحداث وإعطاء النصائح والتوصيات وتوعية عامة الناس والتثقيف حول حقوق الإنسان. من أسباب كون هذه المنهجية مبتكرة جدا هو انها تتعلق بتطبيق كل هذه الوظائف، بطريقة شاملة ومتكاملة، من خلال عملية التحقيق الوطني وحدها![73]

تحقيقات الشكاوى، كل من الشكاوى الفردية والمتعددة، يمكنها أيضًا أن تعالج مشاكل نظامية ولكنها تظهر نتيجة شكوى فردية واحدة أو أكثر عن تجربة مباشرة لانتهاك لحقوق الإنسان. لا تجرى هذه التحقيقات علنا بشكل عام. إنها تهدف لمعالجة الشكاوى الفردية، رغم أنها أيضا، عندما تكون ذا صلة، قد تقدم توصيات لمعالجة أي مشاكل نظامية حددت خلال القيام بالتحقيق.

بسبب الطبيعة التخصصية لهذا العمل، فإن العديد من الوكالات الإشرافية (من ضمنها أمين المظالم ومكاتب محاربة الفساد حول العالم، والتي يعالج بعضها قضايا حقوق الإنسان) تعترف بأن هناك فوائد معتبرة يمكن تحقيقها من خلال وضع فرق مكرَّسة من المحققين تتمثل مهمتها الأساسية في إجراء تحقيقات الشكاوى المتعددة التي قد تتعلق بمشاكل نظامية. كان أمين المظالم الكندي رائدا في هذا الأسلوب في أوائل الألفية الثالثة وقد تم تبنيها، بنجاح كبير، من قبل مكتب أمين المظالم في أونتاريو، الذي هو ثاني أكبر مكتب من هذا النوع في أمريكا الشمالية. باختصار، يحدد الفريق المشاكل النظامية الممكنة في الشكاوى ومن بعدها يخطط لتحقيقات حول تلك المشاكل وينفذها. في مكتب أمين المظالم في أونتاريو، يعرف الفريق باسم فريق الاستجابة الخاص لأمين المظالم (SORT).

القسم 1 التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة

الفصل 27: التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة

الفصل 28: تشكيل فريق عمل لإجراء تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة

الفصل 29: نموذج إدارة القضايا الكبرى

الفصل 30: تحقيق مؤتمر قمة مجموعة العشرين

القسم 2 تحقيقات حول المؤسسات الإصلاحية والشرطة والجيش

الفصل 31: التحقيق في قطاع الأمن والاحتجاز

72 دليل حول إجراء تحقيق وطني بشأن النمط النظامي لانتهاكات حقوق الانسان: منتدى آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الانسان الوطنية ومؤسسة راؤول والنبيرغ للقوانين الانسانية وحقوق الانسان، 2012.

73 Ibid; p. v.

القسم 1
التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة

الفصل 27: التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة

الفصل 28: تشكيل فريق عمل لإجراء تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة

الفصل 29: نموذج إدارة القضايا المهمة

الفصل 30: تحقيق مؤتمر قمة مجموعة العشرين

الفصل 27:
التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة

الأسئلة الرئيسية

- **ما هي مشاكل النظام الورادة في الشكاوى؟**
- **كيف يتم تحديدها؟**
- **لماذا يجب التحقيق فيها؟**
- **ما هي المقاربات المختلفة المعتمدة في إجراء هذه التحقيقات؟**
- **كيف يتم التخطيط لهذه التحقيقات وكيف يتم تنفيذها؟**

1. ما هي مشاكل النظام الورادة في الشكاوى؟

قد تكون مشكلة في النظام السبب الأساسي وراء انتهاك لحقوق الإنسان. قد تشكّل مشاكل النظام عوامل مؤثرة في كل قضايا حقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر:

- الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
- التمييز
- التعذيب
- الهجرة
- الجنس
- حرية التعبير والرأي
- التعامل مع المسنين
- التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة
- الاتجار بالبشر

قد يؤدي أي عددٍ من الأسباب الأساسية إلى إحداث أو تحفيز أو السماح بحصول انتهاكات لحقوق الإنسان أو الفشل في التعامل معها، على سبيل المثال:

- القوانين أو الأنظمة أو السياسات أو الإجراءات التي قد يكون لها أثر سلبي على حقوق الإنسان، إن كان ذلك عن قصد أو غير ذلك
- غياب القوانين أو الأنظمة أو السياسات أو الإجراءات التي تدعم حقوق الإنسان أو تحميها
- وجود ثقافة و/أو تاريخ و/أو أعراف تشجّع على التمييز أو عدم المساواة
- نقص في التعليم أو التدريب
- فشل في التواصل

على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، حققت مجموعة متخصصة في الأمراض العقلية في الوفيات التي كان يمكن تفادي حصولها بين ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن نظام الرعاية الصحية. تمكن التحقيق من تحديد مجموعة من المشاكل الضمنية في النظام، بما في ذلك:

- عدم اهتمام المتخصصين في المجال بالمساواة
- تجاهل معلومات الأهل ومساهماتهم

- قلّة دراية المتخصصين في الرعاية الصحية بالإعاقة
- علاقات ضعيفة بين الوكالات المختلفة وعدم التواصل فيما بينها
- انتشار التمييز والانتهاكات والإهمال
- عدم الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما في مجال الرعاية الصحية الأولية
- سوء مراقبة البيانات وتسجيلها
- غياب التدريب المناسب للعاملين في قطاع الرعاية الصحية.

2. تحديد المشاكل الواجب التحقيق فيها

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد المشكلة الفعلية المستخلصة من الشكاوى وتأطيرها بالشكل المناسب. في حال لم يتم القيام بذلك بالشكل السليم، سيتعرض التحقيق بكامله للفشل.

من دون شك، يجب أن تكون المشكلة مرتبطة بشكلٍ واضح وقوي بانتهاك ظاهر لحقوق الإنسان تكشفه الشكاوى.

يجب أن يكون الخيار مدروسًا. وأن يتم البحث عن المشكلة التي تربط الشكاوى ببعضها البعض والتي يبدو أنها تتسبب بالانتهاك. يجب:

- أن ترتبط المشكلة بأحد مكونات النظام
- أن يتم الكشف عن المشكلة بالاستناد إلى كمٍ كاف من الأدلة المتوفرة أصلاً على أنها مرتبطة بانتهاك خطير لحقوق الإنسان

تتمثل الخطوة الثانية في تحديد ما إذا كانت مشكلة تستطيع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التحقيق فيها ومعالجتها أم لا. يجب أن يكون التحقيق "كبيرًا بما في الكفاية ليثير الاهتمام وصغيرًا بما فيه الكفاية لينجز أهدافه".

أي يجب أن يُحدث فرقًا لدى عدد كبير من الناس وأن يكون "قابلاً للنجاح". ماذا تعني عبارة "قابل للنجاح"؟ قد تعني التقدم خطوة صغيرة نحو هدف بعيد المدى. يجب أن يكون احتمال توصّل التحقيق إلى تحسّن ملموس في الحالة التي يتم التحقيق فيها ممكنًا. يمكن تعريف التحسّن بطرق مختلفة. قد يكمن التحسّن في الموافقة على توصيات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وتطبيقها. قد يتحسن الوضع بمجرّد فتح تحقيق بالحالة وبالتالي تنخفض وتيرة أي انتهاكات لحقوق الإنسان، أقله أثناء تسليط التحقيق الضوء على المشكلة.

يجب أن يكون التحقيق واقعيًا. على مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ألّا تُجر إلى التحقيق في مشكلات واسعة النطاق لا حلول واضحة لها. على سبيل المثال، لن ينتهي أبدًا أي تحقيق مستند إلى شكاوى متعددة حول "سبب قبول الحكومة بفقر الأطفال" وعلى الأغلب، لن يتم النظر بشكلٍ جاد في أي توصيات لاحقة.

هذا لا يعني بقاء انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة والمعقدة دون معالجة من قبل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. بل على العكس، يجب أن تقوم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بدعم وحماية حقوق الإنسان وأن تعالج حالات انتهاك حقوق الإنسان الخطيرة وفقًا لأولوياتها الاستراتيجية. تم وضع الإجراءات الوطنية الخاصة بالتحقيقات لهذا الغرض. مشكلات النظام المعقدة جدًا بشكل يفوق قدرة التحقيقات المستندى إلى شكاوى متعددة على التعامل معها قد تكون مناسبة لإجراء التحقيقات الوطنية المحلية.

يجب أن يتم اختيار التحقيق في قضايا مستندة إلى شكاوى متعددة – أو أي جانب منها – يمكن إنجاز التحقيق فيها خلال فترة زمنية معقولة. فلا فائدة لأي من التحقيقات التي تأخذ وقتًا طويلاً، مهما كانت قيمتها كبيرة.

على سبيل المثال، عوضًا عن التحقيق في الاستخدام المفرط للقوة في نظام الاحتجاز بأكمله بسبب عدد من الشكاوى الفردية، قد يكون من الأفضل التركيز على التحقيق في ادعاءات مرتبطة بمركز اعتقالٍ ما كثرت الشكاوى بحقه. في حال توفر الأدلة الكافية لتثبيت الادعاءات، على مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أن تحسم وجود مشاكل كامنة قد نجدها في نظام الاحتجاز بشكلٍ عام ومن المرجّح أن نجدها في جوانب أخرى من آلية عمل العدالة الجنائية.

يجب استخدام الأدلة لوضع توصيات تعالج المشاكل الكامنة. ويجب التنبه إلى أن السلوك المعتمد في مركز الاحتجاز هذا بالذات ليس شاذا. إلا إنه من السهولة بمكان تحديد ذلك، لا سيما إذا كانت المشكلة الأساسية لما يحصل في مركز الاحتجاز تستند إلى سياسات وإجراءات معتمدة على مستوى النظام. ويجب أن نحرص هنا على زيارة منشأة أخرى أو اثنتين مثلاً ولكن ليس من الضروري التحقق من كل واحدة منها. فقد يتطلب ذلك وقتًا طويلاً جدًا.

قبل أن تبدأ التحقيقات الأوسع نطاقًا، يجب أن يستند المحققون إلى أدلة قوية بما فيه الكفاية تثبت وجود مشكلة فعلية في النظام. على سبيل المثال، يجب الوصول إلى درجة معينة من اليقين بأن الاستخدام المفرط للقوة وأن ما يحصل في مركز الاحتجاز هذا بالذات مرتبط بمشكلة على مستوى النظام.[74] في حال عدم توفر أدلة على وجود مشكلة على مستوى النظام، يجب على مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أن تحقق في كل شكوى على حدة.

3. لماذا يجب القيام بتحقيقات في الشكاوى المتعددة؟

على عكس بعض الشكاوى الأخرى، من غير المرجّح إيجاد حلول غير رسمية للمشاكل في النظام التي تظهرها الشكاوى وذلك لأنه:

- كثيرًا ما تكون الوقائع موضع خلاف أو وجودها مطلوب لتوفير الدعم لأي توصيات
- قد تكون المخاطر كبيرة جدًا؛ على سبيل المثال، قد يستوجب توفير الحلول للمشكلة تحمّل تكاليف باهظة
- قد يكون لكل من السياسيين والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة مصلحة في المشكلة
- لا أحد في موقع سلطة يحب الاعتراف بارتكابه للأخطاء.

فما هدف قيام مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بإطلاق تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة؟ الجواب هو أن معالجة الشكاوى الفردية على حدة لا يؤدي عادة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الشكاوى.

يشكّل اللجوء إلى إطلاق تحقيقات في شكاوى متعددة استخداما فعّالا للموارد. فقد تسمح معالجة المشكلة الأساسية بتفادي عشرات أو مئات أو ربما آلاف الشكاوى المماثلة وبإيجاد حلول مناسبة لها. على سبيل المثال، يؤمل أن يؤدي التغيير في القوانين أو السياسات بحيث تصبح أكثر انصافا بحق فئات محرومة، إلى تفادي أو على الأقل التقليص من عدد الشكاوى المستقبلية بشأن المشكلة ذاتها.

ومن فوائد هذه التحقيقات أيضًا، يمكّن حل هذه المشاكل إحدى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من تركيز جهودها على شكاوى ومشاكل أخرى في النظام ملائمة لتحقيق وطني. وهذا مثال عن استخدام موارد محدودة بشكلٍ فعّال.

لهذ المنهج فائدتان مهمتان أخريان.

التغيير الإيجابي

أي توصيات، إن طبقت وحين تطبق، ستحسن أوضاع مقدمي الشكاوى وغيرهم ممن يعانون من الظروف نفسها أو ظروف مشابهة. قد يحصل التغيير تدريجيًا، ولكن من ناحية أخرى، يكون التحقيق قد نجح في وضع أساس ملموس لا يقف عند معالجة الشكاوى الفردية.

إظهار القيمة أو الجدوى

من الصعب أحيانا إقناع أصحاب المصلحة بجدوى قيام وكالة ما بعملية الإشراف كمؤسسة حماية حقوق الإنسان وطنية مثلاً. تشكّل التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة وسيلة ممتازة لإظهار قدرة مؤسسة ترعى حقوق الإنسان على إحداث فرق إيجابي وحقيقي من خلال تحديد ومعالجة المشاكل في النظام.

74 يذكر دليل منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول إجراء التحقيقات الوطنية المعايير المعتمدة في اختيار المشاكل المناسبة للتحقيقات الوطنية (راجع صفحة 13). تنطبق على جوانب عدّة في قضية اختيار المشاكل التي ستخضع لتحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة. تشمل هذه المعايير:

- مدى أهمية هذه المشكلة لدى الرأي العام
- ما إذا خضعت المشكلة لتحقيق مفصّل سابقًا
- مدى الالتزام الخارجي بالمشكلة
- وجود القدرة الكامنة للتأسيسلتشكيل لاهتمام الرأي العام بالمشكلة على نطاق أوسع وعلى المدى الطويل.

4. الأسئلة التي يجب النظر فيها عند اتخاذ قرار بإطلاق أو عدم إطلاق تحقيق في شكاوى متعددة

- هل تقع هذه المشكلة ضمن نطاق صلاحيات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؟
- هل تتمتع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بالسلطة لإجراء تحقيقات؟
- كم عدد الشكاوى الواردة بشأن المشكلة ذاتها أو مشاكل مشابهة؟
- هل ترتبط هذه الشكاوى بمشكلة في النظام بشكل واضح؟
- هل هي مشكلة يمكن إنجاز التحقيق فيها خلال فترة زمنية معقولة مع الاستعانة بالموارد المتاحة لدى مؤسسة حماية حقوق الإنسان الوطنية؟
- هل تتأثر أو هل يرجح أن تتأثر أعداد كبيرة من الناس؟
- هل تظهر أي ثغرة واضحة في أي قانون أو سياسة أو إجراء كالتمييز بين الموطنين؟
- هل الوضع محكوم بظروف قاهرة؟ هل الوضع طارئ؟ أتعتبر الانتهاكات الظاهرة لحقوق الإنسان خطيرة لدرجة وجوب اتخاذ تدابير بأسرع وقت ممكن لإصلاح الوضع؟
- هل يخدم إجراء تحقيق في شكاوى متعددة المصلحة العامة؟
- هل تعمل وكالة أو مجموعة أخرى حاليا على معالجة المشكلة؟ إذا كان الأمر كذلك، ما مدى مصداقية عملها؟
- هل يتمتع المجتمع بمستوى عالٍ من التوعية حول المشكلة؟
- ما نوع المعارضة أو الدعم الذي يرجّح ان يتلقّاه التحقيق؟
- ما احتمال أن يفضي التحقيق إلى تغيير إيجابي حتى لو كان تدريجيًا؟

صورة لديفيد جاكمنسون.

قضية ملرونجي

تحديد المشاكل في النظام

كان يمكن لأحداث قضية ملرونجي أن تتسبب في تداعيات واضحة على النظام.

لم يكن حادثا معزولا. فقد وضع في الواجهة قضايا الوفاة أثناء الاحتجاز وعلاقة الشرطة بالسكان المحليين ومجموعة من الأسئلة الأخرى ذات الصلة.

كانت القضية بحاجة إلى تحقيق من وجهة نظر الدفاع عن حقوق الإنسان. كان لا بد من القيام بأمرٍ ما.

في الحقيقة، تم التحرّك في هذه القضية قبل أكثر من عقد. فقد شُكلت في الثمانينيات هيئة ملكية للتحقيق في حوادث وفيات السكان الأصليين أثناء الاحتجاز. وخلُصت هذه الهيئة إلى أن نسبة السكان الأصليين في السجون كبيرة لدرجة مقززة وأن عدد وفياتهم أثناء الاحتجاز "غير مقبول". وأشارت هذه الهيئة إلى أن نسبة الوفيات هذه "لم تكن لتقبل لو سجّلت عند فئة من غير السكان الأصليين". كما اكتشفت أن عددًا كبيرًا من السكان الأصليين الموضوعين رهن الاحتجاز اعتقلوا لارتكابهم جرائم بسيطة نسبيا كتعاطي المخدرات والمسكرات في العلن.

عند تسليم تقريرها لقاضي التحقيق في الوفيات حددت الهيئة الأسترالية لحقوق الإنسان عدّة قضايا برزت من خلال ذاك التوقيف. عدد كبير منها يضمّ مكوّنا متعلقا بالنظام:

- هل كان قرار اعتقال ملرونجي مناسبا؟
- ما هي الخيارات المتوفرة بدلاً عن الاحتجاز؟
- ما هي الخيارات البديلة التي يجب أن تتوفر في "بالم آيلاند"؟
- بعد التوقيف، ما هو التقييم الذي أجري للوضع الصحي لملرونجي ومدى ملاءمة إلقائه في السجن؟
- هل تمت مراقبة ملرونجي كما ينبغي أثناء وجوده في زنزانة النظارة؟
- هل تم إبلاغ أقارب ملرونجي بحالته ووفاته من قبل الشرطة في الوقت والشكل المناسبين؟
- هل تم التحقيق بوفاة ملرونجي بالشكل المناسب منذ البداية؟
- ما هي التوصيات المرتبطة بقضية وفاة ملرونجي من بين تلك التي قدّمتها الهيئة الملكية المختصة في التحقيق في حوادث وفيات السكان الأصليين أثناء الاحتجاز؟

تبين أن جميعها قضايا ذات صلة، إلا أنه لم تتم معالجتها كلها في التحقيقات الجنائية.

تم الاستماع للهيئة خلال جولة التحقيقات الجنائية الثانية. قدّمت 40 توصية ضمن تقرير مفصّل يستند إلى المشاكل التي تشوب النظام والتي قامت بتحديدها. شملت التوصيات:

- ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة عند حدوث أي وفاة أثناء الاحتجاز
- توفير التدريب الملائم لضباط الشرطة العاملين في أوساط السكان الأصليين
- توفير بدائل عن الاحتجاز بتهمة تعاطي المسكرات أو المخدرات في العلن
- مراقبة الموقوفين
- وجود مشاكل في التواصل بين الثقافات ما بين الشرطة والسكان الأصليين
- توفير الموارد لمجموعات الدفاع عن العدالة المجتمعية ودوريات الأحياء.

قضية ملرونجي

تحديد المشاكل في النظام

على سبيل المثال، أفادت الهيئة بوجود مشاكل خطيرة في التواصل عند أخذ الشرطة إفادات شهود من السكان الأصليين. فلم تؤمّن الشرطة مترجمين فوريين أو مساعدين للشهود، أي شخص من بين السكان المحليين قادر أن يسهّل عملية التواصل ويساعد الشاهد. كما أوصت في تقريرها:

يجب أن يولي مفوض الشرطة اهتماماً كبيرًا بتدريب الضباط الذين يتواصلون مع السكان الأصليين وبالاستعانة بمساعدين ومترجمين فوريين، لا سيما أولئك الذين يعملون ضمن أو قرب تجمعات كبيرة للسكان المحليين ك "جزيرة بالم".

هذه قضية جوهرية لإدارة القضاء بطريقة فعّالة وعادلة في كوينزلاند [75].

تم اعتماد كافة توصيات الهيئة من قبل المسؤول الجنائي المختص بالتحقيق في الوفيات في جولتي التحقيقات الجنائية.

5. الغرض من التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة والمناهج المتاحة

الغرض من التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة هو تحديد الأدلة المتوفرة لدعم أو دحض فرضية وجود مشكلة كامنة في النظام. في حال وجودها، تتمثل الخطوة التالية في وضع توصيات بهدف معالجة المشكلة. على سبيل المثال، قد تتم التوصية بتغيير في السياسات لجعل الوضع أكثر عدلاً للجميع، أو سنّ أو إلغاء تشريعات لمنع أي حالة ظلم في المستقبل، أو إقامة برامج تدريب لتدارك أي نقص يتم تحديده.

يمكن اللجوء إلى منهجين لإجراء تحقيقات حول المشاكل في النظام: إجراء تحقيق وطني أو إجراء تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة. فيما يلي شرح تفصيلي لهذين المنهجين.

التحقيقات الوطنية

أحد المناهج التي قد تلجأ إليها مؤسسات حقوق الإنسان للتحقيق في وجود مشكلة في النظام هو منهج التحقيق الوطني. يصف دليل منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول التحقيقات الوطنية إجراءا خاصا بجمع الأدلة يستند بشكلٍ أساسي إلى جلسات الاستماع العلنية.[76] يعرض هذا الدليل منهجية تشمل ما يلي:

- اختيار المشكلة
- إعداد مستندات بالمعلومات الأساسية (تحديد النطاق)
- استشارات مع أصحاب المصلحة
- إعداد مسودة الشروط وتوزيع الصلاحيات
- وضع الصيغة النهائية لخطة التحقيق
- الحصول على معلومات وأبحاث وأدلة
- إجراء جلسات استماع علنية
- وضع توصيات
- إعداد التقرير
- إصدار التقرير
- متابعة النشاطات
- التقييم.

75 راجع التوصية جـ 39; www.humanrights.gov.au/commission-submission-mulrunji-1.

76 متوفر على: www.asiapacificforum.net/support/resources.

تمير جلسات الاستماع العلنية بين التحقيقات الوطنية وباقي منهجيات التحقيق ومعالجة الشكاوى التي تستخدمها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

على الرغم من أن التحقيقات الوطنية تتمتع بفاعلية كبيرة عند معالجة مشاكل كبيرة ومعقدّة مرتبطة بحقوق الإنسان، إلا انها تستوجب استثمارًا كبيرًا في الموارد المالية وساعات العمل. وهي بحاجة إلى تمويل كبير لتأمين مكان العمل والمساعدة الإدارية والتواصل والخبراء والاستشاريين الخاصين وما شابه. وتعتبر مناسبة إذًا للتحقيقات واسعة النطاق في أنماط منتشرة من انتهاكات حقوق الإنسان.

التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة

تخدم كل من التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة والتحقيقات الوطنية الأهداف العامة ذاتها، ألا وهي تحديد ومعالجة المشاكل في النظام. إلا ان التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة تغطي مشاكل ذات نطاق أضيق عادة وتستلزم موارد أقل وتتسم بطابع أقل رسمية وتنفذ بسرعة أكبر. تعرف أحيانا باسم "تحقيقات في مواضيع محددة".

يتولى المحققون الموكلون بالقضية مسؤولية البحث والتخطيط للتحقيق.

الفرق الأهم هو عدم تخلل التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة أي جلسات استماع علنية. يتم اختيار الشهود وتجرى مقابلات معهم وفق المعايير المبينة في الفصول المخصصة لعملية التخطيط للتحقيقات وإجراء المقابلات الاستقصائية. مع أنها تعاني من ثغرات من حيث الشفافية، إلا أنها تزيد دقة عملية التحقيق وتقلل من استهلاك الموارد.

لا تتمتع التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة بسلطة أو شكل التحقيقات الوطنية. وهي ليست منهجًا مناسبًا لمعالجة قضايا حقوق انسان ذات نطاق واسع جدا. فهذا النوع من القضايا ملائم أكثر لمنهجية التحقيقات الوطنية.

فيما يلي أمثلة عن تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة أجريت في منطقة منتدى آسيا والمحيط الهادئ:

- **تحقيق مفوضية مونغوليا الوطنية لحقوق الإنسان في تطوير قطاع المناجم**
- **تدقيق المفوضية الأسترالية لحقوق الإنسان في معاملة النساء في قوات الدفاع الأسترالية**
- **تحقيق المفوضية الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في قضايا متعلقة بالشرطة المحليّة الأفغانية**
- **تحقيق المفوضية النيوزيلاندية لحقوق الإنسان في معاملة الأحداث أثناء احتجازهم من قبل الشرطة.**

تقديم التوصيات لمعالجة المشاكل في النظام

من الأهمية بمكان أن تقوم مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بوضع توصيات تعالج أي مشاكل كامنة في النظام كان يمكن أن يكشف عنها أي تحقيق.

في الفصل المتعلّق بكتابة التقارير، تمت مناقشة التحقيق الذي أجرته **الهيئة النيبالية لحقوق الإنسان** بشأن إطلاق النار على ثلاثة مدنيين من قبل الجيش النيبالي في محمية باردیا الوطنية في 2010. في تقريرها، قدّمت الهيئة عددًا من التوصيات لحكومة النيبال. معظمها مرتبط بالحادث الفعلي. غير أن نطاق إحدى التوصيات كان أوسع:

> الضحايا من عائلة فقيرة. قتلوا عند ذهابهم لجمع لحاء أشجار الكاولو لكسب الرزق. في هذا السياق، يجب على الحكومة، في المستقبل، التنسيق مع الوكالات المعنية وتطبيق البرامج لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للناس لا سيما طبقة المنبوذين منهم.[77]

77 دراسة الحالة مبيّنة في الملحق رقم 4 من هذا الدليل.

6. التخطيط وإجراء تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة

تمت مناقشة وضع خطط التحقيقات في الجزء الثاني من هذا الدليل. يشمل نموذج التخطيط المبيّن في الفصل ٥ ثمانية فئات:

- ما هو موضوع التحقيق؟
- ما هو المنهج العام المعتمد في جمع الأدلة؟
- ما هي الأدلة وأين نجدها؟
- ما هي المشاكل التي قد تنشب خلال التحقيق؟
- ما هي الموارد المطلوبة؟
- كيف ستتم إدارة الاتصالات الداخلية والخارجية؟
- ما هي المراحل والجداول الزمنية المحددة؟
- متى يتم إنجاز التحقيقات؟

تُعتمد هذه الفئات أيضًا عند التخطيط لتحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة.

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد ما يجب وما لا يجب التحقيق فيه. تحديد وتعريف المشكلة بوضوح. أما باقي خطوات التحقيق فتتم بناء على ذلك.

من ضمن الاعتبارات الأخرى التي يجب النظر فيها، ما يلي:

- وضع استراتيجية للتحقيق
- تحديد مصادر الأدلة
- استباق المعوقات والتوصل إلى حلول لتخطيها
- تحديد الموارد المطلوبة بما في ذلك الفترة الزمنية والموارد المالية والخبرات وما إذا كانت مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تملك هذه الموارد
- وضع خطة للاتصالات والتواصل لكي يكون أصحاب المصلحة، بما في ذلك الرأي العام، على علم بالتحقيق
- تحديد المراحل ووضع تواريخ معقولة لإنجازها.

يتضمن الفصل 29 مثالاً عن خطة تحقيق بشأن مشكلة في النظام.

عند وضع خطة التحقيق، يجب على مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التأكد من قيام مؤسسات أو وكالات تحقيق أخرى بمعالجة مشكلة مشابهة أم لا. يمكن تحسين عملية التخطيط إلى حد كبير عبر الاستناد إلى – أو اعتماد – المناهج المستخدمة من قبل الآخرين.

7. كم من الوقت يستغرق إجراء تحقيق مستند إلى شكاوى متعددة؟

يستغرق إجراء تحقيق وطني بالشكل الملائم ما لا يقل عن اثني عشر شهرًا وقد يبلغ وقت تنفيذه سنتين أو ثلاث كحد أقصى. يمكن إجراء التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة عادة بشكلٍ أسرع بكثير. ويعود ذلك لكون هذا النوع من التحقيقات لا يعالج قضايا واسعة النطاق كالتي تناط تقليديًا بالتحقيقات الوطنية. كما أنها لا تتطلب البنية التحتية والموارد ذاتها التي تحتاج إليها التحقيقات الوطنية. وعلى الرغم من أن طابعها أقل رسمية، إلا أن المحققين يتمتعون بالصلاحيات ذاتها المتاحة في التحقيقات الوطنية، بما في ذلك حق الاستدعاء للمثول أمام المحكمة وحق الدخول الموضوعين تحت تصرف مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

يعتمد الجدول الزمني للتحقيق، بطبيعة الحال، على مدى تعقيد المشكلة المختارة. كلما كان التحقيق مباشرًا زادت سرعة تنفيذه. يجب أن ينظر المحققون في كمية الأدلة الواجب جمعها والوقت اللازم لكتابة التقرير والمعوقات أو الصعوبات التي يرجّح أن تواجه عملية التحقيق. ويجب أيضًا أخذ عامل آخر بعين الاعتبار، ألا وهو عامل الموارد المتاحة لإجراء التحقيق.

8. المنهجيات المشابهة

تتعدد المقاربات المختلفة المعتمدة لإجراء تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة. تشكل المنهجية المستخدمة من قبل **المفوضية الأسترالية لحقوق الإنسان** في تدقيقها في قضية معاملة النساء في قوات الدفاع الأسترالية مثالًا على جمع الأدلة بطريقة فعالة.

التدقيق في معاملة النساء في قوات الدفاع الأسترالية

أطلق التحقيق بسبب سلسلة من حوادث التحرّش الجنسي، إلا أن الهيئة اعتمدت نطاقًا أوسع لما حددت أنه "الثقافة والهيكليات الكامنة"[78] التي تؤثر على النساء اللواتي يخدمن في قوات الدفاع الأسترالية. تشمل هذه العوامل التهميش وسلوكيات عامة ضمن صفوف قوات الدفاع الأسترالية، وشوائب في عمليتي التجنيد والاستبقاء والنقص في تمثيل النساء في مسارح الأحداث القيادية الرئيسية.

استخدمت منهجية موجّهة في مرحلة جمع الوقائع من هذا التحقيق ستعرض أدناه.

الفئات المستهدفة والاجتماعات والمقابلات السرية

زار المحققون عدّة أماكن، بما في ذلك مقرات وحدات قوات الدفاع الأسترالية المنتشرة في الخارج. عقدوا اجتماعات مع 128 فئة مستهدفة ومع أكثر من 1200 فرد من طاقم العاملين. التقوا بأكثر من 350 فردًا من كبار الضباط في قوات الدفاع الأسترالية وأصحاب المصلحة وأجروا 13 مقابلة سرية مع أفراد من قوات الدفاع الأسترالية المنتشرين في أفغانستان والإمارات العربية المتحدة.

رسائل مكتوبة مقدمة

شجع المحققون على تقديم الرسائل المكتوبة وحددوا فترة زمنية صارمة لتقديم الإجابات. تلقوا 61 رسالة.

تم تلقي طلبات المشاركة من خلال خط هاتفي مجاني.

تم انشاء خط هاتفي مجاني. نتج من الاتصالات عبر هذا الخط "عدد" من المقابلات والرسائل.

المنهج الفردي

سافرالمحققون إلى عدد من قواعد قوات الدفاع الأسترالية. التقوا بأفراد عبروا عن مخاوف.

المسح

وضع المحققون مجموعة من الأسئلة حول المشاكل الرئيسية. تم توزيعها على أكثر من 500 عضو من أعضاء الفئة المستهدفة وأتيحت على شبكة الانترنت لنموذج مختار من أفراد قوات الدفاع الأسترالية. وتم تلقي 5000 رد تقريبًا قاموا أيضا بتعديل عملية مسح وطنية بشأن التحرش الجنسي أجرتها الهيئة في ذلك الوقت لتشمل أفراد الجيش.

مراجعة المستندات والمنشورات

طلب المحققون وراجعوا ما يقارب 400 مستند من مستندات قوات الدفاع الأسترالية.

◄◄

78 لتدقيق في معاملة النساء في قوات الدفاع الأسترالية; 2012; http://defencereview.humanrights.gov.au/sites/default/files/community-guide.pdf. p. 2;

مراجعات لأفضل الممارسات في دول أخرى

قام المحققون بمراجعة كيفية قيام دول أخرى بمعالجة مشاكل مماثلة، بما في ذلك الاجتماع بمسؤولين عسكريين أميركيين وإجراء تحليل لجيوش دولية ممثالة.

مراجعات سابقة

قام المحققون بدراسة مرا جعات سابقة مرتبطة بالمشكلة التي يجري التحقيق فيها.

اشتمل تقرير التحقيق على 21 توصية وتم إصداره في أواخر سنة 2012. ويبقى أن نشهد ما إذا سيتم تطبيقها أم لا. لجأت الهيئة إلى عملية منهجية وشاملة لجمع الحقائق حول المشكلة التي يجري التحقيق بها. لا يعترض أحد على ما قاموا به وهذا اختبار يجب على كل محقق أو محققة تطبيقه على عمله أو عملها. يتخطى تطبيق التوصيات أو عدمه عادةً سلطة المحقق أو مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

9. وضع التوصيات

يجب أن تكون التوصيات الصادرة عن أي تحقيق مستند إلى شكاوى متعددة تقوم به أي مؤسسة حقوق إنسان وطنية:

- مستندة إلى أدلة
- مستندة إلى قانون حقوق الإنسان الدولي ومبادئه
- موجهة للأشخاص المناسبين
- واضحة
- عمليّة
- تقدم إصلاحات حسب الاقتضاء
- واضحة من حيث تحديد الجهة المسؤولة عن تطبيقها
- قابلة للقياس بحسب جداول زمنية للتطبيق

10. تحقيقات مشتركة

قد تقرر مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أحيانا توحيد جهودها مع وكالات أخرى تعمل وفق أطر مشابهة أو متقاطعة لإجراء تحقيقات مشتركة في مشاكل النظام. على سبيل المثال، ضمّت **المفوضية النيوزيلندية لحقوق الإنسان** جهودها لجهود مكتب مفوّض الأطفال والهيئة المستقلة لسلوكيات الشرطة للتدقيق في مشاكل مرتبطة باحتجاز الشباب لدى الشرطة.[79]

11. المتابعة

في حال وافقت الحكومة أو أصحاب مصلحة آخرون على التوصيات، يجب مراقبتها من أجل تقييم مدى تطبيقها على الأرض ومدى فعاليتها. وهذا قد يعني إجراء مراجعات للمتابعة بشكل دوري وفق جدول زمني مناسب أو حتى إعادة التحقيق فيها.

79 مراجعة مشتركة في قضية الشباب المحتجزين لدى الشرطة؛ متوفر على: www.hrc.co.nz/wp-content/uploads/2012/10/IPCA-121002-JTR-Report-Web-Final-2.pdf.

النقاط الرئيسية: الفصل 27:

- تهدف التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة إلى معالجة مشاكل في النظام مرتبطة بعدد من الشكاوى المماثلة.
- تكمّل التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة التي تجريها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية عمل منهجية التحقيقات الوطنية من خلال معالجة مشاكل ضمن نطاق أضيق.
- يمكن إجراؤها بسرعة وبتكلفة متدنية وبشكلٍ فعال من خلال استخدام فرق عمل صغيرة والموارد المتوفرة.
- يجب أن تركز التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة عملها على قضايا "كبيرة بما في الكفاية لتثير الاهتمام وصغيرة بما فيه الكفاية لتكون قابلة للتحقيق".
- يجب أن تستند إلى خطط تحقيق واقعية.
- يجب أن تستند التوصيات إلى وقائع وتركّز على معالجة المشكلة في النظام، حتى لو كان التغيير الإيجابي تدريجيًا.

الفصل 28:
تشكيل فريق عمل لإجراء تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة

1. مقدمة

يجب توفير الموارد اللازمة لإجراء تحقيقات مستندة إلى شكاوى متعددة بشأن مشاكل في النظام. وهذا يعني تعيين العدد الكافي من المحققين لجمع كل الأدلة ذات الصلة خلال فترة زمنية معقولة. تشمل التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة عادة عملية جمع الأدلة بشكلٍ كثيف وهذا يعني وجوب تعيين العدد الكافي من المحققين لإنجاز هذا الهدف. ونادرًا ما ينجح عمل أي تحقيق مستند إلى شكاوى متعددة إذا تم تعيين محقق واحد لإجرائه. يتوجب على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إنشاء فريق عمل ملتزم.

2. نموذج فريق الاستجابة الخاص لدى أمانة المظالم

أنشأ مكتب أمين المظالم في أونتاريو فريقا متخصصا لمعالجة التحقيقات المستندة إلى شكاوى بشأن مشاكل في النظام. يعرف هذا الفريق باسم "فريق الاستجابة الخاص لدى أمانة المظالم". حتى لحظة كتابة هذا المستند، يتألف هذا الفريق من سبعة محققين ومساعد إداري واحد ويتولى قيادته مدير.[80]

يتركز عمل الفريق حصرًا على التحقيقات بشأن المشاكل في النظام. ولا يتولى المحققون أي قضايا فردية. عند الضرورة، يمكنهم الوصول إلى موارد أخرى من موارد المكتب، بما في ذلك المشورة القانونية، والمحققون الذين يجرون تحقيقات عامة وموظفو قسم تلقي الشكاوى. كما يعملون بشكل وثيق مع موظفي العلاقات الإعلامية/الاتصالات.

إنه منهج ناجح لإجراء تحقيقات هامة. تم تدريب وكالات تحقيق حول العالم على استخدام منهجية فريق الاستجابة الخاص لدى أمانة المظالم ومنها بلدان كثيرة في منطقة آسيا المحيط الهادئ؛ تم اعتمادها وأقلمتها لإجراء تحقيقات هامة، أكثرها يتمحور حول مشكلة في النظام.

يجري هذا الفريق من ثلاثة إلى أربعة تحقيقات متزامنة في السنة. يستغرق إجراؤها من ستة إلى تسعة أشهر من بدايتها حتى إصدار التقرير العام، ولكن بعضها استغرق ٤٥ يومًا فقط. قد يستغرق إنجاز التحقيقات الأكثر تعقيدا ما يزيد عن السنة، إلا أن الجزء المخصص لتقصي الحقائق لا يستغرق إنجازه أكثر من ستة أشهر إلا نادرًا.

منهجية فريق الاستجابة الخاص لدى أمانة المظالم هي منهجية بسيطة تماما. على كافة الموظفين العاملين في المكتب أن يحددوا الشكاوى التي يُحتمل أن تُبرز مشاكل في النظام وأن يبلغوا الإدارة بها. يتولى موظفو قسم تلقي الشكاوى دورًا أساسيا؛ فغالبا ما يحددون المشكلة الأوسع عند معالجة الشكاوى الفردية. يجري محققو فريق الاستجابة الخاص لدى أمانة المظالم عملية تقييم أولية مستندة إلى الأدلة، مستخدمين مصفوفة وضعها أمين المظالم، من أجل تحديد المشاكل وما إذا كان يستوجب الأمر إجراء تحقيق. قد يتطلب ذلك عدة أشهر من البحث في بعض الحالات. في بعض الحالات الأخرى، بدأ الفريق تحقيقات هامة خلال ساعات من تحديد المشكلة من قبل الإعلام في أغلب الأحيان.

تقوم الإدارة العليا حينها باختيار القضايا التي سيتم التحقيق فيها.

بعد الحصول على الموافقة، يقوم الفريق بتعيين محقق رئيسي يساعده أي عددٍ كان من الموظفين الإضافيين حسب الحاجة. يتولى المحقق الرئيسي مسؤولية الإدارة اليومية للتحقيق على الأرض. هيكليةُ الفريق مشابهة لنموذج إدارة القضايا المهمة المفصل في الفصل التالي ويعمل المدير بصفة مشابهة لمسؤول التحقيق الرئيسي.

بعدها يقوم الفريق بوضع مسودة خطة التحقيق بمشاركة الجميع، بما في ذلك موظفي قسم تلقي الشكاوى والمحققين الآخرين مستخدمين نموذج تخطيط تحقيقات مشابه جدًا للنموذج المبيّن في الفصل ٥. أظهرت التجربة أنه كلما اتسع نطاق المشاركة، أصبحت الخطة أفضل.

---

80 للكشف عن كل المعلومات، المدير الحالي لفريق الطوارئ الخاص لدى أمانة المظالم هو كاتب هذا الدليل.

بعد تحديد المشكلة أو المشاكل، تتمثل الخطوة التالية في اتخاذ قرار بشأن الأدلة التي يجب جمعها ومكان وجود هذه الأدلة والموارد المتاحة لجمعها وأخيرًا الوقت اللازم المتوقع لجمعها نظرًا للموارد المتاحة. أما القرار التالي فهو قرار البدء بالتحقيق وتاريخ الانتهاء منه. كما سبق وذكرنا، المرونة ضرورية دائمًا في أي خطة من أجل التمكن من التعامل مع أي ظروف غير متوقعة.

بعد الانتهاء من وضع الخطة، يعلن أمين المظالم عن التحقيق رسميًا ويطلب ممن يملك أي معلومات ذات صلة أن يتصل بالمكتب. وهذا هو جوهر الجزء الخاص بالمشاورات من العملية. يدقق الفريق في المعلومات الواردة، إن وجدت، ويحدد ما إذا كانت متابعتها ضرورية أم لا. وقد يشمل ذلك ترتيب مقابلات عبر الهاتف أو شخصيًا، أو طلب للتوثيق أو الشكر على الاتصال بالمكتب.

ويتّبع التحقيق الخطة الموضوعة التي يتم تحديثها في حال وصول معلومات جديدة. يجتمع الفريق بشكلٍ دوري، بشكلٍ يومي أحيانا، لضمان معرفة الجميع بكافة التطورات. يتم استعراض التقدم خلال اجتماعات الإدارة العليا الأسبوعية.

يعمل الفريق بشكل وثيق إلى جانب المستشار القانوني الرئيسي الذي يضع عادة مسودة التقرير والتوصيات.

يحصل الفريق على التمويل من الموارد المتوفرة وتلك التي يعاد توزيعها من الأقسام الأخرى في المكتب. ولا يثقل الفريق كاهل دافعي الضرائب بأية مبالغ إضافية.

الفصل 29:
نموذج إدارة القضايا المهمة

1. مقدمة

يجب أن يتمتع أي التحقيق بهيكلية ما. كلما زادت خطورة وتعقيدات التحقيق، زادت الحاجة إلى هيكلية أكثر دقة.

تم وضع نموذج إدارة القضايا المهمة من أجل التحقيقات الخطيرة والمعقدة بهدف توفير هيكلية للتحقيقات المهمة. تم إنشاء هذا النموذج في الأساس لاستخدامه من قبل الشرطة في التحقيقات في جرائم القتل والاعتداء الجنسي. ولكن هذا النموذج يستخدم أيضًا من قبل وكالات تحقيق كثيرة أخرى، بما في ذلك التحقيقات الخاصة بمكافحة الإرهاب وحوادث تحطّم الطائرات. وقد تم استخدام تقنياته أيضًا كجزء من التحقيقات في قضايا غير جنائية كالتحقيق في تفشي وباء السارس (التهاب رئوي لا نمطي حاد).

تم ابتكار نموذج إدارة القضايا المهمة بعد عدّة حالات من الإخفاق في التحقيق في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، أغلبها تحقيقات في جرائم قتل. حينها حُكم على أشخاص أبرياء وتمكن المذنبون من تفادي السجن أو العقاب. وقد كشفت التحقيقات العامة المكلفة جدًا التي تلت في كل الأحوال الحجم الهائل لإخفاقات القضاء.

اكتشفت تلك التحقيقات العامة:

- أن المحققين يحددون، في أغلب الأحيان، هوية المذنب في مرحلة مبكرة من التحقيق استنادًا إلى "حدسهم"، فيفضّلون بقية التحقيق على هذا الأساس لإثبات ما استنتجوه مسبقًا
- أن المحققين تجاهلوا أو فاتتهم أدلة من الواضح أنها أساسية
- أنه تمت إدانة مشتبه بهم عن طريق الخطأ
- أنه يجب أن تكون الموضوعية في صلب التحقيقات الهامة بالإضافة إلى المراقبة والهيكلية والدقة
- أن عددًا من الوكالات ترفض في أغلب الأحيان تزويد غيرها بمعلومات جوهرية
- أنه لم يتم استخدام نظم إدارة معلومات للتعامل مع الكميات الكبيرة من المعلومات الواردة من تحقيقات هامة أو، إن وجدت، لم تكن مناسبة أو متطابقة مع النظم التي تستخدمها الوكالات المعنية الأخرى
- أنه لم تجر أي عمليات مراجعة مستقلة حول كيفية تقدّم التحقيق.

تم تصميم نموذج إدارة القضايا المهمة لتدارك هذه العيوب.[81]

2. ما هي إدارة القضايا المهمة

إدارة القضايا المهمة هي منهجية معتمدة لإجراء تحقيقات هامة. فهي ترفع نسبة فعالية التحقيقات وتقلل فرص تفويت أدلة مهمة ويقوم شخص أو مجموعة من خارج فريق التحقيق بتقييم عملية سير التحقيق.

تستند إدارة القضايا المهمة إلى العناصر التالية.

مثلث القيادة

تتولى وظائف تنفيذية ثلاث مسؤولية إجراء التحقيق. يمكن لشخص واحد تأدية هذه الوظائف حين تكون عملية التحقيق غير معقدة. ومع ارتفاع مستوى تعقيد التحقيقات، يتولى شخص أو أكثر تأدية هذه الوظائف.

81 من المراجع المهمة لنموذج إدارة القضايا المهمة: التحقيقات الجنائية: رحلة البحث عن الحقيقة (2007)، أشرف على التحرير المحقق المتقاعد بيل فان أيين.

- **مسؤول التحقيق الرئيسي:[82] إدارة القضية**

يتولى أو تتولى مسؤولية الاتجاه الاستراتيجي العام للتحقيق.

- **المحقق الأولي: التحقيق الأولي**

يدير أو تدير التحقيق على المستوى التكتيكي، ويقوم أو تقوم بتأمين التنسيق والتوجيه والمراقبة اليومية لجميع المشاركين في عملية البحث عن الوقائع.

- **منسق الملفات: تنسيق الملفات**

يقوم أو تقوم بتنسيق الكمية الهائلة من المستندات المجمَّعة أو الواردة خلال أي عملية تحقيق هامة.

حسب نوع وحجم ونطاق التحقيق، قد يشارك موظفون آخرون في العمل ومن ضمنهم:

- متخصصون في إجراء المقابلات
- مسؤولون عن موجودات ساحة الجريمة
- متخصصون في الأدلة الجنائية
- مسؤولون عن العلاقات بأهالي الضحايا
- موظفو العلاقات الإعلامية والاتصالات
- محامون
- موظفو المراقبة والعمل المتخفي
- موظفو الإدارة والمكتب.

الشراكات

قد تتعاون مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أحيانا مع وكالات أخرى لإجراء التحقيقات. وذلك يتطلب القيام بالتنسيق والتعاون. يمكن لنموذج إدارة القضايا المهمة أن يكون مفيدًا في هذه الحالات. فهو مخصص لحالات التعاون في العمل مع وكالات خارجية من أجل التقدّم في التحقيقات.

أحد الجوانب المهمة من نموذج إدارة القضايا المهمة هو وجوب سير التحقيقات المترابطة التي تضم ولاية قضائية ووكالة واحدة أو أكثر تحت إمرة قيادة وسلطة موحدة. وذلك من شانه المساعدة على تفادي بذل نفس الجهود مرتين ويسهل تبادل المعلومات المجموعة في إحدى القضايا، فقد تكون هذه المعلومات جوهرية لتحقيقات أخرى ذات صلة.

برامج الحاسوب

يتضمن نظام إدارة القضايا المهمة عادة قاعدة بيانات من أجل معالجة المعلومات. وتشكل إمكانية تنظيم واسترجاع وتحليل كميات كبيرة من بيانات التحقيقات قدرة لا تقدر بثمن. كما تساعد برامج الحاسوب مسؤول التحقيق الرئيسي في إدارة التحقيقات الهامة بالإضافة إلى إدارة توزيع الموارد. وتساعد الحوسبة في تحديد القواسم المشتركة ومسارات التحقيق المحتملة. يمكن القول أن أفضل نظام متوفر هو نظام "هولمز" المستخدم من قبل جهاز الشرطة في المملكة المتحدة.

مراجعة التحقيقات

يشكّل إجراء مراجعة مستقلة لتقدّم التحقيق مكوّنًا أساسيًا من مكونات نموذج إدارة القضايا المهمة، في حال عدم توصل التحقيق إلى نتيجة مناسبة في الوقت المناسب كالقيام بعملية توقيف.

الدروس المستفادة

في ختام التحقيق، تتم مناقشة الأخطاء التي ارتُكبت والخطوات السليمة من قبل جميع المشاركين فيه ومن ثمّ يتم تطبيق الدروس المستفادة في التحقيق التالي.

82 أو "قائد الفريق، مدير القضية" وهو مصطلح شائع يستخدم في أميركا الشمالية.

3. كيف يمكن تطبيق نموذج إدارة القضايا المهمة في التحقيقات في مجال حقوق الإنسان؟

يمكن تكييف نظام إدارة القضايا المهمة بسهولة لاستخدامه في مجال التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان.

عند الشروع في تحقيق مهم، يجب أن تفكر مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في استخدام بعض جوانب نموذج إدارة القضايا المهمة، بما في ذلك:

- إنشاء هيكلية قيادة بسيطة تتمتع بالشفافية والمسؤولية
- تعيين شخص مسؤول عن قيادة مجمل التحقيق
- تعيين محقق رئيسي لإجراء التحقيق على الأرض
- تعيين محقق لتنسيق المستندات والمعلومات الأخرى الواردة
- اعتماد آلية عمل محددة عند العمل مع وكالات أخرى
- في حال عدم اتباع التحقيق للخطة الموضوعة، يجب أن يقوم أحد موظفي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية غير المشاركين في التحقيق بمراجعة ما تم إجراؤه حتى تاريخه ويقدّم المشورة البنّاءة
- تحديد وتطبيق الدروس المستخلصة بعد كل تحقيق مهم.

ليست مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بحاجة بالضرورة لبرامج حاسوب باهظة الثمن لإجراء تحقيق مهم. وهي ليست بحاجة لعدد كبيرٍ من المحققين أو الاختصاصيين. إلا إنه من الضروري أن تضمن تنظيم التحقيق بطريقة ذكية وتنفيذه بفاعلية. ويساهم الاستناد إلى نموذج إدارة القضايا المهمة في تحقيق هذا الهدف.

قضية ملرونجي

عدم استخدام مقاربة نموذج إدارة القضايا المهمة

لا تتوفر أي أدلة واضحة تشير إلى استخدام نموذج إدارة القضايا المهمة في التحقيق في قضية وفاة ملرونجي.

الفصل 30:
تحقيق مؤتمر قمة مجموعة العشرين

"أكبر انتهاكٍ للحقوق المدنية في تاريخ كندا الحديث."

اندريه ماران، أمين مظالم أونتاريو

في مداخلته في المؤتمر الصحفي الخاص بإطلاق بالجرم المشهود، التقرير الخاص بالتحقيق الذي أجراه بالأحداث المرتبطة بمؤتمر قمة مجموعة العشرين. تسجيل الفيديو للمؤتمر الصحفي، المعقود بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر، متوفر على الرابط التالي: www.youtube.com/watch?v=EmG8kFrE1iQ.

1. مقدمة

يشكّل التحقيق، الذي أجراه فريق الاستجابة الخاص لدى أمانة المظالم بشأن "قانون سري" نتج عنه أكثر من 1000 عملية اعتقال تعسفي أثناء انعقاد مؤتمر قمة مجموعة العشرين سنة 2010 في تورونتو، مثالاً جيّدًا لكيفية إجراء تحقيق يشتمل على مكوّن من النظام ويمكن تأديته بسرعة وكلفة معقولتين في حال توفرت الفرصة والإرادة والموارد.

2. الوقائع

انعقد مؤتمر قمة مجموعة العشرين في حزيران/يونيو في تورونتو، كندا وهو اجتماع لقادة العالم.

في الفترة التي سبقت القمّة، طلبت الشرطة المحليّة من الحكومة أن تصدر قانونًا يوسع نطاق صلاحيات الشرطة من حيث توقيف وتفتيش الأشخاص المتواجدين ضمن منطقة معينة حول مكان انعقاد الاجتماع. وتتم إضافة هذا القانون إلى قانون صدر سنة 1939، في بداية الحرب العالمية الثانية للتعامل مع تهديدات المخربين الفاشيين للمباني الحكومية. ويبقى القانون نافذا طيلة مدة القمة.

بلغت كلفة عقد القمة ما يقارب المليار دولار من أموال مسددي الضرائب وقد صُرف الجزء الأكبر من هذه التكاليف على الشرطة ونشاطاتها.

وافقت الحكومة على إصدار هذا القانون. وسمحت بذلك للشرطة بتوقيف وتفتيش أي شخص يقترب من السياج الموضوع في وسط مدينة تورونتو حول المنطقة التي انعقدت فيها القمة.

لم تعلن الحكومة عن هذا القانون ولم تُعلم المجموعات الرئيسية، بما في ذلك مجموعات المدافعة عن الحريات المدنية وحقوق الإنسان التي كانت تنسق مظاهرات المواطنين. حتى إنه لم يكن ممكنًا لمنظمي المظاهرات الاحتجاج عليها أمام المحاكم. وما زاد الطين بلة، هو عدم تبليغ الشرطة المحلية قوى الشرطة الأخرى المعنية بأمن القمة بهذا القانون.

كما هو متوقع، استقطبت القمة، التي استمرت ثلاثة أيام، مظاهرات كبيرة جدًا. اتسم السواد الأعظم منها بالسلمية باستثناء بعض أعمال الشغب وإحراق ثلاث آليات للشرطة من قبل مجموعة صغيرة من الفوضويين المعتمدة لأسلوب الـ "بلاك بلوك" في نهاية اليوم الثاني من الحدث. لم يتكبد أحد أي إصابات خطيرة. وكانت أعمال الشغب محدودة نسبيا أثناء الاضطرابات مع أنها تسببت في أضرار كبيرة في الممتلكات بما في ذلك تكسير واجهات المحال.

بعد انتهاء أعمال الشغب، قامت الشرطة بتوقيف مئات الأشخاص واعتقلتهم في منشأة وصفها الكثيرون بأنها في حالة مزرية وأصبحت معروفة باسم "معتقل جوانتانامو باي الشمالي". تم احتجاز أكثر من ألف شخص. وفي النهاية، وجهت التهم لقلّة قليلة منهم فقط. تم عمليا إطلاق سراح الجميع بعد يوم أو أكثر بقليل من انتهاء أعمال القمّة.

صورة لستيف هوانج.

وقد طالت قوة الشرطة المحلية التي طلبت إصدار هذا القانون انتقادات لاذعة في وسائل الإعلام لقيامها بعدة ممارسات في الأيام التي سبقت القمّة وخلالها، بما في ذلك:

- احتجاز مجموعات من المتظاهرين السلميين والمارّة الأبرياء لساعات طويلة وسط أحوال جوية سيئة بلا مبرر
- استخدام مفرط للقوة
- نقص في الإعداد
- تنظيم "جلسات تصوير" معدة للإعلام تظهر أسلحة، أظهرت على أنها مرتبطة بالمظاهرات التي نظمت خلال القمّة ولكن تبين لاحقًا أنها تعود لشخص مختل عقليا لا علاقة له بالمتظاهرين
- أداء سيء للشرطة بشكل عام.

تم تسريب خبر إصدار القانون خلال انعقاد القمّة. وقد أطلقت عليه وسائل الإعلام اسم "القانون السري"، فلقد تسبب بمخاوف كبيرة للرأي العام. وتنامت هذه المخاوف بفعل الأحداث التي جرت أثناء انعقاد القمّة. أشارت عدة تقارير أنه تم توقيف وتفتيش مواطنين مسالمين تعسفا من قبل الشرطة، أحيانا على بعد عدة كيلومترات من مكان انعقاد القمّة.

بعد يوم من اختتام المؤتمر، بدأت عشرات الشكاوى بالوصول إلى مكتب أمين المظالم حول استخدام الشرطة لصلاحيات "التوقيف والتفتيش" ومنها أعداد كبيرة وردت من مجموعات الدفاع عن الحريات المدنية. زعموا أن الشرطة اعتقلت وفتشت مئات الأشخاص في كافة أنحاء تورونتو، وليس من حاول الدخول إلى المنطقة المسيّجة فقط، مستخدمةً الصلاحيات التي يمنحها إياها هذا القانون. تم توقيف المواطنين من دون سبب واضح، أو طلب منهم إبراز بطاقات هويتهم (لا يتوجب على المواطنين في كندا حمل بطاقات هوياتهم)، أو مغادرة المنطقة وتم تفتيشهم أو لم يمنحوا خيار المغادرة؛ كل هذه الممارسات غير مسموحة لضباط الشرطة عادة إلا في ظل ظروف محددة.

جرت أعداد كبيرة من هذه الاحتجازات على بعد أميال من المنطقة المسيّجة. وعلى ما يبدو، استخدم بعض الضباط نص القانون كمرجع يثبت صلاحيتهم لإجراء تلك الممارسات، على الرغم من أن القانون لم يعطهم إياها في الحقيقة، في السواد الأعظم من الحالات.

وصلت مكتب أمين المظالم أكثر من 250 شكوى، بما في ذلك شكاوى من سياسيين وفئات اجتماعية والجمعية الكندية للدفاع عن الحريات المدنية.

3. لماذا قرر أمين المظالم إجراء تحقيق؟

كان لا بد لأحد القيام بذلك. كان اهتمام الرأي العام كبيرا بكيفية وسبب وضع "القانون السري" والدور الذي أدّاه خلال أحداث القمّة.

رفضت الحكومة الاستجابة للمطالب المنادية بإجراء تحقيق علني. والتحقيق العلني عبارة عن آلية رسمية جدا، وعلى عكس عملية التحقيق الوطني التي تعتمدها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. قد تستغرق التحقيقات العلنية عدة سنوات وتصل تكلفتها إلى ملايين الدولارات، ويقودها قاضٍ وتشمل جلسات استماع علنية.

لا يتمتع أمين المظالم بأي سلطة على شرطة أونتاريو. لا يمكنه التحقيق في سلوك الشرطة. إلا أنه قادر على التحقيق في دور الحكومة في تمرير القانون وكيفية اتخاذ الحكومة القرار في إعلام الرأي العام بوجوده.

أجرى فريق الطوارئ الخاص لدى أمانة المظالم تقييما أوليّا لتحديد ما إذا كان التحقيق في المشاكل الكامنة مبررًا. بدأ العمل في اليوم الذي اختتمت فيه القمة واستغرق تنفيذه أربعة أيام منها يومي العطلة الأسبوعية. كان الدليل على أن التحقيق سيخدم المصلحة العامة واضحًا نظرًا لـ:

- عدد الشكاوى
- لم تتوفر أي معلومات حول القانون على مواقع الويب التابعة للشرطة أو الوزارة المعنية
- توفر أدلة كثيرة وواضحة وجلية بحدوث خطأ ما
- اعتقد المواطنون أن خطأ ما قد طرأ وأرادوا معرفة السبب
- اهتمام وسائل الإعلام الكبير بالقضية
- مناقشة القضية في كافة مستويات الحكومة.

اجتازت القضية اختبار فريق الطوارئ الخاص لدى أمانة المظالم بسهولة، فهي كبيرة بما في الكفاية لتثير الاهتمام وصغيرة بما فيه الكفاية للنجاح في حلّها.

بعد أقل من أسبوع من اختتام القمة، أعلن أمين المظالم عن التحقيق بشكلٍ علنيّ. وقال أن عملية جمع الأدلة ستنجز خلال 90 يومًا.

4. خطة التحقيق

ضم فريق الطوارئ الخاص لدى أمانة المظالم عددًا من المحققين لإجراء التحقيق. تولى المدير المسؤولية العامة.

تم اعتماد المنهج نفسه في معظم التحقيقات التي أجراها فريق الطوارئ الخاص لدى أمانة المظالم. قضية "بليتز"، كما تمت مناقشتها في الفصل الثالث. أي ضم أكبر عدد ممكن من المحققين لجمع الأدلة ما دام لم يمر وقت طويل بعد على الحدث.

وضع المحقق الرئيسي خطة التحقيق وساعده في ذلك كافة أعضاء الفريق. تم استخدام نموذج التخطيط للتحقيقات المبيّن في الفصل الخامس كدليل.

ماذا شمل التحقيق؟

تم وضع القضية ضمن الإطار التالي:

> كيف ولماذا قامت الحكومة بسن وإصدار قانون من شأنه وضع قيود على حق المواطنين بالحرية وبعدم اعتقالهم بشكل تعسفي مستندة إلى تشريعات وضعت لمواجهة النازيين – ومن ثم عدم إبلاغ المواطنين به؟

تمثل الشق المرتبط بالنظام ضمن التحقيق، في عملية سن القانون من قبل الحكومة وعدم الإعلان عنه. في حال كانت الحكومة قادرة على القيام بذلك في هذه الحالة فهذا يعني أنه من الممكن أن تقوم بالأمر نفسه في حالات مشابهة. يبدو أن الآلية التي استخدمتها الحكومة لتمرير وفرض قوانين تحدّ من الحريات المدنية من دون علم أحد تعاني من خلل ما.

كان يجب الاهتمام بكيفية عرض المشكلة لأن صلاحيات أمين المظالم لا تشمل سلوك ضباط الشرطة. فقامت وكالات مراقبة أخرى بالتحقيق في ادعاءات استخدام الشرطة للقوة المفرطة واحتجازها للمواطنين من غير وجه حق.

ما هو المنهج العام الذي اعتُمد لجمع الأدلة؟

اتسمت استراتيجية التحقيق بالبساطة. وشملت:

- إرسال رسالة فيها "لائحة تمنيات" للوزير مرفقة بمهلة ثمانية أيام للحصول على أي مستند مرتبط بالقضية[83]
- اختيار مقدمي الشكاوى الذين ستتم مخاطبتهم والبدء بإجراء المقابلات معهم
- البحث عن أدلة على شبكة الانترنت
- ضمان تمتع الفريق بالقدرة التقنية على المحافظة على أي دليل يكتشف على شبكة الانترنت
- زيارة المنطقة قبل إزالة السياج، والتقاط الصور وتسجيلات الفيديو إن لزم الأمر والتدقيق في الشهود
- الاتصال بقوات الشرطة المسؤولة عن القمّة ودعوتها للمشاركة في التحقيق، حتى لو لم يكون ضمن إطار صلاحيات التحقيق
- التدقيق في المستندات الواردة والبدء بإجراء المقابلات مع صانعي القرار.

كان الفريق يدرك جيدًا احتمال "انحراف مسار القضية"،[84] أي عندما يخرج التحقيق عن حدوده الأولية بعد البدء به. فقد توقع التعرض لضغوطات من قبل قطاعات متعددة، بما في ذلك مجموعات الدفاع عن الحريات المدنية، لتوسيع نطاق التحقيق ليشمل مجالات أخرى، كإشراف الحكومة على القمّة بأكملها.

ما هي الأدلة الموجودة وأين كانت؟

تمت مراجعة مصادر الأدلة المحتملة الاعتيادية.

- **الشهود**

قام الفريق بتحديد المجموعة الرئيسية من الأشخاص المحتملين الذين أرادوا أن يجروا مقابلات معهم. شملت هذه المجموعة موظفي بلدية مدينة تورونتو وضباط الشرطة ومقدمي الشكاوى وموظفي المنظمات غير الحكومية ومسؤولي الوزارة كمستشاري الوزير ومفوض شؤون السلامة العامة.

- **المستندات**

بالإضافة إلى المستندات الواردة من الوزارة، طلب الفريق أيضًا مستندات من ثلاث أجهزة شرطة تولت أمن القمة، بالإضافة إلى منظمة غير حكومية عملت بشكل من الأشكال على هذه القضية، بما في ذلك أخذ إفادات من الأشخاص الذين تم احتجازهم.[85]

- **الأدلة المادية والرقمية**

توقع الفريق جمع الكثير من الأدلة الرقمية، بما في ذلك تسجيلات فيديو سجلت بواسطة الهواتف المحمولة. كما أدرك الفريق أن عددًا هائلًا من الأدلة أصبح متوفرًا على شبكة الانترنت وأن الكثير منها سيرد مباشرة. واستحصل على برنامج حاسوب يعمل على تنزيل وحفظ أي شيء موجود على شبكة الانترنت مرتبط بالقضية قبل إزالته.

---

83 تم عرض الرسائل المتضمنة لـ "لوائح التمنيات" بشكلٍ مفصّل في الفصل الرابع والعشرين.

84 تمت مناقشة "انحراف مسار القضية" بالتفصيل في الفصل الخامس

85 وردت بعض الوثائق من جهازين من أصل ثلاث أجهزة شرطة، ولكن ليس من جهاز الشرطة الذي طلب سنّ القانون.

- **أفضل الممارسات**

قام الفريق بالتدقيق في الصلاحيات التي أعطيت لأجهزة الشرطة المسؤولة عن أمن قمم أخرى لمجموعة العشرين ومناسبات مماثلة.

ما هي المشاكل التي يجب توقع حصولها خلال التحقيق؟

توقع الفريق تلكؤ أو رفض بعض أجهزة السلطة التعاون مع التحقيق. ووضعت استراتيجيات خاصة للتعامل مع هذه المعوقات في حال تمت مواجهتها. قررت أن تمنح ضباط الشرطة الفرصة للتعبير عن وجهة نظرهم ولكن من دون استخدام صلاحيتهم في استدعاء شهود إلا إذا كانت أدلتهم جوهرية. كما فكر الفريق في كيفية التعامل مع مبلغين عن المخالفات قد يصادفون أثناء عملهم.

ما هي الموارد المطلوبة؟

تم تعيين سبعة محققين من فريق الطوارئ الخاص لدى أمانة المظالم للعمل في الفريق. عمل عدد منهم فقط في الأسابيع الثلاث أو الأربع الأولى من هذا التحقيق، وبشكل رئيسي على إجراء المقابلات مع الشهود. تولى موظفان من قسم التلقي المساعدة في تنظيم الاتصالات الهاتفية من المواطنين وفي إجراء البحث.

كيف تمت إدارة الاتصالات الداخلية والخارجية؟

كما هي الحال في أي تحقيق هام، أصدر موظفو الاتصالات في المكتب بيانا صحفيًا يعلن موضوع التحقيق – وما لا يشمله التحقيق – بما في ذلك حدود تفويض أمين المظالم. ويطلب الفريق في البيان من الأشخاص الذين يملكون أي معلومات الاتصال بالمكتب.

عمل المحققون وموظفو الاتصالات جنبًا إلى جنب على تفحص وسائل الإعلام التقليدية من أجل تحديد أي معلومات قد تكون مفيدة، بما في ذلك شهود محتملين.

علم الفريق أنه سيتلقى الكثير من الاتصالات الهاتفية. كان لا بد له من ضمان امتلاكه للموارد اللازمة لتلقيها. وهذا زود موظفي قسم التلقي بالمعلومات والتوجيهات الأساسية لكي يتمكنوا من المساعدة في تحديد أولوية الشكاوى مع الاستمرار في توفير خدمة ممتازة للمتصلين.

تشكل قضية التعامل مع التوقعات قضية رئيسية، لا سيما إبلاغ المواطنين بأن المكتب لا يملك صلاحية التحقيق في إداعاءات استخدام القوة المفرطة من قبل الشرطة. تم توضيح ما يشمله تحقيق المكتب وما لا يمكنه التحقيق فيه. كان ذلك رسالة أساسية في كل اتصال تم بين المكتب ووسائل الإعلام.

ما هي المنجزات والجداول الزمنية المحددة؟

قُدر الوقت اللازم لإجراء الجزء المتعلق بجمع الأدلة سيستغرق ما يقارب الستين يومًا. اعتقد أنه يمكن الاستحصال على كل المستندات اللازمة تقريبًا من الحكومة خلال شهر وإجراء معظم المقابلات خلال 45 يومًا. تم تمديد الفترة الزمنية المحددة في الخطة بما أنها كانت بداية العطلة الصيفية وقد لا يتمكن الجميع من الحضور عند الحاجة إليه. لذلك، أعلن المكتب رسميًا أن جزء جمع الأدلة من التحقيق سيستغرق 90 يومًا.

صورة لستيف هوانج.

5. ما الذي تم تحقيقه على الأرض الواقع؟

التدقيق في الشهود

تم التدقيق في الشهود. قصد المحققون المنازل الموجودة في المنطقة التي كان قد شيّد فيها السياج من أجل التعرف على شهود محتملين يملكون أدلة مفيدة.

وسائل التواصل الاجتماعي

تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكلٍ كثيف من أجل إعلام المواطنين بالتحقيق. كان اعتماد هذا المنهج خطوة ناجحة جدًا. يستخدم عدد كبير من الذين شاركوا في المظاهرات المناهضة للقمة وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك بعض ضباط الشرطة. انتشر خبر إجراء التحقيق بسرعة عبر تويتر وفيسبوك والمدونات. وبالتالي تقدم عدد من الشهود المحتملين بمعلومات مفيدة.

الأدلة الرقمية

وجه المكتب نداءً للمواطنين بتزويده بأي صور فوتوغرافية أو تسجيلات فيديو أو صوتية ذات صلة. نتيجةً لذلك، تلقى المكتب كمية كبيرة من الأدلة الرقمية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. جمع الفريق، أو أرسلت إليه، آلاف المواد، بما في ذلك، مواطنون لم يقدموا ما لديهم من تسجيلات لأي طرف آخر خوفًا من أي رد انتقامي.

تم استخدام برنامج حاسوب غير مكلف متوفر في الأسواق التجارية لتنزيل وحفظ الأدلة المصوّرة بالفيديو من شبكة الانترنت، في حال تمت إزالتها. تم استخدام أداة "تين آي" (TinEye) المتوفرة على شبكة الإنترنت للقيام بـ "بحث عكسي" للصور وتحديد مصدرها.[86]

86 تتوفر معلومات إضافية عن عملية جمع الأدلة الرقمية في الفصل الواحد والعشرين.

تمت الاستفادة من تويتر بشكل كبير في تحديد التسلسل الزمني بما أن كل تغريدة مرتبطة بتاريخ كتابتها.

بحث محققو الفريق في مواقع وسائل التواصل الاجتماعي عن أدلة محتملة. وشكل موقع يوتيوب مصدرًا غنيًا بتسجيلات الفيديو ذات الصلة. في الحقيقة، أدت إحدى عمليات البحث على موقع يوتيوب إلى إيجاد أكثر من ٥٠٠٠ نتيجة عند كتابة "قمّة مجموعة العشرين تورونتو". ومن ثم ضيّق المحققون نطاق البحث أكثر لتحديد أكثر تسجيلات الفيديو أهمية.

مقابلات الشهود

أجرى المحققون 49 مقابلة مع الشهود شخصيًا تم تسجيل الصوت فيها رقميًا.

شملت المقابلات:

- كبار ضباط الشرطة المسؤولين عن عمل الشرطة أثناء القمة بشكلٍ عام (ولو أنهم ليسوا من جهاز الشرطة الذي طلب سنّ القانون، بما أن هذا الجهاز رفض التعاون مع التحقيق وقرر المحققون عدم طلب تقديم أدلتهم بما أنها غير ضرورية)
- مسؤولي الوزارة، وصولًا إلى، وبمن فيهم، مفوّض شؤون السلامة العامة وهو أعلى منصب في الوزارة، الذين يتحملون مسؤولية السلامة العامة بكافة نواحيها في جميع أرجاء المقاطعة
- مسؤولي البلدية
- منظمات الدفاع عن الحقوق المدنية ومحامين وأكاديميين عاملين في هذا المجال
- خبراء أمنيين.

أجريت مراجعة أيضًا لمجريات قمم أخرى سابقة لمجموعة العشرين ومناسبات مماثلة في لندن وأماكن أخرى، ما دامت مرتبطة بشكل من الأشكال بموضوع التحقيق.

إيجاد بريد إلكتروني "مُدين"

وجد المحققون، ضمن مجموعة من رسائل البريد الإلكتروني التي وردتهم من الوزارة، بريدًا إلكترونيًا بعثه ضابط رفيع المستوى في الشرطة إلى مسؤول حكومي رفيع المستوى يبدي فيه الأول مخاوفه بشأن جهاز الشرطة الذي طلب سن القانون. استنتج أمين المظالم أن ذلك يشكل إدانة دامغة لما قام به جهاز الشرطة المحلي. كما ورد في هذه الرسالة أن جهاز الشرطة المحلي حاول إلقاء مسؤولية سن القانون على أجهزة شرطة أخرى، بعد أن بانت للرأي العام معلومات بشأنه وتلقيه انتقادات لاذعة. شكل ذلك دليلًا دامغًا وورد بشكل بارز في التقرير النهائي. وقد استخدمه الإعلام مباشرة عند نشر التقرير.[87]

أدى هذا البريد الإلكتروني، طبعًا، إلى إجراء مقابلات مع ضابط الشرطة رفيع المستوى والمسؤول الحكومي رفيع المستوى المعنيين.

هل تم إنجاز العمل في التاريخ المحدد؟

لم ينجز العمل خلال فترة الستين يومًا المخطط لها ولكن فريق التحقيق أنهى العمل خلال الفترة المعلن عنها أي خلال تسعين يومًا.

لم يتم إنجاز العمل خلال فترة الستين يوما المخطط لها لأن الفريق تلقى فيضا من الأدلة الرقمية لم يكن في الحسبان. تطلب الأمر بعض الوقت لإيجاد الوسيلة المثلى لتنظيم والتدقيق في كل المواد. أراد الفريق ألا يغفل أي دليل قد يؤدي دورًا جوهريًا في دعم نتائج التحقيق.

87 بالجرم المشهود: التحقيق في سلوك وزارة السلامة المجتمعية ومصلحة السجون فيما يتعلق في قانون أونتاريو رقم 10/233 المدرج في قانون حماية الأشغال العامة، الفقرة 203؛ متوفر على www.ombudsman.on.ca/Investigations/SORT-Investigations/Completed/G20-summit--Caught-in-the-Act-br---December-2010.aspx?lang=en-CA.

6. نتائج التحقيق والتوصيات

أصدر أمين المظالم تقريره بشأن التحقيق في كانون الأول/ديسمبر 2010، بالجرم المشهود. اكتشف:

- أن الحكومة منحت الشرطة صلاحيات تعسفية وغير معقولة، مما أدى إلى عدد كبير من الانتهاكات للحقوق المدنية
- أنه تم تطبيق الأحكام العرفية في الحقيقة
- أن القانون غير قانوني على الأرجح
- أنه تم سنه لغرض غير مناسب
- أن الحكومة تجاوزت سقف سلطتها
- أن الشرطة أساءت تفسير القانون
- أن القانون بقي سريًا
- أن الجمور والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة لم يكونوا على علم بالقانون
- أن أجهزة الشرطة الأخرى المشاركة في القمّة لم تكن أيضًا على علم بالقانون
- أنه لو كان المنظمات غير الحكومية على علم بالقانون، لكانت اعترضت عليه أمام المحاكم.

أوصى أمين المظالم أن تقوم الحكومة بـ:

- إلغاء التشريع الذي تم سن القانون بموجبه
- وضع آلية لإبلاغ الناس حين يتم تعديل صلاحيات الشرطة، لا سيما التعديلات المرتبطة بالنظام العام والمظاهرات.

نال التقرير اهتمامًا على المستويين الوطني والدولي. شوهد تسجيل الفيديو الخاص بالمؤتمر الصحفي أكثر من 10000 مرّة.

يتضمن التقرير صورًا كثيرة من القمّة. تم ربط النسخة الرقمية للتقرير ببعض تسجيلات الفيديو المستخدمة كأدلة لدعم نتائجه.

وافقت الحكومة على كافة التوصيات. وتم إلغاء القانون في نهاية المطاف. تم وضع بروتوكول يستخدم في حالات مشابهة. نظرًا لمستوى الوعي العام الذي نتج عن التحقيق، يؤمل ألا يتم سن "قوانين سرية" بعد الآن.

7. خاتمة

يعتبر تحقيق "وقع بالجرم المشهود" Caught in The Act واحدًا من عشرات التحقيقات التي أجراها فريق الاستجابة الخاص لدى أمانة المظالم في مشاكل في النظام في السنوات القليلة الماضية. قام الفريق بالتدقيق في قضايا كثيرة، على سبيل المثال:

- كيفية قيام الحكومة بتعريف وتحديد الإعاقات
- دعم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة
- كيفية تعويض ضحايا الجرائم
- استخدام القوة في السجون
- كيفية اتخاذ الحكومة القرار بتمويل تصنيع أدوية مرض السرطان أو عدمه.

أدت هذه التحقيقات إلى تغييرات كبيرة في طريقة تعامل الحكومة مع المواطنين، فقد جعلت الإجراءات والسياسات أكثر عدلًا وشفافية.

يمكن تطبيق المنهجية التي وضعها فريق الطوارئ الخاص لدى أمانة المظالم لإجراء هذه التحقيقات بسهولة في تحقيقات تخص حقوق الإنسان.

النقاط الرئيسية: الفصل 30

- تعود التحقيقات في شكاوى تكشف مشاكل في النظام بالفائدة على الكثير من الأشخاص.
- قد تؤدي إلى تغيير في القوانين والسياسات والإجراءات.
- اختيار القضية المناسبة
- إعداد خطة تحقيق واقعية.
- تحديد جداول زمنية معقولة.
- ضمان امتلاك التحقيق الموارد اللازمة.

القسم 2
تحقيقات حول المؤسسات الإصلاحية والشرطة والجيش

الفصل 31: التحقيق في قطاع الأمن والاحتجاز

الفصل 31:
التحقيق في قطاع الأمن والاحتجاز

أسئلة أساسية

- **ما هي العوائق والمصاعب الخاصة التي قد تعترضنا عند التحقيق في قطاعي الأمن والاحتجاز؟**
- **ما هي التقنيات المتوافرة لتجاوز هذه العوائق والصعوبات أو للحد من آثارها؟**

1. تقديم

قطاع الأمن والاحتجاز (SDS) مؤلف من الجيش والشرطة وشبه العسكريين ومراكز الاحتجاز والسجون. يشكل إجراء تحقيقات حول حقوق الإنسان في هذه البيئة تحديًا كبيرًا. قد يجب أحيانا الاعتناء بقضية إمكانية الوصول، الثقافة التنظيمية، الموارد، الأمن القومي، السياسة، الأمان، تسلسل القيادة، السرية، إطاعة الأوامر، قواعد الصمت، وقضايا أخرى كثيرة عند إجراء التحقيقات.

تنتج بعض منظمات قطاع الأمن والاحتجاز الكثير من العمل لبعض مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. في 2006، قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومركز جنيف للسيطرة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF) باستطلاع لمكاتب أمناء المظالم في ولايات سوفيتية سابقة في شرق أوروبا وآسيا الوسطى. كل هذه المكاتب لديها تفويض بإجراء تحقيقات حول حقوق الإنسان. كشف الاستطلاع بأن قرابة 27 بالمئة من مجمل القضايا لدى هذه المكاتب كانت متعلقة بمنظمات قطاع الأمن والاحتجاز. في جورجيا، وصلت هذ النسبة إلى 59 بالمئة. بشكل عام، معظم انتهاكات حقوق الإنسان المدعاة كانت متعلقة بالشرطة أو نظام السَجن، مع بعض الاختلافات وفق كل دولة.[88]

2. عوائق التحقيق

فيما يلي بعض العوامل التي قد تؤثر سلبًا على تحقيقات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية حول منظمات قطاع الأمن والاحتجاز. قد لا تكون كل العوامل قابلة للتطبيق على جميع المنظمات وقد تتداخل بعض العوامل. تناقش الاستراتيجيات الممكنة للتعامل مع هذه العوامل لاحقًا في هذا الفصل.

2.1. إمكانية الوصول

قد يكون من الصعب على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية التواصل مع أشخاص داخل منظمات قطاع الأمن والاحتجاز، سواء مديريها أو العاملين فيها، بالإضافة إلى المسجونين داخل منظمات الاحتجاز. رغم أن لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية سلطة تخولها لدخول هذه المنظمات، ومن ضمنها مراكز الاحتجاز، إلا أن هذه السلطة قد تُعاق عمليًا. كثيرًا ما ينقل الموظفون، وفي بعض الأحيان إلى خارج البلاد. قد لا يعلم الموظفون العاديون بوجود مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، ناهيك عما تفعله. قد لا يقدر القادة على لقاء مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية "لشدة انشغالهم".

جانب آخر من إمكانية الوصول هو التصريح الأمني، إذا ما كان الأمن القومي يعاني من أي مشكلة. يشكل الأمن القومي سببًا مناسبًا جدًا لرفض السماح بالدخول. للمحققين في أمانة المظالم العسكرية الكندية تصاريح أمنية لحد مستوى "سري للغاية"، الذي يشمل تقريبًا أي وضعية يمكن أن تقع ضمن نطاق تفويضها.

88 مراقبة قطاع الأمن والتحقيق فيه؛ متوفر على www.dcaf.ch/Publications/Monitoring-and-Investigating-the-Security-Sector.

2.2. تسلسل القيادة وإطاعة الأوامر

عادة ما تكون لمنظمات قطاع الأمن والاحتجاز تسلسلات قوية ومحددة للقيادة ويتوقع ممن يكون داخل هذه التسلسلات أن يلتزم بها. انه تنظيم تدريجي يثني عن التفكير المستقل والمبادرة الفردية، ما عدا ما يكون ضمن نطاق محدد مسموح به. قد يكون أيضًا من المتوقع تطبيق الأوامر الصادرة عن الرؤساء دون أي سؤال.

إلا أن تسلسل القيادة بين الجيش والسياسيين قد يصبح ضبابيًا في أعلى المستويات، وهذا يمكن أن يسبب مشاكل كبيرة. من أعطى الأوامر لفعل ماذا ومتى – ومن المسؤول عنها – كلها قضايا قد يكون من الصعب جدًا إثبات حقيقتها.

2.3. الارتياب من الإشراف الخارجي

لا أحد يستمتع بالتحقيق في أمره، خاصة عندما يتولى جهاز خارجي التحقيق. لا أحد يستمتع بفقدان السيطرة على العملية، ومنظمات قطاع الأمن والاحتجاز ليست استثناءً من ذلك. كما ذكرت منظمة السيطرة الديموقراطية على القوات المسلحة في تقرير في عام 2006، ويمكن القول بأنه ليس تصريحا مكبوحا:

> تظل منظمات القطاع الأمني مؤسسات منغلقة نسبيًا و تعارض الإشراف المدني عليها.[89]

ترى بعض منظمات قطاع الأمن والاحتجاز بأن أي تحقيق أو تدقيق خارجي يشكل إهانة لأخلاقياتها واستقامتها. قد يعطونك العديد من الأسباب لعدم تعاونهم. على سبيل المثال، قد تدعي منظمات قطاع الأمن والاحتجاز بأن الإشراف يمكن أن يهدد سلطة تسلسل القيادة، الذي يؤدي بالتالي إلى تعطيل القيادة والسيطرة، ويأتي بعواقب وخيمة في الحالات الطارئة. قد يشير هذا أيضًا إلى أن يصبح الأفراد مترددين عندما تطرأ مثل هذه الحالات، وما يستدل عليه من ذلك بأن الأفراد قد يتعرضون للقتل أو الجروح الخطيرة جراء ذلك.

قد تعتقد أيضًا منظمة الأمن والاحتجاز بأن الوكالة المكلفة بالتحقيق ببساطة ليست لديها الخبرة أو المعرفة اللازمة لفهم ثقافتها وبيئتها. إذا لم يكن المحققون قد وضعوا بنفس موقفهم من قبل فليسوا بمؤهلين لتقييم إذا ما فشل عضو بالالتزام بمعيار محدد.

إنها حجة لا تحتمل التدقيق بمجرد شرحها. على سبيل المثال، في عام 1996 اتهمت وحدة التحقيقات الخاصة (SIU)، وهي وكالة إشراف للشرطة المدنية الكندية، شرطي تحري بجريمة القتل وذلك بعد إطلاقه النار على صبي عمره 16 سنة كان في سيارة مسروقة، وقتله جراء ذلك. تمت تبرئة الشرطي. أقام بعدها دعوى ضد وحدة التحقيقات الخاصة بقيمة 30 مليون دولار للمقاضاة الخبيثة والتهاون في التحقيق. في محكمة مدنية استمعت للأدلة على مدى 34 يومًا، تحجج المدعي بأن وحدة التحقيقات الخاصة (ومن خلال الاستدلال، وكالات الإشراف المدنية بشكل عام) ببساطة لم تكن لديها المهارات أو التجارب اللازمة لإجراء تحقيق حول الشرطة، وأنها لم تكن محايدة. استُدعي ضباط شرطة ومسؤولو اتحادات لإعطاء أدلة تصب في مصلحة هذا الإدعاء.

علق القاضي الذي يستمع للقضية على هذه الحجة في حكمه:

> يجب إعطاء وزن ضعيف للأدلة المعطاة من قبل (الضابط) وشهود شرطيين آخرين في المحاكمة الذين يعتقدون بأن وحدة التحقيقات الخاصة غير مؤهلة وعاجزة عن إجراء تحقيق نزيه. فشل الشهود في إعطاء أي أمثلة عن تصرف ينم عن الإهمال أو عدم الأهلية من جهة وحدة التحقيقات الخاصة أو أي قاعدة استندوا عليها لتشكيل آرائهم.
>
> إن هنالك ردة فعل شبه تلقائية على ما يبدو، من جهة شهود شرطيين معينين ومؤسسات شرطية معينة، ضد تحقيق وكالة مدنية في تصرفات ضباط الشرطة خلال قيامهم بواجباتهم وضد الفكرة القائلة بأن وكالة كهذه تستطيع إجراء تحقيق يكون منصفًا بحق ضباط الشرطة. هذا الأمر مفاجئ خاصة عندما نرى أن الإحصاءات تؤكد بأن التحقيق يبرئ ضابط الشرطة المحقق بأمره في 97% من القضايا.[90]

تأخذ المعارضة من قبل منظمات قطاع الأمن والاحتجاز على الإشراف المدني أشكالًا عديدة.

---

89 ص 27.

90 Wiche v Ontario (2001), 38 Admin. L.R. (3rd) 194, 9 C.C.L.T. 93d) 72 (Ont. S.C.J.), affd 57 W.C.B. (2nd) 111 Ont. (C.A.) خسر المدعي القضية، وذلك في كل من المحاكمة والاستئناف.

يمكن أن تكون استراتيجية. فقد يفعلوا كل بما في وسعهم لتقييد تفويض مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. على سبيل المثال، حارب الجيش بقوة كبيرة من أجل منع حصول أمانة المظالم العسكرية الكندية على صلاحيات تحقيقية عندما أنشئت. لقد فشلوا في محاولتهم، ولكنهم كادوا أن ينجحوا. بعض المجموعات المعنية بالمصلحة الخاصة للشرطة، ومن ضمنهم الاتحادات ومؤسسات الإدارة العليا، أيضًا ضغطت بشدة ضد إنشاء وكالات إشراف مدنية.

يمكن أيضًا أن تكون تكتيكية. قد تعرض منظمات قطاع الأمن والاحتجازعن التعاون أو تعترض تحقيقًا معينًا من خلال رفض منح إتاحة الوصول إلى أشخاص أو وثائق معينة على سبيل المثال. قد يأخروا ويتهربوا ويشوشوا: الأمر الذي قد يعوق التحقيق. قد لا يعترفوا بسلطة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، على الأقل حتى تصبح الظروف مناسبة لهم. قد ينظموا حملات إعلامية لتضعيف مكانة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أو يسربوا معلومات وفق ما يناسبهم.

2.4. ثقافة المنظمة

لمنظمات قطاع الأمن والاحتجاز ثقافات وتقاليد محددة. وتظل هنالك خصائص مشتركة تستند إليها كل المنظمات تقريبًا، وهذه الخصائص يمكنها أن تؤثر على تحقيقات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

الولاء و "ميثاق الصمت"

تتوقع العديد من المنظمات الولاء من أعضائها، وذلك لكل من المنظمة بالمجمل وللزملاء الأعضاء. هذا صحيح خاصة بالنسبة لوكالات قطاع الأمن والاحتجاز. تُغرس أهمية الولاء عند الأعضاء لوحدتهم، لكتيبتهم، لقوة الشركة التي ينتمون إليها، لفصيلتهم أو مجموعة زملائهم، وذلك منذ اليوم الأول الذي ينضمون فيه للمنظمة.

يمكن "للولاء" أن يتجلى في عدد غير محدود من الطرق. قد يتجلى بتعامي مقصود، حيث إن شاهدًا "صودف" أنه نظر إلى الجهة الاخرى عندما حصل شيء محظور. وقد يكون شيئًا بتحضير مسبق أكثر، كالمشاركة في إخفاء الجريمة أو التورط في الجريمة نفسها.

هنالك أيضا توقع بأن يكون أعضاء المنظمة مخلصين تجاه بعضهم البعض في كل الظروف عمليًا، حتى لو كان ذلك على حسابهم.

"ميثاق الصمت الأزرق" هو مصطلح يستعمل لوصف ظاهرة مشتركة بين ضباط الشرطة. قيل لمؤلف هذا الدليل في يومه التدريبي الأول في كلية الشرطة بأن القاعدة الذهبية هي "عدم الوشاية عن ضابط زميل."[91]

ليست هذه مجرد أدلة قصصية. حققت مفوضية كريستوفر في المشاكل النظامية داخل مديرية الشرطة في لوس أنجلس (LAPD) إثر حادثة رودني كينغ. رجل أميريكي من أصل أفريقي ضرب بشدة من قبل ضباط مديرية الشرطة في لوس أنجلس. أبلغت المفوضية بأن:

> لعل أكثر ما يعيق الحكم الجنائي الفعال على الشكاوى (ضد ضباط الشرطة) هو عائق ميثاق الصمت غير المكتوب لدى الضابط... (المبدأ) القائل بأن الضابط لا يقدم معلومات ضارة بضابط زميل.

الانتقام

يمكن أن تكون عواقب مخالفة الميثاق خطيرة. إعطاء الأدلة بما يضر زميلًا عادة ما يكون فعلًا منهيًا للسيرة المهنية، كما بحث في القسم حول المبلغين عن المخالفات في الفصل 17.

وصل التحقيق الذي أجرته **مفوضية حقوق الإنسان الأسترالية** حول معاملة النساء في قوات الدفاع الأسترالية في عام 2012 إلى أدلة قائلة بأن تقديم شكوى رسمية "ليس خيارا" لبعض الأعضاء الذين يدّعون بأنهم تعرضوا لتحرش واعتداء جنسي من قبل زملائهم. لم يفعلوا ذلك لأنهم يعتقدون بأنهم سيواجهون مضايقات من قبل زملائهم والمشرفين عليهم، إذا ما فعلوا ذلك، بالإضافة إلى أنه سيكون له "أثر ضار" على سيرتهم المهنية.[92]

---

91 كانت هنالك حالات عندما كان مقبولا، وشمل الفساد، والاعتداء الجنسي والسرقة. كانت هنالك حالات عندما كان مقبولا، وشمل الفساد، والاعتداء الجنسي والسرقة، إلا ان الاستعمال المريب أو المفرط للقوة لم يكن استثناء، عندما اعتقد بان استعمال القوة كان مبررا.

92 مراجعة حول معاملة النساء في قوات الدفاع الأسترالية في عام; 2012; متوفر على: www.defencereview.humanrights.gov.au.

قضية ملرونجي

تحقيق حول فساد الشرطة في كوينزلاند

في عام 1988، تم إجراء تحقيق أساسي حول فساد الخدمة الشرطية في كوينزلاند. . أدى التحقيق إلى الكشف عن حالات فساد خطيرة من قبل ضباط الشرطة، حيث كان العديد منهم من أصحاب الرتب العليا. تم أيضا البحث في ثقافة الشرطة وكيفية تحقيق الشرطة بقضايا عناصرها. حققت النتائج التالية:

ميثاق الشرطة غير المكتوب هو جزء لا يتجزأ من ثقافة الشرطة وهوعامل أساسي في تدهور حال قوات الشرطة. سمح ذلك بازدهار نوعين أساسيين من سوء التصرف. التأثير العملي لميثاق الشرطة هو الحد من، إن لم يكن تقريبا القضاء على، القلق من الاحتجاز والعقاب المحتملين كرادع لسوء تصرف الشرطة. الميثاق يبالغ في ضرورة الإخلاص والدعم المتبادل، والمنافع المأخوذة منها.

ان انتقاد عناصر الشرطة الآخرين محظور وفق الميثاق. ينظر إلى انتقادات كهذه كأشياء تستحق الشجب بشكل خاص إذا ما قدمت للغرباء. أي انتقاد يقال يتم وضعه تحت سيطرة الأشخاص الذين لديهم السلطة والنفوذ داخل قوات الشرطة. تمكن معالجة المشاكل مع أي من المعارضين لأجل خرقه الميثاق، مع موافقة عناصر الشرطة الآخرين الآخرين.

يتطلب ميثاق الشرطة أن لا يطبق عناصر الشرطة القانون ضد عناصر شرطة آخرين، وأن لا يتعاونوا في أي محاولة للقيام بذلك، بل ربما يجب أن يعرقلوا أي محاولة من هذا القبيل... بما ان قوات الشرطة هي المسؤولة عن تطبيق القانون الجنائي وسوء تصرف الشرطة يجب التعامل معه داخليا، فان النتيجة العملية لفشل الشرطة في التحقيق في الإدعاءات الموجهة ضد الشرطة هو عدم فعالية قسم التحقيقات الداخلية لدى قوات الشرطة.[93]

ونقلت أجزاء من هذا المقطع عن قاضي التحقيق في أسباب الوفيات في فحص ملرونجي الثالث، كخلفية لملاحظاته عن ثقافة الشرطة وكأساس لتوصيته بأن تعطى مفوضية الجريمة وسوء السلوك التفويض الحصري للتحقيق في حالات الوفاة في الاحتجاز.

في بعض الحالات، يمكن أن تكون هناك عواقب جسدية. على سبيل المثال، حصلت حوادث لم يستجب فيها الزملاء في قطاع الإصلاحيات "لوشاة" طلبوا المساعدة، أو أجل فيها ضباط الشرطة مساعدتهم لضابط زميل طلب المساعدة الطارئة.[93]

التحقيق في أمور الشرطة ليس سهلًا في أي مكان، إلا أنه أكثر صعوبة في مناطق النزاع. هناك نشرة في عام 2012 حول الشرطة الأفغانية المحلية (ALP) قامت بها **مفوضية حقوق الإنسان الأفغانية** المستقلة أوضحت أهمية مثل هذه التحقيقات. عرضت المفوضية أدلة مقنعة عن حدوث انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان من قبل البعض ممن هو داخل الشرطة الأفغانية المحلية، من ضمنها القتل، والاعتداءات، والابتزاز والخطف. هذه الانتهاكات أضعفت الثقة الجماهيرية بالشرطة الأفغانية المحلية، بالإضافة إلى الحكومتين المركزية والمحلية. أحد الاكتشافات المهمة كانت بأن المواطنين كانوا قلقين من ازدياء الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشرطة الأفغانية المحلية. اكتشاف آخر كان بأنهم متخوفون من الإبلاغ عن هذه الانتهاكات، بسبب خوف مبرر من الانتقام إذا ما فعلوا ذلك.[94]

93 Fitzgerald Inquiry; Crime and Misconduct Commission, Queensland متوفر على: www.cmc.qld.gov.au/about-us/our-organisation/our-background/fitzgerald-inquiry; p. 202.

94 من أرباكاني للشرطة المحلية: تحديات اليوم ومخاوف الغد؛ مفوضية حقوق الانسان الأفغانية المستقلة، 2012؛ متوفر على: www.aihrc.org.af/en/research-reports.

صورة لكرون حقوق الطبع لـ(www.defenceimagery.mod.uk).

إما معنا، أو ضدنا

جزء مهم من ثقافة منظمات قطاع الأمن والاحتجازهو أنه يمكن للأعضاء أن يعتقدوا بأنك "إما معهم أو ضدهم". يمكن لهذه المزاجية أن تجعل من كسب ثقة أولئك المحقَقَ بأمرهم من قبل محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أمراً أكثر صعوبة. قد يُنظَر إلى محقق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية كمدافع عن "الرجل الشرير"، أو حتى كصديق له. في بعض الحالات، قد يُنظَر إلى ذلك كمواساة للعدو أو حتى كخيانة. كنتيجة لذلك، قد يسعى أولئك الأعضاء إلى إضعاف مكانة محقق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية والحط من قدره.

الشراسة لـ"قضية نبيلة"

قد يعتقد المجرم صدقا أحيانا بأن أعماله أو أعمالها كانت تصب في مصلحة أحد ما كان يشعر بالولاء له أيًا كان – سواء أكان الزملاء أو الوطن أو أي شيء آخر ضمن الحدّين هذين. قد يشعر (أو تشعر) بأن تحاشي تلك العمليات والوقايات مبرَّر أخلاقيًا، خاصة تجاه حماة حقوق الإنسان، على أساس أن تلك العمليات:

- منحازة كثيرًا لصالح المتهم
- تأخذ وقتاً طويلًا جداً
- لا توفر عقابًا كافيًا
- لا تنتج عقابًا كافيًا

قد يجادل بخصوص الانتقام غير المراقب قانونيًا أو غير المصرح به لشيء قد حصل، ربما لزميل، على أنه مبرر على أساس "العين بالعين". ذلك النوع من التصرف قد نجده في حملات ضد أولئك الذين يُعتبرون بأنهم "إرهابيون" أو متمردون. قد يُبرر التعذيب أو الإعدام خارج المحكمة من قبل أولئك الذين يقترفون ذلك لاعتبارهم بأنه ضروري للمصلحة العامة. يصدق الأمر ذاته على تعذيب المعتقلين في منشآت الاحتجاز والسجون، والذي عادة ما يتعلق بأولئك المتهمين أو المدانين بجرائم شنيعة.

إن المواقف التي تكون الشراسة لـ "قضية نبيلة" عاملًا فيها تجعل من تحقيقات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أكثر صعوبة حتى. ستزيد احتمالية عدم تقديم الزملاء للأدلة للمحقق. على الرغم من ادعاء أولئك الذين في السلطة بأن الإجراءات الطبيعية ستتبع، إلا انهم قد يغضون الطرف عن بعض الأشياء. قد تكون التحقيقات الداخلية محدودة جدا. قد يكون هنالك حتى دعم جماهيري لما ادعي بأنه حدث. كل ما سبق يجعل مهمة المحقق أصعب بكثير.

التقاليد

التقاليد موضع للتقدير في العديد من هيئات قطاع الأمن والاحتجاز، ولا سيما المنظمات العسكرية منها. بعض من هذه التقاليد قد تعادل انتهاكات لحقوق الإنسان بحد ذاتها. على سبيل المثال، البلطجة، التلقين والتمييز المنهجي على أساس الجنس، الأصل العرقي، الميول الجنسية، الدين وخصائص شخصية أخرى لم تكن معروفة في السنوات الماضية. من الواضح أنها لا تزال موجودة في العديد من منظمات قطاع الأمن والاحتجاز اليوم.

2.5. إخفاء ونقل الأدلة والأشخاص

من السهل جدًا على منظمات قطاع الأمن والاحتجاز الخاضعة للتحقيق أن تتحكم بالأدلة وتخفيها كما ترى ذلك مناسبًا. يمكن نقل الأشخاص، ومن ضمنهم الموظفون لديهم أو أولئك المعتقلون لديهم، بسهولة معقولة. يمكن لهذا أن يعوق التحقيق.

2.6. الحجم، الاختصارات والعمليات

تميل منظمات قطاع الأمن والاحتجاز إلى أن تكون كبيرة نسبيًا. قد يجعل هذا قضية فهم من يفعل ماذا داخل المؤسسة، كيف يفعل ذلك ومن المسؤول عن من، قضية صعبة على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية التي تتولى التحقيق. تميل منظمات قطاع الأمن الاحتجاز أيضا إلى استخدام الكثير من الاختصارات، الأمر الذي قد يزيد من مستوى الإرباك. لدى الجيش الكندي، على سبيل المثال، موقع كامل على شبكته الداخلية مخصص لشرح معاني المئات من الاختصارات لأعضائه أنفسهم.[95]

2.7. السرية

السرية عامل مهم في العديد من التحقيقات. قد يكون من الصعب على محقق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن يحمي السرية عندما يعمل في منظمات يعلم الجميع بما يفعله الآخرون، كما هو الحال في منظمات قطاع الأمن والاحتجاز في كثير من الأحيان.

2.8. الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

في السنوات القليلة الماضية، تمت خصخصة بعض الوظائف التي كانت تقوم بها وكالات الحكومة عادة. تقدم مجموعة كبيرة من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) خدمات للحكومات والمنظمات غير الحكومية حول العالم. رغم أن أكثر من 50 منها وقعت على قواعد للسلوك، إلا أن وجودها قد يشكل تحديات كبرى لتحقيقات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، وذلك على صعيدي التعاون وإتاحة الوصول إلى شهود محتملين ووثائق.

95 يقدر عميد سابق في القوات الجوية الكندية بانين مديرية الدفاع الوطني والقوات الكندية (DND\CF) تستخدم حوالي 1000 اختصار. بمجرد إضافة اختصارات القوات المماثلة، يرتفع الرقم ليصل إلى قرابة 5000.

قضية ملرونجي

انتقادات بخصوص التحقيق في أمور أفراد الشرطة من قبل أفراد الشرطة

في الاستجواب الثاني، اكتشف المحقق في أسباب الوفاة العديد من الأشياء التي تعبر عن واقع التحقيق في أمور أفراد الشرطة من قبل أفراد الشرطة عندما يموت أحد في الاحتجاز على ذمة التحقيق. لقد كانت شديدة الانتقاد لما رأت بأنه قلة استقلالية وحيادية من قبل تحقيق خدمة شرطة كوينزلاند الأولي. العديد من تعليقاتها ذكر في الفصول السابقة، إلا أن هذه التعليقات تستحق الإعادة:

- **"مشاركة ضباط كانوا يعرفون الرقيب أول هيرلي معرفة شخصية، أو كانوا أصدقاء له، بالتحقيق في وفاة ملرونجي كان غير ملائم وأضرّ بنزاهة التحقيق".**
- **"يجب التعديل على (إجراءات الشرطة) لجعل الحاجة التي تجب مراعاتها، من الحيادية وصفة الحيادية في إجراء التحقيق، جلية عند اختيار ضباط للمشاركة في التحقيق في وفاة معتقل."**

قاضي التحقيق في أسباب الوفياتفي الاستجواب الثالث صرح بأنه "على توافق مع تعليقاتها".[96] قام من بعدها بتبيان انتقادات إضافية، من ضمنها:

- **الاستدلال بإثبات قوي بأن الرقيب أول هيرلي أعطي معلومات حول ما قاله شاهد آخر، وذلك من قبل زميل كان حاضرًا في المقابلة.**
- **بأن الضباط اجتمعوا وتحدثوا حول ما حدث قبل وصول محققي خدمة شرطة كوينزلاند**
- **بأن أدلة عدة ضباط شرطيين كانت "غير ممكنة"**
- **بأن ضابط خدمة شرطة كوينزلاند لم يكشف عن معلومات هامة لمحققي مفوضية الجريمة وسوء السلوك وللمدعي العام في قضية الرقيب أول هيرلي. وقد اعترف بذلك لأن المدعى عليه هو ضابط شرطة زميل. أشار قاضي التحقيق في أسباب الوفيات إلى أن هذا الضابط "كان قد خسر كل الموضوعية وكان مستعدا لصياغة أدلته وفق ما يدعم هيرلي.**

3. الحلول الممكنة

3.1. يجب أن يكون تفويض مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بالتحقيق واضحًا

ينبغي أن يكون القانون التأسيسي لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية واضحًا وضوحًا جليًا في مسألة أن للأخيرة صلاحية التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي تتعلق بمنظمات قطاع الأمن والاحتجاز، على الرغم من إمكانية وجود بعض القيود. على سبيل المثال، قد تكون هناك حالات نادرة جدًا حيث قد يؤثر تحقيق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية على العمليات العسكرية الجارية. إذا وضعت قيود على التفويض، يجب شرح سبب ذلك بشكل واضح. على سبيل المثال، تحدد التوجيهات الحاكمة لأمين المظالم العسكري الكندي مخطط إجراء تحقيقات تتضمن وحدات منتشرة في العمليات الدولية. عليهم الإشارة إلى ضرورة إجراء تحقيقات بأسلوب "موثوق واحترافي، ومستقل في التجاوب"، وفي نفس الوقت أن يكون التحقيق "شديد الحرص على التخفيف من التأثير على الفعالية العملانية لدى (الوحدة المنتشرة)". عليهم أخذ السلامة البدنية لكل المشاركين بعين الاعتبار، الذي هو اعتبار صائب في العديد من العمليات.[97]

96 تقرير الاستجواب الثالث على: www.courts.qld.gov.au/__data/assets/pdf_file/0008/86858/cif-doomadgee-mulrunji -20100514.pdf.

97 متوفر على: www.ombudsman.forces.gc.ca/au-ns/man/md-dm-eng.asp.

صورة للأمم المتحدة لفكتوريا هازو.

3.2. استخدام الصلاحيات المتاحة

إذا كان لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الصلاحية للقيام بشيء، فيجب استخدام هذه الصلاحية عندما يكون ذلك مناسبًا. إنها توجه رسالة لمنظمة قطاع الأمن والاحتجاز بأن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مستعدة للقيام بعملها. يجب على مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية استخدام جميع صلاحياتها، عندما يتوجب الأمر ذلك، من صلاحية مراقبة أماكن الاحتجاز، وصلاحية القيام بزيارات غير معلنة إلى السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى، وذلك للاستماع لشكاوى وطلبات الأشخاص الذين يشعرون بأن حقوقهم الإنسانية قد انتهكت، إلى صلاحية الحصول على الوثائق.

تعدد مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا، في تقريرها السنوي في عام 2010، زياراتها غير المعلن عنها لمؤسسات الأحداث القضائية. كشفت هذه الزيارات للسجون ومراكز الشرطة عن أدلة لحصول انتهاكات لحقوق الإنسان، شملت الاحتجاز غير المشروع والاكتظاظ والاعتداءات في الاحتجاز والتأخيرات في جلب المعتقلين للمثول أمام المحكمة.

3.3. عقوبات على عدم التعاون أو التعويق

ليس للتفويض الواضح أي فائدة إذا ما كان من الممكن تجاهله بحرية. يجب على أعضاء منظمة قطاع الأمن والاحتجاز أن لا يقوموا بأي من التالي إذا ما كان متعلقًا بتحقيق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية:

- عدم التعاون
- تضليل محققي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أو إعطاؤهم إفادة كاذبة.
- اعتراض أي تواصل بين مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وأي شخص آخر، ومن ضمنهم أي شخص في الاحتجاز.
- التصريح بتعليقات تضر بنزاهة التحقيق على الأرجح.
- عرقلة التحقيق
- الانتقام من أي شخص مشترك بالتحقيق.

3.4. أخذ الدعم من السلطات العليا

من المهم على وجه التحديد أن تأخذ مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية الدعم لتحقيقها من القادة الكبار. بدون هذا الدعم، ستواجه مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية صعوبات جمّة. كما تلحظ الـ DCAF :

> إن نجاح التحقيقات يعتمد بشكل كبير على رغبة مسؤولي القسم الأمني بالمضي قدمًا في التحقيق. كثيرًا ما تجرى التحقيقات بسرعة وفعالية أكبر عندما يكون هنالك ضغط من المسؤولين رفيعي المستوى.[98]

يمكن تحصيل الدعم من خلال التعامل معهم مباشرة أو من خلال التأكد من وجود توجيه واضح من قبل أولئك الذين قد يُحملون المسؤولية في النهاية.

مثال عن الأخير هي التوجيهات التي وجهها رئيس سريلانكا لرؤساء القوات المسلحة والشرطة في تاريخ 22 تموز 1997. الهدف من هذه التوجيهات هو: تمكين مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا ...

> من ممارسة صلاحياتها ووظائفها وواجباتها وذلك بهدف ضمان احترام الحقوق الأساسية للأشخاص المعتقلين أو المحجوزين ومعاملتهم بأنسانية.

أعطت التوجيهات تعليمات واضحة بأنه يجب على الجيش والشرطة:

- مآزرة المفوضية في عملها وتسهيله عليها.
- إعلام المفوضية "حالاً" بالأفراد الذين احتجزوا بناء على قانون مكافحة الإرهاب
- توفير إمكانية التواصل لمحققي المفوضية مع أشخاص في الاحتجاز "في أي وقت".

توجد فوائد للعمل مع ثقافة مجبولة على إطاعة الأوامر. إذا ما أرسلت رسالة قوية من قبل القادة الكبار لمن هم تابعون لهم حول التعاون بإخلاص مع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، فان الأوامر ستتبع على الأرجح حينها.

أشار استطلاع الـ UNDP-DCAF، الذي رجعنا إليه سابقا في هذا الفصل، إلى أن معظم مكاتب أمناء المظالم وجدت أن بناء علاقات مع الشرطة ومسؤولي السجون أسهل مما هو مع الجيش أو الوكالات شبه العسكرية. وأشار إلى أن ذلك قد يعود إلى كون تواصل الشعب وتلك المكاتب مألوفا أكثر مع الشرطة ومسؤولي السجن ولكون آليات حل الشكاوى أكثر تطورًا بكثير.

3.5. ابنِ علاقات – لكن لا تجعلهم مقربين جدًا منك

قد يكون من الجيد بناء علاقات عمل منتجة مع منظمات قطاع الأمن والاحتجاز بما يأتي ضمن حدود تشريعات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. يمكن فعل ذلك بطرائق متعددة. التواصل غير الرسمي على مستوى القيادة عادة ما يكون الأفضل، لكونه مؤسسًا للطابع العام للعلاقة. البروتوكولات الرسمية، كإجراءات التشغيل القياسية، قد تساعد أيضًا إذا ما كانت واضحة ولا تعيق عمل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية. في قطاع الإصلاحيات، يمكن للقاءات مع مسؤولي الاتحادات ومجموعات تمثيلية أخرى، إن وجدت أطراف كهذه، أن تكون مفيدة.

98 ص 27.

يجب على المحققين، مع ذلك، أن لا يكونوا على علاقات بأولئك الأشخاص الذين هم متورطون في التحقيق، وذلك رغم صعوبة أو جاذبية هذا الأمر. قد يحاول البعض استغلال التعاطف الفطري لدى المحقق.

3.6. لا تكن محامياً

كما نوقش في الفصل حول تقييم الأدلة، محققو مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ليسوا محامين، على الأقل ليسوا كذلك خلال الجزء المتعلق بتقصي الحقائق من عملية التحقيق. إنهم – ويجب أن يُروا بأنهم – غير منحازين. يجب أن يكونوا محايدين تمامًا. لا يمكنهم اتخاذ موقف، إلا إذا توافرت الأدلة الكافية، الموثوقة ذات العلاقة بالموضوع، لدعم موقف كهذا. لا يحصل ذلك عادة حتى تقيم الأدلة ويكتب التقرير. في قضايا كثيرة، قد لا يعطى المحققون السلطة للدفاع، لكون ذلك دور أعضاء مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أو مجموعتها القيادية.

أي مؤشر بأن محققًا قد اتخذ قرارًا من نفسه، أو أنه يتصرف كمحام، سينتشر بسرعة بين أعضاء منظمة قطاع الأمن والاحتجاز. سيخسر المحقق نزاهته وسيتدهور مستوى التعاون كنتيجة لذلك.

من الواضح أنه ليست هناك استثناءات. قد لا يكون للمحقق رفاهية الوقت. إذا مر محقق بموقف يحتاج إلى المعالجة فورًا، كمواقف تتهدد فيها الحياة، قد يحتاج إلى التصرف بسرعة.

3.7. استغل مواردهم

عادة ما تكون لمنظمات قطاع الأمن والاحتجاز موارد ضخمة تحت تصرفها. استفد من هذه الموارد، إذا كان ذلك عمليًا. استخدم أمين المظالم العسكري الكندي النقل العسكري للوصول إلى أفغانستان، رغم أنه كان من الممكن استخدام الطائرات التجارية. لقد وفرت تلك الخطوة فرصة للإلتقاء بالقوات. يجب طبعًا إبقاء مسألتي النزاهة التحقيقية وسلامة التصور في البال. على سبيل المثال، ما كان لتلك القوات أن تثق كثيرا بحيادية أو نزاهة المحققين إذا ما كانت لهم نفس مساكن وتسهيلات جنرالات القوات.

3.8. استعن بمساعدة خبير لفهم البيئة والثقافة.

كما أشير إليه سابقا، أحد الانتقادات الأساسية من قبل منظمات قطاع الأمن والاحتجاز ضد المحققين الخارجيين هو أنهم لا يستطيعون إجراء تحقيق لأنه ليست لديهم فكرة عن عمل الجندي أو عنصر الشرطة أو مسؤول الشرطة.

قد يكونون على حق في نقطة صغيرة. إنه من المفيد دائمًا أن يكون هناك أكبر قدر ممكن من المعرفة حول المنظمة التي يتم التحقيق في أمرها. قد يعني ذلك أن تصبح "خبيرًا فوريًا" في هذا المجال، على الأقل بالقدر الذي يسمح به الوقت. يمكن لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية فعل ذلك من خلال طلب الإرشاد والنصيحة من أولئك الذين عملوا داخل القطاع وقد ألفوه.

عندما أنشئ أول مكتب لأمين المظالم العسكري الكندي، قرر أول أمين للمظالم بأن لا يكون هناك أي أعضاء من الجيش في طاقم موظفي المكتب، وذلك رغم الضغوطات من قبل الجيش من أجل تمرير ذلك. إلا ان ذلك لم يعن بأنه ليس باستطاعته الاستفادة من خبرات الجيش. فعين ثلاث أعضاء متقاعدين حديثا من القوات المسلحة كمستشارين خاصين لأمين المظالم. واحد منهم كان ضابطا ذا رتبة عالية في القوات الجوية، أما الثاني فكان ضابطا ذا رتبة عالية في الجيش والثالث كان ضابط صف ذا رتبة عالية في البحرية.

لقد انتقوا بدقة شديدة، وروقبوا بدقة شديدة أيضًا. لم تكن لهم أي وظيفة تنفيذية ولم يفوضوا باتخاذ أي قرار. لم يشاركوا مباشرة في التحقيق بداية، ما عدا حالات محدودة، وكان ذلك فقط بموافقة أمين المظالم عندها. ولقد أصبحوا مشتركين بشكل فاعل أكثر في التحقيق بمجرد أن أُسس مستوى من الثقة بهم، إلا أنهم كانوا يعملون مع المحققين الكبار ولم يكونوا مسؤولين عن التحقيقات بحد ذاتها.

الفوائد كانت هامة. فقد قدموا نصائح وإرشادات قيمة للمحققين على الأرض، لعلها كانت حول تاريخ الوحدة أو خلفية الموظفين المرتبطين بالتحقيق. لقد ثقفوا طاقم الموظفين حول كيفية عمل الجيش، بما يشمل كيفية قيادة التسلسلات المعقدة والمتشعبة للرئاسة. ولقد ساعدوا أيضًا في تأمين التواصل مع أعضاء رفيعي المستوى.

بالإضافة إلى ذلك، أعطى وجودهم شيئًا من المصداقية لمكتب أمين المظالم مع الأعضاء رفيعي المستوى في المنظمة التي كانت تخضع لإشراف المكتب، دون المساومة على استقلاليتها وعدم انحيازها.

3.9. اجعل تواصل أي شخص معك سهلًا قدر المستطاع

توفير رقم هاتف "مجاني" لتلقي الشكاوى يمكن أن يكون مفيدًا إلى حد ما. توفر **مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا** خط ساخن متاح على مدار الساعة يمكن لأي أحد ان يتصل عليه لإعطاء المعلومات.

3.10. افعل كل ما في المستطاع للمحافظة على السرية

إن الحفاظ على السرية يمكن أن يكون في غاية الصعوبة كما نوقش من قبل في هذا الدليل. يمكن أن يكون ذلك أكثر صعوبة حتى في بيئة عسكرية أو شبه عسكرية، حيث تميل تحركات الأفراد لأن تكون مضبوطة أكثر بكثير. في بعض المواقف، كما في البيئة الوصائية، يمكن ان يكون ذلك مستحيلًا.

نوقشت الاستراتيجيات لحماية المبلغين عن المخالفات في الفصل 17، وشملت كيفية تأسيس التواصل والمحافظة عليه واختيار الأماكن المناسبة للقاءات. قد تلائم تلك الاستراتيجيات بيئة قطاع الأمن والاحتجاز. في معظم القضايا الهامة، قد تؤخذ حماية الشهود بعين الاعتبار إذا ما كان هذا الخيار متوفرًا.

تلفت مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين النظر في دليلها حول التحقيقات إلى أنه:

... عندما تستلزم الظروف ذلك، ستقوم [المفوضية]، بالتعاون مع الوكالات أو المنظمات المناسبة، بتكفل التأكد من إجراء التدابير الأمنية المناسبة ... للشهود الأساسيين، حتى بعد تسوية أمور قضيتهم من قبل المحاكم المختصة.

إن توفر مثل هذا القيد مفيد جدًا. انه يتطلب أيضًا توظيفًا معتبرًا للموارد.

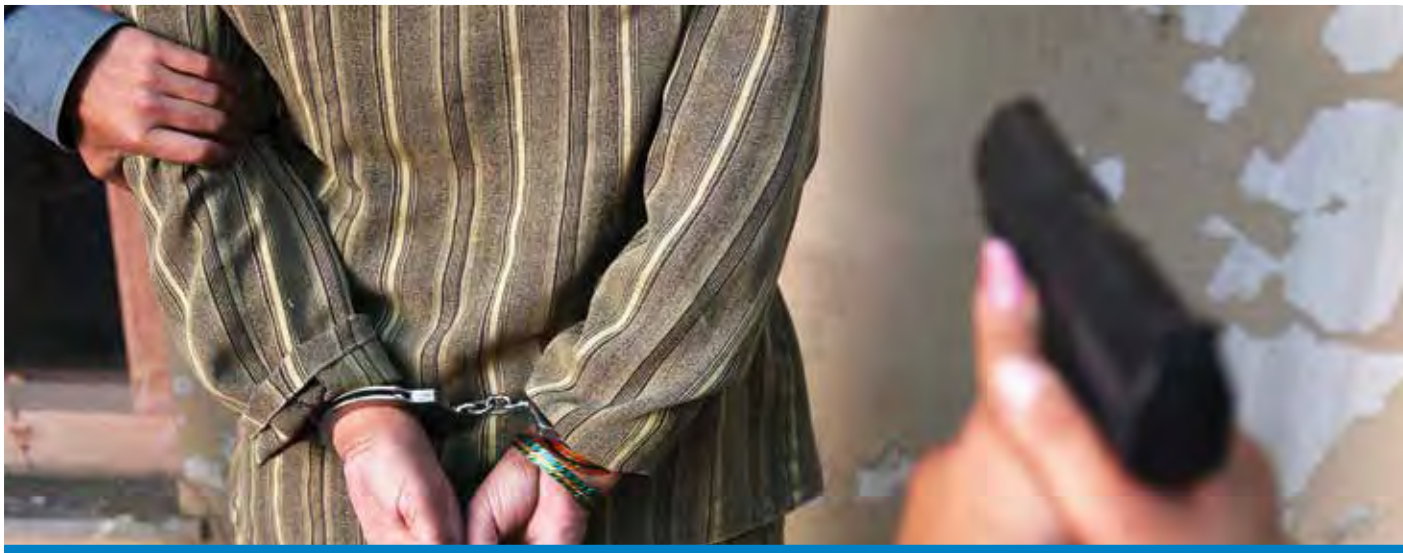

صورة للامم المتحدة لفكتوريا هازو.

3.11. حدد المشاكل، خطط التحقيق، واجمع كل الأدلة المرتبطة بالموضوع

كما ذكر في فصول سابقة، تشمل العناصر الأساسية من عملية التحقيق تحديد المشكلة أو المشاكل التي يجب التحقيق فيها ومن بعدها التخطيط المعمّق للتحقيق بحيث تجمع كل الأدلة المرتبطة بالموضوع.

تعرض تقنيات التحقيق التي طورتها مفوضية حقوق الإنسان في الهند المشاكل المحتملة التي قد تكون موجودة في قضية إطلاق نار من قبل الشرطة والأدلة التي يجب الانتباه لها وجمعها، بالإضافة إلى الحاجة للحضور إلى مسرح الأحداث.

التحقيق في قضايا الوفيات عند إطلاق الشرطة للنار

- **خلال التحقيق في قضايا مثل هذه، يجب التحقق من الجوانب التالية:**

1. **فيما إذا كانت قد أعلنت عدم مشروعية التجمع من قبل السلطات الموجودة على الأرض.**
2. **فيما إذا أُعطي تحذير كاف قبل استخدام القوة**
3. **فيما إذا استُخدم الحد الأدنى من القوة**
4. **وفيما إذا كان استخدام القوة مبررًا.**

- **يجب أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار خلال إجراء التحقيق حول الوفيات في حوادث إطلاق الشرطة للنار:**
  - **يجب أن تعاين الوثائق التالية بدقة:**

1. **تقرير التحقيق الجنائي (MER)**
2. **تقرير فحص الجثة بعد الوفاة (PMR)**
3. **تقرير الاستجواب (فيما إذا حضر في المكان مباشرة أم في المستشفى)**
4. **سجلات الشهادات الطبية القانونية أو سجلات المعالجة لعناصر الشرطة أو المدنيين الذين جرحوا خلال الحادثة.**
5. **ما دوّن في الدفتر العام لمركز الشرطة، الذي يكون ذا صلة، وكذلك ما دوّن في سجلات الآليات وسجلات الرسائل اللاسلكية.**
6. **تفاصيل الأسلحة المستخدمة من جهة الشرطة وعدد الطلقات التي أطلقت من قبلها، بالإضافة إلى عدد الظروف الفارغة التي عثر عليها.**

- **يجب زيارة المكان الذي وقعت فيه الحادثة وتحضير خريطة مفصلة لمسرح الحدث.**
- **يجب استجواب عناصر الشرطة أو المدنيين الذين لهم علاقة بالحادثة انفراديًا، ويفضل أن يكون ذلك في مسرح الحدث؛ يجب تسجيل إفاداتهم وكذلك تسجيل أية تناقضات بدقة ان وردت.**
- **يجب تسجيل إفادات الشهود المستقلين عن الحادثة والأقارب الحميمين للمتوفى.**
- **يجب الحصول على أي فيلم فيديو أو تسجيل صوري وصوتي وفحصه.**
- **يجب استجواب الموظف (أو الموظفين) الطبي الذي قام بفحص جثة المتوفى، وذلك بالاستناد خاصة لإصابات المتوفى قبل موته، إن وجدت، بالإضافة إلى مدى إطلاق النار والمسار الذي سلكته الطلقات النارية داخل المتوفى.**

4. الحل الأمثل

تعرض مقدمة هذا الدليل المبادئ الثمانية التي تشكل الدعائم لأي تحقيق. إنه من المناسب الختام بالإشارة إلى كل من هذه المبادئ مرة أخرى. إنها في غاية الأهمية عند التحقيق في منظمات قطاع الأمن والاحتجاز. لن يضل محققوا مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية كثيرًا إذا اتبعوا هذه المبادئ.

المبادئ الثمانية لتحقيق ممتاز

تستند التحقيقات الجيدة إلى ثمانية مبادئ أساسية.

1. **يجب أن يكون المحققون مستقلين قدر المستطاع.**
2. **يجب أن يكون المحققون مدربين ومتمرسين.**
3. **يجب تحديد جميع المشاكل المحتمل ارتباطها بالموضوع، ومتابعتها عندما يكون ذلك ملائمًا.**
4. **يجب أن توفر الموارد بشكل كاف للتحقيقات.**
5. **يجب تحديد كل الأدلة المادية والرقمية وحفظها وجمعها وفحصها بحسب ما تقتضيه الضرورة.**
6. **يجب تحصيل جميع الوثائق المرتبطة بالموضوع والتدقيق فيها.**
7. **يجب تحديد جميع الشهود المرتبطين بالموضوع وعزلهم حيث يكون ذلك عمليًا والتحقيق معهم بتعمق.**
8. **يجب أن يكون التحليل لكل المواد التي جمعت خلال التحقيق موضوعيًا ومستندًا إلى الحقائق فقط.**

نقاط أساسية: الفصل 31

- **هناك عدة عقبات قد تواجه مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية خلال قيامها بتحقيقات فعالة حول منظمات قطاع الأمن والاحتجاز.**
- **قد تكون هذه العقبات نتيجة العادات والثقافة وممارسات العمل لدى هذه المنظمات أو نتيجة وضعية أولئك الذين يعملون في هذه المنظمات وحالتهم الاجتماعية.**
- **يجب التعرف على هذه العقبات واحترامها وفهمها إذا ما أردنا من مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية أن تعالجها بشكل بناء.**
- **من الممكن تجاوز هذه العوائق، وذلك من خلال كل من صلاحيات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وتفويضها من جهة ومن خلال أفعال مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ومحققيها من جهة اخرى.**
- **يجب على المحققين اتباع المبادئ الثمانية لتحقيق ممتاز عند قيامهم بتحقيقات تتعلق بمنظمات قطاع الأمن والاحتجاز.**

ملخص

الفصل 1: الاستقلالية

- يجب أن تكون مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ويجب أن ترى بأنها، مستقلة وغير منحازة. إذا لم تكن كذلك، فإنها تخاطر بإمكانية تحدي تحقيقاتها وتجاهل توصياتها.
- أوضحت العناصر الأساسية لاستقلالية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وعدم انحيازها في مبادئ باريس.
- يجب أن توضح الصلاحيات لإجراء تحقيقات فعالة في التشريع التأسيسي لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.
- يجب أن تستخدم تلك الصلاحيات بصرامة، وعند الحاجة لذلك وبقدر ما تتطلبه.

الفصل 2: التدريب والخبرة

- إجراء تحقيقات مهمة فيها تحدي.
- يجب أن يتلقى المحققون التدريب المناسب.
- يجب أن يتحلى المحققون بمستوى ملائم من الخبرة.
- يجب أن يتحلى المحققون بمجموعة من المهارات الشخصية والمهنية.

الفصل 3: الموارد الكافية

- تتطلب التحقيقات الموارد ومؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بحاجة إلى تمويل مستقر وكافٍ للقيام بهذه التحقيقات.
- يجب أن يعطى المحققون الوقت والموارد الكافية لإجراء التحقيقات كما ينبغي.
- يجب أن يعطى المحققون كمية واقعية من العمل. ستصبح مصداقية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية مهددة إذا ما حصلت تأخيرات أو عدم إنجاز للتحقيقات في الشكاوى.

الفصل 4: تحديد القضايا والحسم بشأن التحقيق فيها

- تحديد المشاكل التي تثيرها الشكوى.
- الحسم بشأن المشاكل التي سيحقق في أمرها، إن وجدت.
- القدرة على تبرير الأسباب التي دفعت إلى اتخاذ قرار كهذا.
- معرفة ما إذا كانت هنالك أي مشاكل نظامية مضمرة.

الفصل 5: التخطيط للتحقيق

- يجب أن تنجز خطة تحقيق لكل تحقيق.
- ستساعد الخطة المحققين في التركيز على المشكلة (أو المشاكل) التي يجب التحقيق فيها، وتجنب العوائق و"زحف القضية"، وتحديد الأدلة التي يجب جمعها، وتقدير الموارد المطلوبة للتحقيق ووضع أهداف واقعية لإكمال التحقيق.
- كل تحقيق فريد من نوعه وكل خطة تحقيق عرضة للعديد من المتغيرات المختلفة.
- يجب أن توفر الخطة خارطة عمل للتحقيق؛ ليس من الضروري أن تكون وثيقة مفصّلة.
- حضّر نموذج خطة تحقيق مصمم وفق تفويض مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.

الفصل 6: تحديد الأشخاص الذين يجب أن يقابلوا

- يجب أن تبذل أقصى الجهود لتحديد الشهود المحتملين. الإخفاق في القيام بذلك قد يؤثر سلبًا على التحقيق.
- من المهم توثيق الخطوات التي اتخذت لتحديد الشهود المحتملين والاتصال بهم من أجل الإيضاح بأن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية فعلت كل ما في وسعها.
- استخدام تشكيلة واسعة من التقنيات الالتماس لتحديد الشهود المحتملين.
- عندما تحول الظروف دون مقابلة أولئك الذين حددوا، قابِل أولئك الذين لديهم الأدلة ذات الأهمية الأكبر.

الفصل 7: أنواع المقابلات

- في معظم الحالات، تكون المقابلة وجها لوجه هي الطريقة الأفضل لجمع الأدلة.
- عندما لا تكون المقابلات وجها لوجه ممكنة أو عملية، خذ بعين الاعتبار إجراء المقابلات من خلال سكايب (SKYPE)، الهاتف، الأسئلة المكتوبة، الاستبيانات، استطلاعات الرأي أو الرسائل الإلكترونية.
- عندما تُنتقى طريقة غير المقابلة وجها لوجه، قيّم الأدلة على ذلك الأساس.

الفصل 8: عوامل تؤثر على أنواع المقابلات التي يجب اختيارها

- رغم أن المقابلة وجها لوجه هي الطريقة الفضلى، إلا أنه يجب أخذ قضايا معينة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار كأهمية الأدلة وتوافرها بمكان آخر، المصداقية، السلامة والكلفة.
- في حالات معينة حيث لا تكون باستطاعة الشخص الذي ستجرى معه المقابلة الحضور شخصيًا، قد لا يكون هنالك بديل عن اختيار طريقة مقابلة اخرى.

الفصل 9: البحث التمهيدي

- التحضير الجيد هو مفتاح لإجراء تحقيقات فعالة.
- اطلع قدر المستطاع على القضايا التي يتم التحقيق فيها.
- فكر في المقابلة من منظور الشخص الذي تُجرَى معه المقابلة. حضر أسلوبك وأسئلتك على ذلك الأساس.
- كمنظمة، عند اختيارك للمقابِلين، خذ بعين الاعتبار اختيار أشخاص يكونون ممن يرتاح معهم الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه أكثر.
- توقع وعالج أي مشاكل ممكنة قبل ظهورها.

الفصل 10: عوامل خاصة متعلقة بالشهود

- عند التحضير لمقابلة شاهد، على المحققين أن يحددوا وجود أي ظروف خاصة. في حال وجودها ينبغي النظر بوجوب إجراء المقابلة، وفي حال يجب اجراؤها ماذا ستكون الترتيبات الخاصة.
- العوامل التي تتطلب ترتيبات خاصة تتضمن الأهلية الجسدية والعقلية للشاهد، القضايا الدينية والثقافية، الشهود المعرضون للخطر، أو الذين لا يتكلمون لغة المحقق.
- يجب إيلاء عناية خاصة عند استجواب الأطفال والأشخاص الاخرين غير المحصنين.

الفصل 11: الخدمات اللوجستية والاعتبارات الخاصة الأخرى

- الفصل بين الشهود، بأسرع ما يمكن، بعد حدث ما بهدف الحفاظ على نزاهة أدلتهم.
- استجواب الشهود في أقرب فرصة ممكنة بعد الحادث.
- في بعض الحالات قد يكون، من باب الحرص، استجواب الشهود مباشرة الواحد تلو الاخر.
- على المحققين تقدير أكثر الترتيبات فعالية التي يجري بموجبها استجواب الشهود.
- قد تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية إلى استخدام أي سلطة يمكن الحصول عليها لإجبار شاهد متردد على تقديم دليل.

الفصل 12: الإعداد للمقابلة

- يوفر الإعداد للمقابلة فرصة لخلق الألفة مع الشاهد.
- السرية قضية هامة ويجب الالتفات إليها عند القيام باتصال أولي مع شاهد.
- إذا سمح لشخص آخر أن يحضر المقابلة، يجب إيضاح القواعد الأساسية لما يسمح له بفعله وما لا يسمح له به.
- يجب طلب الوثائق وكل الأدلة الاخرى ذات الصلة من الشاهد عند الإعداد للمقابلة.
- يجب أن تعطى سلامة المشاركين في التحقيق الاعتبار الأهم دائمًا. إلا انه يجب الاعتناء أيضًا بقضايا كالظروف المريحة والكلفة والسرية.

الفصل 13: تنظيم المقابلة

- من الأنسب أن يكون هنالك شخصان ليجريا المقابلات، أحدهما يقود المقابلة والآخر يسانده.
- يجب أن يكون للمقابِل الأساسي المعرفة والخبرة والمكانة المناسبة.
- يجب تنظيم كل الوثائق قبل البدء بالمقابلة، بالإضافة إلى أي تجهيزات، تسجيلات فيديو، أو أي ملاحظات قد تستخدم خلال المقابلة.
- يجب أن يرتدي المحقق زيًا ملائمًا ويجب الالتفات إلى توزيع المقاعد والإعدادات المادية لغرفة المقابلة.
- يجب ألا تستغرق المقابلات أكثر من ثلاثة ساعات أو شيء من هذا القبيل. خصص أوقاتًا للاستراحة إذا كان من الضروري إطالة المقابلة.

الفصل 14: المبادئ الستة لإجراء المقابلات بفعالية

خلال التحقيق، يجب التفكير في المبادئ الستة لإجراء المقابلات بفعالية في كل مرة يحضر فيها لمقابلة. إذا تم تجاهل ذلك، فإن المحققين قد:

- يخفقون في جمع معلومات مهمة.
- لا يفهمون ما يحصل
- يتغاضون عن قضايا ذات صلة
- يخفقون في تحديد سبل للحلول
- يغفلون عن حقائق مهمة
- يضعفون من مصداقيتهم بالإضافة إلى مصداقية مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية
- يسمحون باستمرار الظلم

الفصل 15: المراحل الـ 12 في المقابلة

- كقاعدة عامة، كل مقابلة لها 12 مرحلة منفصلة:
  1. المقدمة من قبل المحاور الأساسي
  2. تبيان الخلفية
  3. السؤال الافتتاحي
  4. طرح أسئلة محددة
  5. أسئلة إيضاحية من قبل المحاور الثاني
  6. ملخص موجز
  7. هل هناك أي شخص آخر يجب أن تجرى مقابلة معه؟
  8. هل هناك أية أدلة أخرى ذات صلة يجب أن تجمع؟
  9. هل هناك أي شيء آخر أغفل أو أي شيء يريد الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه إضافته؟
  10. شكرًا لك وماذا سيحصل بعدها
  11. لا تناقش هذا الأمر مع أي أحد آخر
  12. تواصل معنا إذا طرأ أي شيء آخر
- لا تنتهي المقابلة دائمًا عندما تختم بشكل رسمي. قد تقدم أدلة إضافية "خارج السجلات". قد تبرز الحاجة للقيام بمقابلة ملحقة.
- يجب أن تعطى الاعتبارات لدعم الحالة العاطفية الجيدة لأولئك الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معهم وبين المحققين الذين يقابِلونهم.

الفصل 16: تحسين مهارات المقابلة

- المقَابلة مهارة مهمة ويجب أن تطور إذا كان كل دليل ذو علاقة سيجمع بشكل موثق وسيستعمل لإعطاء نتيجةً فعالةً. إن المفتاح هو إيجاد ألفة مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه لكي يتشجع على تقديم المعلومات ذات صلة وصادقة.
- يتطلّب إنجاز ذلك فهماً جيداً للعلاقات بين الأشخاص، ويشمل:
  - السلوك
  - أَن تكون مهيأ للاعتِراف عندما يكون الدليل غير واضح
  - معرفة متى تكون الأسئلةَ التي لم يجب عليها أَو أجيب عليها كرأي، بدلاً عن الحقائق
  - تأطير الأسئلة بشكل ملائم لإلغاء التحيز أَو الأجوبة المقترحة
  - كونك مهيأ لطرح الأسئلة الصعبة
  - التعامل مع الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه باحترام، بغض النظر عن الظروف

الفصل 17: مقابلة الأشخاص الذين يندرجون ضمن فئة خاصة

- لن تجد شاهدين متطابقين. بعض الشهود بحاجة إلى معاملة خاصة.
- بعض الشهود مروا بمواقف مفجعة. يجب أن يكون العمل بعناية لكيلا نفجعهم مرة أخرى.
- يمكن أن يكون المبلغون عن المخالفات موردًا قيمًا. يجب على المحققين أن يخططوا للطريقة الأمثل لمساعدة الأشخاص الذين يطلبون الحماية ومعرفة لأي درجة يمكن الإبقاء على سرية أدلتهم.
- لا تصدق كل شيء يقوله شاهد خبير. اختبر، استعلم، وقيّم موضوعيته وسعة إطلاعه في الواقع.

الفصل 18: تسجيل المقابلات

- يعتبر تسجيل المقابلات رقميّا الممارسة الأفضل. إنها طريقة ناجحة وفعالة لتسجيل المقابلات.
- تعتبر الإفادات المكتوبة مرهقة ومستغرقة للوقت الكثير. من الأفضل حصر استخدامها بتلك المناسبات التي يكون تسجيل المقابلة فيها غير ممكن أو غير موافق عليه من جهة الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه .

الفصل 19: تقييم المصداقية

- لقد طُور عدد من التقنيات لمساعدة المحققين في تقييم مصداقية الشهود، كتفسير لغة الجسد، والتحليل العلمي للمضمون (Scientific Content Analysis) واستعمال التنويم المغناطيسي ومكشاف الكذب.
- رغم أن لكل منها بعض الميزات، يجب أن تدعم الاستنتاجات التي تتوصل إليها تقنيات كهذه بالأدلة المؤيدة متى كان ذلك ممكنا، قبل إعطائها أي أهمية.

الفصل 20: الأدلة المادية، متضمنة تحقيقات الوفاة

- التحقيقات فى الوفاة حيث تكون انتهاكات حقوق الإنسان مفترضة أو ظاهرة قد تكون عملية صعبة جداً وحساسة.
- المعاينة السليمة للمسرح حدث حيث وجدت الجثة أمر بالغ الأهمية.
- يجب أن يكون التواصل بين محقق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية والخبراء متكاملاً.

الفصل 21: زيارات مسرح الحدث

يجب على المحققين:

- التفكير "بمسرح الحدث" بأوسع معانيه الممكنة
- الأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود أكثر من مسرح واحد للأحداث
- زيارة مسارح الأحداث متى ما كان ذلك ممكنًا
- جعل السلامة الأولوية القصوى عند اتخاذ القرار بشأن زيارة مسرح حدث ما أو عدمه.
- توثيق الزيارة

الفصل 22: استعادة الأدلة الرقمية والبيانات الجنائية

- قد تكون الأدلة الرقمية هي أكثر الأدلة قيمة في التحقيق.
- يجب على محقق مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية معرفة الأدلة الرقمية الممكن توفرها والمكان الذي يمكن إيجادها فيه وكيفية حفظها حتى تستخلص هذه الأدلة كما ينبغي، خاصة إذا كانت البيانات مخفية.
- قد تحتاج مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية لطلب مساعدة الخبراء من أجل استعادة هذه الأدلة.

الفصل 23: استخدام الانترنت كأداة تحقيقية

- الإنترنت مورد قيّم جدًا بالنسبة للمحققين. يمكن أن يساعد في الكشف عن الأدلة وتعريف الناس بشأن تحقيق ما.
- يجب أن يُدرج البحث على الإنترنت ضمن خطة التحقيق.
- كن حاذقا ومركزًا عندما تبحث.
- ابحث عن المعلومات بأخلاقية.
- لا تقبل بكل شيء موجود على الإنترنت على قيمته الظاهرية.
- استخدم وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تحقيق.
- كن عارفا بالأدوات والطرائق الجديدة للبحث عن المعلومات على الإنترنت.

الفصل 24: الأدلة الوثائقية

- الوثائق هي العمود الفقري لكل التحقيقات تقريبًا.
- هنالك سبعة خطوات تتعلق بالحصول على الوثائق والتدقيق فيها. يجب على المحققين:
  - تحديد الوثائق الموجودة أو التي يجب أن تكون موجودة
  - الحصول على تلك الوثائق
  - التدقيق فيها
  - تقييم أصالتها
  - فهمها
  - تقدير الأهمية اللازم وضعها لها
  - البحث عن أي ثغرات البحث عن أي ثغرات

الفصل 25: تقييم نوعية الأدلة وأهليتها

- قد يكون من الصعب جدًا تقييم الأدلة في بعض تحقيقات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.
- تقييم الأدلة مبني على ثلاثة عوامل:
  - الكفاية
  - الموثوقية
  - الارتباط بالموضوع
- يجب أن يكون للمحققين أدلة كافية وموثوقة ومرتبطة بالموضوع للوصول إلى استنتاج.
- يمكن للمحققين الوصول إلى استنتاج إذا اعتقدوا بأن شيئًا ما لم يحصل على الأرجح.
- في مناسبات معينة، قد لا تكون هنالك أدلة كافية للوصول إلى استنتاج.
- يبقي المحققون الجيدون على انفتاح عقولهم عند تقييم الأدلة.
- يجب على المحققين أن يحددوا ويسدوا أي ثغرات في الأدلة قد تمنع الوصول إلى استنتاج عادل.
- يجب أن يقيم المحققون الأدلة بإمعان وموضوعية.

الفصل 26: كتابة التقرير

- يجب أن تستخدم مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية تقاريرها لتثقف وتقنع.
- يجب أن تتبع التقارير إطار عمل واضح، كـ "IRAC":
  - مشكلة
  - قاعدة
  - تحليل
  - استنتاج
- اشرح أسباب الوصول إلى استنتاجات معينة.
- اجعل التقرير بسيطًا، قصيرًا وواضحًا قدر الإمكان.
- تجنب أي مقدار من الانحياز.

الفصل 27: التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة

- تهدف التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة إلى معالجة مشاكل في النظام مرتبطة بعدد من الشكاوى المماثلة.
- تكمّل التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة التي تجريها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية عمل منهجية التحقيقات الوطنية من خلال معالجة مشاكل ضمن نطاق أضيق.
- يمكن إجراؤها بسرعة وبكلفة متدنية وبشكلٍ فعال من خلال استخدام فرق عمل صغيرة والموارد المتوفرة.
- يجب أن تركز التحقيقات المستندة إلى شكاوى متعددة عملها على قضايا "كبيرة بما في الكفاية لتثير الاهتمام وصغيرة بما فيه الكفاية لتكون قابلة للتحقيق".
- يجب أن تستند إلى خطط تحقيق واقعية.
- يجب أن تستند التوصيات إلى وقائع وتركز على معالجة المشكلة في النظام، حتى لو كان التغيير الإيجابي تدريجيًا.

الفصل 30: تحقيق قمة مجموعة العشرين:

- تعود التحقيقات في شكاوى تكشف مشاكل في النظام بالفائدة على الكثير من الأشخاص.
- قد تؤدي إلى تغيير في القوانين والسياسات والإجراءات.
- اختيار القضية المناسبة
- إعداد خطة تحقيق واقعية.
- تحديد جداول زمنية معقولة.
- ضمان امتلاك التحقيق الموارد اللازمة.

الفصل 31: التحقيق في قطاعي الأمن والاحتجاز

- هناك عدة عقبات قد تواجه مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية خلال قيامها بتحقيقات فعالة حول منظمات قطاع الأمن والاحتجاز.
- قد تكون هذه العقبات نتيجة العادات والثقافة وممارسات العمل لدى هذه المنظمات أو نتيجة وضعية أولئك الذين يعملون في هذه المنظمات وحالتهم الاجتماعية.
- يجب التعرف على هذه العقبات واحترامها وفهمها إذا ما أردنا أن تعالجها مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية بشكل بناء.
- من الممكن تجاوز هذه العوائق، وذلك من خلال كل من صلاحيات مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية وتفويضها من جهة ومن خلال أفعال مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية ومحققيها من جهة اخرى.
- يجب على المحققين اتباع المبادئ الثمانية لتحقيق ممتاز عند قيامهم بتحقيقات تتعلق بمنظمات قطاع الأمن والاحتجاز.

الملحقات

الملحق 1:
دليل حول التقنيات التحقيقية والتعامل مع الشكاوى المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في الهند 223

الملحق 2:
دراسة حالة: تحقيق عن حقوق الأطفال الذين يعيشون ويدرسون في مؤسسات دينية المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا 227

الملحق 3:
دراسة حالة: التحقيق في الانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل شركات التعدين المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا 228

الملحق 4:
دراسة حالة: ملخص تقرير عن الحادثة التي حصلت في 10 آذار عام 2010 والتي قُتل فيها طفل وامرأتان في بانسباي منتزه باردیا الوطني، من قبل دورية لخليويا دال بتاليون، جيش النيبال. المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال 230

الملحق 5:
التعامل مع الشكاوى وتوجيهات حول العمل (2013) المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال 232

الملحق 6:
دراسة حالة: تقرير التحقيق بشأن عاملي رعاية المسنين مفوضية حقوق الإنسان النيوزيلاندية 234

الملحق 7:
مفوضية حقوق الإنسان النيوزيلاندية (2012) مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين 236

الملحق 8:
نماذج عن وثائق التعامل مع الشكاوى سكرتيرة مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا 239

الملحق 1:
دليل حول التقنيات التحقيقية والتعامل مع الشكاوى

المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في الهند

أ. تقنيات التحقيق

الإجراءات التي يجب اعتمادها من قبل ضباط التحقيق للقيام بتحقيقات ميدانية.

1. التحقيق في قضايا قتل المواجهات

خلال التحقيق في قضايا قتل المواجهات، يجب التحقق من الجوانب التالية:

- فيما إذا كانت القوة التي استخدمتها الشرطة "للدفاع عن النفس"
- فيما إذا كان هناك انذار كاف للاستسلام من قبل الشرطة قبل استخدام القوة
- فيما إذا استُخدم الحد الأدنى من القوة
- وفيما إذا كان استخدام القوة التي أدت إلى موت المتوفى مبررًا.

يتم إجراء التحقيق على مرحلتين.

الدراسة الأولية لملف القضية

قبل المضي بالتحقيق، يمكن تحديد النقاط التالية بعد دراسة ملف القضية:

- إذا ما كانت القضية مسجلة بناء على شكوى تدعي زيف المواجهة، علاقة مقدم الشكوى بالضحية: إذا ما كان المشتكي مؤسسة غير حكومية، يكون عندها مصدر الإدعاء والإدعاء الأساسي يتساويان في الشكوى. في حال كان هناك أي تقرير تحقيق مرفق، يمكن تفحصّه وتدوين الحقائق المادية.

- إذا كانت القضية مسجلة بناء على بلاغ من الشرطة، يجب تدوين الأشياء التالية: المكان والتاريخ وزمن حصول المواجهة، عدد المجرمين الذين قتلوا، نوع السيارة التي استخدمها المجرمون، السجل الإجرامي للمتوفى، إلى آخره.

خلال التحقيق

الوثائق التالية يجب أن تعاين بدقة:

- تقرير تحقيق السلطات
- تقرير فحص الجثة بعد الوفاة
- سجلات الوثائق الطبية القانونية أو سجلات المعالجة لعناصر الشرطة الذين جرحوا خلال المواجهة
- سجلات الوثائق الطبية القانونية أو سجلات المعالجة لعناصر الشرطة الذين جرحوا خلال المواجهة
- ما دوّن في الدفتر العام لمركز الشرطة، والذي يكون ذا صلة، وكذلك ما دوّن في سجلات الآليات وسجلات الرسائل اللاسلكية.
- تقرير أو تقارير فحص السيارة أو السيارات المستخدمة من قبل المتوفى.
- تفاصيل الأسلحة المستخدمة من جهة الشرطة وعدد الطلقات التي أطلقت من قبلهم، بالإضافة إلى عدد الظروف الفارغة التي عثر عليها.

- نوع الأسلحة المستخدمة من قبل المتوفى وعدد الطلقات التي أطلقها، بالإضافة إلى عدد الظروف الفارغة التي عثر فيها.
- تقرير الفحص البالستي للأسلحة التي أُدعي بأنها أخذت من مكان المواجهة.
- تقرير فحص الطبيب الشرعي لبقايا البكتيريا على يدي المتوفى.

يجب زيارة المكان الذي وقعت فيه المواجهة ويجب تحضير خريطة مفصلة لمسرح الحدث.

يجب استجواب كل عضو في فريق المواجهة انفرادياً، ويفضل أن يكون ذلك في مسرح حدث المواجهة؛ يجب تسجيل إفادتهم ويجب تسجيل أي تعارض بعناية ان وردت.

يجب تسجيل إفادات الشهود المستقلين عن الحادث والأقارب الحميمين للمتوفى.

الضابط (أو الضبّاط) الطبي الذي قام بفحص جثة المتوفى يجب استجوابه، وذلك بالاستناد خاصة إلى إصابات المتوفى قبل موته، إن وجدت، بالإضافة إلى مدى إطلاق النار والمسار الذي سلكته الطلقات النارية داخل المتوفى.

2. التحقيق في قضايا الوفيات عند إطلاق الشرطة للنار

خلال التحقيق في قضايا مثل هذه، الجوانب التالية يجب التحقق منها:

- فيما إذا كان التجمع قد أعلن عدم قانونيته من قبل السلطات الموجودة على الأرض.
- فيما إذا تم إعطاء تحذير كافي قبل استخدام القوة
- فيما إذا استُخدم الحد الأدنى من القوة
- وفيما إذا كان استخدام القوة مبررًا.

الوثائق التالية يجب أن تعاين بدقة:

- تقرير تحقيق السلطات
- تقرير فحص الجثة بعد الوفاة
- سجلات الوثائق الطبية القانونية أو سجلات المعالجة لعناصر الشرطة الذين جرحوا خلال المواجهة
- ما دوّن في الدفتر العام في مركز الشرطة، والذي يكون ذا صلة، وكذلك ما دوّن في سجلات الآليات وسجلات الرسائل اللاسلكية.
- تقريرالاستجواب (يمكن أيضاً تدوين مكان تحضير التقرير سواء كان في مكان الجريمة مباشرة أو في المستشفى)
- تفاصيل الأسلحة المستخدمة من جهة الشرطة وعدد الطلقات التي أطلقت من قبلها، بالإضافة إلى عدد الظروف الفارغة التي عثر عليها.

يجب زيارة المكان الذي وقعت فيه المواجهة ويجب تحضير خريطة مفصلة لمسرح حدث.

يجب استجواب عناصر الشرطة أو المدنيّين الذين لهم علاقة بالحادثة انفراديًا، ويفضل أن يكون ذلك في مسرح الحدث ؛ إفاداتهم يجب أن تسجل وكذلك يجب تسجيل التناقضات بعناية إذا وردت.

يجب تسجيل إفادات الشهود المستقلين عن الحادث والأقارب الحميمين للمتوفى.

أي فيلم فيديو أو تسجيل صوري وصوتي يجب الحصول عليه وفحصه.

الموظف (أو الموظفين) الطبي الذي قام بفحص جثة المتوفى يجب استجوابه، وذلك بالاستناد خاصة إلى إصابات المتوفى قبل موته، ان وجدت، بالإضافة إلى مدى إطلاق النار والمسار الذي سلكته الطلقات النارية داخل المتوفى.

ب. حماية حقوق الإنسان: التعامل مع الشكاوى

تفحص الشكاوى وتسجيلها: تفحص الشكاوى أولاً من قبل ضبّاط ومستشارين مؤهلين قانونياً ومن بعدها تسجل برقم مميز مولّد من قبل الحواسيب ويعطى رقم لكل قضية. خصوصيات المشتكين ذات الصلة يتم إدراجها في قاعدة بيانات إدارة الشكاوى ونظام المعلومات (سي أم أي أس). حددت المفوضية رموزًا رقمية لكل حادثة انتهاك لحقوق الإنسان، التي تدرج في قاعدة البيانات بالإضافة إلى عوامل متغيرة اخرى. هذا يساعد في استرجاع بيانات مفيدة جدًا بكبسة زر يمكن الاستفادة منها لإجراء الأبحاث، التحليل، تحضير التقارير إلى آخره.

ربط قاعدة البيانات بالوكالات الأخرى: جعلت قاعدة البيانات في سي أم أي أس متوافرة للجان حقوق الإنسان في الولاية وغيرها من اللجان الوطنية لتجنب تكرار الشكاوى والإجراءات الموازية.

تسجيل على الانترنت وخدمة معلومات على مدار 24 ساعة: يمكن أيضًا تسجيل الشكاوى عبر الانترنت من خلال موقع مفوضية حقوق الإنسان الوطنية. بدأت المفوضية أيضًا بإرسال معلومات عن الشكاوى – مثل رقم القضية إلى آخره – إلى أرقام هواتف المشتكين وبريدهم االرقمي إذا كان موجودًا. هذا يتم بشكل أوتوماتيكي من قبل سي أم أي أس. يمكن للمشتكين أو المدافعين عن حقوق الإنسان التواصل مع المفوضية من خلال رقم هاتف خليوي مكرس لذلك على مدار الساعة وقد تم الإعلان عنه بشكل واسع.

المقاضاة التلقائية عن الشكاوى: المفوضية مكلفة بالمضي بالمقاضاة تلقائيًا حول التقارير الإخبارية في الإعلام التي تظهر انتهاكات جلية لحقوق الإنسان. تستلم الشكاوى أيضًا من المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مناطق مختلفة من البلاد. تنشر كل من أوضاع القضايا التلقائية وقضايا المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل منفرد على موقع المفوضية وتحدّث باستمرار. يوجد في تقرير المفوضية السنوي فصل خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان وقضاياهم.

ضوابط الإجراءات: وضعت المفوضية ضوابط داخلية لتوجه عملها. فبالنسبة للائحة رقم 9، شكاوى معينة – مثلا، كالشكاوى على القضايا التي تتم معالجتها قضائيًا أو التي لا تحمل إدعاء ضد موظفي الدولة، أو تفتقد الجدية، أو يكون مقدمها مجهول الهوية، أو تتعلق بقضايا الخدمة والنزاعات المدنية – لا تؤخذ بعين الاعتبار. الشكاوى التي لا تؤخذ بعين الاعتبار وفق الضابطة رقم 9، كونها خارج نطاق اختصاص المفوضية، فيتم استبعادها من البداية.

التعامل مع الشكاوى المؤهلة لرفع دعوى: الشكاوى التي تبدو من النظرة الأولى بأن المفوضية يمكنها أخذها بعين الاعتبار توضع أمام كل من أعضاء المفوضية منفردًا. كل عضو، ومن ضمنهم الرئيس، لديه دائرة منفصلة في قسم القانون الذي يعالج هذه الشكاوى من البداية وحتى ختامها.

نقل الشكاوى: تنقل المفوضية بعض الشكاوى إلى لجان حقوق الإنسان المختصة في الولاية، إذا وجدت ذلك ضروريًا أو مناسبًا. أما القضايا الباقية، فعلى المفوضية إما نقلها إلى السلطات المختصة أو إصدار إعلانات ونداءات للمعلومات أو لتقرير من السلطات العامة المعنية خلال وقت محدد.

التحقيق من قبل قسم التحقيق والوكالات المتخصصة: سيتم التحقيق في الشكاوى من قبل قسم تحقيقات خاص بها، حينما ترى المفوضية ذلك ضروريًا، ويكون ذلك من خلال تحقيقات مباشرة وتقرر القضية على أساس ذلك التقرير. يمكن أيضا أن تستخدم المفوضية خدمات أي ضابط أو وكالة تحقيق في الحكومة المركزية أو أي حكومة مقاطعة، إذا ما اعتبرت ذلك ضروريًا. استخدمت المفوضية خدمات المكتب المركزي للتحقيق، الوكالة التحقيقية الأفضل في البلاد.

التحقيق من قبل مقررين خاصين: مقررو المفوضية الخاصون، الذين يتم تعيينهم على أساس جغرافي وموضوعي، يتم أيضا ائتمانهم بالتحقيق في الشكاوى حينما يعتبر ذلك ضروريًا. تستخدم نصائحهم الاحترافية أيضا في بعض القضايا الحقوقية.

صلاحيات التحقيق في الشكاوى: لدى المفوضية صلاحيات محكمة مدنية عند التحقيق في الشكاوى ويمكنها استدعاء أي شخص لتوفير المعلومات متصلة بالتحقيق. تستخدم المفوضية هذه الصلاحية عندما يكون هناك تأخير أوإخفاق من جهة الحكومة أو السلطة المعنية في إرسال التقارير المطلوبة ضمن الوقت المحدد. إذا لم تستلم التقارير خلال الوقت المحدد، بإمكان المفوضية المضي بالتحقيق في الشكوى بنفسها.

التوصيات في قضايا انتهاك حقوق الإنسان: إذا حصل عند استلام التقرير ظهور لحصول انتهاك لحقوق الإنسان أو وقاية شبه معدومة لمنع حصول ذلك من قبل الموظف الحكومي، يمكن للمفوضية أن توصي الحكومة أو السلطة المعنية أن تبدأ بإجراءات المحاكمة أو أي فعل مشابه تعتبره المفوضية مناسبا تجاه الأشخاص المعنيين. في القضايا المناسبة، يمكن لمفوضية أيضا اللجوء إلى المحكمة العليا المعنية بالأوامر الملائمة.

منح إعانة أو تعويض مادي: في القضايا التي يثبت فيها انتهاك لحقوق الإنسان، توصي المفوضية بأن تمنح الحكومة أو السلطة المعنية إعانة مباشرة للضحية أو لأعضاء عائلته. لا تغلق قضايا التعويض كهذه إلا بعد الدفع للضحية أو أقربائه واستلام إثبات الدفع. تفاصيل قضايا كهذه مدرجة في النشرة الشهرية لمفوضية، الأمر الذي يساعد على توعية الناس ويشكل مانعاً للموظفين الحكوميين.

إنشاء محاكم للأقسام/مفوضية كاملة / محكمة مفتوحة: رغم أن الشكاوى عادة تدرس من قبل أعضاء كأفراد وتصدر عنهم التوجيهات، منذ 2009–2010، لتسهيل الانتهاء من قضايا متعلقة بإدعاءات قتل تحت وصاية الشرطة والمواجهات معهم، أنشأت المفوضية محكمتين للأقسام، وكل منهما مؤلفة من عضوين، تعقدان جلستين خاصتين كل أسبوع.

القضايا المهمة والحساسة، خاصة تلك التي تعنى بغالبية الرأي العام، تتم دراستها من قبل كل المفوضية (الرئيس بالإضافة إلى الأعضاء الأربعة كلهم معه)، التي تعقد جلسة واحدة كل أسبوع. هناك دائرة منفصلة في القسم القانوني تتعاطى مع قضايا المفوضية الكاملة ومحاكم الأقسام.

في بعض القضايا المهمة والحساسة، تعقد المفوضية جلسة استماع كجلسة مفتوحة، حيث تستمع إلى كل من المشتكي والمطعون ضده.

الجلسات المخيمية/جلسات الاستماع المفتوحة: للتواصل مع المشتكين في الولايات المختلفة من البلاد ولأجل تسريع عملية إنهاء القضية، أقامت المفوضية جلسات مخيمية في عواصم الولايات كلكناو، باتنا، بنغالورو، بهوبانسوار، وفي الولايات الشمال شرقية.

والتزامًا بالتوصيات التي قدمت في دراسة مولتها المفوضية ضد الفظائع بحق الأشخاص المنتمين للفئة المحرومة، أقامت المفوضية جلسات استماع مفتوحة في مناطق متعددة من البلاد. أقيمت الجلسات إلى الآن في أوريسا، غوجارات، تامل نادو، راجستان ومهرشترا. قبل إقامة الجلسات، تسعى المفوضية إلى جمع الشكاوى من خلال الإعلان العام وتطلب التقارير أيضا من السلطات. خلال جلسات الاستماع يجتمع المشتكون والسلطات المعنية وتعالج القضايا. هذه الجلسات كان لها أثر ايجابي وأتت كعون مطلوب للفئات المحرومة في المجتمع.

كانت الجلسات المخيمية وجلسات الاستماع المفتوحة من قبل المفوضية جداً مفيدة أيضاً في التوعية.

القضايا الموضّحة: اختصارات موجزة للقضايا الهامة مدرجة دائمًا في التقرير السنوي للمفوضية، وهو متوفر على موقع المفوضية: www.nhrc.nic.in.

توجيهات وإرشادات مهمة: من أجل لفت انتباه المسؤولين الحكوميين تجاه حقوق الإنسان ولمعالجة أي ثغرات في تطبيق القوانين والضوابط، على المفوضية من وقت إلى آخر نشر عدد من الإرشادات. مجموعة إرشادات هامة كهذه موجود على موقع المفوضية الرقمي. هذه الإرشادات خلقت فرقا ملحوظا في دعم حقوق الإنسان، خاصة في السجون وعند تحرك الشرطة.

الملحق 2:
دراسة حالة: تحقيق عن حقوق الأطفال الذين يعيشون ويدرسون في مؤسسات دينية

المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا

في عام 2012، بدأت مفوضية حقوق الإنسان الوطنية في منغوليا تحقيقا حول حقوق الأطفال الذين يعيشون ويدرسون في مؤسسات دينية. قررت المفوضية التحقيق في هذه القضية بالذات بعد أن قدمت شكوى إلى منظمة غير حكومية، تتناول حقوق الأطفال وتمت معالجتها بالتعاون مع المفوضية.

كجزء من عملية جمع المعلومات، درست المفوضية المؤسسات الدينية في البلاد، من ضمنها 26 دير بوذي في 8 أقاليم في أولانباتار و28 دير في 12 مقاطعة على صعيد البلاد. و7 مؤسسات مسيحية وواحدة إسلامية أُشركت في الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، سمعت أصوات 290 طفل من خلال المقابلات ومجموعات التركيز، حيث تناولوا أوضاعهم المعيشية، والتعليم والطبابة لديهم.

حسب القانون المنغولي الذي يحكم العلاقة ما بين مؤسسات الولاية والمؤسسات الدينية، على المؤسسات الدينية توفير تعليم عام للأطفال، بالإضافة إلى تعليمهم الديني. تأمين التمويل، والموظفين والمراقبة للمؤسسات الدينية يقع على عاتق الولاية، وذلك لضمان حصول كل الأطفال بأعمار ملائمة للمدرسة على تعليم عام.

كشفت تحقيقات المفوضية أن كثيرًا من الأطفال الذين يعيشون ويدرسون في المؤسسات الدينية لا يتلقون أي تعليم عام على الإطلاق، أو حتى تعليم عام دون المستوى المعتمد، مقارنة بالمدارس غير الدينية. كنتيجة لذلك، فإن حق الطفل الأساسي بالتعليم قد حرم منه الكثير من الأطفال، فأضحوا غير قادرين على المشاركة بفعالية كاملة في المجتمع العصري.

وجد التحقيق أيضًا أن الظروف في كثير من المؤسسات الدينية كانت غير مناسبة للأطفال. شجبت تقارير الأخصائيين حالة بعض المباني وأوصت بهدمها. في أبنية اخرى، لم تكن هناك إنارة ومياه ونظافة ملائمة، بالإضافة إلى الاكتظاظ في المسكن، والمساحات المحدودة في الخارج للرياضة أو التسلية، وأيضاً أثاث الصف وموارد التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، وجد أنه هناك رعاية صحية غير ملائمة وتوافر محدود للخدمات الطبية المختصة. في المقابلات الفردية والمجموعات التركيز، أخبر الأطفال المحققين بأنهم يهانون ويضايقون ويعاقبون وأحيانا بعنف، وذلك في كثير من الأحيان. يتحمل الكثير من الأطفال عبء عمل كبير. وأخيرًا، وهو محط قلق كبير، ليس لدى الكثير من الأطفال تواصل منتظم مع عائلتهم.

بعد تحقيق المفوضية، أُعدّ تقرير ذكر الحقوق المختلفة للطفل التي انتهكت. أوصى التقرير، بالإضافة إلى أشياء اخرى، بأن تنشأ مدارس في كل إقليم لتعليم كل من المنهاج الوطني العام المعتمد والدراسات الدينية.

أدرجت قضية حقوق الأطفال في المؤسسات الدينية ضمن تقرير المفوضية الثاني عشر حول حقوق الإنسان والحريات في منغوليا من أجل لفت نظر الحكومة لهذه القضية الطارئة. تنتظر المفوضية حاليًا ردًا من الحكومة.

الملحق 3:
دراسة حالة: التحقيق في الانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل شركات التعدين

المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا

تمر منغوليا حاليًا بمرحلة ازدهار لم يسبق لها مثيل في قطاع التعدين. رغم أن عمل المناجم الكبيرة، كأويوتولغوي، ستؤدي الى التطور الاقتصادي في منغوليا، إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية على البيئة التي تؤثر في حقوق الكثير من المنغوليين ببيئة صحية وسليمة.

في أيلول عام 2011، بدأت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا التحقيق في تأثيرات التعدين على السكان المحليين. قامت المفوضية بالتحقيق بالاشتراك مع الاتحادات المنغولية للتجارة والاتحادات التجارية للطاقة والجيولوجيا والتعدين والاتحادات التجارية للنقل والاتصالات والنفط، والمفوضية البيئية المدنية المنغولية وهي منظمة غيرحكومية، والمحطة التلفزيونية الوطنية المنغولية، وجريدة الناشيونال بوست وغيرها من وسائل الإعلام.

قامت المفوضية بعدد من المهمات الميدانية والتحقيقات من أجل الجزم فيما إذا كانت شركات تعدين معينة عاملة في مقاطعة أمنوغوبي تنتهك حقوق المنغوليين المحليين الذين تأثروا بعمليات التعدين.

خلال القيام بالتحقيق، عُقد عدد من الاجتماعات والنقاشات مع الناس المحليين، من ضمنهم الرعاة التقليديين والأشخاص المقيمين على جانب الطرقات المحاذية لعمليات التعدين وأولئك الذين يعيشون ويعملون في مستوطنات التعدين.

تم تحديد عدد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، منها حق الصحة والملكية والحقوق الثقافية.

في مسار التحقيق، أتت شكاوى باستمرار حول كمية الغبار الكبيرة المتولدة والتي تؤدي إلى تآكل الأرض الرعوية، بسبب أعداد شاحنات التعدين بسعة 100 طن التي تستخدم هذه الطرقات. تلوث الهواء الملحوظ وتآكل الأرض الرعوية لم يساهما في جعل نسب الأمراض التنفسية عالية فحسب، بل أيضًا أثرا على سبل العيش والطريقة التقليدية في الحياة بالنسبة للكثير من الرعاة البدو. أثيرت مخاوف صحية أخرى بالنسبة للأمراض الهضمية التي أتت نتيجة مياه الشرب الملوثة.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم نمو قطاع التعدين أيضًا في عدد من المشاكل الاجتماعية في المستوطنات التعدينية، من ضمنها دعارة النساء الشابات والقاصرين وزيادة نسب الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا.

بعد التحقيق، قدمت المفوضية توصياتها لرئيس الوزراء في منغوليا، وذلك بهدف معالجة عدد من القضايا التي أثيرت. تابعت المفوضية أيضًا بالتحقيق من خلال أبحاث أخرى لدرس قضايا حقوق الإنسان وحلولها الممكنة بتفصيل أكثر، عاملة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتطور على مشروع "تقوية كفاءات الإشراف الوطني على حقوق الإنسان في منغوليا."

في عام 2012، استضافت المفوضية مؤتمرًا وطنيًا عن التعدين وحقوق الإنسان في منغوليا، حيث عرضت أبحاثًا من التحقيق وطوّرت التوصيات. جمع المؤتمر جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة بالموضوع، ومن ضمنهم المجالس الإدارية المركزية والمحلية وشركات التعدين ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية في مجالي البيئة وحقوق الإنسان ومنظمات الإعلام الدولية والوطنية والباحثون العلميون والمجموعات/المدنيون، الرعاة وعمّال المناجم الحرفيون ومؤسسات حقوق انسان وطنية من منطقة آسيا والمحيط الهادي وسفارات وخبراء حقوق الإنسان من الأمم المتحدة.

أدرجت المفوضية قضية التعدين وحقوق الإنسان في تقريرها الثاني عشر حول حقوق الإنسان والحريات في منغوليا. تنتظر المفوضية حاليًا رد الحكومة وستستمر في التركيز على استخدام التوصيات للرد على انتهاكات حقوق الإنسان التي تحصل نتيجة التعدين.

الملحق 4:
دراسة حالة: ملخص تقرير عن الحادثة التي حصلت في 10 آذار عام 2010 والتي قُتل فيها طفل وامرأتان في بانسباني، منتزه باراديا الوطني، من قبل دورية لخليويا دال بتاليون، جيش النيبال.

المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال

خلفية الحادث

أبلغت مصادر إعلامية متعددة عن حادثة ١٠ آذار عام 2010 حيث قامت دورية جيش النيبال من خليويا دال بتاليون، ذاكوردوارا، كانت قد نشرت في منتزه باراديا الوطني، بقتل امرأتين وطفل في منتزه باراديا الوطني حوالي الساعة 8:30 مساء. بسبب خطورة الحادث، تقدمت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال بشكوى من تلقاء نفسها وحقق فريق من المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في القضية من 12 إلى 19 آذار/مارس 2010.

خلال التحقيق، تفحص فريق المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان مسرح الحدث وتكلم مع موظفي منتزه باراديا الوطني، المقربين من عناصر الدورية، الموظف الآمر، المسؤولين الرفيعي المستوى، شهود العيان، أفراد عائلة الضحايا، المحليين في هاريهاربور، سورخت، وأطباء مستشفى منطقة باراديا. تحقق فريق المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان أيضا من المعلومات التي جمعها عناصر الشرطة الذين عاينوا مسرح حدث الحادث وأجساد الضحايا وممثلو المجتمع المدني وآخرون مهتمون بالحادثة. استخدمت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان خبراء شرعيين مبعوثين من مستشفى تعليمي تابع لجامعة تريهوان في كاذماندو للقيام بفحص شرعي إضافي على أجساد الضحايا بعد وفاتهم.

درس فريق التحقيق التقرير الشرعي لما بعد الوفاة الذي أعده أطباء مستشفى منطقة باراديا والتقرير الشرعي الإضافي لما بعد الوفاة الذي أعدّه الآطباء الشرعيون، وتقرير الشرطة عن مسرح الحدث وأجساد الضحايا. خلال هذه العملية، تواصلت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان مع مكتب رئيس الوزراء، مجلس الوزراء، وزارة الداخلية، الجيش النيبالي، مكتب الإداري لمنطقة باراديا، ومنتزه باراديا الوطني وطلبت معلومات عن الحادث.

الحقائق التي جمعت خلال التحقيق

حسب البيان الصحفي الذي نشره منتزه باراديا الوطني في 12 آذار/مارس عام 2010، كان هناك فريق مؤلف من موظفي منتزه باراديا الوطني وموظفي الجيش النيبالي من خليويا دال باتاليون، ذاكوردوارا، وكانوا يقومون بدورية في 10 آذار/مارس عام 2010، عندما سمعوا طلقات نارية قرب نهر بورنبور حوالي الساعة ٥ مساء ومرة أخرى في منطقة باساها حوالي الساعة 6:30 مساء. فبدأوا بحثا لاشتباههم في أن بعض الأشخاص كانوا يصطادون الحيوانات في المنتزه بدون إذن، وحوالي الساعة 8 مساء، وجدوا خمسة أو ستة أشخاص مسلحين في بانسابي. أوضح البيان الصحفي أنه طلب في البداية من الأشخاص المصطادين بغير ترخيص أن يلقوا أسلحتهم، وأن موظفي الأمن اضطروا لإطلاق النار دفاعا عن النفس لكنهم توقفوا مباشرة، لأن بعض الأشخاص بدأ بالصراخ والبكاء بينما لاذ البعض الآخر بالفرار. مضى التقرير ليدعي بأن كلب الصيد الذي كان مع المصطادين بغير رخصة أراد مهاجمة موظفي الأمن عندما اقتربوا من المكان فاضطروا إلى إطلاق النار، وللأسف قتلت امرأتان وجرحت أخرى جراء ذلك. توفيت الأخيرة لاحقا خلال تلقيها العلاج. اعتقل أحد الرجال ووضع في الاحتجاز. يدعي البيان الصحفي أيضا أن ثلاثة أسلحة مصنوعة منزليا، بعض الرصاص والمتفجرات ومواد اخرى مماثلة وجدت في المكان. إلا أن هذا الأمر لم يمكن إثباته بأية أدلة.

التحليل والاستنتاج

الحقائق والأدلة التي جمعت من روايات شهود العيان وشهادات المحليين من بلدة الضحايا الأم والاتفاق مسرح الحدث في مكتب منطقة باردیا الإداري تشير إلى أن عددًا من الأشخاص، ومن ضمنهم الضحايا، كانوا قد ذهبوا إلى بانسبأي في منطقة منتزه باردیا الوطني لأخذ لحاء شجر الكاوولو. ليس هناك من أدلة تثبت أنهم كانوا مسلحين مصطادين بغير ترخيص. في نفس اليوم، ذهب فريق مؤلف من ١٩ موظف أمن، من ضمنهم ١٥ موظفا من الجيش النيبالي وبقيادة ملازم وأربعة موظفين من منتزه باردیا الوطني، إلى المكان من الجهة الجنوب غربية. أتى موظفو منتزه باردیا الوطني من التل من الجهة العليا حين قتل إطلاق النار من قبل موظفي الجيش النيبالي طفلا وامرأتين. لا يكشف تفتيش المكان وروايات شهود العيان وحالة أجساد الضحايا وتقارير تشريح الجثث عن أي دليل يشير إلى أن الأشخاص الذين قتلوا، اعتقلوا أو هربوا من المكان كانوا قد أطلقوا طلقات نارية. تكشف تقارير فحص الجثث بعد الوفاة والصور المتعلقة بالحادث وأجساد الضحايا أنه قد أطلقت عليهم النار من الخلف. لم تتوافر أدلة تقول بحدوث تبادل لإطلاق النار.

كون مكان الحادث محاطا بالتلال من ثلاثة جهات، كان هناك مجالا وافرا لكي تضع دورية الجيش النيبالي الضحايا تحت سيطرتها، إلا أن موظفي الجيش أطلقوا النار عليهم دون الالتزام بمبادئ الاشتباك. وجد فريق تحقيق المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان أن القوة المفرطة استخدمت لقتل ثلاثة أشخاص، من ضمنهم طفل. تشير روايات شهود العيان وأدلة اخرى إلى عدم وضع موظفي الأمن للضحايا تحت سيطرتهم قبل أن يقع الحادث. تقارير تشريح الجثث تكشف أيضا أن إطلاق النار على الضحايا كان من مسافة. كان يجب ترك المكان كما هو حتى تفحصه الشرطة وتجمع الادلة منه إلا أن موظفي الجيش كانوا قد رتبوا جثث القتلى قبل وصول الشرطة. هذا يشير إلى تدمير الجيش للأدلة وإلى زيف الإدعاء الذي أصدرته القائل بأنهم أطلقوا النار دفاعا عن النفس.

لم يعثر على أية أدلة تشير إلى اغتصاب المرأتين خلال الحادث.

استخدم موظفو الأمن القوة المفرطة خلال الحادث وانتهكوا نصوص المادتين 23 و24 من قانون حماية المنتزه الوطني والحياة البرية، B. S 2029.

أطلق موظفو الأمن النار وقتلوا ثلاثة نساء، من ضمنهم طفلة، منتهكين بذلك الحق في الحياة الذي نصت عليه المادة 12 من الدستور النيبالي المؤقت، B. S 2063. والحق في الحياة والحرية الشخصية الذي نصت عليه المادة 12 من قانون حقوق المواطنين، B. S 2029. خلال الحادثة، انتهك الجيش أيضًا الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948 والمادة 6 من الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية، 1966. إضافة إلى ذلك، انتهكت المادة 37 من الاتفاقية حول حقوق الطفل، 1989.

توصيات

بناء على تحليل للأدلة المتوافرة، وجهت التوصيات التالية لحكومة النيبال:

1. تحديد كل المتورطين في القضية ورفع دعاوى جنائية ضدهم في المحكمة العادية، ومن ضمنهم ملازم الجيش النيبالي، الذي أعطى الأمر بإطلاق النار، متسببا في قتل ثلاث نساء جراء ذلك، منهم طفلة واحدة، رغم توافر مجال كاف لوضع الضحايا تحت سيطرتهم. تحديد الذين تلاعبوا بالأدلة المتعلقة بالحادث واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفق القانون.

2. تقديم 300000 روبية (تقريبا 3415 دولار أميركي) كتعويض للأقرباء الحميمين لكل من الضحايا بالتوافق مع قواعد المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان لـ (الشكوى، الإجراء، وتقدير التعويض، (2001) .. B. S. 2057

3. يجب على الدولة تقديم تعليم مجاني لأولاد الضحايا.

4. ينتمي الضحايا إلى عائلة فقيرة وقد قتلوا حينما ذهبوا لأخذ لحاء شجر الكاوولو لتحصيل لقمة العيش. في هذا السياق، يجب على الحكومة أن تنسق مع الوكالات المعنية وتطبق برامج لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للناس، خاصة الدالتس، في هذه المنطقة.

5. منع حصول حوادث مشابهة في المستقبل، وتدريب موظفي جميع المنتزهات الوطنية على حماية حقوق الإنسان.

الملحق 5:
التعامل مع الشكاوى وتوجيهات حول العمل

المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال

اعتمد في 31 كانون الثاني/يناير 2013

مقدمة

الفصل 1: التمهيد

1. عنوان قصير والبدء
2. تعريف
3. القيمة الأساسية
   ا. المساواة
   ب. عدم التحيز
   ج. الانفتاح على التواصل
   د. المسؤولية
   ه. الخصوصية
   و. الاستقلالية

الفصل 2: التعامل مع الشكاوى

4. تسجيل الشكاوى وإدارتها
5. ملء استمارة الشكوى
6. مسؤولية موظف التعامل مع الشكاوى.
7. الإجراء لأخذ شكوى خطية أو شفهية.
8. الإجراء لتسجيل الشكوى من خلال الهاتف.
9. الإجراء لتسجيل الشكوى من خلال رسالة (البريد)، الفاكس والبريد الإلكتروني.
10. إجراء التعامل مع الشكوى على أساس المقاضاة التلقائية
11. استلام الشكوى من السلطة الجنائية
12. موضوع الشكوى وفق الأولوية

الفصل 3: المراقبة، التحقيق والاستجواب.

13. المسؤولية الأساسية للموظف ذي العلاقة بالموضوع
14. التخطيط للتحقيق
15. تكوين فريق أو مفوضية أو مجموعة التحقيق
16. الوظائف الأساسية خلال التحقيق
17. التفتيش والمراقبة
18. العضو المعيّن (صف دور العضو في المفوضية الذي عيّن)
19. مسؤولية مكاتب المفوضية التابعة

20. الفرصة للدفاع عن نفسه/نفسها.
21. أن يكون حاضرًا في المفوضية
22. التحقيق/الاستجواب
23. إجراء الاحتجاز والاحتجاز
24. إدارة الملف
25. الموضوع المتعلق بإذن المحكمة بالتحقيق.
26. تقرير التحقيق

الفصل 4: جمع الأدلة وفحصها

27. أنواع الأدلة وتقييمها
28. عبء الإثبات
29. إجراء أخذ الإفادة وورقة الإفادة
30. خدمة ورأي مختصين
31. النقاط الأساسية التي يجب تحديدها في الإفادة وورقة الإفادة
32. تسليم الأدلة
33. حفظ الوثائق في مكان آمن
34. إجراء تقييم الأدلة
35. تبرير الأدلة

الفصل 5: عملية القرار

36. إجراء تقديم ملف الشكوى (الملف والتقرير) لمفوضية
37. تأمين إدارة الشكوى المدروسة ورفضها
38. تأمين التسوية
39. قرار المفوضية
40. الإبلاغ عن القرار
41. تثبيت القرار ومراجعته

الفصل 6: متفرقات

42. جعل الاسم معلنا لعامة الناس
43. جلسة استماع عامة
44. الوقت المسموح به لتقديم شكوى
45. مساعدة الضحية
46. دمج الشكاوى
47. منع صدور إجراءات عشوائية بحق المشتكي والشاهد
48. إجراءات الإصلاحات
49. تقديم تقرير بالتقدم الذي تحقق
50. عملية التسليم
51. الالتزام بالقوانين
52. التحسين

.Unofficial translation by Shree Ram Adhikari/sram.adhikari@nhrcnepal.org

الملحق 6:
دراسة حالة: تقرير التحقيق بشأن عاملي رعاية المسنين

مفوضية حقوق الإنسان النيوزيلاندية

تقديم

في عام 2011، قررت مفوضية حقوق الإنسان النيوزيلاندية القيام بتحقيق حول فرص التوظيف المتساوية في قطاع رعاية المسنين. لم يتم القيام بهذا التحقيق استجابة لشكوى أو سلسلة من الشكاوى بل أتى نتيجة قلقين أساسيين. الأول يتعلق بالأجرة المنخفضة والاستخفاف بما يُنظر إليه على أنه "عمل النساء" في قطاع رعاية المسنين. سُلط الضوء على هذه القضية في مشروع استشاري هام حول قضايا مكان العمل/القوة العاملة الهامة في نيوزيلاندا كانت قد أخذته المفوضية على عاتقها خلال السنتين الماضيتين (المحادثة الوطنية حول العمل، 2010). القلق الثاني كان حول العلاقة ما بين القيمة التي يعطيها للقوة العاملة في رعاية المسنين وما بين تلك التي يعطيها لاحترام وكرامة النيوزيلانديين الأكبر سنًا. كان قطاع رعاية المسنين موضوع تقارير ومراجعات عديدة في الماضي القريب. إلا إنه لم يكن هناك تركيز أحادي من قبل أي من هذه التقارير على فرص التوظيف المتساوية والقوة العاملة في مجال العناية بالمسنين.

تفويض

ليس لمفوضية سلطة تحقيق محددة في قانونها التفويضي. الشكاوى الشخصية التي تقع في نطاق بنود العنصرية في قانون حقوق الإنسان في عام 1993 تحل عبر الوساطة. إلا أن للمفوضية سلطة واسعة للتحقيق بشكل عام في القضايا المنهجية والقضايا الأخرى التي قد تنتهك حقوق الإنسان (القسم ٥ من القانون). استخدمت سلطة التحقيق هذه للتحقيق في قضية فرص العمل المتساوية في قطاع رعاية المسنين.

عملية التحقيق

التحقيق كان يعمل في إطار شروط السلطات واستطلعت عشر قضايا أساسية بكل وضوح. كانت هذه القضايا قد حددت من قبل المحادثة الوطنية حول العمل، من خلال المنشورات المطبوعة ومن خلال المحادثات مع الرواد في تشكيل الأفكار في قطاع الرعاية. سئل المشاركون في التحقيق إذا ما كانت القضايا العشر هي القضايا الصحيحة والإجماع كان بأنها كذلك. القسم الأكبر من التقرير (القسم ٣) كان حول القضايا العشرة. قررت المفوضية أن تحدد هذه القضايا الأساسية منذ البداية للإشارة بوضوح بأن التركيز في هذا التحقيق هو على قضايا المساواة في التوظيف وتوفير أطر لمجال هذا التحقيق. ضمن هذا بأن يضيف التحقيق إلى العمل السابق المتعلق برعاية المسنين، بدل ان يستنسخه.

عزمت المفوضية على التواصل مع كل أصحاب المصلحة الأساسيين، ومن ضمنهم مقدمي الرعاية والمسنين المتلقين للرعاية وعوائلهم، مقدمي الرعاية السكنية والمنزلية، الممولين، السياسيين، الاتحادات والمجتمع المدني، بالتوافق مع أسلوب حقوق الإنسان الذي يقدر المشاركة، والتفويض، والمسؤولية. من السمات الملفتة في التحقيق هي درجة المشاركة من قبل كل أصحاب المصلحة الرئيسيين.

شمل التواصل لقاء أشخاص في أماكن العمل، سواء في إطار مجموعات أو في بيوتهم، بالإضافة إلى التواصل إلكترونيًا ومن خلال التقديمات المكتوبة. قام مفوض فرص العمل المتساوية ببحث عملي من خلال عمله كمقدم رعاية بدون أجر في مرفق سكني لرعاية المسنين لأسبوع. نظمت الاجتماعات في عدد من المناطق لجغرافية، التي تم اختيارها لتمثل تشكيلة واسعة من الظروف. وقد شملت المناطق الريفية/المدنية، البلدات القروية/المدن وأماكن بسكان مختلفين ديموغرافيًا وعرقيًا. أقيمت اللقاءات من انفركارغل (في جنوب الجزيرة الجنوبية) إلى أقصى المناطق شمالا في نيوزيلاند.

شمل التحقيق أيضا تجارب قسم رعاية المسنين في كرايستتشرتش، بعد الزلازل المدمرة التي كانت قد ضربت منطقة كانتربوري منذ أيلول/سبتمبر عام 2010

سجل كل اجتماع لأصحاب المصلحة وأرسل ملخص كامل للمشاركين لأجل الحصول على موافقتهم. منح المشاركون الفرصة لتصحيح السجل وتغيير ما قالوه إن أرادوا ذلك. موقع الإنترنت الذي تستضيفه المفوضية بالتعاون مع: - EEO Trust www.neon.org.nz – جعل استطلاع الرأي متوافرًا على الانترنت للجهات المهتمة. دعي الناس أيضا للكتابة حول الأمر، عبر البريد االإلكتروني أو العادي، والتعبير عن وجهة نظرهم بالنسبة للموضوع. بالإجمال، شارك حوالي 900 شخص في التحقيق.

ناقش تقرير التحقيق ما قاله أصحاب المصلحة على اختلافهم عن كل من القضايا العشر. أضيفت أقوال المشاركين وتجاربهم لتسليط الضوء على القضايا ومواضع الاعتناء. دمجت وجهات النظر لتكون منها قصة، حيث حدد الإجماع حين وجوده وذكرت وجهات النظر حيث ورد خلاف. شمل التقرير أيضًا التجربة الحية لمفوض فرص العمل المتساوية خلال عمله كمقدم رعاية بدون أجر في مرفق سكني لرعاية المسنين. شمل بالذكر أيضًا توصيات للعمل، فصل حول أساس القضايا من ناحية حقوق الإنسان المتصلة مباشرة بالموضوع، مراجعة لإجمالي ما ذكر في الموضوع، قسم حول المنهجية والنماذج المالية للكلفة المقدرة للمساواة في الأجر.

طلب العديد من المشاركين الخصوصية وإخفاء أسمائهم وتعهدت المفوضية بتوفير عملية آمنة وخاصة وسهل التواصل معها حتى تسمع أصوات هؤلاء. الأشخاص الذين عرفوا بالاسم أعطوا فرصة للموافقة، وإذا اضطر الأمر، إلى تصحيح الأقوال المنسوبة إليهم. أرسلت مسودة عن التقرير لكل المشاركين للردود والتعليقات. بعد تلك العملية، وُضع التقرير أمام أعضاء المفوضية للموافقة النهائية.

ردة الفعل على التحقيق

أتضح أن تجربة مفوض فرص العمل المتساوية في دار للمسنين كانت قصة مثيرة للاهتمام. وحظي التقرير، "الرعاية تحتسب"، باهتمام وسائل الإعلام من كل أنحاء البلاد لفترة مطولة. كان هنالك اهتمام شعبي خاص بحقيقة أن مقدمي الرعاية كانوا يتلقون أجورًا زهيدة جدًا مقابل عملهم المتطلب لجهد ومهارة كبيرين. نُظر إلى التقرير على أنه يتكلم باسم مجموعات كثيرًا ما تهمش وبالتالي لا صوت لها، بدلًا من أن تكون لها آراء أكاديمية وآراء خاصة بالسياسات (أي باحتمالية أكبر أن يتم تجاهلها).

عقد مؤتمر لجمع ممثلي أصحاب المصلحة المختلفين الذين شاركوا في التحقيق. تم التناقش حول كيفية تطبيق القطاع للتوصيات. خلال المؤتمر، تحول الإجماع الذي كان قد برز خلال التحقيق حول عدم صلاحية الأجر إلى تعهد مشترك بمعالجة المشكلة.

من خلال خبرة المفوضية، فان لطريقة ومنهجية الإبلاغ نفس الأهمية في خلق المناخ المناسب للتغيير كنتائج التحقيق. إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والتركيز على آراء المشاركين (بالإضافة إلى عنونة مفوض فرص العمل المتساوية للموضوع "ببحث عملي") لفت اهتمام عامة الناس وخلق وحدة بين المشاركين بشأن الاهتمام بهذا الموضوع.

الملحق 7:
دليل حول عملية التحقيق وإدارة القضايا (2012)

مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين

تقديم

I. مفوضية حقوق الإنسان

أ. مفوضية حقوق الإنسان كمكتب مستقل وكمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في الفلبين

ب. دور مفوضية حقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان

B.1 الأداء الفعّال لدور مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة)

ج. المفوضية بكامل هيئتها

د. صلاحيات ووظائف مفوضية حقوق الإنسان حسب دستور عام 1987

هـ. أصلاحيات ووظائف مفوضية حقوق الإنسان حسب قوانين خاصة

E.1. القانون الجمهوري رقم 7610 ، كما عدل بـ RA 7658

E.2. القانون الجمهوري رقم 9262

E.3. القانون الجمهوري رقم 9344

E.4. القانون الجمهوري رقم 9372

E.5. القانون الجمهوري رقم 9745

E.6. القانون الجمهوري رقم 9851

E.7. القانون الجمهوري رقم 9710

II. خدمات التحقيق

أ. التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومراقبتها

ب. البنية التنظيمية لمفوضية حقوق الإنسان من حيث علاقتها بخدمات التحقيق

B.1. المكتب المركزي

B.2. تنظيم مفوضية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي

B.3. المسؤوليات الإقليمية لمكاتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمية

III. دور محققي مفوضية حقوق الإنسان

IV. عملية التحقيق وإدارة القضية

أ. الرسم البياني الانسيابي لنشاط القضية

ب. عملية إدارة القضية

الخطوة 1: الشكاوى والتقارير

الخطوة 2: جدولة الشكاوى والتقارير وتسجيلها

الخطوة 3: التقييم الأولي للشكاوى والتقارير

الخطوة 4: الاتصال بالأطراف لعقد محادثة أو مؤتمر تمهيدي، إذا احتاج الأمر إلى ذلك

الخطوة 5: التخطيط للتحقيق

الخطوة 6: التحقيق أو أسلوب إيجاد الحقائق

6.1. التحقيق في انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية

6.2. التحقيق في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومراقبتها

6.2.أ. التحقيق في حوادث الهدم والإخلاء ومراقبتها

6.3. التحقيق في قضايا تتعلق بالأطفال والنساء

انشطة ما بعد التحقيق

أ. الاستنتاجات بعد التحقيق

الخطوة 7: تقرير التحقيق النهائي

ب. حكم مفوضية حقوق الإنسان

الخطوة 8: تقييم تقارير التحقيق والأدلة؛ التحضير لحكم على القضية

الخطوة 9: مراجعة الحكم بشأن القضية والموافقة عليه

الخطوة 10: إعلام الأطراف المعنية بالحكم

الخطوة 11: السعي لإعادة النظر؛ الاستئناف؛ المراجعة التلقائية لأحكام مكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي.

الخطوة 12: حكم المفوضية بكامل هيئتها على قرارات المكاتب الإقليمية؛ أو الإخضاع للمراجعة التلقائية ، إبلاغ الأطراف المعنية

الخطوة 13: التقديم الرسمي لحكم مفوضية حقوق الإنسان وسجلات القضية للمحاكم المختصة

ج. مراقبة التقدم الحاصل في التحقيق وحال القضايا؛ تقارير موحدة وخاصة

الخطوة 14: مكاتب مفوضية حقوق الإنسان المسؤولة عن مراقبة القضايا

د. حماية الضحايا ومساعدات أخرى لهم ولعوائلهم وللشهود

الخطوة 15: مسؤولية تسهيل الحماية والمساعدة

VI. تطبيق التراضي والوساطة في قضايا وقضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان

VII. قضايا حقوق الإنسان المتعلقة باهتمامات خاصة

أ. التعامل مع قضايا تتعلق بأنتهاكات لحقوق المرأة

ب. التعامل مع القضايا المتعلقة بالانتهاكات/ الإساءة للأطفال

VIII. متطلبات الإبلاغ الداخلي

نظام المعلومات التنفيذية وفق أسلوب مارتس (MAREIS)

الملحقات

الملحق "A": المعايير الأخلاقية لمحققي مفوضية حقوق الإنسان

الملحق "B": نصائح حول طرائق التحقيق وتقنياتها

الملحق "C": انتهاكات لحقوق المرأة

الملحق "D": انتهاكات لحقوق الطفل

الملحق "E": استمارة مفوضية حقوق الإنسان رقم 9

الملحق "F": استمارة مفوضية حقوق الإنسان رقم 9-A (شكوى مؤيدة من قبل BHRAC)

الملحق "G": استمارة مفوضية حقوق الإنسان رقم 9-B (من تلقاء نفسه)

الملحق "H": استمارة مفوضية حقوق الإنسان رقم 9-C (المراقبة التحقيقية)

الملحق "I": استمارة مفوضية حقوق الإنسان رقم 9-D (طلب للمساعدة)

الملحق "J": استمارة التقديم (نموذج عن شكوى لانتهاك حقوق الأطفال)

الملحق "K": نموذج عن مخطط التحقيق

الملحق "L": نموذج عن دعوة للمحكمة (للقضايا المحجوزة)

الملحق "M": نموذج عن دعوة للمحكمة (للمساعدة)

الملحق "N": نموذج عن دعوة للمحكمة لإحضار وثائق أو أدلة

الملحق "O": نموذج عن البلاغ بالوساطة

الملحق "P": نموذج عن بلاغ بالمحأورة

الملحق "Q": نموذج عن محضر جلسة إجراءات الوساطة

الملحق "R": نموذج عن تقرير التحقيق النهائي

الملحق "S": نموذج عن حكم القضية

الملحق "T": نموذج عن بلاغ بالحكم

الملحق "U": نموذج عن إحالة الحكم والنسخة المصدقة عن سجلات القضية للوكالة المؤهلة لذلك

أحكام المفوضية بكامل هيئتها

حكم مفوضية حقوق الإنسان (IV) رقم 146-A-A2012، بتاريخ 28 تموز/يوليو 2012

حكم مفوضية حقوق الإنسان (IV) رقم 115-A2011، بتاريخ 26 آب/أغسطس 2011

الملحق 8:
نماذج عن وثائق التعامل مع الشكاوى

مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا

ورقة الحضور

رقم القضية: ..... تاريخ التحقيق: .....

المشتكون				
الاسم	اللقب	المؤسسة	رقم الهاتف	التوقيع

المُدعى عليهم				
الاسم	اللقب	المؤسسة	رقم الهاتف	التوقيع

أمر الاستدعاء

كما أعلن من قبل مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا

رقم الشكوى مقدم/مقدمي الشكوى

ضد

المدعى عليه/عليهم

نرجو أن يلاحظ مقدم (أو مقدمي) الشكوى ..... والمدعى عليه (أوعليهم) .....المذكورين أعلاه

أن مقدم/مقدمي الشكوى المذكورين أعلاه قدموا شكوى لهذه المفوضية ضد المدعى عليه/عليهم المذكورين سابقا

نسخة عن الشكوى أرفقت مع هذه الوثيقة.

ويرجى الملاحظة أنه بحسب القانون رقم 21 لمفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا في 1966 فان الشكوى المذكورة سيتم التحقيق فيها بتاريخ

عند الساعة ..... قبل/بعد الظهر

للمثول أمام .....

مع كل الوثائق المتصلة بالموضوع.

يطلب أيضًا من الأطراف أن يذكروا عناوينهم كتابيًا (بالإضافة إلى أرقام هواتفهم) لإرسال جميع البلاغات القانونية إليها.

عدم المثول أمام هذه المفوضية سوف يشكل ازدراءً لسلطة المفوضية أو تقليلًا من الاحترام لها

أصدرت تحت إشراف

رئيس مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا

سكرتيرة مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا

No. 108, Barnes Place, Colombo 07

في هذا اليوم ..... من ..... 20 .....

ملاحظة مهمة: ممارسة الصلاحيات بما يتعلق بالتحقيقات وفق القسم 18 من القانون رقم 21 لمفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا في عام 1996. عندما يوصل أمر الاستدعاء للأشخاص كما نص عليه في القسم 20 (2) ولم يمثلوا أمام المفوضية في الوقت والمكان المذكورين، كما نص عليه في القسم 20 (3) أوفشلوا في إجابة الأسئلة التي سألتهم إياها المفوضية أو في جلب وثائق أو أشياء اخرى كانت مطلوبة منهم قد كانت في حوزتهم أو تحت سيطرتهم، فوفق مضمون أمر الاستدعاء سوف يشكل ذلك ازدراءً لسلطة المحكمة العليا في سريلانكا أو تقليلا من الاحترام لها وتشكل جنحة يعاقب عليها القسم ٢١ من قانون مفوضية حقوق الإنسان في سريلانكا.

ASIA PACIFIC FORUM
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions
GPO Box 5218
Sydney NSW 1042
Australia
E: apf@asiapacificforum.net
W: www.asiapacificforum.net